جاسم محمد الخرافي

جاسم محمد الخرافي

تقديم

سبيكة سعد الجاسر

تأليف

دكتور/ بدر عثمان مال الله

مستشار/ فيصل عبدالعال هريدي

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ
رَاعُونَ (٣٢) وَالَّذِينَ هُم بِشَهَادَاتِهِمْ
قَائِمُونَ (٣٣) ﴾

صدق الله العظيم

سورة المعارج - آية: ٣٣،٣٢

فهرس الكتاب

م	الموضوع	رقم الصفحة
١	تقديم...	٧
٢	شكر وتقدير...	١١
٣	تمهيد...	١٣
٤	مدخل...	١٩
٥	الفصل الأول... في الغربة	٢٩
٦	الفصل الثاني... العودة للوطن	٤٩
٧	الفصل الثالث... على مقاعد النواب	٦٣
٨	الفصل الرابع... انطلاقة جديدة	٨١
٩	الفصل الخامس... في رحاب العمل الوزاري	٩٣
١٠	الفصل السادس... تحديات داخلية	١٠٧
١١	الفصل السابع... تحديات خارجية	١٢١
١٢	الفصل الثامن... عودة إلى قبة البرلمان	١٤٣
١٣	الفصل التاسع... الرئاسة والانتصار للدستور	١٥٧
١٤	الفصل العاشر... رئاسة استثنائية	١٧٣
١٥	الفصل الحادي عشر... تحصين الديمقراطية	١٨٩
١٦	الفصل الثاني عشر... رئيساً لخمسة فصول متتالية	٢٠٣
١٧	الفصل الثالث عشر... أيام صعبة	٢٢٥
١٨	الفصل الرابع عشر... قراءة في فكر الرئيس	٢٤١
١٩	الفصل الخامس عشر... الوحدة الوطنية والتعددية	٢٥٥
٢٠	الفصل السادس عشر... الإصلاح والعولمة	٢٦٥
٢١	خاتمة...	٢٨١

تقديم

لم يخطر ببالي عندما قدم لي زوجي الحبيب جاسم كتاب سيرته الذاتية، لأقرأه وأبدي رأيي فيه، أن يكون رحيله بهذه السرعة المفاجئة، رغم إيماني القويّ بإرادة الله سبحانه وتعالى الذي لا رادَّ لقضائِه. لم يكن مقتنعا ان يصدر كتاب عنه وعن مسيرته السياسية، ولكن بضغوط من محبيه وافق على شرط أن لا يصدر في حياته. لن أتحدث عن حياته السياسية أو الاجتماعية بل سأتحدث عن الزوج الإنسان، الحكيم الصبور، الخلوق البشوش، المحب العطوف المتواضع. كان نعم الزوج الذي إذا وعد وفا، وإذا اقتنع دعم، وإذا غضب تسامح، وإذا فرح أفرح من حوله.

تزوجته وأنا في آخر سنة من المرحلة الثانوية، وأكملت الثانوية وأنا في بداية حياتي الزوجية، والتحقت في الجامعة بعد ذلك وحصلت على الشهادة الجامعية ولدي من الأبناء ثلاثة، وأكملت دراستي العليا وحصلت على الدبلوم العالي بالتربية الخاصة. لم يقف - رحمه الله - عقبة أمام طموحي، ولم يتذمر لانشغالي بالدراسة وتربية الأبناء، بل كان الداعم والمشجع والمعين، حتى عندما التحقت بالعمل الإنساني من خلال عملي مع المعاقين كان يستمع لمشاغلي بالعمل التطوعي ويساندني عند الحاجة رغم التزاماته ومشاغله، لم يتضايق يوما أو يتذمر من طلباتي.

كان سعيداً بعملي وفخورا بي، لم يرد لي طلباً، ولم يمنعني عن شيء أردت عمله. كنت أستمد منه القوة والعزيمة وحب العمل الإنساني والبذل والعطاء بدون رياء ولا منة. وقف معي عندما فقدت ابني جاسر وعمره سنتان بحادث مؤلم حتى تخطيت الأزمة. كان زوجا رؤوفا وأباً حنونا حمل هموم أسرته جنبا الى جنب مع هموم وطنه، وحمل الاثنين في قلبه، ورعاهما بحبه وحكمته وجهده.

لقد عرفت «أبو عبدالمحسن» كما عرفه الناس، رجلاً من طراز فريد، ومعدن أصيل، وصفات نبيلة، لم تُغَرِه الدنيا ولم تُغَرِه المناصب ولم تهزه المواقف أو تؤثر فيه العواصف. عرفته كما عرفه الاخرون بابتسامته المعهودة التي لم تفارقه حتى في أصعب المواقف وأحلك

الظـروف، وبأدبه الجم الذي يؤثر في الغريـب والقريب، وأخلاقه العالية التي كانت طريقه إلى قلوب الناس.

عاش رحمه الله وطيب ثراه حياته بسـيطاً في كل شـيء، باسـلوب معيشـته، بتعامله مع الآخريـن، وبمعالجـة أموره الخاصـة والعامة. متواضـع لا يعرف التكلـف، ويبغض التكبر والغرور، وكان يردد دائماً «من تواضع لله رفعه». عاش في الغربة فتعلم منها الكثير، وسـار في طريـق العمل الوطني الشـائك فاسـتفاد منه وأفاد فيه، وعبر محطـات الحياة الصعبة والابتسامة لا تفارق محياه. وكان في كل ذلك مؤمناً بالله، قانعاً بقضائه وقدره، عاش حياته يعمـل مـا يرضي الله، وأدى واجبـه بما يمليه عليه ضميره، ورحل إلـى جوار ربه بإذن الله راضياً مرضياً.

ورغم ما اتسمت به شخصيته رحمه الله من التسامح والرضى والبساطة والقناعة، كان «ابو عبدالمحسن» رحمه الله رجلاً صلباً، مؤمناً بقضاء الله وقدره، لم يعرف المستحيل ولم يستسلم لصعوبة، وكان يرى أن لكل مشكلة حل، ولكل نفق ضوء في آخره. كان التفاؤل دائماً شـعاره، والأمل عنوانه، لم ييأس أمام مشـكلة مهما كبرت، ولم يتسـلل إليه الإحباط أمام تحـد مهمـا صعب، وكانت هموم بلده في قلبه، وكانت الكويت له، بعد الله سـبحانه، البداية التي ينطلق منها والنهاية التي يعود إليها، وكانت الغاية الأولى والأخيرة التي عمل من أجلها طوال حياته. وضعها نصب عينيه، وتمسك بوحدة وتلاحم شعبها، وكان يدعو دائماً لتغليب مصلحتها العليا.

لقد ترك لي «أبو عبدالمحسـن» رحمه الله إرثاً هم أولادي عبدالمحسن ولؤي وإياد وأنور وطلال وأحمد والغالية غالية، بارك الله فيهم وجعلهم خير خلف لخير سلف، وأعانهم على فعل الخير، ومتعهم بالعفو والعافية والتسامح والرضى بما كتب الله.

قـرأت هـذا الكتاب أكثر من مرة، وتيقنت أنه عمـل وثائقي يتناول حقبة مهمة من تاريخ الكويت عاشها زوجي المغفور له بإذن الله جاسم الخرافي. فالكتاب يتنقل بإسلوب موضوعي بين الخاص والعام، فيتابع سيرة المرحوم ومحطات حياته في إطار أحداث وقضايا مجتمعه، ومـا واجهتـه من تحديات. ولعل أكثر ما أعجبني بهذا الكتاب، أسـلوبه الموضوعي، وغزارة معلوماتـه، وتحليلـه المتعمق، وتناوله لشـخصية الكتاب بتجرد دون إطالـة أو مبالغة، وقبل

ذلك وبعده، التزامه بأصول وأخلاقيات الكتابة بعدم التعرض أو المساس بأي كان، وهو ما حرص عليه المرحوم طوال حياته وطيلة عمله في العمل الوطني الكويتي. وكانت سطور هذا الكتاب وصفحاته وأنا أقرأه وأتأمل فيه تعرض أمامي ذكريات الزمن الجميل الذي قضيته معه زوجة وشريكة عمر ورفيقة درب. ولا أملك إلا أن أبتهل إلى العلي القدير أن يرحم الفقيد الغالي بواسع رحمته، ويسكنه فسيح جناته، ويبارك في ذريته، ويجعل كل ما قام به في ميزان حسناته، اللهم آمين.

أم عبدالمحسن

سبيكة سعد الجاسر

شكر وتقدير

بِسْم الله والصلاة والسلام على سيد المرسلين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، والحمد لله الذي بحمده تتم النعم، ونحمد الله على نعمة إتمام هذا الكتاب الذي يوثّق سيرة الوالد جاسم الخرافي رحمه الله، وتغمده بواسع رحمته، والذي اطّلع على الكتاب قبل وفاته وراجع ما جاء به من سرد للمعلومات، ولكنه فضّل أن لا يصدر أي شيء عنه في حياته، وتخليدا لذكراه، مع إصرار محبيه لإصدار كتاب يوثّق مسيرته، وعلى رأسهم د. بدر عثمان مال الله - جزاه الله - كل خير، والذي زامل المرحوم في جميع مراحل حياته، خاصة المرحلة السياسية منها له منّا كل الشكر.

يصدر هذا الكتاب بعد مراجعة مني ومن بعض محبيه، ومقدّرا الجهد الذي بُذل في إعداده وإصداره بهذه الصورة الحرَفية، بوقت قصير وجهد كبير، فشكرا لمن ساهم بإخراجه بهذه الصورة، وجزاهم الله خيراً.

ورحم الله الوالد الحبيب جاسم، وجعل مثواه الجنة مع الصدّيقين والشهداء.

والحمد لله على قضائه وقدره، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

عبدالمحسن جاسم الخرافي

تمهيد

يستعرض هذا الكتاب سيرةَ إبنٍ بارّ من أبناء الكويت، ورجلٍ من رجالاتها الذين أفنَوا حياتهم في سبيلها. يطوف الكتاب بمراحل تلك السيرة العطرة، يتوقّف عند محطاتها الزاهية، ويتناول تفاصيلها المتعدّدة، ويستعرضُ مسيرةَ العمل الوطنيّ التي بدأَها في مقتبل العمر طيّب الله ثراه، وهي مسيرةٌ من العطاءِ الكبير لوطن أحبّه جاسم الخرافي، وأخلص له، شأنه في ذلك شأن جميع الكويتيين الذين أحبّوا وطنهم، وأخلَصوا له، وحفظوه دائماً في قلوبهم. وفي رحلة العطاء تلك، كانت الوقائع عديدةً والأحداث متنوّعة، سعينا جاهدين إلى استعراضها بموضوعية، كما كانت الموضوعات ثريةً، والتفاصيل كثيرةً، حرصْنا على معالجتها بشفافية، واستعراضها بدقة كبيرة، تلكَ المشاهد مجتمعة شكّلت معالمَ مضيئةً في سيرةٍ عطرة، ومسيرة خيرٍ وعطاء.

وُلِد جاسم محمد عبدالمحسن الخرافي في ٨ ديسمبر عام ١٩٤٠ في حيّ القبلةِ في الكويت. فقد بدأ حياتَه في الغربةِ، وتلقّى تعليمَه في بومباي والقاهرة والكويت وبريطانيا، والتي حصل فيها على دبلوم في الإدارة من كلية مانشستر. تقلّدَ بعد عودتِه إلى البلاد العديد من المناصبِ، وحصلَ على عضويةِ العديدِ من مجالسِ إدارات الشركات، وكان مُؤسِّساً وعُضواً في عددٍ من جمعيات النفع العام - المحلّية والعربية والدولية، ومُساهماً فعّالاً في العملِ الخيري والإنسانيّ الكويتي. كان له دوراً بارزاً في العملِ السياسي الوطني، فقد نجحَ في جميعِ الإنتخابات البرلمانية التي ترشّح فيها، فكانَ عُضواً في مجلس الأمة في الفصل التشريعي الرابع (١٩٧٥-١٩٧٦)، وعضواً ورئيساً للجنة الشؤون المالية في الفصل التشريعي الخامس (١٩٨١-١٩٨٥)، ووزيراً ومُنتَخباً للمالية والإقتصاد (١٩٨٥-١٩٩٠)، ثمّ عضواً في مجلس الأمة في الفصل التشريعي الثامن (١٩٩٦-١٩٩٩). بعدها، انتُخِبَ رئيساً لمجلس الأمة لخمسةِ فصولٍ تشريعيةٍ متتالية، امتدّت من الفصل التشريعي التاسع إلى الفصل التشريعي الثالث عشر، وفاز في فصلَين منها بالتزكية، هما الفصلان التشريعيان العاشر والثالث عشر - وقد رحلَ إلى جوار ربّه في ٢٠١٥/٥/٢١، وشيّعتْه الكويت بجنازةٍ مهيبة عبّرت عن عمق حب الشعب الكويتي لهذه الشخصيةِ الوطنيةِ الكبيرة، وتقديره لمكانتها ودورها في خدمة الكويت وشعبها.

ظهرت فكرةُ هذا الكتاب في عام ١٩٩٩، وتحديداً بعد تقلّد المرحوم الخرافي منصب رئاسة مجلس الأمة، ولم يكن إعداده يسيراً، فمصادر المعلوماتِ عديدةً ومتنوّعةً وغير متوفرة في بعض الأحيان، حيث تطلّب جمعُها وتصنيفُها وتوثيقُها مجهوداً كبيراً، غير أنّ أهمية إعداد هذا الكتاب كانت أكبر. وإذا كان الهدف منه تدوين سيرة شخصيةٍ وطنيةٍ لها مكانتها ومساهمتها في تاريخ الكويت الحديث، فإنّ ما يتناولُه هذا الكتاب في ثنايا ذلك من أسلوب عملٍ ومعالجة، فكر ورُؤى لهذه الشخصيةِ الوطنيةِ الكبيرةِ له دلالات استرشادية مهمّة لتطوير العمل الوطني والفكر السياسي الكويتي، وصقل الممارسة البرلمانية الديمقراطية. إنّ عوامل التنشئة والتكوين، وتنوّع الخبرات، والتعلّم من مدرسة الحياة، والإصرار على مواجهة التحدّيات، تُضفي بُعداً هاماً من التفرّد والتمايز في سيرةِ المرحوم جاسم الخرافي ومسيرته في العمل الوطني، إلى الحدّ الذي يبدو فيه ذلك نموذجاً يستحقّ الدراسة والتأمّل واستخلاص الدروس والعبر.

إضافةً إلى كلّ ذلك، فإن حياة الفقيد التي امتدّتْ من ١٩٤٠-٢٠١٥ تزامنَتْ مع مرحلةٍ مفصليةٍ وحسّاسةٍ من تاريخ الكويت الحديث، شهدت خلالها البلاد نقلةً نوعيةً كبيرة، حيثُ كان ظهور النفط والإستقلال وبناء مؤسّسات الدولة ونموّ التجربة الديمقراطية وبدء مسيرة النهضةِ والبناء، فضلاً عن التحدّيات العالمية الكبيرة التي كانت تُلقي بظلالها على الكويت سلباً وإيجاباً بحكم موقعها الجغرافي، الذي يُؤثّر ويَتأثّر بمحيطه الخارجيِّ وأهمها الحرب العالمية الثانية والحروب العربية الإسرائيلية في الأعوام ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧ و١٩٧٣. وفي كل ذلك، كان رحمه الله مُراقباً لجميعِ تلك الأحداث، معايشاً لكثير منها، ومُساهماً في صياغةِ وصناعةِ بعض مفرداتها، بما يمكن القول أنّ حياته بمراحِلها ومحطّاتها تختزل جزءاً مهمّاً من تاريخ الكويت الحديث، وهو ما سيكون من المفيد والمهم توثيقه.

كان العائق الأكبر، في البداية، عدم موافقة الرئيس الخرافي - رحمه الله - على إعداد هذا الكتاب، وكانت حجّته منطقيّة ومُتَوقّعة من شخصٍ مثله يحبّ البساطةَ في كلّ شيء، ولا يريد أن يُكتب كتاب عن سيرته في حياته. وكانت حجّتنا أيضاً منطقيّةً، فنحن لا نريد أنْ نُدّون كتاباً يكون مجرّد سجلٍّ عن شخصيةٍ معروفةٍ نحبّها ونحترمها، بل كان الهدف أن نتعرّف على أساليبِ عملٍ، ونطّلع على رؤى، ونستخلصُ دروساً تكونُ نافعةً في العمل

الوطني الكويتي ونُوثّق لحقبةٍ مهمةٍ من تاريخ الكويت، تدفعُنا لذلك ثلاثةُ عوامل - سياسيّ واجتماعيّ وشخصيّ.

فالسياسيّ يتّصلُ بتجربةٍ سياسيّةٍ وطنيةٍ ثريّـةٍ ومتنوعة خاضها الرئيس جاسم الخرافي وتفاعل بها مع أحداث مجتمعه. وغنيٌّ عن البيانِ، فإن تلك التجربة ثرية بالدرايةِ والحكمةِ والخبرةِ والمهارات، استثمرها - رحمه الله - فِكراً وممارسةً، وساهم من خلالها في تطوير العمل السياسي الوطني على الصعيدين الرسمي والشعبي وعلى المستويين العملي والفكري. وهي تجربة لابدّ من التوقّف عندها، والتعرّف على أبعادها، واستخلاص ما يمكن من دروسها وعبرها. وهذا دون شك، ستكون له فائدتُه وأهميتُه في حاضر العمل الوطني الكويتي ومستقبله.

أمّا الاجتماعيّ، فكان في الموقع الذي تربّع فيه هذا الرجل في قلوب الناسِ، وفي شبكةِ العلاقات الإجتماعيةِ الواسعة والمتينة التي ربطَتْهُ بمختلف الفئات والتيّارات والشرائح في المجتمع الكويتي. وهي علاقات تَتّسم بِودٍّ وثقةٍ واحترام يَنْدُر أن يتمكّنَ فردٌ واحدٌ من إقامتها بهذا المدى وبتلك السعة وذلك العمق. ولابدّ أن يكون ذلك قد ارتكز على مقوّمات شخصيةٍ فريـدة، ومهاراتٍ وقُدراتٍ عمليـةٍ وأخلاقيةٍ وفكريةٍ مميّزة في فـنّ العلاقات الإجتماعية، ومهارات في الخطاب الإجتماعي والسياسـي، وفنون العمل الوطني. ذلك دون شكّ، جديرٌ بالتأمّلِ والدراسةِ والبحث.

ويتمثّل العامل الشـخصيّ في سـؤالٍ مُحيّر لطالما ردّدهُ الكثيرون، وهو لماذا ترك جاسـم محمـد الخـرافي مكانَه الوثير الآمن والمريح، وسـارَ في طريق العمل السياسـي الشـائك والصعـب - وقف في محطّاته السـاخنة، وعَبَرَ دروبَه المتْعِبَة، وعـاش قلق أحداثِه المعقّدة؟ بينمـا كثيـرون غيـره فضّلوا النأيَ بأنفسِـهم عن العمـل العـام وما يرافقُهُ مـن متاعـب. عـاش الحياة ببسـاطة، لكنّه فضـل أن يتعقّب صعابَهـا ويواجه تحدّياتَهـا، وجعل التفاؤل شـعاراً والأمـلَ عنواناً، فكان يُذكّرنا في جميع صفحات هـذا الكتاب بالنورس، طائرُ القلق والأمل معاً، طائرٌ لا ينامُ إلّا على الأمواج، وهذا بحدّ ذاتِه يُضْفي بُعداً هاماً من التمايز في شخصيته رحمه الله.

يقعُ هذا الكتاب في ستةِ عشر فصلاً، بدأ بتقديم كتبتْه السيدةُ الفاضلة - سبيكة سعد الجاسر «أم عبدالمحسن» زوجةُ المرحوم جاسم الخرافي. وشريكةُ حياته، ورفيقةُ دربه في كل مراحل سيرته العطرة التي يستعرضُها هذا الكتاب، وكانت له في كلّ ذلك السندَ والمعين. وحُقَّ علينا أن نتقدّمَ لها بخالص الشكر والإمتنانِ على مساهمتها القيّمة في التقديم.

يتناول الفصلان الأول والثاني مرحلةَ النشأة في الغربة ومصادر التعليم المتنوّعة والعوامل المؤثّرة فيها. وسيجد القارئ أنّ لهذه المرحلة دلالات مهمّة في التكوين النفسي والإدراكي والمعرفي لشخصية جاسم الخرافي، في حين يستعرض الفصلان الثالث والرابع بدايات عمله السياسي. أما الفصول الخامس والسادس والسابع فتتناول أسباب مشاركته في الحكومة وزيراً للمالية والإقتصاد، والتحديّات التي واجهَها، وما حقّقه من إنجازات مهمّة أكّدها تقرير لجنة تقصّي الحقائق في مجلس الأمة الخاصّ بالغزو العراقي لدولة الكويت عام ١٩٩٠. ويتطرّق الفصل الثامن إلى عضويته مجدّداً في مجلسِ الأمة متسلّحاً برُؤى وخبراتٍ من تجربته السابقة في المجلس والحكومة، ليؤهّله ذلك لرئاسة مجلس الأمة خمسة فصول تشريعية متتالية، تتناولُها بالتفصيل الفصول التاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر. أمّا الفصل الثالث عشر فيتناول الأيام الصعبة التي عاشتها الكويت فيما اصطُلِح على تسميتها بمسند الإمارة، والتي كان لجاسم الخرافي رئيس مجلس الأمة وقتها دورٌ كبير في الإنتقال الدستوري لمسند الإمارة. وتُعالج الفصول الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر الفكر السياسي للراحل، ورؤيَته للعمل الوطني والمفاهيم الوطنية التي عمل على تكريسها وترسيخها وأهمّها الوحدة الوطنية.

كان من المفترض أن يتكوّن هذا الكتاب من سبعة عشر فصلاً بحيث يتناول الفصل الأخير مساهمته - رحمه الله - في العمل الخيري، والأيادي البيضاء له ولأسرته الكريمة أيضاً في ذلك، غير أنّه - طيّب الله ثراه - لم يوافق على كتابة ذلك الفصل رغم وفرة وغزارة بياناته ومعلوماته، وكانت حجّته في ذلك قول نبيّنا الكريم، عليه أفضل الصلاة والتسليم: «ورجلٌ تصدّق بصدقةٍ فأخفاها حتّى لا تعلم شمالُه ما تُنفق يمينُه» وهي حجّةٌ لطالما تمسّك بها، وحالَت دون إثراء هذا الكتاب بذلك الفصل. ولا نملكُ في الختام إلاّ الدعاء بالرحمة والمغفرة له مبتهلين إليه تعالى أنْ يجعل ما أدّاه في ميزان حسناته. ونستذكرُ بالعرفان والمحبة تلك الساعات الجميلة التي خصّصها لنا لبحث موضوعات

هــذا الكتــاب ومعلوماته. وحُقَّ علينا أن نتقدّم بالشــكر والتقدير لمن ســاعدنا على إعداد هــذا الكتــاب، وهــم المرحــوم أنــور عبدالله النـــوري، والدكــتــورة فايــزة محمد الخرافي، والأستاذ عبدالمحســن يوسف الحنيــف، والسيد/عبدالمحســن جاســم الخرافي، والدكتور علي عاشــور الجعفر، والشــكر موصــول للإعلامي المرحوم عبدالحميد بــدر الدين الذي ساعدنا في المرحلة التحضيرية لإعداده.

والله ولي التوفيق،،

المؤلفان

مدخـــل

في البدء، وقبل الدخول في موضوع الكتاب، لابدّ أن تكون الكويت، ويكون الحديث عنها، ذلك البلد الجميل المتميز بقيادته وشعبه، الثريّ بتاريخه الطويل ومسيرته في التطوّر والبناء وثقافته وقيَمِه وعطائه، وبقدرته الخلّاقة على التغلّب على أقسى الظروف وأشدَّ الصعوبات، والذي حمله أهله، حُكّاماً ومواطنين، في قلوبهم، فأسهموا في بنائه، وبذلوا الغالي والنفيس لحمايته واستقلاله ووحدة ترابه. ولعلّ من سمات التمايز اللافتة للانتباه التي اتسمَتْ بها الكويت منذ نشأتها، هي الشورى في الحكم، والإنفتاح بين الحاكم والمحكوم، والتسامح والتنوع، والإصرار والعزيمة على بناء دولة حديثة تحرص على التقدّم والازدهار، وتنعم على شعبها بالخيرات والرفاهية، وترتكز على مبادئ الحرية والعدالة والمساواة والقانون.

ولقد شهدت الكويت مراحل من التطور منذ نشأتها، حين تَوافَقَ الكويتيون بداية على حكم أسرة آل صباح الكرام في عام ١٧١٦، مروراً بعهد الشيخ مبارك الكبير مؤسّس وحامي حمى الكويت ومن تلاه من حكّام الكويت الذين ساهموا ببنائها، وصولاً إلى العهد المُشرق لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح الذي استحقَّ لقب قائد العمل الإنساني، واستحقت معه الكويت لقب مركزاً للعمل الإنساني، تقديراً واحتراماً من المجتمع الدولي لمكانة سموه ومكانة بلاده. وفي كل مرحلة من تلك المراحل، واجهت الكويت تحدياتٍ كبيرة، وحقّقت خلالها إنجازات عدّة، لكنّها لم تَخْلُ من بعض العقبات، وتغلبتْ على الصعوبات لكنّها لم تسلم من بعض العثرات، غير أنها رغم كل ذلك، كانت تمضي قُدُماً إلى الأمام بعزيمة وإصرار قيادتها وشعبها، وقد دوّنَ التاريخ ذلك كلّه، وكانت الكويت فيه مشهداً مُشرِفاً ومُشْرِقاً، حيث شهدت الكويت تطورات مهمة ومبكرة في تاريخ الممارسة الديمقراطية في المنطقة العربية. إذ تمّ تأسيس أول مجلس شورى في الكويت عام ١٩٢١ في بداية عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح، وذلك بالتوافق بينه وبين النُخبة السياسية من تُجار الكويت، وكان ذلك أول خُطوةٍ جريئةٍ في القواعد المُؤسسية للمشاركة السياسية في إدارة الدولة، ودليلاً على حيوية المجتمع الكويتي والحكم في التجاوب مع

متطلبات التطور التاريخي للدولة الحديثة. ورغم أن عمر ذلك المجلس لم يكن طويلاً، فإن التوجه نحو إرساء المشاركة السياسية على قواعدٍ وأسسٍ مؤسسيةٍ استمر وتمخّض عنه إنشاء مجلسٍ تشريعي عام ١٩٣٨، سبقَهُ تشكيلُ المجلس البلدي بالانتخابات عام ١٩٣٠، وإنشاء مجلس المعارف عام ١٩٣٨ بالانتخابات أيضاً.

ورغم أن عُمر ذلك المجلس التشريعي لم يكن طويلاً، فإن الزّخمَ الوطني للمشاركة السياسية استمرَّ وتواصل، فالكويت لها خصوصيتها في إدارة الدولة، فقد اختار الكويتيون حاكمهم بِحُرَّ إرادتهم منذ نشأة الكويت، وكانَتْ قضاياهُم تُطْرَح وتُناقَش في الديوانيات التي هي أشبه ما تكون بالبرلمانات غير الرسمية، وكان ديوانُ حاكم البلاد مفتوحاً أمام الجميع، ومن ثَمَّ، فإن طلب المشاركة في إدارة شؤون البلاد لم يكن قفزاً على الأوضاع السياسية بل ترجمةً عصريةً لحالةٍ قائمةٍ.

وبغض النظر عن التفاصيل الدقيقة لكل ذلك، فإن المهم في الأمر أن حالةً من الحراك السياسي كانت تتفاعل بين الكويتيين تشْتدُ أحياناً وتخفتُ أحياناً أخرى. وبالتأكيد كانت البلادُ حبلى بتطوراتٍ مهمةٍ جداً ستفصحُ عن نفسها خلال عَقَدَيْن من الزمان، أو بعدَ عقدٍ ونصف من توقّف آلة الدمار الرهيبة التي استُخدِمَتْ في الحرب العالمية الثانية، لاسيّما أنه ظهر بشكل جلي، ومن خلال التجارب السابقة، تطلّع الشعب الكويتي للمشاركة السياسية، وظهرَتْ بشكلٍ أكثر جلاءاً حكمة أمراء الكويت في الاستجابة لرغبات الكويتيين، لكن من خلال خطواتٍ مدروسةٍ ومتوازنة، تصونُ استقلال الكويت وتحفظُ سلامتها، وتدفعُ بنموّها وازدهارها، وتُعطي للحُكم مساحته، وتفسحُ المجال للمشاركة الشعبية. وقد اتضحَتْ جلياً تلك الحكمة بما اشتملتْهُ من رؤيةٍ للتحديات التي واجهَتْ استقلال الكويت بإلغاء المعاهدة الانجلو-كويتية لعام ١٨٩٩، وحصول الكويت على استقلالها عام ١٩٦١، ثم وضع دستور للبلاد عام ١٩٦٢، تَلتْهُ انتخابات أول مجلس أمة كان له مكانته وأهميته في النظام الدستوري الجديد.

إن حيوية المجتمع الكويتي، قيادةً وشعباً، في إرساء عناصر وسمات التحديث في الدولة والمجتمع، والتي بدَتْ ملامحُها مبكّراً منذُ نشأة الكويت وِفْقَ مَبدأ الشورى، تجلّتْ بشكل

واضح في بداية القرن الماضي بوضع أُسس التعليم الحديث بإنشاء المدرسة المباركية عام ١٩١١، تلاها تدريجياً إنشاء مدارس أخرى وضعت الأساسَ لإرساء نظام تعليم حديث توالى بناؤه في العقود اللاحقة، ليكون مكوّناً أساسياً في التنمية البشرية، ورُكناً رئيسياً في كيان الدولة وخدماتها بعد الاستقلال. وفي السياق نفسه، عرف المجتمعُ الكويتي أهمية الأندية الثقافية في صقل وتطوير الثقافة المجتمعية والسياسية، وبدأ على نحوٍ مبكّر وتحديداً في مطلع العشرينيات من القرن الماضي والسنوات التالية حتى مطلع الخمسينيات في إنشاء أنديةٍ ثقافيةٍ كانت لها أهميةً كبيرةً في تعزيز الثقافة الوطنية، مثل النادي الأدبي، ونادي المعلمين، ونادي التعاون، والنادي الثقافي القومي الذي أصبح لاحقاً نادي الاستقلال.

من جانبٍ آخر، وعلى الصعيد الاجتماعي، ظهر المجتمعُ الكويتي كمجتمعٍ متلاحمٍ متماسكٍ متآلفٍ منذُ نشأته في ضوء ظروفٍ صعبة، وفي سياق رغبةٍ وإرادةٍ لبناء الكويت في إطار محيطٍ إقليمي غيرَ مستقّر، وتتجاذبه النزاعات والصراعات بأشكالها المختلفة. وقد كان ذلكَ واضحاً منذُ بناء سور الكويت بإسلوب عملٍ جماعي كان سِمةً في كل مراحل البناء التي تمّتْ، سواءاً في الحفاظ على أمن الكويت أو في استكمال متطلباتها في التعليم والصحة وإدارة البلاد. وقد عُرِفَ الكويتيون واشتُهِروا بذلك، فكانت وحدتُهُم الوطنية من أهمّ الحصون في الدفاع عن بلدهم الصغير جغرافياً الذي يقع في منطقةٍ حيويةٍ من العالم كانت محل صراعاتٍ دوليةٍ كثيرةٍ، وكان التفافهم حول شرعية الحُكم والتمسّك بها، وإرادتهم وتلاحمهم أهم سلاحٍ عَبَرَت من خلاله الكويت أزمات كُبرى على مر تاريخها القديم والحديث، سواءاً في محطات التطوّر السياسي التي تمت الإشارة إليها سابقاً، أو في أوقات المحن والأزمات التي أحاطت بالكويت، ومنها الأوضاعُ التي ولدتها الحرب العالمية الثانية، مروراً بالتحديات الصعبة التي واجهت استقلالها، وقد كان للظروف الاقتصادية الصعبة التي عاشها الكويتيون، والظروف السياسية الأكثر صعوبة التي كانت تهدّد وجودهم أحياناً، آثار مهمة على تكوين المجتمع الكويتي بمختلف شرائحه، فكان التلاحم والتكاتف أمراً حتمياً لا بديل عنه. وتركت هذه الأمور بصمتها الواضحة على السمات التي تميّزُ أبناء الكويت، وأثّرَتْ بشكل ملموس في تشكيل ثقافتهم التي تمازجت بين الثقافات المختلفة، وأنتجت مفرداتاً وقيماً ومثلاً أثرت إيجابياً في حاضر الكويت ومستقبلها، وكانَتْ في قلب ذلك وحدتهم الوطنية.

لم تكن الحياة المعيشية والأوضاع الاقتصادية، على بساطتها، سهلةً أو متيسرةً في حقبة ما قبل النفط. فنشأةُ وتطورُ التعليم والثقافة السياسية، والبناء المؤسسي للدولة كان يتم في ضوء ظروفٍ اقتصاديةٍ صعبةٍ، وموارد محدودة جداً. وكانت شرائحُ المجتمع بتنوعها من التجار والبحّارة وسكّان الباديةِ يعملون بجدٍ واجتهادٍ لتوفير متطلبات العيش الكريم، يديرُ شؤونهم ويوفر لهم الحماية والأمان أمراءُ الكويت المتعاقبون. وكانت تلك الحقبة بما مثّلته من تقدمٍ في البناء السياسي للدولة، وتطور نظام التعليم، والتوسع في المؤسسات الثقافية التي تمثلت بالأنديةِ المُشارِ إليها، وما سادَها من قِيمِ التلاحم والتكاتف، نموذجاً بارزاً للإصرار والعزيمة على العطاء والبناء. وقد استلهم منها جاسم الخرافي الدروس والعبر والقيم في مطلع شبابه، وكان لها أثرها في صقل شخصيته.

كانت الظروف الاقتصادية صعبةً، وكانت الأنشطة الاقتصادية تعتمد على التجارة والصيدِ والغوص بحثاً عن اللؤلؤ، وكانت براعةُ أهل الكويت، باختلاف شرائحهم، متميزة في كل تلك الأنشطة، وبشكلٍ خاصٍ التجارة مع الهند وشرق أفريقيا واليمن وبادية نجد. وكانت سفن التجار الكويتيين تجوب البحار الموصلة لتلك الدول، فتُوفي باحتياجات الكويت من الأخشاب والتمور وغيرها من المستلزمات المعيشية، كما كانت سفن الغوص تجوب المياه القريبة في الخليج العربي بحثاً عن اللؤلؤ، وكانت باديةُ الكويت نقطة الإرتباط بين حاضرتها وبادية نجد.

أدّى الكويتيون واجبهم في بناء بلدهم في تلك المرحلة الصعبة على اختلاف مشاربهم الإجتماعية، وكان منهم عبد المحسن ناصر الخرافي، جدّ جاسم، الذي وُلِدَ في الكويت، والذي قَدِمَ والدُه ناصر من منطقة الزِلْفي بالمملكة العربية السعودية، بصحبة إخوته الثلاثة أحمد وفلاح وحسين. عمل عبد المحسن بجدٍّ واجتهادٍ مع والده ناصر، وكان ذراعه اليُمنىَ في تجارته الناشئة في ذلك الوقت الذي لم يكن فيه بناء الثروة، سواءاً بالتجارة أو بالأنشطة الاقتصادية الأخرى، سهل المنال. وكان سفر الجدّ عبد المحسن المتواصل إلى الهند لمتابعة تجارة والده عاملاً مهماً في تنمية قدراته ومهارته في التجارة، فالهند في ذلك الوقت تحت حكم بريطانيا وكانت تتّميزُ بإمكانات إدارية وتجارية كبيرة.

رُزِقَ عبد المحسن الخرافي بولدٍ أسماه محمداً في عام ١٩١٩، وكان وحيده ومحلَّ اهتمامه الكبيـر، ووفر له كل مقومات الرعاية والتنشـئة والتربية والتجـارب الحياتية، التي صقلت شـخصيته، تلك الشـخصية التي تميزت بسـماتٍ وفضائلٍ من حُسْـنِ الخُلُق والأدب الجمّ والقـدرة والمهارة في شـؤون الحياة والتجارة والعمل الحرّ. وقـد كان لذلك أثرهُ الكبير فيما عُرِفَ به محمد عبد المحسـن الخرافي لاحقاً من مكارم الأخلاق وحسن المعاملة، بالإضافة إلى دوره في العمل الوطني ومساهمته الكبيرة في بناء الاقتصاد لاحقاً.

في بدايـة حياتـه، وكغيرِه من أبناء الكويت، التحق محمد عبدالمحسـن الخرافي بما كان يُعَرفُ بالكتّاب، وذلك في مدرسة المطوّع محمد العجيري فتعلّمَ القرآن الكريم، وكان يلتحق كل صيـفٍ بمدارس كراتشـي حين كان والده يصحبه معـه في أعماله وتجارته هناك. وفي عام ١٩٢٨، التحق محمد بالمدرسة الأحمدية وتخرج منها عام ١٩٣١. وكانت فرص التعليم التـي حَظِـيَ بها محمد من الفرص النادرة التي يمكن الحصول عليها في تلك الفترة، وكان تحصيلُـه العلمـيّ منهـا على درجةٍ عاليـةٍ نظراً لجدّيتـه في الحياة، وسـعة إدراكه المبكّر، وسـمات شـخصيته من الحكمة والهدوء والأمان والاسـتقرار النفسـي التي عُرِفَ بها بين أصدقائه ومعارفه.

كانت أولى المسؤوليات التي تولّاها محمد عبدالمحسن الخرافي في عالم التجارة والأعمال هي رحلته الأولى إلى عدن، التي كانت وقتذاك تحت الحماية البريطانية، وكانت لها شهرةٌ كبيرةٌ في التجارة الدولية. وبالإضافة إلى مسؤولياته وأعماله التجارية في عدن، ظهر شغفهُ الكبير وحبه للتعليم خلال فترة وجوده هناك، فالتحق بمدرسة «بازرعة» الخاصة وتعلّم فيها اللغة الإنجليزية والحسـاب وعلوم التجارة، ثم التحق بمدرسـةٍ أنشـأَتْها بريطانيا في عدن تُسـمّى «مدرسة الدولة»، وكانت مدرسـةً عُلْيا يلتحقُ بها أبناءُ النخبةِ، وكان مستوى التعليم فيها عالياً. وعاد بعدها إلى الكويت. وقد حرص عبد المحسـن الخرافي الأب على أن يوفّر أفضـل فـرص التعليم والتدريب لإبنه محمد، فأرسـله إلى كراتشـي للعمل في محل التاجر المعروف فهد المرزوق، وأصبح تنقّل محمد بين كراتشي والهند والكويت متواصلاً، وكان لكلّ ذلك أثرهُ الكبير في صقلِ شـخصيته ومعارفه وخبراته في عالم الأعمال، وذاع صِيتُه لاحقاً

بوصفه أحد أبرز رجال الأعمال المتميزين، وعُرِفَ بالأمانة والمصداقية والإلتزام بالعهد وحبّه لعمل الخير ومساعدة الناس.

لم يكن انشغال محمد عبدالمحسن الخرافي في مرحلة شبابه بالعمل التجاري ينسيه التزامه بوطنه الكويت، وبضرورة مشاركته في الجهود الوطنية التي كانت تبذلها قيادته وشعبه في سبيل التطوّر والتقدّم على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فشارك عام ١٩٥٩ في تأسيس غرفة تجارة الكويت، وأصبح عضواً مُنْتَخباً في مجلس إدارتها لتسع دوراتٍ متتاليةٍ، أسهم فيها بخبرته ودرايته الإقتصادية في إدارة الاقتصاد وبناء كيانه المؤسسي، كما كان عضواً في مجلس الصحة، وفي عددٍ من اللجان الشعبية التطوعية، وساهم بفعاليةٍ في بناء مؤسساتٍ اقتصاديةٍ مهمةٍ مثل بنك الكويت الوطني عام ١٩٥٢، والشركة الوطنية للخطوط الجوية عام ١٩٥٤.

اشتُهِرَ محمد الخرافي بحبه لعمل الخير، ومساندته للجمعيات الخيرية، وكان يردّدُ دائماً: «لا خيرَ في المال إنْ لم يكن في خدمة المحتاجين». ولم يقتصر دوره في عمل الخير على تقديم المساعدات للأسر المحتاجة، بل امتد لدعم ومساندة المحتاجين في الدول العربية، وكان عضواً في اللجنة الشعبية لدعم الاستقرار في الدول العربية، وساهم من أمواله الخاصة في تعزيز دور تلك اللجنة وتعظيم جهودها.

كان محمد الخرافي بالفعل، وكما وصفه بحقّ الأستاذ ماجد بدر الدين في كتاب «محمد عبد المحسن الخرافي.. كبيرٌ رَحَل»، إنساناً «عرف الدنيا حركةً وتجدداً وجُهداً دائباً، فلم يتوان عن العمل حتى آخرَ لحظةٍ من حياته، وعرف الآخرة إيماناً وطاعةً وخُلُقاً طيّباً، فلم يتعدَّ على حدود الله. وانسجم في شخصه السعي في الدنيا مع العمل للآخرة، لأنّه قصد مرضاة الخالق من باب خدمة عباده. رجلٌ بنى نفسه من غير أن يهدم سواه، وأصاب الثروة دون أن يُصابَ بأمراضها، وملك نفوذ المال ونجا من غطرسة هذا النفوذ. فمشى الحياة مطمئناً مُتّزن الخطى، وعاش في دفء الإيمان والثقة والالتزام، وقضى في ظلّ المحبة والرضا والاحترام». ولا شك أن هذه السمات الإنسانية الكبيرة والفضائل الأخلاقية العالية كان لها أكبر الأثر في تربية وصقل شخصية أبنائه، ومنهم أكبرهم سناً إبنه جاسم.

لقد عُرِفَ محمد عبدالمحسن الخرافي بين الأوساط الكويتية، بمختلف مستوياتها وتنوع مجالاتهـا، بالنزاهة والصدق وطيبة القلب وحب الخير، وعاش محبوباً بين الجميع. وكانت هذه الصفات على تعدّدها جزءاً من كنزٍ فيّاضٍ امتلكه الرجل بين جوانبه، فأصبحت حياته أقرب إلى مدرسةٍ جامعةٍ للعلوم ومكارم الأخلاق، تعلّمَ فيها ومنها كل من عرفه أو عمل معه أو اقترب منه، وعلى رأسهم إبنه جاسم الذي التصق به منذ نعومة أظافره.

جاسم محمد الخرافي

الفصل الأول

في الغـــربـــة

في الغربة

رُزِقَ محمد عبد المحسن الخرافي بابنه البكر جاسم في العام ١٩٤٠م، وكان حينئذٍ في الحادية والعشرين من عمره. واستبشرت الأسرة بالقادم الجديد، ووجدت فيه قُرّةَ عينٍ لكل من حوله، وأولهم والده ووالدته. وكان جاسم فاتحة الخير على الجميع. كانت فرحة الأب على وجه الخصوص لا تُماثِلُها فرحةً، فقد عاش محمد عبد المحسن الخرافي المولود في حي القبلة عام ١٩١٩م حياته وحيداً بعد أن فقد أشقّاءه في الصغر، لذا كان يتطلّع لبناء أسرةٍ كبيرةٍ تشبع عاطفة الأبوة لديه، وتعوضُّه عن سنوات الوحدة، وتشيع الدفء في بيت العائلة.

كان العام ١٩٤٠، وهو العام الذي وُلِدَ فيه جاسم الخرافي يَموجُ بتفاعلاتٍ مُتسَارعة تهب على المنطقة والعالم كلّه، ففي خريف ذلك العام اشتدّتْ رَحى الحرب العالمية الثانية، وتشعَبتْ أطرافُها، واتسعتْ رقعتُها الجغرافية، وأصبح العالم كله يعيشُ هاجس التبدّلات والتحولات. وكان ذلك العام يُمثّلُ مرحلة تاريخية فاصلة لمُعْظم دول العالم. وكانت الكويت بموقعها الجغرافي في دائرة الحدث، وفي محيط الخوف والقلق، وأيضاً في موقع التأثّر والتأثير، فتلك الإمارة الصغيرة الواقعة على رأس الخليج العربي كانت مَنْفذاً طبيعياً لشمال شرق الجزيرة العَربية، ومحطّة القوافل التجارية مع ما يتمتّعُ به خليجها الصغير (جون الكويت) من موقعٍ فريد يُهيئ للسفن الراحة والتخزين والتزّود بالوقود.

وتحت وطأة تلك الأحداث، توقفت حركة السفن في الخليج، وتعطّلت الحياة التجارية والإقتصادية في الكويت، شأنها في ذلك شأن كثير من دول العالم في ذلك الوقت، التي تأثّرت بأحداث الحرب العالمية الثانية، مع الخصوصية الشديدة لدولة الكويت التي ترتبط جميع مواردها الاقتصادية بالبحر، ويعتمدُ أهلها في مصادر الرزق عليه، صيداً وغوصاً وتجارة ونقلاً.

كانت الحياة في الكويت في ذلك الوقت هادئةً وبسيطةً، لكنها في الوقت نفسه كانت قاسيةً أحياناً، وهادئة أحياناً أخرى، غير أن ما كان يجري في العالم بدّدَ هدوء الكويت وبساطتها، لكنها استطاعت أن تحافظ على استقرارها بعيداً عن الصراع، بالرغم من أن النفط كان

قد اُكتُشِفَ من قِبَل شركاتٍ بريطانيةٍ في عام ١٩٣٧، وكان من الممكن أن يكون عامل جذبٍ للصراع الدولي في الحرب العالمية الثانية، فيجلب معه ما لا تُريدُه الكويت وتَرغبُ فيه، إلّا أن الظروفَ لم تُساعد على استخراجه، ربما لتقلّص قُدرة الشركات على الإنفاق على عمليات الاستخراج، وربّما لحصافة وفراسة وبعد نظر أدركها حاكم الكويت وقتذاك الشيخ أحمد الجابر الصباح الذي كان يرى المستقبل برؤيةٍ ثاقبةٍ، ترجمتها أفعالُه في حماية الكويت من الصراعات الإقليمية والدُوَلية.

إنّ عدم امتداد نيران الحرب العالمية الثانية إلى الأراضي الكويتية ليس معناه عدم تأثّرها بها. فالخليج الذي بدأ يعُجُّ بالسفن الحربية، أخذ يضيق بسفن الصيد والغوص والتجارة، وكلها كانت مصدر رزقٍ للكويتيين. ولم يكن من مخرجٍ أمامهم سوى الإنكفاء على الداخل وانتظار المجاعة تفتك بهم، أو المغامرة والخروج إلى البحر مع تجنّب المناطق الخطرة. وذلك ما كان. إذ اتّخذ بعضُ التجار الكويتيين ومن بينهم محمد عبدالمحسن الخرافي من الهند مكاناً لإقامتهم لتوفير متطلبات الداخل الكويتي، وإعداده لتَحملهُ السفنُ وتعودُ به إلى الأهل هناك. إنها مهمةٌ كبيرةٌ، وإن كان ظاهرها التجارة وتحقيق المكاسب، وهي في جوهرها كانت ضمن إرادة التغلّب على ظرفٍ قاسٍ، وضرورة حماية الوطن من تداعياته، وتلبية احتياجات العيش الأساسية لشعبه.

شاءت الظروف أن يعيش الطفل جاسم حوالي ثلاثة أعوامٍ فقط على أرض الكويت ليغادرها بعد ذلك إلى الهند برفقة والديه، وكذلك برفقة شقيقه ورفيق دربه ناصر الذي وُلِدَ عام ١٩٤٣ والذي كان عمره آنذاك لا يتجاوز الأسابيع. وكانت وطأة الغربة كبيرة على الطفل الصغير جاسم وعلى أسرته، خصوصاً في ضوء اشتداد رحى الحرب العالمية الثانية وانتشار تداعياتها وأحداثها في منطقة الشرق الأوسط، وعلى نحوٍ خاصّ الكويت التي كانَتْ تعتمد اعتماداً كبيراً على التجارة والنقل البحريّ لما تحتاج إليه من مختلف الحاجات الأساسية ومنها بشكلٍ رئيسي الغذاء. وقد تأثّرت حركة النقل البحري تأثّراً كبيراً، بل توقفت في بعض الفترات، وانقطع التواصل بين الكويت والهند والدول الأخرى التي تعتمد عليها الكويت في التجارة. ولم يكن انتقال محمد الخرافي وأسرته إلى الهند اختيارياً، بل كان قراراً صعباً أملته الظروف التي أشرنا إليها سابقاً، وفي مقدمتها حاجة الكويت لمن يتابع حركة تجارتها الخارجية من الهند ويعمل على تلبية متطلباتها.

إذا كانَ جاسم الخرافي الطفل قد حُرِمَ من خصوصيات بيئته الكويتية بتراثها الشعبي وثقافتها الخاصة، فإنه كان نتاج هذه البيئة بكل تأكيد، فقد عوضه والده ووالدته الكثير مما كان ينبغي أن يعرفه ويُخبرُه ويعيشه في صغره، وكانا مصدر التكوين النفسي والإدراكي لتنشئته، فأحسنا تربيته. من هنا لم يعرف جاسم الخرافي في طفولته الإنطوائية، ولم يكن في سنوات عمره الأولى عابسَ الوجهِ، ولم يمارس التعالي على الآخرين، بل ولم يكن مدلّلاً في يوم من الأيام، لاسيّما أن حالة الغربة في سنه المبكرة كانت تعلمه الاعتمادَ على النفس والقناعة ببساطة الحياة، والإدراك المبكّر للتنوّع في عادات البشر وأنماط معيشتهم. وكانت تلك مرحلةً مهمةً لصقل شخصيته في مرحلة النشأة.

عندما غادر جاسم وناصر حضن الوطن في العام ١٩٤٣م قاصدين الهند، كان الأول ممسكاً بيد والده، فيما كان الآخر في حضن والدته. ولم تكن الهند غريبةً على محمد الخرافي الأب وخصوصاً بومباي المدينة التي قصدها الوالد مراراً، والتي كان قد أقام فيها بضعة أشهرٍ في العام ١٩٣٧م لتعلّم فنون وأصول التجارة في مكتب فهد المرزوق، حين كانت تجارة والده بحاجة إلى من يتابعها ويرعاها من بومباي، والتي لم يجد الخرافي الجدّ أحداً يأتمنه على ذلك أفضل من إبنه محمد، على الرغم من معاناة فراق الإبن الوحيد وقساوة ذلك على نفسه.

بقي جاسم وناصر بصحبة الوالدين ما يقرب من سبعة أعوامٍ في بومباي، تلك المدينة الكبيرة الصاخبة، لكن وسط أسرةٍ محدودة العدد، متماسكة الأركان، متحابّة يعطف كبيرها على صغيرها ويحترم صغيرها كبيرها. وكان الأب يذهب إلى عمله، ويأخذ صغيريه معه في بعض الأحيان، وفي أحيان أخرى يأتي ليحكي لهما عن كل ما مر به خلال اليوم وما أنجزه، وما حقّقهُ من مكاسب أو سجَّلهُ من خسائر، وأسباب الكسب ومسبّبات الخسارة، وكلها كانت دروساً غير مباشرة ترسخت في أذهان الصغيرين.

كانت بومباي غير الكويت، وغير حي القبلة، وربما لم تستطع قدرة التفكير لدى الطفلين وبصفة خاصة الطفل الأكبر جاسم، أن تعقد مقارنة متعمقة تتوصل من خلالها إلى نتائج، لكنه استطاع بكل تأكيد أن يرى في بومباي عديداً من العبادات والديانات، وشاهد المساجد والكنائس والمعابد، وسمع بأذنيه عشرات اللغات، وشاهد بعينيه تعدد الأنشطة من صناعيةٍ

وزراعيةٍ وتجاريةٍ وخدميةٍ، واطلّعَ على الثراء الفاحش والفقر المدقع. وكان ذلك التنوع في كل شيء بحاجة إلى ذهنٍ متفتح وعقلٍ يقظ ونفسيةٍ سَمحةٍ، لتكتشف ما فيه من جمالٍ، وتقبل به في مراحل الكبر بدلاً من أن تلعنه، وتُسلم بضرورته بدلاً من أن تنكره، لاسيما أنه ترجمةٌ لإرادة الخالق عز وجلّ وتجسيدٌ لمشيئته.

وتبلغ الفرحة ذروتها في بومباي بمجيء الصديق الثالث لكل من الشقيقين جاسم وناصر، وهو شقيقهم فوزي. فقد رزق به الخرافي الأب في عام ١٩٤٥م، وأصبح هناك مثلث من الأشقاء - الأصدقاء يلهون ويقضون أجمل الأوقات معاً. وإذا كان فوزي قد جاءَ وجاسم في الخامسة من عمره وناصر في الثانية، فإن أنظار الشقيقين الكبيرين تركزت على المولود الجديد وبدأ تسابقهما لإسعاد أوقاته، وإشراكِه معهُما في كلِّ ما يقومان به، وهي متعة متبادلة وبهجة لكل أطرافها. لقد خلقت هذه الوضعية من الثلاثي جاسم وناصر وفوزي، حالةً فريدةً في علاقتهم خلال مراحل حياتهم المختلفة، فالأفكار متقاربة، والآراء تكاد تكون متطابقة بفضل تطابق الرُؤى، ولا يحتاج أي منهم إلى طويل الحديث ليفهمه الآخران، ولا إلى الشرح الممل ليستوعبه أي من الشقيقين، نظرة واحدة تكفي لفهم المطلوب، وتأشيرة أو حتى إشارةً واحدةً تفي بالغرض، فسنوات التكوين أمضاها الثلاثة معاً، ومن ثم جاء التكوين الشخصي لهم متقارباً من حيث القوة والنضج والتحمّل والاستيعاب والتصرف. إنه القدر الرحيم بعباده، الذي أراد أن يعوض جاسم وربما ناصر بل وربما فوزي عن ابتعادهم عن البيئة الكويتية في سن الطفولة المبكرة بأبوين وهبهما الله مخزوناً هائلاً من الحنان والعطف، والحرص على التربية السليمة والتكوين الأخلاقي والسلوكي الصحيح للأبناء.

في العام ١٩٤٩م، واستجابة لطلب الخرافي الجدّ، بدأ الاستعداد للعودة إلى أرض الوطن، وكان جاسم في التاسعة من عمره، وناصر في السادسة، وفوزي في الرابعة، وقد توفر لدى الأشقاء الثلاثة أو بالأحرى الأصدقاء الثلاثة مُكوِّن من الوعي بعمل الوالد وبأصول وأخلاقيات مهنته، وقدرٍ من التعليم في المدارس التي كان الكويتيون في بومباي يحرصون على إرسال أبنائهم إليها، وكانت نفسياتهم قد تعودت على قبول التنوع، وعدم احتقار الآخر أو التقليل من شأنه، فالتنوّع هو أصل الوجود بل وسر بقائه واستمراره، وصدق الله العظيم الذي قال في محكم آياته «وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً» سورة النحل، آية:٩٣.

استمرت غربة أسرة محمد عبد المحسن الخرافي في الهند حوالي سبعة أعوام، عاشها جاسم في طفولته المبكرة فتركت في ذاكرته ووجدانه أثراً وملامح واضحة، ورغم عمره الصغير فإن الحياة الأولى في الغربة خلقت في نفسه وفي عقله قدراً من التأمل لكل ما يدور حوله ببراءة الطفل المتسائل والمحب للمعرفة، لاسيما أن أسرته كانت حريصة على أن يكون الإختلاط أو الإندماج مع ذلك المجتمع الجديد والغريب محدوداً بما يحقّقُ المعرفة والوعي، وموَّجَهاً بالقدر الذي تتطلّبُه أو تفرضه الظروف. غير أن ذاكرة الطفل الصغير الوافد إلى هذه المدينة الكبيرة، بومباي، كانت ترصد وتسجل وتختزن، فتتولد في عقله كل يومٍ تساؤلات كثيرة، وتنغرس في وجدانه بذور محاولاتٍ أكثر للإجابة عن تلك التساؤلات.

لعلَّ ظروف الحياة التي عاشها جاسم الخرافي في طفولته في المجتمع الهندي، والتي تختلفُ كثيراً عن بلده الكويت، كانت مجالاً خصباً للتساؤل والإجابة، وإضافة أبعادٍ جديدةٍ إلى فكره وتفكيره. فمدينة بومباي الهندية مدينة كبيرة ومركز حيوي من المراكز التجارية المهمّة في آسيا بل وربّما في العالم في ذلك الوقت، فالحياة في المدينة لا تتوقف طوال النهار وجزءاً غير يسير من الليل، والشوارع تعج بالناس بأزيائهم المختلفة والسيارات بأشكالها وأنواعها، وقطارات السكك الحديد التجارية التي تبدد سكون الليل وتزيد من ضجيج النهار. هذه الصورة المزدحمة بالمشاهد واللقطات تقابلها صورة مختلفة بل متناقضة للحياة بالكويت في ذلك الوقت، تلك المدينة الصغيرة بشوارعها الضيقة، وأحيائها المتلاصقة، وبيوتها التقليدية القديمة المنخفضة الإرتفاع، وأسقفها الخشبية، وأبوابها الكبيرة وحياتها الهادئة الساكنة التي تتوقف مع أول خيوط الليل، حين ينفصل تماماً كلّ شيءٍ داخل سور المدينة القديم عن أيّ شيء خارجه.

إن أول ما لفت انتباه ذلك الطفل جاسم عند عودته للكويت أنها رغم صغرها وسكونها لها مذاقٌ آخر وسماتٌ مختلفةٌ، ففيها شعورٌ بالألفة لم يعهده في غربته، وتواصلٌ اجتماعيٌ فريد، فالجميع كباراً وصغاراً رجالاً ونساءاً يعرفونه رغم أنه لا يعرف سوى قلة قليلة منهم، بعكس مدينة بومباي التي يذوب فيها الناس.

عودة الأب بصحبة زوجته وأبنائه الثلاثة تزامنت مع مرحلةٍ جديدةٍ كانت الكويت تقف على عتباتها، فقد بدأ تصدير النفط بكمياتٍ تجاريةٍ في العام التالي لانتهاء الحرب العالمية

الثانية، أي في العام ١٩٤٦م. وحصلت البلاد على عوائد مالية لم تعهدها طوال تاريخها نتيجة لصادراتها النفطية. ووُضِعَتْ الخطط لإعادة بناء الكويت على أسسٍ عصريةٍ حديثةٍ، سواءاً من حيث إنشاء المدن الجديدة، أو شق الشوارع وبناء الجسور، أو إقامة محطات الطاقة والمياه، وإنشاء المستشفيات والمدارس وغيرها من الخدمات التي كانت الكويت تتوق إليها، وفي مقدمتها رفع مستوى مواردها البشرية لتكونَ مؤهلة للعمل والإنتاج خلال المرحلة الجديدة. وبالتأكيد لم تكن البلاد في غنى عن خبرات أبنائها الذين نجحوا في أعمالهم خلال فترة ما قبل النفط، وبفضلِ جِدِّهم وكَدّهم وأمانتهم حفروا أسماءهم وسط أفضل التجار في العالم، وعانقتْ سمعتُهم وشهرتُهُم الآفاق، وصاروا محلَّ ثقةٍ لكل من يتعامل معهم لوفائهم ليس فقط بما يعقدونه من اتفاقيات، ولكن كذلك بالكلمة التي تخرج من فم أي منهم.

تشاء الظروف ألّا تكونَ عودة الخرافي الأب إلى أرضِ الوطن هي عودة للابن جاسم، بل كانت له مُجرّد محطة نقلته إلى مكان آخر، أي إلى غربةٍ جديدةٍ ستكون لها آثارها كذلك على صقل شخصيته وتكوينه واتساع إدراكه وفهمه لشؤون الحياة.

أسابيع قليلة فقط قضاها جاسم الخرافي على أرضِ الوطن في العام ١٩٤٩م، إذ إن الخرافي الأب، الذي كان حريصاً على تقديم أفضل أنواع التعليم لأولاده، سرعان ما أرسله إلى مصر للدراسة في أشهر مدرسةٍ عربيةٍ هناك، كلية فيكتوريا، التي كانت تتّخذ من مدينة الإسكندرية مقرّاً لها. وكانت رؤية الخرافي الأب تقوم على مرتَكزَيْن، أولهما أن الإدارة باتت علماً، ولضمان استمرار نجاح تجارته وأعماله وشركاته، فمن الضروري أن يتولّى المتعلمون قيادتها في مرحلةٍ يُعَدُّ العلم عمادها. وكان الأب في ذلك يمتثل لقول الله تعالى: «قُلْ هَلْ يَسْتَوي الذين يَعْلَمون والذين لا يَعْلَمون». وبطبيعة الحال، كان من الضروري تعليم أولاده الذين ستنعقد لهم إدارة هذه الشركات والانطلاق بها إلى مراحلٍ جديدةٍ ستتخطّى حدود الكويت لتشمل دولاً أخرى عربيةً وغير عربيةٍ. أمّا المرتكز الثاني، فقد كان مضمونُه أن الثروة التي في اليد يُمكنُ تبديدُها، ولكن العلم باقٍ في الرؤوس والعقول، واستخدامه يمكن أن يوفّر لصاحبه حياةً كريمةً إن هو أحسن الإستخدام.

من هنا كان قرار إلحاق الإبن جاسم بكلية فيكتوريا، المدرسة التي قصدها أبناء الملوك والحكّام وأبناءَ النخبة في مصر والبلاد العربية. وكانت كلية فيكتوريا، وربما مازالت، تتبع

نظاماً صارماً في إدارتها، فلا تهاون مع أحد، إبن حاكم كان أو إبنَ محكوم، ولا تنازل عن الزي والنظام والتقاليد، فإدارتها تقليدية وحديثة معاً، تقليدية لأنها موضوعة منذ تأسيسها، وعصرية لأنها تساعد تلاميذها على بناء شخصياتهم بشكلٍ مُتميّز، حيث يعتمدون على أنفسهم إلى درجةٍ كبيرةٍ، وتُتيحُ لهم المشاركة والتفكير الخلّاق بدلاً من السلبية والتلقين المعمول به خارج أسوارها. وكانت الكليةَ تتّبعُ نظام الإقامة الداخلية الذي اختاره الخرافي الأب لإبنه، حتى لا يكون هناك ما يُصرِفُه عن تحصيل العلم، وحتى يتعوّد الإعتماد على النفس ومُكابدةَ الظروف، وهي أمور حرصت الأسرة على غرسها في أبنائها ليشبّوا رجالاً قادرين على التعامل مع مختلف ظروف المجتمع والحياة.

لم تكن السنوات التي أمضاها جاسم الخرافي طالباً في الإسكندرية إمتداداً لسنوات الغُربة في بومباي، فلكل مرحلةٍ خصوصيتها ومُميّزاتها التي استفاد منها الإبن جاسم واكتسب بها معارف وخبرات، وتركت في نفسه آثاراً وانعكاسات ساعدته فيما بعد على صقل تفكيره وقُدُراته ومهاراته.

كانت سنوات بومباي هي بداية تعرّف الطفل الصغير، جاسم، إلى عالمٍ جديدٍ، وكانت بمثابة من يطل من النافذة ليُشاهد ويرى ويتأمل، يُسَجّل وُيدقّق ويقارن. وعندما تثقل التساؤلات عقله الصغير، كان يلجأ إلى والديه فيجد الرأي السديد والنصيحة الحكيمة والحضن الدافئ والجوّ الأُسري والعواطف التي تبدد عنه كل هم أو ألم. غير أن إقامته في الإسكندرية كانت تختلف إختلافاً كبيراً، وتتباين في الحياة والمعيشة، رغم أن كلتيهما، بومباي والإسكندرية، من المدن الكبيرة التي يذوب فيها المغترب، إلّا أنه تمكّن في الإسكندرية، مع أنه جاء إليها وحيداً ويعيش في سكن داخلي له ضوابط وقيود، من التّكيف معها في فترةٍ قصيرةٍ. فقد وجد جاسم الخرافي نفسه بين ثلاثين طالباً من أبناء الكويت يدرسون في كلية فيكتوريا، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر طارق وعلي وحامد الغانم، وجاسم وبدر الحميضي، وعبد الله الزاحم، وبدر الملا، وسعاد الغانم، وبذلك كان هناك ما يشبهُ الجالية الكويتية أو المجتمع الكويتي الصغير داخل كلية فيكتوريا. وقد مارس هذا المجتمع عاداته وتقاليده في غير أوقات الدراسة، وأحْيوا تراثهم الشعبيّ، واحتَفلُوا بمناسباتهم الدينية والإجْتماعية والوطنية. وإذا كان ذلك الجمع قد جعل من وجود جاسم الخرافي بعيداً عن وطنه مجَرّد غُرْبةٍ جسديةٍ، فإنه قضى على أيّ مشاعرٍ بالإغتراب، فالكويت وأهلها حاضرون باستمرار، سواءاً من خلال الزيارات التي كان

يقوم بها الأهل إلى الكلية للإطمئنان على أبنائِهم، أو من خلال تجمّع أبناء الوطن مع بعضهم بعضاً، أو للطبيعة الخاصّة بالكلية وبمدينة الإسكندرية في نهاية الأربعينيات حيث كانت من أشهر مدن العالم، فقد كانت ممتدة على مسافة طويلة من شاطئ البحر المتوسّط وبعمقٍ محدودٍ، وبعددٍ معقولٍ من السكّان ولم تكن تعرف الضوضاء أو الصخب.

الإسكندرية مدينة متنوعة، ففيها جاليات يونانية وإيطالية وفرنسية وبريطانية، وفيها مدارسُ لكلّ جالية، ويمكن أن تسمع في شوارعها لغات عدّة إلى جانب العربية اللغة الأساس، وكانت مكتباتها ومسارحها وصالاتها السينمائية ومطاعمها عامرة تُؤنِسُ كلَّ من يبحثُ عن اللهو البريء والمتعة والثقافة. وقد وجد جاسم الخرافي ومعه زملاؤه من أبناء الكويت أنفسهم وسط مجتمعٍ عربيٍ مسلم، ليس غريباً عليهم، ولا يحتاجُ إلى أدنى جهد للتواصل مع ناسه، سواءاً داخل الكلية أو خارجها، بل وكان بالإمكان الإنطلاق منها إلى مدن أُخرى ومنها القَاهرة، عاصمة البلاد، وهو ما كان يحدث في نهايات الأسبوع بطبيعة الحال، وربّما وجد جاسم وزملاؤه في الإسكندرية تراثاً وعاداتاً وتقاليداً تقترب كثيراً من تُراثهم وعاداتهم وتقاليدهم.

الاغتراب في الإسكندرية لم يكن له وجود إذن، وقد تعزّزت هذه المشاعر بوصول ضِلعي المثلث الذي كان في بومباي، إذ إن أسرة الخرافي أرسلَت ولدَيها ناصر وفوزي للدراسة في القاهرة بعد عامين من سفر شقيقِهما الأكبر للدراسة في كلية فيكتوريا، لكن في فرع المعادي بالقاهرة إلى أن يخلو لهما مكانان في فرع الإسكندرية. وقد انتقل الشقيقان إليها في العام التالي لتبدأ مرحلة أخرى من الأخوة والصداقة بين الثلاثة، ومن دفء العلاقات الأسرية. ولأن الإسكندرية مدينة ساحلية، فقد وجدَ فيها الأشقاء الثلاثة جانباً مما هو في الكويت، بغضّ النظر عن اختلافات المناخ التي تركَت بصماتاً خاصة على المكانين. لذا تحرّك الأشقاء بحرية على شواطئها، وتنقلوا بين متاحفها، وشاهدوا إبداعات فنانيها، وتابعوا مسارحها والندوات التي كان يعقدها المثقفون الكبار في مقاهيها، وبينهم توفيق الحكيم ونجيب محفوظ وغيرهما، إذ كانت هذه المدينة تتحوّل في فصل الصيف إلى مركز الحكم، نظراً لأن الملك كان يترك القاهرة ليستقرَّ فيها لأربعة أشهر على الأقل، وبما يعني تحوّل كل الأنشطة من القاهرة إليها. وكان طبيعياً أن يزداد وعي جاسم الخرافي وتتسع مداركَه، فقد اختلط برفاقٍ وأصدقاء جدد، واحتكّ بثقافاتٍ جديدة، وتعرّفَ على مفاهيمٍ وثقافات من صلب الثقافة العربية ومن

الثقافات الغربية، بعضها قديم قِدمَ التاريخ وبعضها حديث قائم. وفي العام ١٩٥٢م تعرّض جاسم الخرافي وأشقاؤه وشقيقاته لمحنةٍ قاسية فقد توفيت والدتهم وهي في زيارة لسوريا، واضطّر جاسم للسفر إلى الكويت ومنها إلى دمشق بصحبة خاله مصطفى بودي لحضور الجنازة والترحم على سيدة أجزلَت العطاء لزوجها وأولادها، فاستحقت الحزن على فراقها ووجب الدعاء لها بالمغفرة والرحمة.

عاد جاسم إلى الإسكندرية وكانت تلك هي الرحلة الثانية خلال عام ١٩٥٢م، إذ كانت الأولى في يوليو من تلك السنة بعد التغير الكبير الذي شهدته مصر، بإنهاء نظام حكم الملك فاروق وبدء النظام الجمهوري على يد الضباط الأحرار. وقد أمكن لجاسم الخرافي استيعاب هذا المتغير والوقوف على أبعاده، إذ كان في الثانية عشرة من عمره. بل وشكّلت مرحلة الإسكندرية بأسرِها جزءاً مهماً في مكوّنه الثقافي والفكري، فقد نضج جسدياً وذهنياً وأصبح شاباً يافعاً، واتّسعت المدارك والآفاق لدرجة أن كل من التقى به بعد عودته إلى الكويت في العام ١٩٥٦م وجد أمامه إنساناً آخر، لم تكن عودتُه تلك السنة من اختياره، وإنما أُجْبِرَ عليها هو وشقيقاه نظراً لأن المدرسة أَغلقتْ أبوابها بسبب ما تعرّضت له مصر من عدوان شنّته إسرائيل وبريطانيا وفرنسا ودخل الأدبيات السياسية تحت مُسمَّى العدوان الثلاثي.

الأسباب المباشرة للعدوان كانت إقدام مصر على تأميم قناة السويس يوم ٢٦ يوليو من تلك السنة، أما الأهداف غير المباشرة فربما كانت أوسعَ من ذلك بكثير. فعلى مستوى المنطقة العربية بأسرها، كانت هناك حالة غليانٍ قوي، فقد تحالفت قوى دولية كبيرة لتنتزع جزءاً غالياً من الأرض العربية، ومكّنت منه العناصر الصهيونية التي هجرت بلدانها لتقيم لنفسها وطناً قومياً في فلسطين عام ١٩٤٨م. وتمّ إنزال هزيمة قاسية بالجيوش والمتطوعين العرب الذين هبّوا للدفاع عن فلسطين، وهي نتيجةٌ ظلّت تُؤرّق الأوساط العسكرية والسياسية العربية لسنوات، وعجّلت بقيام ثورات أو انقلابات بغرض محو العار وطرد الكيان الجديد من قلب الوطن العربي. وكان أشهر تلك المتغيرات ما جرى في مصر، حيث استولى الضباط الأحرار على السلطة عام ١٩٥٢. وبعد عامين برز اسم جمال عبد الناصر الذي سعى بكل جهده لتأكيد عروبة مصر، وتأكيد منهجها التحرّري الجديد ودعمها لاستقلال البلدان العربية وغير العربية، مما جعله يشكّل خطراً على مصالح بعض الدول الكبرى في المنطقة. وكان عدوان ١٩٥٦م يستهدف إسقاط النظام الجديد، إلا أن ما أبداه الشعب المصري من

مقاومةٍ وما لقيه من دعم عربي غير محدود ومن مساندةٍ أجنبيةٍ حال دون تحقيق العدوان أغراضه. ووجدَ جاسم الخرافي عند عودته إلى الكويت، نتيجة لتعطل الدراسة في مصر، شعوراً متأجّجاً، فقد تقدّم مئات من الكويتيين طالبين التطوع للقتال إلى جانب الشعب المصري. ونظّمت القُوى السياسية على اختلاف توجهاتها هناك حملةً واسعةً للتبرع لدعم المجهود الحربي. وكانت حملة ناجحة ومشرّفة بكل المقاييس، إذ تسابق الجميع لتقديم الدم والأموال والحلي لتحويلها إلى مصر. وقدم الخرافي الأب تبرعاً لمصر بلغ نصف مليون روبية (العملة الهندية التي كانت مستخدمة في الكويت)، بل إنه فور إزالة آثار العدوان أصرّ على الاستثمار في القطر العربي الشقيق تأكيداً لالتزامه العربي.

حملَت ذاكرة جاسم الخرافي من تلك الفترة وطوال حياته كلمات حماسية كان ينشدها شباب الكويت لحث الناس على تقديم المساعدة والدعم لمصر، وكان جاسم يرددهما دائماً..

تبرع لمصر أخي بالدم

فإن لم يكن فبالدرهم

وإن لم يكن فمما استطعت

فأنت من الأجر لن تُحرم

حالةٌ من التوهّج القومي كانت عند أهل الكويت، فقد كانوا يساندون أشقاءاً عرباً وإخوةً في الدين والعقيدة، وكان التداخل بين التوجهين، القومي والديني، كبيراً في تلك الفترة لدرجة أنهما أوجدا حالةً خاصةً من الشفافية وليس من الصراع كما حدث في مراحل تالية. بل إن عدداً من الكويتيين وجَّه الزكاة الواجبة عليه لدعم نضال الشعوب العربية الشقيقة وسعيها للتحرر والاستقلال وحماية التراب الوطني والتصدي للمحتلين والغزاة، وهي حالة تحتاج إليها الأمة العربية.

في تلك الحقبةِ ذاتها، كانت الكويت تشهد متغيّرات أخرى على درجةٍ عاليةٍ من الأهمية. فقد كان الشيخ عبد الله السالم قد تولّى الحكم بعد وفاة سلفه الشيخ أحمد الجابر في عام ١٩٥٠م. وبدأت الأندية الثقافية تتأسس مثل النادي الأهلي والنادي الثقافي القومي وغيرهما. وكانت أنديةً ثقافيةً وسياسيةً تتداول في الشأن العام وتسعى لإبداء الرأي في

القضايا المحلية والقومية. وقد أصدرَ بعضُها مطبوعات تعبّر عن وجهة نظر أعضائه. وكان نفرٌ من الطلبة الذين درسوا في بيروت، قد عادوا إلى الكويت بروابط مع حركة القوميين العرب، ليس فقط على المستوى الفكري ولكن على المستوى التنظيمي كذلك. وقد نتج عن ذلك تزايد في حالة الحراك السياسي التي شهدتها البلاد من قبل، ولكن بشكلٍ كيفيّ مختلف في تلك الفترة، لأن العقد السادس غير عقدي العشرينيات والثلاثينيات وطنياً وعربياً بل ودولياً أيضاً، لأن دول العالم الثالث في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية كانت قد بدأت تتحرك باتجاه الاستقلال، وباتجاه تشكيل كتلة عدم الانحياز التي يمكن التأريخ لها بمؤتمر باندونج في عام ١٩٥٥م.

في ضوء ذلك، ودون شك، كانت مرحلة الدراسة في مصر واحدةً من أهم مراحل حياة جاسم الخرافي، وأغناها فِكراً ووعياً، حيث انفتح في سنوات الدراسة بكلية فيكتوريا على العالم، واختلط بأصدقاء وزملاء من الكويت ومن مختلف الدول العربية الأخرى وتفتّح ذهنُه وعقلُه على أفكار وعقائد ومفاهيم جديدة، واكتسب معارف كثيرة، وتَشرّب بثقافةٍ واسعة، وتعرّف إلى حياةٍ غنيةٍ وثريةٍ بمفرداتها وتناقضاتها، على الرغم من معاناة الغربة وقسوةِ الوحدة وافتقاد العواطف الأسرية في مدرسة داخلية بها نُظُم وتعاليم مشدّدة، لا تتقبّلها بسهولة عقليةُ طفلٍ صغير عمره يزيد قليلاً عن ثماني سنوات. فعندما التحق جاسم الخرافي بكلية فيكتوريا في عام ١٩٤٩ كانت رياح التغيير قد بدأت تهبّ على العالم العربي، فالشعوب العربية التي انكفأتْ على أحزانها عاماً كاملا بعد نكبة ١٩٤٨ واغتصاب فلسطين، بدأت تفوق من صدمتها.

كانت الشعوب العربية في تلك الفترة قد تخلّتْ عن انكسارها المعهود، وتخطّتْ حاجز الأحاديث المستترة خلف الجدران المغلقة، وانتشرت حكايات النكبةِ وهزيمة الجيوش العربية ومآسي مذابح الشعب الفلسطيني على أيدي العصابات الصهيونية في كل مكان، في البيوت، في المحافل، في المدارس، وفي الشوارع.

ومن رحم الإحباط والمعاناة، وُلِدَتْ في الوطن العربي حالةٌ جديدةٌ اتخذّت من القومية العربية مركزاً تلتفُّ حوله وتجتمع إليه وتنطلق منه. وكانت مصر مهيأةً لأن تكون الحاضنة لتلك الحالة التي سرعان ما انتشرت. فقد كانت مصر في تلك الفترة

تفـورُ بثورةٍ كامنةٍ ضد الملك فاروق، وبـدأت حالةُ الغليان تمتّد إلى المدارس والجامعات والصالونـات الأدبية والمنتديـات الثقافية والدوائر الصحفية، ولقيَـتْ تجاوباً كبيراً من المثقفين في أنحاء الوطن العربي.

لم يعد جاسم الخرافي إلى مصر بعد انتهاء العدوان، فقد التحق بثانوية الشويخ، التي لم تكن خلال خمسـينيات القرن الماضي مجرّد مدرسـةٍ ثانوية بل كانت أهم المدارس الثانوية، وكانت تشهد حراكاً ثقافياً وسياسياً. تفاعل معه والتفّ حولَه الشباب.

الشـعورُ القومـي الجارف الذي وجـده الخرافي عند عودته من مصـر، كان يتكرر للمرة الثانيـة في عمره، فقد انتفض الكويتيون دعماً للشـعب الفلسـطيني خـلال حرب ١٩٤٨م، وتسـرّبَ بعضهم عبر الحدود المنيعة للتطوع في كتائب المتطوعين التي كانت تحارب هناك، وتشكّلت اللجان لجمع التبرعات التي اشتملت على حلي تبرعَتْ بها النساء، وأموال قدمها الأثرياء، ومواد أخرى تبرّعَ بها الآخرون، كلٌّ حسبَ ما تيسّرَ له وما كان متوفراً لديه. كانت الكويت تعيشُ حدثاً بالغَ الدلالة وجد امتداداته فيما بعد عندما انطلقت الثورة الفلسطينية المعاصـرة في ينايـر مـن العام ١٩٦٥م. المهم أن جاسـم الخـرافي ابن السـنوات الثماني لم يستوعب جيداً ما كان يجري في عام ١٩٤٨م لصغر سنه، لكنه كان بعد ذلك على وعي كبير عندما أصبح شاباً يافعاً بأحداث عام ١٩٥٦م التي عُرِفَت بالعدوان الثلاثي على مصر وما بعدها، وشكّلت وقائعه نقطة اختلاف لاحقاً بين الرؤية السياسية لجاسم الخرافي والعقيدة السياسـية لـدى التيار القومي، ناصريـاً كان أو بعثياً أو غير ذلك، فرغم حماسه وتأييده للعمل العربي المشـترك، فإنه لم يتحمس للوحدة الاندماجية بين مصر وسـوريا التي انتهت بعد حوالي ثلاث سنوات من قيامها. ولم تكن تلك القضية الوحيدة التي اختلفت فيها وجهة نظر جاسم الخرافي الشاب مع رموز وقيادات التيار القومي الكويتي.

بعد التشـاور مع والده وموافقته، قرر جاسـم السـفر إلى بريطانيا لاسـتكمال دراسته هناك بعد أن أمضى نحو سـتة أشـهر في ثانوية الشويخ، أكمل فيها ما كان قد بدأه في كلية فيكتوريـا، والتحـق بكلية التجارة في جامعة مانشسـتر لدراسـة إدارة الأعمـال. ويبدو من الاختيـار تأثّـر الخرافي الابن بوالده وبنجـاح أعماله التجارية، وتنامـي إدراكه للمهام التي تنتظره بعد أن يفرَغ من دراسـته. وكان سـفره هذه المرة بدون مرافقة أي فرد من الأسـرة،

فقد ظل الشقيقان ناصر وفوزي في الإسكندرية لاستكمال دراستهما ليسافراً بعدها إلى بريطانيا، فقصد ناصر ليفربول في العام ١٩٦٢م في حين سافر فوزي للدراسة في جامعة نيوكاسل، وتخصصا في إدارة الأعمال مثل شقيقهما الأكبر جاسم. أما الشقيقة الرابعة فايزة التي وُلِدت عام ١٩٤٦ فقد التحقت بمدارس الكويت ثم بجامعة عين شمس في القاهرة ثم بجامعة الكويت التي حصلت منها على درجة الدكتوراه عام ١٩٧٥، وكانت نموذجاً آخراً من الأدب الجم وحسن الخلق الذي تربى عليه أبناء محمد عبد المحسن الخرافي. وقد أصبحت لاحقاً أكاديمية لها مساهمات محل تقدير محلي وعربي ودولي، وتولّت منصب مدير جامعة الكويت، وكانت أول امرأة عربية تتولى ذلك المنصب، فاعترف لها الجميع، أكاديميين وغير أكاديميين، بأنها قدّمتْ نموذجاً للمرأة الكويتية وللإدارة الناجحة والخلّاقة.

كان سهلاً على جاسم الخرافي وهو في بريطانيا أن يتأقلم مع وضعه الجديد، فقد بلغ عمره سبعة عشر عاماً، وأصبحت خبرته بالحياة أكثر واقعية، وقدرته على التعامل مع الناس على اختلاف أجناسهم وأفكارهم ودياناتهم أكثر نضجاً، كما ساعده كذلك وجود عدد لا بأس به من الطلاب الكويتيين والعرب الذي يدرسون في بريطانيا، بالإضافة إلى أن بريطانيا يزورها الكويتيون بكثرة في إجازات الربيع والصيف، وفي غير تلك الإجازات. وكان في مدينة مانشستر، على وجه الخصوص، تجمّع كويتي كبير حقق شهرة بين الطلبة الكويتيين والعرب في بريطانيا بسبب أنشطته الثقافية والطلابية والإنسانية، ولذلك كان الطلاب الكويتيون في المملكة المتحدة يفدون إلى تلك المدينة لقضاء إجازاتهم فيها، وللتعرف إلى زملائهم فيها ومناقشتهم في كل ما يَعنّ لهم ويتعلق بقضايا الوطن والأمة، كما كانت هناك نشاطات يقوم بها الطلبة العرب في المدينة بدعم من اتحاد الطلبة العرب في بريطانيا، وكان اتحاداً قوياً ونشيطاً وله فروع في المدن الكبرى. كل ذلك وفّر بيئة مناسبة للاستقرار النفسي لجاسم ولنمو إدراكه وخبرته وقدراته في الحياة.

استطاع جاسم الخرافي أن يدرك الفارق بين المراحل الثلاث السابقة، بومباي، وفيكتوريا، وثانوية الشويخ وبين المرحلة الجديدة. فهو الآن يدرس في الجامعة، وبلغ من النضج ما يجعله يتحمل مسؤولية نفسه. وفي الجامعة، كما في المجتمع البريطاني بشكل عام، مساحة واسعة من الحرية تتيح له مناقشة كل القضايا وممارسة العمل السياسي ضمن الأُطر المشروعة، ولا يهم إن كانت أفكاره أو مواقفه أو ممارسته مختلفة أو متمايزة، بل إن له

الحـق في التظاهـر وإبداء الرأي بكل حرية، ثم يتوجّه بعد ذلك إلى مسـكنه لينام في أمان، وأن يذهـب إلـى جامعته من دون أن يتعرض له أحد. وفي تلك البيئة الديمقراطية، شـارك جاسـم الخرافي بفعالية في الأنشـطة الثقافية والاجتماعية والسياسـية التي كان يقوم بها اتحاد الطلبة العرب سواء داخل مدينة مانشستر أو المدن البريطانية الأخرى التي يكثر فيها الطلبة الكويتيون والعرب، حيث يذهب إليها مع رفاقه وزملائه أيام العطلات.

اهتـم جاسـم الخرافي كثيـراً بالحالة الجديدة، وبدت المسـألة وكأنه عثـر على ضالته، فالحرية عشقه، والديمقراطية أمله ومقصده. مارس جاسم الخرافي حريتهِ برزانة وحكمة، وحافظ في الوقت نفسـه على اسـتقلال موقفه، إذ بالرغم من شـعبيته الواسعة بين أقرانه الكويتيـين وبين أشـقائه العرب، فإنه لم يقبل الترشّـح لعضوية مجلـس إدارة اتحاد الطلبة العـرب، وفضّـل أن يتعاونَ معه ويدعم أنشـطته قولاً وعملاً. وكان موقف جاسـم الخرافي هـذا امتـداداً لما كان يوصيه به الأب، وهو الحرص على الاسـتقلالية مع العمل على خدمة الآخرين وعدم الابتعاد عنهم. وكانت فكرة الخرافي الأب التي آمن بها الابن أن الانتماء إلى تنظيم طلابي كان أو عمالياً، سياسياً كان أو غير سياسي، يفرض التزامات قد يترتب عليها نشوء حالة من التناقض بين ما يؤمن به الشخص وما يفرضه عليه الالتزام التنظيمي. لذلك التقى جاسم الخرافي في مواقف كثيرة مع القوميين والناصريين، إلا أنه لم ينضم إليهم بل واختلف معهم فيما ارتأى فيه ضرورة الاختلاف.

كانت اللحظة التي أكدت صواب رؤية واختيار جاسم الخرافي، عندما أطلق رئيس وزراء العراق عبد الكريم قاسـم تهديداته ضد الكويت في عام١٩٦١، حين استولى قاسم وزملاؤه من العسكريين على السلطة في العراق بعد الإطاحة بالنظام الملكي في عام ١٩٥٩م. وعندما لمس قاسـم أن الكويت تتحرك باتجاه الحصول على الاسـتقلال مـن بريطانيا، حيث كانت المفاوضات دائرة لإلغاء اتفاقية ١٨٩٩م بين الكويت وبريطانيا للتوصل إلى اتفاق جديد بين دولتين مستقلتين، وهو ما تحقق بالفعل في ١٩٦١/٦/١٩م، أطلق قاسم تصريحاته التي زعم فيهـا أن الكويـت جزء من لواء البصرة، غير أن الشـعب الكويتي ثار عـن بكرة أبيه، والتفّ حول قائده المغفور له الشـيخ عبدالله السـالم الذي رفض مزاعم قاسـم، وأكد حق الكويت في الوجود المستقل. وقامت السلطات الكويتية بتحرك منظّم ومدروس لضمان تأييد عالمي لموقفها وحمايتها من أي عدوان قد يقدم عليه نظام عبد الكريم قاسم المأزوم داخلياً، حيث

قامت الكويت بإرسال عدد من الوفود إلى الدول الشقيقة والصديقة لكسب التأييد العربي والدولي وترأس أمير البلاد الراحل الشيخ جابر الأحمد طيب الله ثراه، الذي كان في ذلك الوقت يشغل منصب المسؤول العام لمدينة الأحمدي، وفداً رسمياً ضم يوسف الغانم ونصف يوسف النصف وعبد العزيز الصقر إلى الإسكندرية لمقابلة الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، وأثمرت جهود الكويت. فقد لقيت الدعم من بريطانيا ودول أخرى. وقد تصدى الرئيس المصري جمال عبد الناصر بكل قوة وحزم لمزاعم قاسم، واستنكرها مطلقاً بمقولته الشهيرة «إن سيف العربي لا يستل على عربي مثله»، واقترح إرسال قوات عربية تحفظ أمن دولة الكويت واستقلالها، وتتصدى لكل من يقصدها بسوء ووصلت إلى الكويت قوات سعودية وأردنية وسودانية.

في ضوء ذلك رأى جاسم الخرافي وزملاؤه في لندن أن عليهم دوراً كبيراً ودَيناً عظيماً يجب أن يُسَدّد للكويت. فقام وزملاؤه من رابطة أبناء الكويت في بريطانيا بتحرّكٍ مكثّف لدى الهيئات والاتحادات الطلابية. وكان اتحاد الطلبة العرب إحدى الجهات التي قصدوها، لاسيما أن قياداته كانت تتغنى ليل نهار بالشعارات القومية، وطلب منهم دعم الكويت ومساندتها واستنكار موقف وخطط عبد الكريم قاسم، غير أن الحقيقة المؤلمة ظهرت جلية، فقد رفض الاتحاد الذي كان خاضعاً لسيطرة البعثيين القيام بذلك، وراحوا يرددون كلمات غامضة ومقولات ملتوية لإخفاء موقفهم المتخاذل.

كان من بين شهود تلك الواقعة أحمد الدعيج، وأنور النوري، ويوسف النصف، وعبد الرحمن المضاحكة، وعبد اللطيف العصفور، وعلي العدساني، وحمد الصقر، وعبد اللطيف البحر وآخرون. وبعد أن بان الخيط الأبيض من الخيط الأسود، وظهرت الحقائق واضحة، قرر الطلبة الكويتيون إصدار بيان يستنكر الموقف العراقي، ويرفض مزاعم وادعاءات قاسم، ويؤكد وقوف الطلبة صفاً واحداً إلى جانب قيادتهم وشعبهم. وتخطّت الكويت تلك الأزمة بسلامة، لكن جاسم الخرافي لم يتوقف عن التفكير فيها، فليس كل ما يبدو براقاً هو من الذهب، وليس كل شعار يُرفَع يعبر عن مكنون العقيدة السياسية، وليس الحماس والاندفاع كالعقلانية والحسابات الدقيقة، وما أَصْوَب خبرات الخرافي الأب والدروس العملية التي قدمها لابنه البكر وأبنائه الآخرين لتكون علامات على طريقهم خلال المقبل من الأيام.

استدعت التهديدات العراقية للكويت، بتداعياتها وتبعاتها وانعكاساتها، وقفة تأمل من جاسم الخرافي وكثير من أبناء جيله من أجل إعادة الحسابات في بعض الأمور التي كان يحركها الاندفاع، ويغذيها الحماس بعيداً عن المنطق أو التفكير. غير أن التأمل لم يصل إلى حد الانعزال عن محيطه العربي، أو يقلل من تفاعله مع القضايا العربية، لاسيما أن العالم العربي شهد أحداثاً سريعة وعاصفة لم يكن من السهل تجاهلها، أو إغفالها، أو حتى النظر إليها بعين محايدة. ففي الوقت الذي بدأت فيه الشعوب العربية في الحصول على استقلالها بعد عقود من الاحتلال والاستعمار، حدث الانفصال بين مصر وسوريا، ووُئِدَت أول وحدة عربية تطلّعت إليها الشعوب، وازداد وقع ذلك عندما دخلت الدول العربية في صراعات غير مبرَّرة بين الزعامات والحكام وأدت إلى خلق حاجز بين البلدان والشعوب العربية. وقد كان لكل تلك المتغيرات أثرها الكبير في صقل الرؤية والتجربة السياسية لجاسم الخرافي ودفعه إلى الواقعية والتأمل الثاقب قبل تحديد الموقف أو اتخاذ القرار.

لا شك أن السنوات الخمس التي قضاها جاسم في إنجلترا، ذلك المجتمع الكبير والمنفتح، كانت بمثابة البوتَقة التي انصهرت فيها الشعارات والمبادئ التقليدية، لتتشكل من جديد في صورة أفكار تلاقت الواحدة منها مع الأخرى في تسلسل منطقي وعقلاني، يشكل بداية لتراكم تدريجي لأسس وعي سياسي واقعي لجاسم الخرافي نضج مع الزمن والأحداث.

لم تكن مرحلة الدراسة في إنجلترا ارتداداً عن المبادئ والمفاهيم السابقة، أو تنكّراً لمعتقدات مرحلة المدّ القومي، بقدر ما كانت محاولة لإعادة تصحيح بعض الجوانب التي شابَتْ العمل القومي والتي كانت سبباً في تحويل مساره وابتعاده عن أهدافه، وحدوث كل الهزات والعواصف والانكسارات والخسائر التي مُنِيَ بها العالم العربي، والتي مازالت انعكاساتها السلبية من استبداد وتفكّك وتمزّق وتخلّف تُشكّل معاناةً كبيرةً للشعوب العربية. وفي ذلك، كان جاسم الخرافي يؤكد أن الخلل لم يكن في المفاهيم القومية لكن في تنفيذ وتطبيق تلك المفاهيم، حيث استغلال قيم القومية، والاستخدام الخاطئ للشعارات والمسميّات، واللجوء إلى دغدغة العواطف كفَنّ من فنون السياسة العربية، والتناقض بين الأقوال والأفعال، وغيرها من السلبيات التي رافقت التجربة القومية والتي مازال البعض يمارسها بحرفية شديدة، حيث المبادرة المعلنة تختلف تماماً عما يقال خلف الجدران المغلقة.

كل هذه التجارب وما رافقها من مشاهدات وما تبعها من تحليلات وتأملات ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في نضج شخصية جاسم الخرافي وبلورة رؤاه تجاه المواقف والأحداث التي عايشها بعد ذلك.

جاسم محمد الخرافي

الفصل الثاني

العــودة للــوطــن

العودة للوطن

بعد أن أكمل دراسته في جامعة مانشيستر عام ١٩٦٢، وحصل على الشهادة الجامعية في إدارة الأعمال، عاد جاسم الخرافي إلى الكويت، لكن بشكل مختلف، وشخصية مغايرة، وصفات وأفكار مختلفة، وتطلعات وطموحات جديدة.

فالطفل الصغير الذي ترك أحضان الكويت في عام ١٩٤٩ ليدرس في كلية فيكتوريا بالإسكندرية، أصبح الآن رجلاً ناضجاً يقارب عمره الثانية والعشرين، لكن الأهم من ذلك، أنه أصبح رجلاً صلباً وقوياً، تعلم واستفاد الكثير في سنوات قليلة، وتسلح بكل المقومات التي تمكنه من التأقلم مع الحياة في الكويت. كانت سنوات الدراسة في إنجلترا - ذلك المجتمع الواسع والمنفتح - تختلف تماماً عن مجتمع كلية فيكتوريا المدرسة الداخلية التي فيها من القيود والممنوع أكثر مما فيها من المسموح. وربما كانت القيود التي عاشها في كلية فيكتوريا هي التي جعلته ينطلق بكل حرية في مدينة مانشيستر وفي إنجلترا كلها، حيث عُرِفَ عنه حبُّه للاستكشاف، وولعُه بالتعرف إلى معالم بريطانيا، فلم يترك مدينة أو ضاحية في إنجلترا إلا وزارها وتعرّف إلى ما فيها. وكان ينتهز العطلة الأسبوعية طوال السنوات الخمس التي قضاها هناك للقيام برحلة إلى بلدة ما أو مدينة ما، مستقلاً سيارته مع بعض زملائه المقرّبين غير مبال بالجهد أو التعب مهما كانت المسافة. وكانت رحلاته عادة تبدأ في الثانية فجراً، وكان يجعل من تلك الرحلات فرصة للحوار مع من يرافقه من زملائه، حوار حول القضايا المهمة تتشابك وتتداخل معها قضايا الوطن وهمومه. ويروي بعض زملائه، أن جاسم الخرافي كان يملك مقدرة عجيبة على تبسيط الأمور، والحوار الموضوعي المتعمق، وقوة التحدي والإرادة والقدرة على إقناع الآخرين على قبول التحدي، وإيجاد الحلول لتذليل العقبات التي يتخوف منها الآخرون، وإنجاز الأعمال بنفسه دون الاعتماد على الآخرين. وقد يخطئ كثيراً من يعتقد أن جاسم الخرافي وُلِد وفي فمه ملعقة من ذهب، فرغم أن جدّه كان تاجراً ثرياً وكبيراً تجوب سفنه الموانئ حتى اشتهرت بإسمه، وكان اسم والده كرجل اقتصادي ورجل أعمال يسبقه في كل مكان، فإنه تربّى وعاش حياة بسيطة وعادية كسائر أبناء الكويت، وكانت بساطته تصل إلى حد الاستغراب والتعجب عند كل من يعرفه.

عانى جاسم الخرافي قسوة الاغتراب في طفولته وشبابه، وتحمل مسؤولية أشقائه بعد وفاة الوالدة، وكان عليه أن يكون بالنسبة لهم الأخ الأكبر الذي يعلمهم ويوجههم ويحتويهم ويعوّضهم محنة البعد وفقدان الدفء الأسري، كما أن رحلة الاغتراب الطويلة التي عاشها متنقلاً من بيئة إلى أخرى، ومن بلد إلى بلد، زادت خبرته وصقلته وأهّلته لتحملّ المسؤوليات مهما كانت جَسامتُها، وقبول التحدي مهما كانت ضَراوتُه. فمن التباين تنضج الرؤية ومن المعاناة تأتي العزيمة. وهكذا فإن تغير الطبيعة والمناخ في البلدان التي عاش بها منحه القوة والصلابة، وبين حرارة الجو في مدينة بومباي واعتداله في الإسكندرية وبرودته في مانشيستر والضغط النفسي التي تولده الغربة في كل منها، اعتاد الخرافي على تحمل الصدمات والتأقلم مع التقلبات والظروف والتكيف مع المتغيرات، وقبول الجديد بعد إخضاعه للعقل والتقييم. وإضافة إلى هذه الصفات في تكوين شخصية جاسم الخرافي، فإن هناك صفات أخرى اكتسبها بالوراثة الاجتماعية من خلال أسرة الخرافي التي ينتمي إليها، والمعروفة بالعزم والإصرار وقوة الإرادة والطموح والمثابرة، إضافة إلى التعاون وحب الآخرين.

ولعل مزيج المدارس التي تعلّمَ فيها ومنها جاسم الخرافي، بدءاً من كلية فيكتوريا وجامعة مانشيستر ومدرسة الوالد ومدرسة عائلة الخرافي هي التي خلقت منه شخصية قادرة على العمل في أي ظرف، والتعامل مع أي إمكانات، وهي التي هيّأته أيضاً لتقبل الحياة في الكويت عقب إنهاء دراسته الجامعية، والعودة النهائية إلى أرض الوطن في عام ١٩٦٢.

لم يكن جاسم ناقماً أو متمرداً أو متأففاً من الواقع العربي ومشكلاته عند عودته إلى الكويت بل تعامل مع الواقع بشفافية وعقلانية، فكان يزن الأمور بميزانها الدقيق، وينظر إلى المفردات بمنظارها الواضح، ويضع الأشياء في إطارها السليم. ورغم أن خيارات العمل كانت كثيرة أمامه، فإنه فضل العمل مع والده في مجال التجارة، على عكس عديد من زملائه الذين استهوتهم الوظيفة الحكومية. ويعترف جاسم الخرافي أن جيله كان أكثر حظاً من جيل ما قبل النفط الذي سبقه، وجيل ما بعد النفط الذي تلاه، حيث كانت الخيارات أمام أصحاب الشهادات عديدة ومتنوعة، والمناصب خالية لمن يريد، بغض النظر عن التخصص أو نوعية الدراسة والعمل. ومن حظ جاسم الخرافي وأقرانه أنهم عاشوا التجربتين بكل ما فيهما من مميزات وتحديات، تجربة ما قبل النفط التي اتّسمت بالحفاظ على التقاليد والعادات الأصيلة، وجيل ما بعد الطفرة النفطية الذي يتميز بالسرعة والحركية والانفتاح الواسع على الحضارة العالمية.

كان جاســم الخرافي بعد عودته إلى الكويت متعطشــا للعمل كأي شــاب طموح يريد إثبات ذاته، فلم تمض سوى أيام قليلة على وجوده بالكويت إلا وكان قد تسلم وظيفته، وباشر العمل الفعلي مديراً لمصانع والده محمد عبدالمحســن الخرافي. وبعدها بأشــهر قليلة تسلم منصب العضــو المنتدب لشــركة الفنــادق الكويتية. ورغم صغر ســنه وقصر خبرتــه وتجربته بالعمل الفعلي، فإنه لم يتهيب المنصب، أو يتخوف المســؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقه، فبدأ يراقب في هــدوء، ويتأمــل برويــة، ويتعلم في صمت، ولم يكن يتحرج من الســؤال أو الاستفســار من الصغير قبل الكبير، وتعامل مع الجميع بسواسية وتواضع وأدب جم، فأحبه العمال والموظفون قبل المسؤولين، والفقراء قبل الأغنياء، والبسطاء قبل الوزراء. لم يعط مجالاً للتكبر أن يتسلل إلى نفسه وهو الشاب الصغير الذي يدير هذه المشاريع الكبيرة، فهو دائماً يعترف بنعمة الله عليه، لذا كان الحظ حليفه والنجاح رفيقه في كل عمل قام به أو موقع أو منصب تبوأه.

عندما عاد جاســم الخــرافي إلى وطنه وأهله في العام ١٩٦٢م، كانــت خبراته التي مر بها في بومبــاي طفــلاً، وفي مصر صبياً، وفي بريطانيا شــاباً، تبلورت وانصهرت وشــكلت مكوّنَه الفكــري الــذي أثراه بطبيعــة الحال ما تعلمه من والده خلال فتــرات وجوده معه، وخصوصاً خلال فترة وجوده في ثانوية الشويخ. لقد أصبح جاسم الخرافي على وعي تام بشؤون المنطقة العربيــة، وعلــى دراية معقولة بالأوضاع الداخلية في الكويــت، وصار من المؤمنين بتنوع الآراء وحق الاجتهاد، وبأن أي تقدم اقتصادي لابد أن يحميه ســياج قويّ من الحريات السياســية. وتعلم الخرافي خلال فترة دراسته في بريطانيا، أن إطلاق الشعارات من دون مساندة تطبيقها علــى أرض الواقــع هو مجرد تَرَف ثقافي، لأن الحكم على مصداقية مثل هذه الشــعارات هو ترجمتهــا عملياً على أرض الواقــع. تأكدت تلك الحقيقة من موقف البعثيين وبعض القوميين المرتبطــين بهــم الذين رفضوا إدانة تهديدات عبد الكريم قاســم ومزاعمه ضد الكويت. لكن اختــلاف جاســم الخرافي مع تلك التيارات لم يزعزع قط إيمانــه بأن العرب أمة واحدة، وأن الوطن العربي لو قُدِّر له الدخول في خطط تنموية مشــتركة، ثم تنســيق سياسي يرقى في كل مرحلــة ليتكلّل بالوحدة، لتحوّلَ إلى واحدة من أكثر مناطق العالم ازدهاراً وقوة ومَنَعة. والمهم في هذه الحالة، كما رأى جاسم الخرافي، ألّا يكون هناك قفز على المراحل، وألا تتم الخطوات انجرافاً وراء عواطف جياشــة يمكن أن تخبو بسرعة كما وُلِدت بسرعة. وقد مارس الخرافي كل مــا تفرضــه عليه عروبته، فســاند مصر ضد العــدوان الأجنبي الذي اســتهدف نظامها

الوطنـي، وسـاند ثـورة الجزائر التـي تكللت بالنجاح في بداية السـتينيات، وقـدم كل الدعم والتأييد للثورة الفلسطينية، وساند كل قطر عربي كان يسعى للاستقلال والنمو. ولم تقتصر المساندة على التأييد السياسي، سواء من خلال تظاهرة أو توقيع بيان أو غير ذلك من الأمور التي لا يستهان بها، لكن والده بإمكاناته المالية والاقتصادية التي كانت قد وصلت إلى مراحل متقدمـة، كان يرفد ذلك بضخ أمواله للاسـتثمار في الأسـواق العربيـة بخلاف ما يقدمه من تبرعات سخية نال على إثرها الأوسمة الرفيعة.

المهم أن جاسم الخرافي عاد شاباً متبلور الفكر، واضح الرؤية وصافي الذهن، وإن كان من الصعب إنكار أن شبكة علاقاته الداخلية كانت محدودة جداً عند عودته، إذ لم تتح له غربته طلباً للعلم تكوين الصداقات الواسعة والتردد على الديوانيات العديدة في منطقته وغيرها من المناطق. ولكن ما كان يجري في الكويت عوّضه عن ذلك كثيراً، فما كان يتفاعل تحت السطح عنـد ولادتـه، بدأ يظهر على السـطح الآن ليخلق تربة خصبة وصالحـة لتعويض ما فاته من خلال المشاركة الجادة في الأحداث والتطورات. وكان قد سبق عودته بأشهر إعلان استقلال دولة الكويت بعد نجاح المفاوضات التي أجراها أمير الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح مع البريطانيين، وتوصله إلى اتفاقية تعاون تؤكد الاسـتقلال وتضمن سـلامة الإقليم ونظام الدولة وعدم تدخل الآخرين في شـؤونها. وأعقب إعلان الاستقلال اتخاذ الخطوة التي طالما سـعى إليهـا الكويتيون وهي الأخذ بنظـام ديمقراطي يحقق الفصل بين السـلطات، ويضمن مشـاركة الكويتيين في إدارة شـؤونهم، والتي عبّرت عن نفسـها في مراحل تاريخية سابقة من خـلال تشـكيلات ضعيفـة لم يُكتَب لها البقاء ربما لأسـباب ذاتيـة أو موضوعية. ففي بداية العام ١٩٦٢م، أصدر الشـيخ عبد الله السـالم القانون رقم (١) لسـنة ١٩٦٢م بإنشاء مجلس تأسيسـي يتولى إعداد دسـتور يبني نظام الحكم على أساس المبادئ الديمقراطية المستوحاة من واقع الكويت وتطلعاتها المستقبلية. وكان قد سبق تلك الخطوة استجلاب خبراء في القانون قاموا بوضع قانون مدني وجنائي للبلاد، وآخرين لوضع القوانين التجارية والاقتصادية التي اعتمدها أمير الكويت وأصبحت سارية المفعول.

شهدت الكويت للمرة الأولى في تاريخها انتخابات موسعة يوم ٦ يناير عام ١٩٦٢م لاختيار أعضاء المجلس التأسيسي. وفاز بعضوية المجلس عشرون من أبناء الكويت، انضم إليهم فيما بعـد أحد عشـر وزيراً بحكم وظائفهـم. وقام المجلس الذي اختار عبـد اللطيف ثنيان الغانم

رئيســاً لــه بتشــكيل لجانه الداخليــة، لينتهي من وضع الدســتور وإقراره يــوم ٣ نوفمبر عام ١٩٦٢م، حيث صادق عليه الشيخ عبد الله السالم من دون تغيير حرف واحد في أي مادة من مواده يوم ١١ نوفمبر عام ١٩٦٢م ونشــر في الجريدة الرســمية في اليوم التالي، لتبدأ البلاد مسيرتها الديمقراطية والدستورية.

لم تكن ولادة الدســتور بالأمر الســهل أو الهين، فقد كانت جلســات اللجنة المُكلّفة بذلك تشــهد خلافات واســعة بين ممثلي الحكومة وبين أعضاء المجلس التأسيســي. وكثيراً ما كان الفريقــان يرفعان أمر الخلاف إلى الشــيخ عبد الله الســالم الــذي كان يعمل بكل جهده على تكريــس النهــج الديمقراطي، ولكن من دون إغفال أن الكويــت غير بريطانيا التي كانت محل إعجاب بعض أعضاء المجلس أو اللجنة، وبالذات فيما يتصل بنظامها الملكي الدستوري حيث لا شأن للملكة بأمور الحكم، كما كان هناك من بين الشخصيات الكويتية البارزة من يسعى في صمــت وبعيــداً عن الأضواء لتقريب وجهات النظر والحد من جموح أو جمود هذا الطرف أو ذاك، انطلاقاً من الشــعور بالمسؤولية تجاه الكويت ومستقبلها السياسي. وكان الخرافي الأب من بين تلك الشخصيات. وبكل تأكيد، جاء الدستور مُرضياً لكل الأطراف، بل إنه يُعَدّ واحداً من أكثر الدســاتير اســتنارةً وتقدماً على المســتوى العربي، ومن الدساتير التي تَحفظ حقوق الإنسان وتوازن بشكل مسؤول بينها وبين حقوق الوطن. إنه دستور يمكن وصفه بكل دقة بأنه الســهل الممتنع، فهو محدود في مواده، ولا يوجد في معظم تلك المواد غموض أو التباس، مما جعل أبناء الشعب الكويتي يفاخرون به.

لقــد عاد جاســم الخرافي إلى وطنه ليشــهد ولادة مرحلة هي الأهــم في تاريخ وطنه الذي يشــارف أربعة قرون، إنها مرحلة الدولة الدســتورية والديمقراطية. فقد بات هناك دســتور يحدد كل ملامح النظام السياســي، ويحدد الســلطات، ودور كل سلطة، والعلاقة بين كل منها وغيرها من الســلطات وفيما تتعاونان أو تلتقيان وفيما تســتقلان، ويحدد هوية الدولة وهوية شعبها، وحقوق هذا الشعب مجتمعاً أو أفراداً، ويحدد طبيعة النظام الاقتصادي وغيرها من الأمور التي تقوم عليها الدول. ليس ذلك فقط، ولكن جاسم عاد ليجد أن بلاده ستشهد خلال العــام الجديــد ١٩٦٣م انتخابات مميّزة لم تعرفهــا طوال تاريخها، لاختيــار أول مجلس أمة يتكون من ٥٠ عضواً يختارهم الناخبون من الذكور الكويتيين البالغين الحادية والعشــرين من العمــر، وليس مجمعاً انتخابياً محدوداً كما جــرى في العامين ١٩٣٨م و ١٩٣٩م. والانتخابات

كما خبرها جاسم الخرافي وهو في بريطانيا، ليست مجرد عملية اختيار لممثلين برلمانيين، لكنها عملية سياسية بالغة الأهمية، إذ يسبقها عملية نقد للأوضاع وطرح لرؤى إصلاحية لهذه الأوضاع، وهي تسليح للشعب بحقوق لا ترقى إليها أي حقوق أخرى، إنها حقوق اختيار سلطة التشريع والرقابة، والإبقاء عليها أو على بعضها إن هي أنجزت ما ينتظره منها أو إزاحتها إن هي لم تحقق طموحاته وتطلعاته.

تفاعل جاسم الخرافي مع كل ما كان يجري على أرض دولة الكويت، واستمع من والده إلى تَقيّيمه لذلك وبالتأكيد كانت نفسه عامرة بسعادة غامرة، فالكويت وكما تنتقل من وضع اقتصادي إلى وضع اقتصادي آخر، تنتقل من ناحية أخرى من حالة سياسية إلى حالة سياسية أخرى. إن ما كان يجري في الكويت - وكما رآه جاسم الخرافي وما استمع إليه من والده - هو ذكاء منقطع النظير من قِبَل القيادة والشعب، فالتطور الاقتصادي لا يكتمل ما لم يواكبه تطور سياسي يعزّزه، والمتغيرات السياسية إن لم تكن مترافقة مع متغيرات اقتصادية تصبح قفزاً إلى المجهول، مما قد ينتج عنه انتكاسة ورِدّة الله وحده يعلم مداها ومدى خطورتها.

من جانب آخر، كان الخرافي الأب متلهفاً على عودة أبنائه بعد استكمال دراستهم، وعلى رأسهم ابنه البكر جاسم، فقد كبرت الشركات، وثقلت المسؤوليات، وزادت الأعمال وتنوّعت. كان الأب ينتظر أبناءه كجيلٍ جديد مُطالب بفكر مختلف ورؤى عصرية للوصول إلى نجاحات تفوق ما حققته الشركات تحت إدارته، وكعقولٍ أنارها العلم وزودها بأدوات إدارية جديدة، وكأذرعٍ له يجب أن تمتّد لتلتقط حبل المسؤولية وتجرب حملها في حياته وتحت بصره وإرشاداته، حتى ينام هادئ البال قرير العين. لذا فما إن وصل ابنه البكر جاسم إلى أرض الكويت، حتى عيّنه بعد أشهر قلائل من عودته إلى وطنه وأهله مديراً للعديد من الشركات التي تتبع مجموعته التجارية، وتم اختياره بعد ذلك لإدارة شركات أخرى كان والده مشاركاً فيها، فكان عضواً في مجلس الإدارة أو عضواً منتدباً أو غير ذلك من المناصب اللامعة والمهمة. وعمل جاسم الخرافي بجِدّ، بل وشعر بمتعة كبيرة وهو يعمل، فاختلط بالموظفين والعمال واقترب منهم كثيراً، وبادلهم حباً بحب، ووفاء بوفاء، لاسيما أنهم لمسوا فيه العقل المجدِّد، والإنسان المتواضع، وابن العائلة الذي لم يُولَد وفي فمه ملعقة من ذهب، والمدير او المسؤول الدمث الذي يعرف عنهم كل كبيرة وصغيرة، ويشاركهم أفراحهم وأتراحهم، ويعود

المريـض منهم، ويســأل اطمئناناً لا أكثر عــن المتغيب، وقد كان بطبيعة الحال يعرف عن قرب كل من يعمل تحت إدارته نظراً لأنه كان يقضي معظم يومه بينهم، عمالاً كانوا أو موظفين.

رغـم ضخامـة المسـؤوليات التـي أُلقيَـتْ علـى عاتقـه بعـد عودتـه مـن لنـدن فإن جاسم الخرافي حرص على تقوية خيوط اتصاله بالقوى السياسية وبالشخصيات المعنية بالشأن العام، فكان يلقاهم في ديوانياتهم أو في ديوانية والده، يحاورهم ويناقشهم في مختلف القضايـا، ويُقارعهـم إن لزم الأمر حجة بحجة ورأياً برأي. وأجرى الكثير من المناقشـات مع أقطـاب التيـار القومي الذين كانوا أكثـر تأثيراً من غيرهم في تلك الفتـرة. أما أبرز أقطاب التيار فكان الدكتور أحمد الخطيب الذي فاز بعضوية أول مجلس للأمة عن الدائرة الثامنة، كما كان من بين أقطابه جاسـم القطامي وعبد الباقي النوري ويعقوب الحميضي، وكانوا هم أيضـاً قد فـازوا بعضوية المجلس. وكان التيار القومي نشـيطاً في تلك الأيام، يعقد الندوات، ويقيم حلقات النقاش، ويطرح القضايا بغرض الحصول على تأييد الرأي العام أو على الأقل دعم نخبة التجار والمثقفين لتوجهاته.

كان من بين القضايا التي أثارها القوميون خلال تلك الفترة، انضمام الكويت إلى الوحدة الثلاثية التي كانت تجري المحادثات بشـأنها في القاهرة بين وفدين أحدهما سـوري والآخر عراقـي مـع الرئيس جمال عبـد الناصر. وكانت تلك المحادثات تجـرى في العام ١٩٦٣م بعد أقـل من عامين على فشـل تجربة الوحدة المصرية السـورية. وتقدم وفـد عُرِفَ بـ «مجموعة الاثني عشر» باقتراح إلى حكومة دولة الكويت يطلب منها المشاركة في المحادثات على الفور. لكـن كان هنـاك موقف آخر يرى ضـرورة التريّث والمراجعة، نظـراً لأن الجانب العاطفي هو الغالب على الرغبة في الوحدة أو الاتحاد وليس جانب المصالح المشتركة والمعطيات الواقعية. تَبنّـى الموقف الثاني جاسـم الخرافي وعبد الرحمن المضاحكة وأحمـد الدعيج وأنور النوري، ودخل في حوار جاد مع مجموعة الاثني عشـر في بيت عبد الباقي النوري. وتسـاءل الخرافي وزملاؤه عن جدوى الانضمام لتلك المحادثات، بل وجدوى الوحدة بين دول متباينة في أنظمتها السياسـية، وواقعها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بشـكل يجعل احتمالات الفشـل تفوق كثيراً إمكانات النجاح. وأعرب جاسـم الخرافي وزملاؤه عن خشـيتهم من أن تذوب الكويت، بمحدودية مسـاحتها وعدد سكانها، في الكيانات الثلاثة الأخرى التي تفوقها مساحة وعدداً، وتختلف عنها من حيث البنية السياسية والعسكرية بل ومن حيث الأوضاع الاقتصادية.

اختلف جاسم مع القوميين مرة أخرى عندما وجد أن هناك مغالاة في الطرح العربي والترويج لإعطاء الأولوية لإصلاح الكيان العربي، فرغم إدراكه لأهمية البعد العربي الذي تنتمي إليه الكويت لغة ودينا وتاريخاً، ولضرورة تقديم الدعم التام للقضايا العربية، فإنه كان يرى أن المنطق والواقعية يقتضيان إصلاح البيت الكويتي أولاً قبل الدخول في متاهات إصلاح البيت العربي، فالجزء من الكل، والكل لا يصلح إلا بإصلاح الجزء. ومع أنه لم يرفض مفاهيم القومية العربية التي طرحها القوميون بحماس في تلك الفترة، فإنه كانت لديه تحفظات منطقية فرضها واقع الحال في بلده الكويت.

كانت الكويت، الدولة الصغيرة حجماً ومساحة، تبدأ في ذلك الوقت أولى خطواتها نحو التنمية الشاملة، وهي بحاجة إلى كثير من الجهود والإصلاحات التي تُهيّئ أسساً وقواعداً راسخة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تجعلها منيعة أمام الهزات والعواصف التي كانت تعصف بمحيطها الإقليمي. وكان جاسم الخرافي يرى بحكم دراسته وخبرته التي صقلتها تجربة العمل والمسؤولية في مواقع اقتصادية عديدة بالكويت، ورؤيته الواقعية العملية، أن الإنجازات التي حققتها الكويت في المجالات الاقتصادية والخدمية في السنوات الماضية، والتي أدت في مجملها إلى تحسين وضع المواطنين، لا تزال دون طموحات أبناء الكويت، ولا تزال بحاجة للتطوير في عالم يتغير ويتطور بسرعة.

إضافة إلى ذلك، اتخذ جاسم الخرافي وأصدقاؤه موقفاً مغايراً إزاء طرح القوميين والديمقراطيين لقضية تقنين وتحسين العوائد النفطية، فقد كانت الشركات الأجنبية تحصل على نصيب الأسد في حين لا تحصل الكويت إلا على أقل القليل. وبالفعل حضر جاسم الخرافي، وجاسم القطامي الذي بدأ يختلف مع أقطاب التيار القومي ويشكّل نهجاً خاصاً قريباً من الناصرية، وأنور النوري وغيرهم، اجتماعات مطولة مع المجموعة التي شكلت فيما بعد المنبر الديمقراطي لمناقشة الفكرة والتوجهات، ودراسة أفضل الحلول للتوصل إلى الهدف بدون استفزاز الشركات الأجنبية أو استعداء دولها. وبالفعل تم الاتفاق على أن يكون التفاوض هو الطريق لحل الإشكالية، وأن يَدعم النوّاب والقُوى السياسية موقفَ المفاوِض الكويتي أمام الشركات الأجنبية. وتم التوصل إلى اتفاقية تُحسِّن عوائد الكويت من ثروتها لكنها كانت تُعتَبر الحد الأدنى في رأي الخرافي، وقد رفض مجلس الأمة تلك الاتفاقية عندما عُرِضَت عليه ليكون ذلك مُؤشّراً كبيراً على قوة برلمان الكويت الوليد

وحرصه على مصلحة الكويت وشعبها. وعندما طُرِحَت فكرة تأميم النفط داخل المجلس في العام ١٩٧١م، كان جاسـم الخرافي من أول المؤيدين لها بل ومن المتحمسـين لأنها تعيد ثروة الوطن لأبنائه. وقد علّقت صحيفة الإيكونوميسـت البريطانية على ذلك بقولها «إن مجلس الأمة الكويتي أعطانا درساً قاسياً».

هكذا كان جاسم الخرافي، وهو مدير شركات والده وشركات أخرى، غير بعيد عن الشأن العـام، وكان يشـارك عبر مواقفه المسـتقلة، يؤيد أو يعارض طبقـاً لقناعاته، يتفق أو يختلف اتسـاقاً مع رؤيته ومع ما يراه الصالح العام. كانت التجربة الديمقراطية الجديدة في الكويت مُمثَّلة بمجلس الأمة محطّ أنظار دول المنطقة والعالم في مرحلتها الأولى، وذلك لتمايزها في دولة نامية، ولم يقلل من أهمية ذلك الاسـتقالة التي تقدم بها رئيسـه عبد العزيز الصقر ولا اسـتقالة النواب الثمانية الذين حل محلهم ثمانية آخرون فازوا في انتخابات تكميلية أُجرِيَت قبل حوالي أحد عشـر شـهراً من انتهاء الفصل التشريعي الأول لمجلس الأمة، والذي بدا فيه عدم توافق المجلس مع الحكومة منذ بدايته. وربما لهذا السبب، تقدّم الخرافي الأب بالترشح لعضوية مجلس الأمة في فصله التشريعي الثاني. وكانت المناسبة بمثابة فرصة ذهبية للخرافي الابن، جاسـم، ليوسّـع من شـبكة علاقاتـه واتصالاته، وتحمّـل عبء أن يكون أهـم المفاتيح الانتخابية لوالده، وأن يكون المسؤول الأول عن حملته الانتخابية والفوز بالانتخابات.

حدث ذلك في الوقت الذي كان فيه جاسم الخرافي في خضّم انشغالاتٍ كبيرة، إذ كان وقتها عضـواً مُنتَدباً في شـركة الفنادق الكويتية، وعضو مجلس إدارة في الشـركة الأهلية للتأمين، والعضـو المنتدب لشـركة الألمونيوم والقنصـل الفخري لجمهورية براغـواي في دولة الكويت، بالإضافة إلى كل المواقع التي كان يشغلها في مجموعة شركات الخرافي. وكل تلك المناصب مع تعدّدها وأهميتها كانت كفيلة باستهلاك وقت جاسم، إلا أنه بعقليته المُنظّمة، وبطاقته العالية في العمل، والتي ظهرت خلال سـنوات الصبا والشـباب، وبحسن اسـتثماره للوقت على نحو علمي، اسـتطاع أن يجد الوقت الكافي للشـأن العام، وللمشاركة في الحياة العامة، فتحمّل كل متاعب الحملة الانتخابية لوالده، وانغمس فيها انغماساً تاماً وقادها بنجاح تام إلى بر الأمان، حيـث حصـل الخرافي الأب على المركز الثاني بين النواب الخمسـة الذيـن اختارتهم الدائرة الثانيـة، القبلـة والمرقاب والصالحية، لتمثيلهـا في مجلس الأمة في فصله التشـريعي الثاني (يناير ١٩٦٧م - ديسمبر ١٩٧٠م)، غير أن الخرافي الأب آثر الاستقالة ومعه ستة آخرون من

زملائه الفائزين من عضوية المجلس، احتجاجاً على نتائج الانتخابات التي ارتأوا أنها لم تكن تعبر بصدق عن إرادة الناخبين حيث تم التدخل فيها. وكان هذا الموقف من الخرافي الأب درساً آخر من الدروس التي تعلّمها الابن جاسم واستوعبها جيداً وباتَت ضمن حِزمة المبادئ التي يحرص عليها في كل إجراء عام يقدم عليه، ومنها قرارات صعبة ومصيرية ساهمت في تبديل وتغيير مسار حياته لاحقاً.

لم يخرج جاسم الخرافي من حالة الانغماس الكامل بالعمل والشأن العام التي عاشها طوال فترة الانتخابات وما بعدها، إلا بعد أن تزوج من السيدة سبيكة سعد الجاسر، في عام ١٩٦٣، والتي كانت له خير شريك وعون في رحلة الحياة الممتدة بكل فصولها وأحداثها، وكانت الدافع والمشجّع للعديد من نجاحاتِه وإنجازاتِه. شاركتْهُ أفراحه، وخفّفت عنه آلامه وقت الضيق، وتحمّلت مشاغله ومسؤولياته، وأنجبت له أبناءه السبعة، عبد المحسن، لؤي، إياد، أنور، طلال، غالية، أحمد، وتعهّدتهم بالتربية والعناية ليكونوا مواطنين صالحين في خدمة وطنهم. وللسيدة الفاضلة سبيكة الجاسر أعمال جليلة في خدمة الكويت، ومساهمات كبيرة في العمل الخيري وخصوصاً في دعم ومساندة أبناء الكويت من ذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم من الفئات التي تحتاج إلى الرعاية.

جاسم محمد الخرافي

الفصل الثالث

على مقاعد النواب

على مقاعد النواب

أَوْلَى جاسم الخرافي انتخابات مجلس الأمة التي ترشح ونجح فيها والده في عام ١٩٦٧م حيّزاً كبيراً من اهتماماته باعتبارها أول تفاعل حقيقي له مع العمل السياسي، وأول ممارسة ديمقراطية يشهدها في بلده عن قرب، ويعايشها ويتفاعل معها، ويتطلّع إليها بآمال عريضة لتكون مشهداً من نظام ديمقراطي يسهم في وضع اسم الكويت في قائمة الديمقراطيات الحقيقية في العالم، وإبراز صورتها أمام العالم المتحضر الذي كان ينظر بمنظار قاتم للأنظمة السياسية العربية الشمولية. وبقدر ما كانت تلك الانتخابات تجربة غنية ومفيدة لجاسم الخرافي وفّرت له مساحة كبيرة من التواصل مع أفراد المجتمع، وكوّنت له قاعدة شعبية جيدة له خلال فترةٍ وجيزة، فإنّ نَعْتَ تلك الانتخابات بـ «التزوير»، والاتهامات التي وُجِّهَت إلى الحكومة بدورها في ذلك، خَلقَتْ حالةً قاسية من الإحباط النفسي والفكري لذلك الشاب القادم لتوّه من بريطانيا صاحبة أعظم وأعرق تجربة ديمقراطية في العالم.

زاد من قسوة تلك الفترة، أنه لم تمض سوى أشهر قليلة على انتخابات ١٩٦٧، حتى وقعت الهزيمة بالجيوش العربية في حرب يونيو ١٩٦٧، التي اصطلح على تسميتها بنكسة ٦٧، والتي كانت بمثابة زلزال عنيف عصف بكل المفاهيم والشعارات التي عايشها المواطن العربي، وارتدَّتْ به إلى ما حدث في أعقاب نكبة ١٩٤٨ واغتصاب فلسطين، فكانت خيبة جاسم الخرافي وجيله إزاء ذلك الزلزال مصاحبة لخيبة آماله في التجربة الديمقراطية التي تفاعل معها في بلاده في بداية حياته السياسية، وهو الأمر الذي كان جاسم الخرافي يتمنى ألا يحدث يوماً في بلده الصغير الكويت الذي يضع الأسس الديمقراطية المَبنيّة على العلاقة الوثيقة تاريخياً بين الحاكم والمحكوم، ومبدأ الشورى والمشاركة الذي قامت عليه الكويت منذ نشأتها. ولم تتوقف الإحباطات عند ذلك الحد، فقد جاءت وفاة الزعيم المصري جمال عبد الناصر في سبتمبر ١٩٧٠، لتضيف تعقيدات جديدة إلى الساحة السياسية العربية والمستقبل الغامض أو المجهول الذي ينتظر العالم العربي. غير أن كل تلك الإحباطات - على رغم كثرتها وقسوتها - لم تنل من عزيمة الشاب المتفتح، بل على العكس كانت دافعاً له للتفكير الجاد في المشاركة الفعلية بدلاً من الاكتفاء بدور المتفرج أو المراقب.

وبدأ جاسم الخرافي ينظر بمنظور أشمل وأعمق لما يدور حوله، ويتيقن بأن عليه واجباً وطنياً لاستثمار إمكاناته وأفكاره وثقافته ليساهم في عجلة البناء السياسي والاقتصادي في وطنه الكويت. ولم يكن تحديد ذلك أمراً مستحيلاً أو صعباً أمام ذلك الشاب الذي يتطلّع إلى ديمقراطية قوية في بلاده، خصوصاً بعد أن تابع عن كثب انتخابات عام ١٩٦٧، واقترب من الناخبين وتواصل معهم، واستطاع أن يكون قاعدة شعبية متينة، لاسيما أن الأحداث المتسارعة التي شهدتها الكويت والمنطقة ساهمت بشكل كبير في صقل رؤيته ورؤاه ومهاراته السياسية.

أعلنت التيارات السياسية المؤثّرة، ومن بينها مجموعة غرفة التجارة التي ينتمي إليها والده محمد عبد المحسن الخرافي، مقاطعة انتخابات ١٩٧١ بهدف ما رأت أنه محاولات الحكومة لتقويض صلاحيات مجلس الأمة وتخريب الديمقراطية، إضافة إلى تحفظ القوى القومية والوطنية على تقسيم الدوائر الانتخابية طبقاً لأوضاع جغرافية غير مقبولة، حيث كانت منطقة الشامية والفروانية في دائرة واحدة، والشويخ والجهراء في دائرة ثانية، رغم المسافة الفاصلة بين كل من هذه المناطق. وقد أثمرت المقاطعة قيام مجلس الأمة، بعد انتخابه في فصله التشريعي الرابع، بتعديل دائرة الشامية والشويخ، وضمهما في دائرة واحدة، وكانت هي الدائرة الوحيدة التي تم تعديلها خلال وجود المجلس، إذ كانت عمليات تعديل الدوائر تتم خلال فترة حل المجلس. ولعل كل تلك الأمور كانت في مصلحة ما يفكر فيه جاسم الخرافي، ليعد عدته لدخول معترك الانتخابات البرلمانية المقبلة عام١٩٧٥، لاسيما أن حركة التقدميين الديمقراطيين التي كانت تمثّل ثقلاً وقوة انتخابية متماسكة، مُنِيَت بهزيمة كبيرة في انتخابات ١٩٧١ وفقدت كل مقاعدها في البرلمان.

إن إحساس جاسم الخرافي بالمسؤولية تجاه بلده لم يكن صفة يتفرد بها دون غيره، بل ميزة التصقت بكل أبناء الكويت، بما في ذلك الطلبة الذين ابتعثتهم الكويت إلى الخارج في فترة الأربعينيات وما بعدها، فمعظم هؤلاء الطلاب ابتُعِثوا إلى القاهرة التي كانت حاضرة العالم العربي، وكانت تمر آنذاك بمرحلة مخاض تاريخي، وتتهيأ لخوض سنوات التحولات الكبرى التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. وفي ذلك لم يكتف المبتَعثون الكويتيون هناك بدور المتفرج أو المراقب الخارجي، بل ألقوا بأنفسهم وسط تلك التحولات، يتفاعلون معها، ويستوعبون أحداثها، ويتعلمون منها، يدفعهم حلمهم أن تستعيد أمتهم العربية عافيتها وتعود

إلى مكانتها. ووسط كل تلك الأحداث والتطورات المتسارعة، ظلت الكويت دائماً هي بدايتهم ومنتهاهـم، وكانـت نهضتها هي همهم اليومي، وكما كانـوا يحلمون بأمة عربية ناهضة تحتل مكانة مرموقة بين شـعوب العالم، كانوا يحلمون أيضاً بالكويت درة سـاطعة على جبين أمتها، وكان جاسم الخرافي أحدهم.

لذلك فكل المبررات والعوامل التي حركت تفكير جاسـم الخرافي للترشـح لعضوية مجلس الأمة لم تكن سوى أسباب مباشرة لاتخاذ قرار كان يتبلور في ذهنه مع الوقت، فالعمل الوطني عنده مهما كانت قيمته أو حجمه، هو حلم مؤجَّل، دوافعه الالتزام الوطني والعطاء والمساهمة مع من سبقوه في بناء الوطن. فجاسم الخرافي لم يكن في حاجة لمنصب جديد يزيّن مناصبه المتعـددة في عالـم الاقتصاد والمـال والأعمال، ولم يكن في حاجة إلـى وجاهة أكثر مما تتمتع به عائلته باسـمها وتاريخها المعروف بين أفراد المجتمع الكويتي، فالوجاهة، كما يشـير دائماً، يمكـن أن تكـون في الديوانية، أو في المنتديات والمقاهي، لكن لا محل لها في مجلس الأمة وفي العمل الوطني بالذات، فهي مسؤولية كبيرة، وتكليف لا تشريف.

جـاءت انتخابات عـام ١٩٦٧ لتؤكد الرغبـة الدفينة وتحرك الحلـم المُؤجَّل، فحتى ذلك التاريـخ كانـت هناك أمور كثيرة غير متاحة أمام جاسـم الخرافي، فالدرايـة والإلمام بالواقع الكويتـي، وبفنون وآليات الترشـيح لمجلس الأمة، والفـوز بثقة الناخب، لم تكن واضحة أمامه بالقدر الكافي، نظراً لعدم مشاركته في أي تجارب سابقة، ولضيق دائرة معارفه وصداقاته، أو بالأصـح محدوديتها، وهي من الأولويات اللازمـة للدخول في المعتَرك الانتخابي، وكلها نتائج وانعكاسـات للغربة الطويلة التي عاشـها جاسـم الخـرافي بعيداً عن الكويـت، والتي وصفها بكلماتـه «إن عـدم معرفتـي لأحد في المجتمع الكويتي ظلت تطاردني سـنوات بعد عودتي من كلية فيكتوريا بمصر وجامعة مانشستر في بريطانيا، فالعلاقات الشخصية بعد عودتي كانت محصـورة جـداً، ولم تخرج عن نطاق المجموعة المحدودة من زملائي في اتحاد الطلبة والذين عدت معهم، وهي لم تساعدني في التعرف على مجتمعنا، ربما لأن ظروفنا كانت متشابهة».

لعـل من بين الأسـباب التي دفعت جاسـم الخرافي لترشـيح نفسـه لعضويـة مجلس عام ١٩٧٥م أن رصيده من العلاقات مع إخوانه المواطنين زاد بدرجة كبيرة، وأن معرفته بالمجتمع الكويتـي أصبـح يُعْتَـدَّ بها، وأن إدراكه بمشـكلات مجتمعـه واحتياجاتـه وتطلعاته أصبحت

واضحة جلية أمام عينيه من خلال احتكاكه اليومي بإخوانه المواطنين واندماجه الكامل مع مشكلاتهم وشواغلهم. في ضوء ذلك، حرص على استمرار التواصل مع محيطه القريب والبعيد، مستثمراً قدراته على إقناع الآخرين ومحاورتهم وجذبهم إليه، وصفاته القيادية المتنامية التي التف حولها محبّوه حتى تمكن من تكوين قاعدة شعبية اعتمد عليها اعتماداً كلياً في خوض الانتخابات، دون قائمة انتخابية، وبشكل فردي مستقل.

كان قراره بالترشح للانتخابات النيابية عام ١٩٧٥ قراراً شخصياً لم يتشاور أو يتباحث في أمره إلّا مع والده محمد عبد المحسن الخرافي، الذي كان دائماً مرشده ومعلمه في حياته بكل مجالاتها السياسية والاجتماعية والتجارية، كما لم يتلق جاسم الخرافي دعماً محدداً ومباشراً من أي تيار سياسي، لكن لم يقف ضده أي منها، وكان الدعم الأساسي يأتيه من التوجه الشعبي العام، وبترحيب من الناس الذين أحبوا عفويته وبساطته وصراحته. ورغم انتمائه إلى مجموعة التجار القوية التي يمكن أن يحظى بدعم كبير منها لو أراد ذلك أو شارك في قائمتها، فإنه فضل أن يخوض تلك الانتخابات مستقلاً، وكأنه في حالة تحد مع النفس، ورأى أن يكون مستقلاً لا يحسب على فكر أو تيار معين، وقد حاز موقفه هذا الإعجاب، واستطاع أن يحصل على تعاطف الجميع بمختلف توجهاتهم - الإسلاميين والليبراليين والمعتدلين والتجار. وبذلك، حقق ابو عبدالمحسن نجاحاً مميزاً في انتخابات الفصل التشريعي الرابع التي جرت في ٢٧ يناير ١٩٧٥ ممثلاً للدائرة الثانية، القبلة - المرقاب - الصالحية، وحصل على ٥٩٢ صوتا رغم صغر سنه عن المرشحين الآخرين، وكان فوزه مفاجأة غير مُتَوَقَّعة من عدد من السياسيين، وقد فاز معه في الدائرة نفسها كل من سالم المرزوق، وأحمد السعدون، وجاسم القطامي، وجاسم الصقر.

كان جاسم الخرافي يكرر دائماً «لا أقبل أن أكون رقماً»، «ولا أريد أن ينتخبني الناس لانتمائي لتيار أو قائمة، أريد أن أحصل على ثقتهم بسبب قناعتهم بي». كان ذلك موقفاً بل مبدأً اعتنقَه في ريعان شبابه، ولازمَه وعمل به طوال حياته، وكان له تأثيره في حركته الفعالة التي تميز بها، وفي مسؤولياته ومهامه التي قام بها، وأياً كان نتاج ذلك الموقف أو هذا المبدأ فقد كان أيضاً دافعاً قوياً لإسهاماتٍ وبصماتٍ واضحة في كل محفل أو موقع وُجِدَ فيه. ولم يكن الرجل ليقبل أن يكون رقماً مهما كانت النتائج أو التحديات، فالرجل لم يكن يبحث عن منصب، أو يسعى إلى مكانة، أو يتطلع إلى ثروة، فكل هذه الأمور وأكثر منها كانت متوفرة

لديه، لكن إحساسـه بعمق المسـؤولية، وإيمانه بدوره، وحبه للكويت، وقدرته على العطاء، كل ذلك جعله يرفض الخطأ، ولا يقبل التجاوزات أو الانحرافات، ولا يوافق على العمل السهل، ما دام الصعب هو الذي يحقق النتائج والأهداف الأفضل، وكأنه طوال حياته يبحث عن المتاعب ويسـعى إلـى المصاعب، رغـم أن أوضاعه وظروفه الخاصة توفر لـه أقصى مقومات الراحة والرغد والهناء، وقد أثار ذلك تساؤلات ممن عرفوه لكنهم لم يعرفوا حقيقته ومعدنه.

حرص جاسم الخرافي على ذلك المبدأ منذ نجاحه في الانتخابات وخلال وجوده في مجلس الأمة وكرسّـه وعمل به، لاسـيما أنه دخل المجلس بصفته مسـتقلاً، غير مُنتمٍ لكتلة ما، ولم يكن ضمن قائمة بعينها، وإنما دخل الانتخابات بشخصه، وفاز بثقة الناخبين، ربما لتوجهاته المسـتقلة التي أتاحت له التحالف مع من يريد، والابتعاد عمن يريد، اسـتنادا إلى الموقف أو القضيـة المطروحـة، وصوابية الرؤية من عدمهـا، فالعمل النيابي لا يصلـح أن يكون نتاج أو محصلة عصبية قبلية أو مذهبية أو منطقية أو غير ذلك. وكان ذلك وفق مبدأ راسخ لديه، أن الكويت ملك للكويتيين جميعا، حكاماً ومحكومين، قوميين وإسـلاميين، منتمين وغير منتمين، من كل الأعمار، ومن كل الشرائح الاجتماعية والمستويات الثقافية.

أتاحت الاستقلالية للنائب جاسم الخرافي أن يتحرك بحرية بين مقاعد مجلس ١٩٧٥م التي لم تستمر مشغولة مدة طويلة بسبب حلّه. كان ينتقد الحكومة إن أخطأت، ويمتدحها إن أصابت، ويتصدى للمجلس الذي هو عضو فيه إن تجاوز أو تخطى حدوده الدستورية أو اسـتخدم نوّابـه لغـة حـادة غير تلك التـي اعتاد عليهـا الكويتيـون في لقاءاتهم داخل الديوانيـات وخارجها، ويكون إلى جانب أي من الأعضاء إذا ما تقدم بطرح إيجابي يدعم مسـيرة الوطن في الاسـتقلال والتنمية ويعزز ديمقراطيته واسـتقلاليته وتعاون سلطاته، وكانت تلك حالة خاصة ونادرة.

تلك الحالة الخاصة والنادرة في العمل السياسي الوطني هي التي تمسك بها النائب جاسم الخـرافي يوازن مواقفها واتجاهاتها بميزان الشـفافية والجرأة والصراحة ومصلحة الكويت، وهـي التي كان لها أثرها، بعد فضل الله سـبحانه، في فوز جاسـم الخـرافي بعضوية مجلس الأمـة في الدورات التي ترشّـح بهـا بعد ذلك. وقد اتّسـم موقفه دائماً بالواقعية والأسـلوب العملي، فالسياسـة فيها الممكـن والصعب، والأيديولوجيات والمصالـح، والتعصّب والانحياز،

والحكمة السياسية تقتضي الرؤية المتوازنة والمواقف الجريئة، والفراسة تكمن في معرفة طبيعة المرحلة، وترتيب الأولويات وتحقيق الأهداف بدون الدخول في متاهات قد تضرّ بالمواطن، وربما لا تتوفر الإمكانات للتغلب عليها. وقد استقرت رؤيته على ضرورة ترتيب العمل السياسي المؤسسي أولاً، وتنميته وتطويره والنهوض به وبأهله، وتأييد ما يطرحه هذا التيار السياسي أو ذاك إذا كان للكويت مصلحة فيه وتتوافر إمكانية إنجازه بلا خسائر، والابتعاد عن أي طرح قد يؤثر على سلامة واستقرار الكويت، ويضر بمصلحتها الوطنية.

منذ اليوم الأول لدخوله المجلس، حرص النائب جاسم الخرافي على أن يلتزم الهدوء في طرحه، والمنطق في معالجته، حتى لا تضيع أفكاره مع العصبية التي تسيطر على البعض بسبب الحماس. ومنذ الجلسة الأولى لعقد المجلس بدأ باقتراحات عملية كان أهمها في تلك الجلسة ضرورة ألا تكون مناقشة القضايا المطروحة قاصرة على الجلسة الأسبوعية الوحيدة، يوم الثلاثاء، مؤكداً «علينا أن نكون على قناعة بأننا أعضاء طوال الأسبوع»، وذلك من أجل مواصلة البحث والنقاش دون انقطاع، ودون التأثر بأي مواقف أو مؤثرات أو مستجدات خارجية.

كانت مساهماته في ذلك المجلس متنوعة وثرية، فقد أولى قضية الإسكان أهمية كبيرة لشعوره بمعاناة المواطنين تجاه هذه القضية الحيوية، وطالب بزيادة الأموال المخصّصة للإسكان، وفي الوقت نفسه طالب بزيادة القروض الخاصة ببناء الدور الثاني أو الترميم، إذ أن القروض المخصّصة للإسكان في ذلك الوقت كانت في حدود ٨٠ مليوناً والمدفوع منها ٦١ مليوناً فقط، أما قروض الترميم فكانت ٢,٥ مليون دينار. وعليه، كان يؤكد على ضرورة زيادة ميزانية قروض الإسكان، وزيادة قروض الترميم، كما تقدم باقتراحات بنّاءة عند دراسة إنشاء صندوق الضمان الاجتماعي وأكد أهمية «ألا يكون هذا الصندوق لهذا الجيل فقط، بل للأجيال القادمة، وألا يكون مقتصراً على الموظف في الحكومة فقط ولكن لموظفي القطاع الخاص». وطالب بإتاحة الفرصة أمام الكويتي للعمل في أي مجال خارج نطاق الوظيفة الحكومية من أجل تحقيق طموحاته ومواجهة الأعباء المعيشية المتزايدة، كما طالب بتعميم الضمان على جميع الموظفين بمن فيهم المتقاعدون، إضافة إلى تطبيقه على غير الكويتيين على أن يكون ذلك في مرحلة لاحقة بعد دراستها بشكل متعمق.

شـملت اقتراحـات النائـب جاسـم الخرافي مجلس الأمة نفسـه، حيث طالـب بألا يكون البرلمان مكان للإساءة إلى الآخرين سواء مواطنين أو مسؤولين، والحرص على أن يكون منبراً للديمقراطيـة، واقترح تعديل عـدد من مواد اللائحة الداخلية لمجلـس الأمة التي تعيق عمل المجلس ولجانه وإقرار المشـاريع والقوانين، وهو المقتَرح الذي عمل على تكريسـه طوال عمله البرلماني. غير أن الأهم من كل ذلك أن النائب جاسم الخرافي كان يملك رؤية مستقبلية لكثير مـن القضايا، وطرح منذ دخوله المجلس أفكاراً غير مسـبوقة تهم المواطن والأجيال القادمة، وتسد الثغرات الكبيرة التي كانت تكتنف العمل الوطني.

عمل النائب الخرافي على معالجة قضايا في غاية الأهمية في ذلك المجلس. فعندما طُرِحَت قضية الاتفاقية النفطية للمناقشة في المجلس في نهاية ١٩٧٥م، أكّد على أمر في غاية الأهمية هو ضرورة تنمية الاحتياطي العام للدولة، واستثمار هذا الاحتياطي ليشكل مع الزمن مصدراً للدخل، وبديلاً استراتيجياً في مواجهة الطوارئ، ونبه إلى أهمية أخذ جميع الاحتمالات بعين الاعتبـار، إلـى حقيقة منطقية وواقعية كان يؤكدها دائماً وهـي «أن الإنتاج النفطي قد يتأثر بهبوط الأسـعار والمضاربة، وأن النفط لن يسـتمر إلى الأبد». وقد تلاقت هذه المقترحات مع الأفكار التي كانت في تلك الفترة تشـغل بال صاحب السـمو أمير البلاد الراحل الشيخ جابر الأحمد، بضرورة اسـتغلال العوائد النفطية في عمل مسـتقبلي يضمن للأجيال القادمة حياة كريمة، الأمر الذي تبلور فيما بعد في إنشاء صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

في نفـس الفصل التشـريعي أيضاً، وعلـى الرغم من مدته الزمنية القصيـرة، كان للنائب الخرافي طرح آخر غاية في الأهمية تبلور فيما بعد في إنشـاء بيت الزكاة، فقد كانت صناديق الزكاة بالمساجد تعمل بشكل منفرد، بعيداً عن الرقابة أو الإشراف، ورأى أن ترك الأمور على حالها ينطوي على أخطار مسـتقبلية، فطرح إنشـاء مظلة تنضوي تحتها عملية الزكاة، بحيث يتم اسـتغلالها في مشـاريع خيرية أفضل وأكبر وبشكل صحي، يضمن عدم حدوث أخطاء أو تجاوزات نتيجة غياب الرقابة والإشراف.

رغم أن مجلس ١٩٧٥ لم يأخذ بذلك الاقتراح، فإن النائب الخرافي عاد فطرح الاقتراح ذاته في مجلس ١٩٨١، وشـاركه في ذلك النائب مشـاري العنجري حيث قدم مشـروعاً مماثلاً حول تجميع جهود صناديق الزكاة المنتشـرة في المسـاجد، وأثمر هذا الاقتراح فيما بعد إنشـاء بيت

الزكاة، الذي كان لجاسم الخرافي دور أيضاً في إنشائه وإزالة العقبات التي اعترضَتْ طريقه. وكان مشروعا صندوق احتياطي الأجيال وبيت الزكاة، من المشاريع التي تفردت بها الكويت في تلك الفترة، وكان التفكير في مثلها في ذلك الوقت يُعد تفكيراً واسع الأفق ينمّ عن خبرة.

مضى العام الأول من الفصل التشريعي الرابع الذي اختُتِم في شهر يوليو ١٩٧٥، وكان صيف ذلك العام صيفاً ساخناً في طقسه وأحداثه، خارجياً وداخلياً، فالعالم العربي كان يتابع بألم الحرب الأهلية التي اندلعت في لبنان وأشاعت جواً من الخوف والقلق في المنطقة. وفي ضوء الظروف العصيبة التي تستدعي التذكير بما يجري في المحيط العربي، بدأ دور الانعقاد الثاني الذي لم يكن أفضل من سابقه، فالاحتقان بين السلطتين التنفيذية والتشريعية تحوّل إلى حالة من التأزم بلغَت ذروتها مع طلب الحكومة الإذن بأخذ مبلغ من المال الاحتياطي للدولة لتغطية بعض النفقات، في وقت كان فيه كثير من النواب يرون أن الأوضاع الاقتصادية المتردية لا تسمح بذلك. ويعتقد البعض أن عامي ١٩٧٥، ١٩٧٦ كانا من أسوأ الفترات السياسية والاقتصادية في الكويت، فعلى الرغم من زيادة العوائد النفطية في تلك الفترة، فإن الأوضاع الاقتصادية شهدت تدهوراً كبيراً مع التوسع في الإنفاق العام للدولة، والبذخ والإنفاق الاستهلاكي وزيادة الرواتب، وحدوث ما يشبه الفوضى في الأوضاع الاقتصادية نتيجة لسياسات اقتصادية تزايدت آثارها وأدت في النهاية إلى ما عُرِفَ لاحقاً بأزمة سوق المناخ، التي كانت لها نتائج مؤثرة على الاقتصاد والسياسة لسنوات طويلة.

كانت معالجة مثل تلك القضايا بحاجة إلى قدر كبير من العقلانية والعمل على تخفيف الاحتقان الذي ساد العلاقة بين الحكومة ومجلس الأمة، غير أن الأمور سارت على عكس ذلك، وازداد التصادم بين السلطتين، مما أدى إلى حل مجلس الأمة في ٢٩ أغسطس ١٩٧٦، أي بعد ٢٢ يوماً من انتهاء دور انعقاده الثاني ، حيث أصدر سمو الأمير الراحل الشيخ صباح السالم الصباح أمراً أميرياً بحل المجلس وإيقاف العمل بأربع من مواد الدستور، وهي المادة ٥٦ الخاصة بتعيين رئيس وأعضاء مجلس الوزراء والفقرة التي تنص على ألا يزيد عدد الوزراء جميعاً على ثلث أعضاء مجلس الأمة، والمادة ١٠٧ الخاصة بحل مجلس الأمة، والمادة ١٧٤ الخاصة بدور أعضاء مجلس الأمة في حق الاقتراع لتنقيح الدستور، والمادة ١٨١ الخاصة بعدم جواز تعطيل أي حكم من أحكام الدستور إلا أثناء قيام الأحكام العرفية، وعدم جواز تعطيل دور انعقاد مجلس الأمة في تلك الأثناء أو المساس بحصانة أعضائه.

وجّـه سـمو الأمير الراحل حينها كلمة إلى الشـعب تضمّنت الدوافـع التي أدّت إلى اتخاذ قـراره بحـل المجلـس جاء فيها «لقـد تردّت الأحـوال في بلدنا العزيز إلى حـد لم يكن يجول بخاطري لحظة من اللحظات، ولكن للأسف الشديد وقع ما لم يكن مُقَّدراً وحدث ما لم يكن مُتَوقَّعا، ونحن جميعاً رجالاً ونسـاءاً وشيوخاً وشباباً مسؤولون عن ذلك، بأيدينا قدنا أنفسنا إلـى هذا الوضـع المؤلم... لقد صبرنا وصبرتم طويلاً، وتحمّلنـا وتحمّلتم كثيراً لعل الأحوال تتبـدّل، ويعلو الحق، ويعود الرشـد، ولكن الأمور أخذت تزداد سـوءاً يوماً بعد يوم حتى كدنا نصل إلى طريق مسدود... إننا جميعاً إن لم نقف موقفاً صلباً صارماً لكل ما هو حادث، فإن الأمور قد تتطور إلى حد لا يعلم إلا الله مداه».

رغم أن كلمة سـمو أمير البلاد الراحل الشـيخ صباح السالم الصباح جاءت مؤكدة على أن الاحتقان الكبير بين السـلطتين التنفيذية والتشـريعية من أسـباب الحل، فإنها لم تُشِر بشـكل واضح إلى أوجه ذلك الاحتقان، أو تعطي تفصيلات محددة حول دوافع الحل. غير أن خطـاب اسـتقالة الحكومة الذي رفعه ولي العهـد ورئيس الوزراء في ذلك الوقت الراحل الشـيخ جابر الأحمد الجابر الصباح إلى سـمو الأمير أعطى تفصيلات كاملة عن أسـباب اسـتقالة الحكومـة والتي كانت تمهيداً لإعلان حل المجلس، ومـن أهمها غياب التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

المتأمّل في كلمتي سمو الأمير الشيخ صباح السالم الصباح وسمو ولى العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح في الجلسة الافتتاحية لدور الانعقاد الأول للفصل التشريعي الرابع، سيجد أن هناك قاسماً مشتركاً بين الكلمتين، تمثل في الدعوة إلى التعاون بين السـلطتين التشـريعية والتنفيذية، كما سـيجد المتابع للأوضاع في ذلك الوقت أن الأمور في الواقع مضت عكس ذلك، فقد سـاد التجاذب والتنافر بين أعضاء السلطتين منذ البداية، ولم يصغ أعضاء المجلس إلى بعض الأصوات، ومن بينها صوت جاسـم الخرافي، التي تُنادي بالابتعاد عن أسـلوب التناحر والتركيز على معالجة الخلل الاقتصادي والمشـكلات المتراكمة الناجمة عن تدهور الأوضاع الاقتصادية، لأن الخلافات والاختلافات سـتكون على حسـاب الوطن والمواطن، وليس على حساب الحكومة.

سارت الأمور في الاتجاه المعاكس، وتزايدت حدة الاحتقان بل تعدّت إلى أبعد من ذلك، حيث أصبحـت قاعة البرلمان مجالاً لتصفية الحسـابات، والمس بسـمعة الآخريـن ونزاهتهم، وتبادل

الاتهامـات. ويمكن القول إن بعض الأعضاء، من السـلطتين، لم يمارس الديمقراطية بالشـكل السـليم، ممـا أدى إلـى تلك النهاية التـي لم تكن في مصلحـة أي طرف من الأطـراف وعانى منهـا الجميع بلا اسـتثناء. وقد جاء كل ذلـك في ضوء تنامي العوائد النفطية، وتسـارع عجلة الحراك الاجتماعي وتنامي الخلاف بين الحكومة والمعارضة، وبين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية كأحد أهم التعبيرات عن صراع القُوى الاجتماعية المختلفة حول الثروة القادمة.

في كل ذلـك، كان النائب جاسـم الخـرافي يرى خطورتين، كل واحدة منهـا أكثر ضرراً من الأخرى على الاسـتقرار السياسـي ومسيرة البناء الدسـتوري الديمقراطي، خطورة ممارسة برلمانية يشـوبُها الكثير من اللاعقلانية السياسـية، وخطورة اسـتمرار وضع غير دسـتوري في غياب السـلطة التشـريعية بما يؤدي إلى تفرّد غير مرغوب في ممارسـة الحكم والسلطة، وبشكل منعطفاً خطيراً في التطور السياسي للمجتمع الكويتي.

كان جاسـم الخـرافي بنظرتـه المترقبـة واستشـعاره بأخطار الممارسـة غيـر الصحيحة للديمقراطية متيقّناً بأن اسـتمرار التوتر في علاقة السـلطتين، الحكومة والمجلس، سـيكون له انعكاسـات بالغة السـوء، لذا أطلق تحذيرات مبكرة في جلسـة مجلس الأمة في ٢٥ يونيو عـام ١٩٧٥، أي بعـد ثلاثة أشـهر مـن دخوله المجلس، من اسـتمرار التناحر بين السـلطتين التشـريعية والتنفيذية، وشـدّد على ضرورة وقف الاتهامات، وقـال حرفياً «لي ملاحظة هي ضرورة المحافظة على سـمعة وكرامة الأشـخاص، وأهمية هذا الموضوع أن الخطأ علاجه لا يتم بخطأ آخر، بل بتوضيح وتصحيح الخطأ، لأننا نخاف أن يأتي يوم لا نجد فيه مسـؤولين يقبلون تحمل المسؤولية».

ولـم يكـن جاسـم الخرافي عندمـا نصح بوقـف الاتهامات وحـذّر مـن تداعيات ذلك مدافعاً عن الحكومة، لكنه برغم حداثة عهده في مجلس الأمة كان مُستَقْرِئاً جيداً للواقع الاجتماعي والسياسـي الذي يجري على السـاحة الكويتية، ومُدركاً لمخاوف الحكومة من انفراط العقد، والذي قد يؤدي بها إلى اتخاذ خطوات غير محسـوبة تُوقف مسيرة البناء الديمقراطي. وذلك ما حدث بالفعل، وبمقارنة سريعة لكلمة جاسم الخرافي أمام المجلس وما جاء في خطاب اسـتقالة الحكومة بعد عام كامل، يمكن التيقّن من أن تحذيراته كانت دقيقة وصادقة وصائبة.

كان جاسـم الخرافي يرى أهمية التمسـك بالنهج الديمقراطي الذي لا بديل عنه من أجل اسـتمرار الرقابة الشعبية على الأداء الحكومي، ومن أجل المحافظة على ذلك النهج يجب أن يسـود الاحترام بين السـلطتين بدلاً من التنافر والتصارع، لأن العلاقة بين المجلس والحكومة في نظـره هي في أساسـها الدسـتوري علاقة تعاون، ربما تشـهد بعض التوتـر أحياناً نتيجة الاختلافـات حـول بعض القضايـا المطروحة لكن ذلك لا يمنع الالتقاء على أرضية مشـتركة في باقي القضايا، وليس هناك ضرورة لخلق أزمات سياسـية بين السـلطتين، تحت أي مبرر، تـؤدي إلى تجميد العمـل الديمقراطي، لأن الديموقراطية، كما أكـدّ في ذلك المجلس وغيره، بالنسبة لشعب الكويت ليست بدعة ابتدَعها، أو تَرفاً يختصّ به حاضره، ولا واقعاً أُجبِرَ عليه من خارج محيطه، بل هي خيار شـعب، وأسـلوب حياة، وإدارة دولة، حتى أصبحت قاعدة لا بديل عنها لبناء الحاضر، ومُنطَلقاً لا غنى عنه لصنع مستقبل أفضل، لاسيما في ضوء مجتمع صغير كمجتمع الكويت متنوع التكوين، متعدد الاتجاهات، متباين التوجهات.

لم تكن قناعات جاسم الخرافي تلك وليدة دخوله في عضوية مجلس الأمة، بل كانت قضية الخلاف بين السـلطتين التشـريعية والتنفيذية أحد الأمور التي شـغلته وأخـذت منه تفكيراً طويـلاً، وكان يـرى أن الاختـلاف في وجهات النظر، مهما كانت درجـة تباينه، يجب ألا يصل إلى حد الخلاف أو الخصومة أو التأزّم، ولابد من أن يكون هناك إطار مشترك بين الطرفين ومسـاحة مقبولـة من رحابـة الصدر وامتصاص الانفعـالات تجعل من الالتقـاء في القضايا الخلافية أمرا ممكناً.

كان جاسم الخرافي، قبل دخوله إلى الحياة النيابية، ينظر إلى حالة التأزم في العلاقة بين الحكومة ومجلس الأمة على أنها أحد العيوب الكبيرة في الممارسة الديمقراطية، فالاختلاف في الـرأي والطـرح عنده هو جوهـر الديمقراطية وروحها، لكن لا ينبغـي أن يكون الاختلاف هدفـاً، ويجـب ألا يكون غاية تجعل من الحكومة والمجلس خصمين يتربّص كل منهما بالآخر، وأن الحـرص علـى التعاون الدسـتوري بين السـلطتين بلا شـك أفضل بكثير مـن النفور أو التناحر، لأن الاختلاف بالرأي إذا تحوّل إلى خلاف سـيكون على حساب المواطنين، وتنعكس آثاره السلبية على المجتمع بأسره.

كان الخرافي عندما يتأمل مسـيرة التجربة الديمقراطية في الكويت، يجد أن الاحتقان أو التـأزم بين السـلطتين كان في بعض الحالات أو المراحل يحدث مـع إعلان نتائج الانتخابات،

وقبل بدء دور الانعقاد الأول، وقبل بدء جلسات مجلس الأمة. وفي ضوء ذلك، تكونت لديه قناعة بأهمية العمل على تجسير الهوّة الفاصلة بين الحكومة والبرلمان، والسعي إلى تكريس مبدأ التحاور لا التنافر، لأن الاصطدام يعطل عمل المجلس ويضيع وقته في مجادلات لا طائل من ورائها، ومادام هناك التزام بخيار الديمقراطية ولا بديل أفضل منه، فعلى الجميع إيجاد نقطة التقاء بينهما، ينطلق منها العمل، وتتحقق من خلالها الأهداف، مع أهمية التعامل بموضوعية وصراحة وشفافية بدلاً من التشنج أو العصبية التي تضيع معها الحكمة، وتغيب فيها الحقيقة، وكانت مقولته الشهيرة «عندما تضيق الصدور تضيق العقول».

وقد عمل الخرافي على تكريس ذلك منذ دخوله مجلس الأمة، وكثيراً ما كان يدعو إلى التهدئة وعدم المغالاة والتشنج، كما كان حريصاً دائماً على ألا يكون الخلاف مع الحكومة تجاه أي رأي أو قضية سبباً في وأد هذه القضية أو إهمال ذلك الرأي، فهو مدافع صلب عن مواقفه لكن دون تصلّب، ومحاور جيد لكن دون مهادنة، يقول الحق ويقف معه، ولا يخشى فيه لومة لائم، لكن بأدب واحترام لمشاعر الآخرين. أيّد الحكومة عندما كانت صائبة، واختلف معها عندما لم تكن كذلك، وفي كلتا الحالتين لم يتخلَّ عن مبادئه أو يحيد عن قناعاته. كان يرى أن الحوار هو الوسيلة لمعالجة الاختلاف، وأن التعامل مع الأمور الخلافية بحكمة أفضل من التصعيد، فالبلد في رأيه صغير ولا يحتاج إلى مهاترات. وعندما تم حل مجلس الأمة عام ١٩٧٦ رفض التوقيع على بيان شجب واحتجاج، فهو دائماً ضد البيانات والتصعيد، وكان رأيه أن «أي قضية مهما كبر أو صغر حجمها يجب أن تُعالَج داخل البيت، وفي نطاق الأسرة الواحدة، نرفض ونختلف على شيء لكن بالأخير لا ننقل خلافاتنا إلى الخارج، وإذا كانت هناك رسالة فراعي الشأن ليس بعيداً وأقرب إلينا من الصحف أو الإذاعات الأجنبية».

إن المتتبع للتجربة الديمقراطية في الكويت سيرى بوضوح أهمية هذه الرؤية في الحفاظ على التطور الديمقراطي البناء، إذ سيجد أن فترات الوفاق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كانت قليلة، رغم العمر الطويل لهذه التجربة نسبياً، فقد ظهر التجاذب بين السلطتين مع أول مجلس نيابي مُنتخَب عام ١٩٦٣، واستمر وتنامى مع تطور هذه التجربة وتنامي دور مجلس الأمة، ونتيجة لذلك حدثت تراكمات وترسبات بين الطرفين أدت إلى حالة احتقان أسهمت في مراحل عديدة في تعطيل فعالية وأداء كلتا السلطتين.

في الواقع لم يكن هناك عداء فطري بين الطرفين، فطبيعة المجتمع الكويتي بتكوينه الذي تغلـب عليـه العلاقات الاجتماعيـة، لا يقوم على العداوات، لكن ما حـدث هو أزمة متواصلة بين السـلطتين سببها عدم نضج الممارسـة الديمقراطية، وغياب الرؤية لدى المجلس وغياب البرنامج لدى الحكومة.

وفي ذلك، كان جاسم الخرافي يؤكد على «أن عدم وضوح الرؤية هو أحد أهم أسباب الأزمة بين المجلس والحكومة، فهناك غياب وغموض في أولويات المجلس، يقابله غياب برنامج عمل واضح لدى الحكومة، ولذلك افتقر المجلس إلى آليات التنسيق بين أعضائه كأفراد، وبين كتله السياسـية كمجموعات، وضاعت مـن الحكومة القدرة على التواصل مـع المجلس، فأصيبت قنـوات التعـاون بين المجلـس والحكومة بالشـلل واعترتها الحساسـية المفرطـة». وفي ضوء الغموض انعدمت الرؤية، وفي جو الحساسـيات المفرطة تحولت الصغائر إلى كبائر، واختلط الهامـش بالمـتن، وهكذا لم تكن الفاعلية معياراً وقيمـة، ولا كانت الجدية موضع اهتمام، ولم يجد التعاون طريقاً، ولم يسـتطع مبدأ فصل السـلطات إيجاد موطئ قدم في هذا المناخ، وهو ما انعكس على أداء الطرفين وكانت النتيجة الفشل والأزمة، وتقويض الديمقراطية.

قوبـل حـل مجلس الأمة عـام ١٩٧٦ بانتقادات حادة لهذه الخطـوة التي كانت الأولى من نوعهـا في تاريـخ الديمقراطيـة في الكويت، وقادت التيـارات السياسـية المختلفة حركة من الاحتجاج، فأصدرت عدداً من الأندية وجمعيات النفع العام بيانات مناهضة للحل، وطالبت بالاحتـكام للدسـتور، في ضوء رؤيتها بأن حـل مجلس الأمة لم يكن دسـتورياً، كما هاجمت الصحافـة التي تؤيـد الحركات القوميـة والوطنية الإجراءات الحكوميـة، ودعت إلى إعادة الديمقراطية بأسرع وقت.

بعد حل مجلس الأمة مباشـرة، اتخذت الحكومة عـدداً من الإجراءات فصدر أمر أميري في نفـس يـوم حل مجلس الأمة يقضـي بإضافة مواد جديدة إلى قانون المطبوعات والنشـر، ويمنح مجلس الوزراء سلطة تعطيل الصحيفة لمدة لا تزيد عن عامين، أو إلغاء ترخيصها إذا ثبت أنها تخدم مصالح دولة أو هيئة أجنبية، أو أن سياسـتها تتعارض مع المصلحة الوطنية، كما يجوز عند الضرورة لوزير الإعلام أن يوقف إصدار الصحيفة لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر. وفي ضوء ذلك القانون، تم تعطيل عدد من الصحف لفترات مؤقتة، كما قامت الحكومة بحل

مجالس إدارات الأندية وجمعيات النفع العام التي وقّعت على بيانات مناهضة للحل وتم تعيين مجالس جديدة لها، وقامت الحكومة بإلغاء رخصة نادي الاستقلال الذي كان أحد المنابر السياسية المهمة للمعارضة.

كان رد الفعل الشعبي في البداية محدوداً ربما بسبب الملل من تصرفات بعض النواب وتعرضهم بالاتهامات والتجريح للوزراء والمسؤولين أو الشخصيات المعروفة في المجتمع، لكن مع استمرار تعطيل الحياة النيابية والأخطاء التي وقعت فيها الحكومة، تنامت المطالبة الشعبية بعودة مجلس الأمة، وتنامى الحديث عن رفض الحل غير الدستوري للمجلس.

مثلما كان جاسم الخرافي يرفض حالة التأزيم ومغالاة بعض النواب في معارضة الحكومة فإنه في المقابل كان يرفض بشدة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، والتي يرى أنها إجراءات يمكن أن تقوّض التجربة الديمقراطية وتفرغها من مضمونها الرئيسي الذي أهم مقوماته حرية الرأي، كما كان الخرافي يرى أن إجراءات الحكومة لن توقف المعارضة بل على العكس من ذلك، إذ إنها ستوسّع دائرة المعارضة للحكومة وتفقد قدراً لا يُستَهان به من المؤيدين لها. وكان يدعو الطرفين إلى استخدام الحكمة ولغة الحوار والتخلي عن الأساليب التي تزيد من حدة الاحتقان وتؤدي إلى تعقيد الأمور بدلاً من حلها. وقد كانت رؤيته تلك المدخل والإطار الذي مارس فيه العمل البرلماني ومنطلقه في تكريس العقلانية السياسية في العمل الوطني. وسيتبين لاحقاً واقعية هذه الرؤية ومصداقيتها.

جاسم محمد الخرافي

الفصل الرابع

انطلاقة جديدة

انطلاقة جديدة

استمر تعطيل الحياة البرلمانية حتى فبراير عام ١٩٨١. شهدت الكويت خلال الفترة التي تم فيها حل مجلس الأمة أحداثاً رئيسية كبيرة. ففي عام ١٩٧٧ انتقل إلى رحمة الله سمو أمير البلاد المغفور له الشيخ صباح السالم الصباح بعد رحلة من العطاء المستمر واللا محدود، ليحمل الراية من بعده ابنٌ آخر من أبناء الكويت هو المغفور له الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح الذي لم تكن المسؤولية جديدة عليه أو هو جديداً عليها، إذ شارك سموه في خدمة الكويت منذ عام ١٩٤٩ حين عُيِّن رئيساً للأمن العام في الأحمدي، ثم تولى عام ١٩٥٩ رئاسة دائرة المالية التي أصبحت عام ١٩٦٢ وزارة ليكون أول وزير للمالية في الكويت ، وفي نوفمبر ١٩٦٥ أصبح ولياً لعهد الكويت ورئيساً لمجلس الوزراء، وهو المنصب الذي استمر به حتى أصبح أميراً للبلاد، وتولى الراحل الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح منصب ولي العهد ثم صدر مرسوم بتعيينه رئيساً لمجلس الوزراء.

شهد العهد الجديد تطورات كبيرة على الصعيدين الداخلي والخارجي، من أهمها تَنامي المطالبةَ الشعبية وزيادة المعارضة في الكويت خلال فترة حلّ مجلس الأمة بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية، إضافة إلى التطورات الإقليمية التي كان من أهمها تصاعد الحرب الأهلية في لبنان والمخاوف من أتساع رقعتها، وبداية اشتعال الحرب بين العراق وإيران، وبروز تغيير واضح على الساحة العربية في أعقاب توقيع مصر اتفاقية سلام مع إسرائيل ومن ثم تعليق عضويتها في جامعة الدول العربية. ومن أجل احتواء الوضع الداخلي، تحركت الحكومة لإعادة ترتيب الحياة الديمقراطية، فبدأت بإجراء تمهيدي لتنقيح الدستور، وصدر أمر أميري بتشكيل لجنة برئاسة عبد الرزاق الخالد الزيد، وعضوية ٣٥ من القانونين والأكاديميين وغيرهم لتولي عملية تنقيح الدستور. وقد رفض جاسم الخرافي عرضاً حكومياً للانضمام إلى تلك اللجنة، لعدم قناعته بذلك، ولأنه كان ينوي أن يخوض الانتخابات البرلمانية المقبلة، وكان موقفه أنه من غير المقبول الانضمام إلى لجنة حكومية تعمل على تعديل الدستور في ضوء غياب مجلس الأمة، في وقت ساد فيه الاعتقاد أن التوجهات الحكومية لتنقيح الدستور ستؤدي إلى تقليص الدور التشريعي والرقابي لمجلس الأمة. وهي رؤية صائبة أكّدتها الأحداث حيث رفضت اللجنة، رغم أنها معينة من الحكومة، المقترحات الحكومية التي رأت

أنها ستؤدي إلى سلبيات تمسّ بجوهر الديمقراطية، وأنهَتْ أعمالها في ٣٠ يونيو ١٩٨٠ باقتراح تعديلات شكلية. وفي ضوء ذلك، وجدت الحكومة نفسها مضطرة إلى تمرير هذه التعديلات من خلال مجلس الأمة. ولضمان تحقيق ذلك، مهّدت الحكومة لهذا الأمر بعدد من الإجراءات، أبرزها تعديل الدوائر الانتخابية وقانون التجمعات وقانون المطبوعات، وبدأت الإجراءات الفعلية لإعادة الحياة الديمقراطية، وصدر مرسوم أميري في ١٦ ديسمبر ١٩٨٠ بإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية لمجلس الأمة إلى خمس وعشرين دائرة انتخابية، وأعلن عن فتح باب الترشيح لانتخابات الفصل التشريعي الخامس التي تحدد موعد الاقتراع فيها في يوم ٢٣ فبراير ١٩٨١.

شهدت انتخابات عام ١٩٨١ منافسةً كبيرة بين المرشحين الذين بلغ عددهم ٤٧٧ مرشحاً، أي ما يزيد عن ضعف عدد مرشحي انتخابات عام ١٩٧٥ الذي كان ٢٢٠ مرشحاً فقط، وهو عدد كان له دلالاته وآثاره على مجرى الانتخابات، إذ أدى ذلك إلى اشتعال حدَّة المنافسة وصعوبتها حيث كان المطلوب نجاح اثنين فقط في كل دائرة بعد زيادة عدد الدوائر إلى خمس وعشرين دائرة.

كانت الشامية والشويخ والقبلة قد أصبحت دائرة واحدة، هي الدائرة الثالثة، وترشح فيها في البداية خمسة مرشحين هم جاسم الصقر، وجاسم القطامي، وجاسم الخرافي، وأحمد السعدون، وسالم المرزوق الذي آثر الانسحاب من البداية وعدم خوض المنافسة. وعقد اجتماع تنسيقي بين مرشحي الدائرة الثالثة وبعض شخصيات المنطقة دون مشاركة جاسم الخرافي الذي لم تتم دعوته إلى الاجتماع، وذلك للاتفاق على مرشحين فقط في الدائرة الثالثة، وبحث انتقال مرشحين آخرين إلى الدائرة الثانية التي كانت محل ترشحهم في السابق وقبل تعديل الدوائر.

رأى المجتمعون أن يرشح جاسم الخرافي نفسه في الدائرة الثانية، إلا أنه رفض بسبب عدم دعوته إلى ذلك الاجتماع الذي تم دون علمه أو التشاور معه، وكان أمراً طبيعياً أن يرفض الخرافي ذلك الاتفاق الذي لم يشارك في صياغته أو يكن طرفاً فيه. ولخّص الخرافي موقفه ذاك بقوله "قاعدتي الانتخابية في منطقة الشامية ، والكل يعرف ذلك ورغم ذلك طلبوا مني أن أرشح نفسي في الضاحية ، غير أنني لم أر أن هناك جدّية أو اهتماماً بالموضوع، لأنه إذا كانوا يريدون تقسيم المرشحين الأربعة على الدائرتين، وأن يكون ترشيحي في الضاحية

ضمن المجموعة، فمن باب أولى أن يأخذوا برأيي أو يدعوني للمشاركة في الاجتماع، فلن يكون مقبولاً أن أرشح في الضاحية بناءاً على أوامر تأتيني بالترشيح في هذا المكان أو ذاك، ولذلك فضّلت أن أسقط في الشامية، المكان الذي اخترته بنفسي ، على أن أنجح في مكان آخر يختاره لي الآخرون حتى وإن كان ذلك السبب في نجاحي".

أصرّ جاسم الخرافي على خوض الانتخابات مستقلاً منفرداً، رغم أن القوائم كانت هي السند الحقيقي للمرشحين في ذلك الوقت، فقبل التحدي رغم أنه كان الأصغر سنّاً بين المرشحين، ولم يسعَ إلى الدعم والمساندة من أي جهة أخرى، رغم أنه كان بمقدوره الحصول على مساعدة قوية من غرفة تجارة وصناعة الكويت، لكنه لم يستشر أحداً من أعضائها، واستشار فقط قاعدته الشعبية التي يمثلها في دائرته الانتخابية والتي لمس منها دعماً قوياً ومساندة كبيرة.

أمام إصرار الخرافي على دخول المنافسة في الدائرة الثالثة، انتقل أحمد السعدون للترشح في دائرة الخالدية، لتنحصر المنافسة في الدائرة الثالثة بين "الجواسم الثلاثة"، جاسم الصقر، وجاسم القطامي، وجاسم الخرافي. وقد فاز الصقر والخرافي وحصل الأول على ٤٦٢ صوتاً بفارق ٤٨ صوتاً عن جاسم الخرافي، ولم يُوفَّق جاسم القطامي في تلك الانتخابات شأنه في ذلك شأن عدد آخر من رموز العمل الوطني.

سيطرت قضية تنقيح الدستور على الفصل التشريعي الخامس الذي بدأ في التاسع من مارس عام ١٩٨١م، اذ طرحت الحكومة على المجلس مشروعاً يتضمن مقترحاتها بشأن تعديل بعض مواد الدستور، غير أن المجلس انقسم إلى فريقين، أحدهما كان يؤيد المقترح الحكومي بالتنقيح، والآخر يرفض المساس بالدستور أياً كانت الظروف أو التعديلات المقترحة. وكانت تلك بوادر أزمة جديدة، وكان واضحاً أن الحكومة تبحث عن مخرج، خصوصاً بعد أن رفضت لجنة تنقيح الدستور التصورات الحكومية، فطلبت الحكومة إحالة المشروع إلى اللجنة التشريعية، فاعترض المجلس على ذلك، لاسيما وأن الحكومة لم تكن تملك الأغلبية المطلوبة داخل المجلس لتمرير المشروع.

خوفاً من حدوث انشقاق داخل المجلس بين المؤيدين والمعارضين، بدأت جهود ومساع قادها رئيس المجلس وعدد من أعضائه. وكلّف رئيس المجلس بشكل ودّي النائبين جاسم

الخرافي وعيسى الشاهين للقاء سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله لإقناعه بسحب المشروع، وفي الوقت نفسه توجه وفد آخر إلى سمو أمير البلاد للهدف نفسه، وكان لدى الحكومة تصوران: الأول عرض المشروع على المجلس، والآخر إجراء استفتاء عام على الشعب بشأن مقترحها لتنقيح الدستور. وقد أدى جاسم الخرافي دورا مهماً في ذلك، إذ عرض على سمو ولي العهد أفكاره بشأن تلك المقترحات، وكان فحواها أن أي تعديل يجب أن يأخذ مجراه الدستوري، ويُعرَض على مجلس الأمة، ونظراً لأن الحكومة لا تملك الأغلبية المطلوبة لتمرير المشروع في المجلس، وحتى لا يزيد الانشقاق داخل البرلمان، فمن الأفضل سحب المشروع بكامله، أما بالنسبة للاستفتاء، فقد رأى النائب الخرافي أن هذه الخطوة قد تنطوي على خطورة، فمن الممكن أن تستّفز الشعب، وتزداد الخطورة في حال رفض الشعب المشروع إذ سيُفَسّر ذلك على أساس أنه فشل سياسي. وقد أدّت تلك المساعي التي جرت في سرّية ووسط أجواء من الثقة، إلى إقناع القيادة السياسية بسحب المشروع، ووأد الإنشقاق الذي بدأت مؤشراته بين أعضاء المجلس.

في ذلك، كان الخرافي يؤكد أن نجاح أي جهد يكمن في الحوار الهادئ المباشر والمقنع، وبالمصداقية في التعامل، والثبات على الموقف، فرغم موقفه الواضح من قضية التنقيح، ورفضه الصريح المساس بالدستور، فإنه قبل المهمة دون تردد، ونجح فيها بسبب ما يتمتع به من ثقة ومصداقية لدى الآخرين، وفي مقدمتهم القيادة السياسية. في تلك الأحداث، وفي كثير من المواضع والمجالات كان جاسم الخرافي يؤكد "لقد حافظت على موقف ثابت في مختلف خطواتي، وحديثي في السر لا يختلف عن حديثي في العلن، وجرأتي في الغرف المقفلة تفوق جرأتي في العلن، دون دعاية أو متاجرة، فالغاية عندي هي المصلحة العامة، وتحقيق الأهداف التي تهمنا جميعاً دون النظر إلى ما سوف يعود على الفرد من مصلحة خاصة".

لم تكن تلك المهمة، هي المسعى الوحيد الذي قام به النائب جاسم الخرافي لتقريب وجهات النظر بين المجلس والحكومة تجاه بعض القضايا الخلافية بينهما، فعندما عُرِض مشروع بيت الزكاة، ورأى البعض فرض نسبة ٢,٥ بالمائة من أرباح الشركات لمصلحة ذلك المشروع، واختلف الطرفان تجاه ذلك الطرح، اُختيرَ النائب الخرافي لمقابلة صاحب السمو أمير البلاد، وتم عرض حل توفيقي قبل به الطرفان وأقر المشروع.

كان جاسم الخرافي على قناعة كبيرة بأن الأسلوب التوفيقي هو الأكثر ملاءمة لطبيعة المجتمع الكويتي والأكثر تعبيراً عن الوحدة الوطنية، لذا كان يحلو للبعض أن يلقّبه بـ"إطفائي الأزمات"، نظراً لدوره في تهدئة الأوضاع، عندما تتأزم الأمور بين المجلس والحكومة. ولعل مساعي النائب الخرافي وغيره من أعضاء المجلس والتي أدّت إلى سحب الحكومة مشروع تنقيح الدستور، ساهمت بشكل كبير في إيجاد حالة من التوافق أو الهدوء بين السلطتين، لاسيما وأن تحديات أخرى داخلية وخارجية ساعدت على استمرار هذه الحالة طوال الفصل التشريعي الخامس وحتى نهايته. فقد كانت تجربة تعطيل الحياة النيابية لما يزيد عن أربع سنوات ماثلة في الأذهان، إضافة إلى أن الساحتين الإقليمية والعربية شهدت تطورات ساخنة، شغلت الاهتمام واستدعت حدوث تقارب بين الحكومة والمجلس لمواجهة تلك التحديات، وعلى رأسها قيام الثورة الإيرانية، واندلاع الحرب العراقية الايرانية، والاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان، واندلاع القتال بين الفصائل الفلسطينية المختلفة في بيروت.

إضافة إلى تعرّض الكويت لحوادث تفجيرية في ديسمبر عام ١٩٨٣، أعقبها اعتداءات على ناقلتي نفط كويتيتين في مايو ١٩٨٤، وفي ديسمبر من العام نفسه، تعرضت إحدى طائراتها المدنية "كاظمة" للاختطاف. وفي ٢٥ مايو عام ١٩٨٥ تعرض أمير البلاد الراحل الشيخ جابر الأحمد لمحاولة اغتيال باءت بالفشل، وفي كل تلك الأحداث، كان الشعب الكويتي متلاحماً، متماسكاً خلف قيادته.

لم يكن هناك ما يعكر صفو العلاقة بين المجلس والحكومة، لولا تداعيات أزمة سوق المناخ التي ألقت بظلالها على أعمال المجلس، وعلى أجهزة الدولة كافة. وقد تم تكليف لجنة الشؤون المالية - التي انتُخِب النائب الخرافي رئيساً لها منذ دور الانعقاد الثاني وحتى نهاية الفصل التشريعي - بدراسة الوضع الاقتصادي في الكويت وتقديم ما تراه، لتنشيط السوق من أجل معالجة هذه الأزمة والأوضاع الاقتصادية التي كانت تشهد ركوداً في تلك الفترة نتيجة الهبوط الحاد في أسعار النفط.

تلقّى الخرافي ذلك التكليف، على الرغم من جسامة المهمة وعظم المسؤولية، بكل ترحيب، وأكد في الاجتماع الأول للجنة الشؤون المالية أهمية المصداقية والشفافية في التقرير الذي ستتوصل إليه اللجنة بشأن الأزمة والأوضاع الاقتصادية، وقال إن "تقييم الوضع (الاقتصادي)

عملية كبيرة، والتقييم ليس كلمة سهلة، ونحن لا نقبل على أنفسنا أن نقدم تقريراً للمجاملة". وقد استدعى العمل على تقييم الوضع الاقتصادي الاهتمام بقضايا كثيرة، مثل ميزانية الحكومة بصفة عامة وميزانيات كل وزارة أو جهة حكومية على حدة، ومتابعة أوجه الإنفاق الحكومي وسبل ترشيده حرصاً على المال العام.

بذلت اللجنة كثيراً من الوقت والجهد في تقييم أزمة سوق المناخ المالية التي تشابكت أطرافها لاسيما وزارتا التجارة والمالية وغيرهما من الجهات الحكومية، ومع تفاقم الأزمة تولّت لجنة الشؤون المالية تقييم الشركات المتورطة والوقوف على أوضاعها المالية، وتصنيفها من أجل اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة بحق الشركات التي أعلنت إفلاسها أو التي تمت تصفيتها. وقد كرر النائب جاسم الخرافي، رئيس اللجنة، أمام المجلس ضرورة العمل على "إيجاد حلول جذرية لهذه المشكلة مع أهمية معالجتها بالواقعية المطلوبة حرصاً ليس على ما نحن فيه الآن، ولكن حرصاً على سلامة الاقتصاد"، وكان لخبرته في القطاع الخاص أثر مهم في عمل اللجنة، وفي معالجات مهمة تضمّنها تقريرها.

رغم جسامة تلك المهمة، فإنها لم تصرف النائب الخرافي عن القضايا الأخرى، فكانت له مواقف وآراء بنّاءة في كثير من الموضوعات والأمور الحيوية ومنها أسلوب العمل في مجلس الأمة. وأمام جلسة المجلس بتاريخ ٢٦ مايو من العام ١٩٨١م، انتقد الخرافي آلية العمل داخل مجلس الأمة، فالمضابط تصل إلى الأعضاء متأخرة مما يحول بينهم وبين الاطلاع عليها قبل التصويت أو التصديق عليها، كما انتقد تأخّر نشر المضبطة في الجريدة الرسمية "الكويت اليوم" مما يحول دون إطلاع المواطنين على ما يدور في الجلسات.

بل إن يقظة جاسم الخرافي جعلته ينبّه لإشكالية مهمة كان على المجلس حلّها، إذ تبيّن له وجود مضابط لجلسات مجلس ١٩٧٥م لم يتم التصديق عليها بسبب الحل المفاجئ الذي جرى في ١٩٧٦م، ومن ثم تساءل "من الذي يصدق عليها؟" لاسيما أنه يريد الحصول على تلك المضابط التي ستظل حبيسة الأدراج إلى حين إتمام التصديق المطلوب.

وأمام المجلس نفسه أبدى جاسم الخرافي اهتماما كبيرا بالأمن الوطني، وطالب بتطوير جهاز وزارة الداخلية لكسب ثقة المواطن، وتطوير أداء إدارات المرور والجوازات، ونبّه إلى ضرورة تنفيذ القانون وسيادته حتى لا يشعر المواطن "بأن هناك أكثر من دولة داخل الدولة"،

وطالب بإعادة النظر في إجراءات التحقيق التي تقوم بها وزارة الداخلية، وبعدم التدخل في شؤون القضاء، مع ضرورة تشديد العقوبات على الجرائم الأخلاقية حفاظا على القيم والأخلاق. وتصدى وبشدة، لسياسة إقصاء الكفاءات الوطنية بعد استقالة عدد من العاملين الكويتيين في بنك الكويت المركزي، وأكد ضرورة قيام الحكومة بحماية الموظف من رؤسائه وعدم ترك الأمور للأهواء الذاتية.

أكد الخرافي في كل المناسبات اهتمامه وحرصه على المال العام باعتباره ملكاً لكل الأجيال وليس فقط للجيل الحالي، ووقف بصلابة إلى جانب أصحاب الدخول المحدودة. وعندما ناقش المجلس المرسوم بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٧م في شأن درجات ومرتبات القضاة وأعضاء النيابة العامة، أكد الخرافي ضرورة تطبيق القانون على باقي الفئات، أي أن يشمل الوافدين كذلك وألا يقتصر على هذه الفئة من المواطنين. واتسع دعمه ومساندته ليشمل الأطباء، وطالب بإعطائهم حق ترخيص عيادات خاصة بعد أن تقوم الوزارة بوضع الشروط والحدود اللازمة ليحترمها الجميع، كما طالب الخرافي بإصدار كادر الأطباء وأكد أنه "لا يُعقَل أن ينشئ وزير الصحة ستة أو سبعة مستشفيات ثم يعجز عن وضع كادر للأطباء"، وأن الوقت قد حان لإعطاء الأطباء حقوقهم سواء في فتح عيادات خاصة أو وضع كادر جديد لهم ينصفهم.

لقد حفل مجلس ١٩٨١ الذي اكتمل عقده على مدى أربع سنوات بإنجازات كثيرة، وكان النائب جاسم الخرافي عضواً مهما وفاعلاً في كل جلساته ومناقشاته، وقدم الكثير من الأفكار والاقتراحات التي أثرت الحياة النيابية، وتبلورت فيما بعد في مشاريع قوانين وبرامج مهمة. ولعل حضوره القويّ داخل المجلس ووجوده الدائم بالطرح والمبادرة، كان من أهم العوامل التي ساعدته على خوض انتخابات ١٩٨٥ بقوة وثقة رغم ضراوة المنافسة أمام اثنين من البرلمانيين المخضرمين هما جاسم الصقر، وجاسم القطامي في الدائرة الثالثة (الشامية والشويخ والقبلة).

كانت المنافسة بين المرشحين في انتخابات ١٩٨٥ أكثر حدة، وخصوصاً بين الجواسم الثلاثة، عما كانت عليه في الفصل التشريعي الخامس عام ١٩٨١، إذ أن الأجواء الانتخابية نفسها كانت مختلفة إلى حد كبير من حيث زيادة عدد الناخبين في الوقت الذي انخفض فيه

عـدد المرشـحين. ففي انتخابات ١٩٨١ كان عدد الناخبـين ٤٢ ألف ناخب فقط في حين كان عـدد المرشـحين ٤٧٧ مرشـحاً، وتقلص ذلك العدد في انتخابـات ١٩٨٥ إلى أقل من النصف تقريباً، إذ لم يتجاوز عددهم ٢٣١ مرشحاً فيما ارتفع مجموع الأصوات الناخبين إلى حوالي ٥٧ ألف صوت. وقد تمكن جاسـم الخرافي رغم ذلك من الفوز، وجاء في المركز الثاني بـ٦١٠ أصوات بعد جاسم القطامي الذي كان عدد من التيارات السياسية يقف وراءه ويدعمه بقوة، في حين لم يُوَفّق جاسم الصقر في تلك الانتخابات.

جاسم محمد الخرافي

الفصل الخامس

في رحاب العمل الوزاري

في رحاب العمل الوزاري

بدأ دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السادس صباح يوم التاسع من مارس ١٩٨٥ بالنطق السامي لسمو أمير البلاد الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح، تَلاَه المرسوم الأميري بالتشكيل الوزاري الجديد برئاسة سمو ولي العهد الراحل الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح، ثم أدّى أعضاء الحكومة اليمين الدستورية. وضمّ ذلك التشكيل جاسم محمد الخرافي وزيراً للمالية والاقتصاد، وكان هو الوزير الوحيد المُنتَخب برلمانياً من بين أعضاء الحكومة، ثم انضم إليه خالد الجميعان في ٣٠ مارس ١٩٨٥ ليكون العضو الثاني المنتخب في الحكومة بعد أن صدر مرسوم أميري بتعيينه وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل خلفاً ليوسف محمد النصف الذي استقال من الحكومة يوم ١٤ مارس، أي بعد خمسة أيام فقط من تسلمه المنصب الوزاري.

برزَ سؤال مهم في ذلك الوقت، تداولته الأوساط السياسية، وهو: لماذا تمّ اختيار جاسم الخرافي لتولي وزارة المالية في ذلك الوقت بالذات؟ ولماذا وافق الخرافي على قبول المنصب؟ وهو السياسي الذي يحرص على الاستقلالية، ويتحاشى المناصب الرسمية، ويعتقد اعتقاداً كبيراً أن إصلاح الأوضاع الاقتصادية ينبغي أن ينطلق من مجلس الأمة. والحقيقة أن السؤالين يرتبط أحدهما بالآخر ارتباطا قوياً، والإجابة قد تكون واحدة لكن التفسير يختلف اختلافاً كبيراً. أما لماذا تم اختيار جاسم الخرافي لتولي ذلك المنصب، فإجابته تأتي من القدرات التي يمتلكها الرجل، وأهمّها معيار الكفاءة المطلوب التيقّن منه في فترة حرجة وفي ظروف اقتصادية صعبة تستدعي دقة الاختيار. وكان الخرافي أهلاً لذلك، فقد أظهر خلال تَرؤّسه للجنة المالية بمجلس الأمة على مدار أربعة أعوام كفاءة كبيرة وقدرات متميزة على معالجة الشؤون الاقتصادية والمالية، رغم الظروف الصعبة التي شهدها الاقتصاد في ذلك الوقت، بالإضافة إلى أسلوبه المتميز في ممارسة عمله السياسي والبرلماني الذي أثبت من خلاله قدرات عالية في الحوار والتوفيق بين وجهات النظر المختلفة وابتكار الحلول الواقعية المقبولة.

من الناحية الدستورية، جاء انضمامه للوزارة عملاً بنصوص الدستور التي تؤكد على تشكيل الحكومة من داخل مجلس الأمة ومن خارجه، وفقاً للمادة (٦) التي تحدد بأن يكون تعيين الوزراء من أعضاء مجلس الأمة وغيرهم، وكان نصيب الخرافي وزارة المالية والاقتصاد في فترة كان الاقتصاد الكويتي فيها يحتاج إلى من يعيد إليه نشاطه، ويقف به على قدميه من جديد، ثم يطلق له العنان ليسير على طريق لا يتعرّض خلاله لعثراتٍ أو نكبات جديدة كما حدث في أزمة سوق المناخ، وكانت المالية العامة بدورها تنتظر من يضبطها، ويضع لها أسس الرقابة والمتابعة، ويحميها من أي عبث أو هدر، ومن أي تقصير أو تهاون، ويعيد لها اعتبارها لتكون للأجيال القادمة كما هي للأجيال الحاضرة. لقد كانت الأوضاع الاقتصادية والمالية صعبة، وتحتاج إلى رؤية وخبرة وقرار وجهد وعناء يفوق الطاقة، وكان ذلك يتوفر للخرافي. وقد كان في مقدور جاسم الخرافي، وهو الشخص الذي لا يحتاج إلى منصب أو وظيفة، ولا يسعى إلى مال أو جاه، ولا تغريه المسمَّيات، ولا يهمه مردودها ماليا كان أو أدبيا، كان في مقدوره أن ينأى بنفسه عن كل هذه المتاعب التي لن يجني من ورائها طائلاً ولن تضيف له جديداً.

أما لماذا وافق الخرافي على قبول المنصب في مثل تلك الظروف، فهو السؤال الذي تردد في حينه بين رواد الدواوين وفي أحاديث العامة والخاصة. وقد يكون التحدي عاملاً أساسياً في ذلك، لكن الأهم منه، أن الأوضاع الاقتصادية المتدنّية أو المتردّية في البلاد كانت وِفق رؤية جاسم الخرافي تدفع بأي إنسان مخلص لوطنه لأن يساهم قدر استطاعته في وقف الركود الاقتصادي الناتج عن تراجع أسعار النفط وأزمة سوق المناخ، والعمل من أجل انتشال البلاد من تلك الضائقة التي كانت تنمو وتكبر يوماً بعد يوم، وتتفاقم آثارها حتى أوشكت على أن تبلغ الذروة ويفلت الزمام في ادارة الاقتصاد الوطني، وكانت هناك حاجة ماسة لجهود استثنائية تكفل استقرار الاقتصاد الوطني وتوفير متطلبات ومقومات نموه.

كانت معالجة أزمة سوق المناخ أكبر من إمكانات واختصاصات وزير المالية وحده، ولا يمكن حلّها إلا بقرار وتوجّه حكومي جادّ وجريء وبتعاون من مجلس الأمة. وكان جاسم الخرافي يَرى أن معالجة المشكلة أو على الأقل وقف آثارها وانعكاساتها يحتاج إلى رقابة شعبية قوية تدفع بالحكومة نحو التحرك وتشجّعها على اتخاذ الخطوات الصحيحة، لاسيما وأن أزمة سوق المناخ كان أحد أسبابها غياب الرقابة الشعبية بعد حل مجلس الأمة في عام ١٩٧٦.

في بداية مهامه على رأس وزارة المالية والاقتصاد، أكّد جاسم الخرافي ضرورة أن تضع الحكومة برنامج عملها وتقدّمه لمجلس الأمة فور تشكيلها، وأن يلتزم الوزراء بتنفيذه، ويكون المجلس فاعلاً في المتابعة والمحاسبة. وأكد في الجلسة الثانية من دور الانعقاد الأول للفصل التشريعي السادس حرص الحكومة على تقديم برنامج عمل مدروس، وتتحمّل مسؤوليته في الرقابة والمحاسبة، كما عبّر الخرافي عن حرصه على ألا يكون البرنامج مشتملا على عموميات ورؤوس أقلام، بل يكون تفصيليا ومحدداً.

وبأسلوب التفكير العلمي، والعقلية المنهجية المنظمّة ذاتها، تمكّن الوزير جاسم الخرافي والفريق الذي عمل معه من أن يُنجز الكثير، وفي فترة زمنية محدودة، باتجاه تسوية العديد من تداعيات أزمة المناخ وذيولها. وقال في جلسة مجلس الأمة بتاريخ ١٩٨٦/٢/٤م "أؤكد أن أزمة المناخ ليست هي المشكلة الوحيدة، وليست هي الشغل الشاغل للأوضاع الاقتصادية، وعندما قلت بأن أزمة المناخ انتهت ونحن في دور التصفية، لابد أيضا أن نفهم ما هي أزمة المناخ؟ أزمة المناخ كانت في فترة من الفترات تشابكاً، وتضخّماً بالأسعار، وشيكات بالأجل، وأوضاعاً غير طبيعية. وبيّنت بأن هذا الوضع انتهى، ونحن في دور التصفية، وهذه هي التي نعالجها الآن".

بدأت بذور أزمة سوق المناخ، كما ذكر جاسم الخرافي، تكبر منذ عام ١٩٧٦ حيث سجلت الإيرادات النفطية قفزة كبيرة نتيجة الارتفاع في أسعار النفط نتج عنه فائض مالي في العوائد النفطية، ورافق ذلك تطورات مختلفة وتغيرات اجتماعية وسياسية، واتجهت الحكومة نحو إنعاش الاقتصاد بالإنفاق من السيولة المالية الكبيرة، فبدأت عمليات إنشاء شركات محلية ثم خليجية، وشكّلت العوائد النفطية الكبيرة التي كانت بمثابة كعكة ساخنة صراعاً بين القُوىَ المختلفة وأصحاب النفوذ والسيطرة، وغابت ضوابط وزارة التجارة، واستمر مسلسل إنشاء الشركات، ومنها شركات وهمية، وبدأت المضاربات في سوق المناخ تأخذ منحىً خاطئاً وتجاوزت حدودها، وحدث مستوى مُفتَعل من ارتفاع الأسعار، ومع ذلك لم تتحرك الحكومة لضبط إيقاع السوق، وتركت الحبل على الغارب، ربما عن عمد لتمتص غضب الشارع الكويتي الناجم عن حل مجلس الأمة خلال تلك الفترة، وربما عن غير ذي قصد بسبب نقص الخبرة والدراية، حتى فقدت السيطرة على السوق وأصبحت المضاربات هي السمة، وكانت مجرد تداول أوراق ليس لها قيمة، وبدأت عمليات البيع بالأجل وظهرت معها الشيكات المؤجلة

بالملايين دون سند مالي، وتحولت الأسهم والشركات إلى مجرد أوراق ليس لها أي قيمة، لتشهد الكويت فوضى مالية ليس لها مثيل في تاريخها الاقتصادي.

لا شك أن ذلك ولّد إشكاليات تتطلّب معالجتها الخبرة والجرأة، وكانت رؤية الوزير جاسم الخرافي أن المعالجة لا تخرج عن ثلاثة خيارات صعبة ومؤلمة، أولها تطبيق القانون على جميع المتورطين في الأزمة، وثانيها أن تتحمّل الحكومة حل الأزمة وتدفع من خزينة الدولة مديونيات المتورطين في المضاربة ومعظمهم لا يستحقون ذلك، علاوة على أن الحكومة لم تكن قادرة على اتخاذ هذه الخطوة في حينها رغم أنها لجأت إليها مؤخراً، واضطرت إلى دفع ستة مليارات دينار من المال العام من أجل معالجة الأزمة. أما ثالثها فأن تُترَك المشكلة برمّتها أو تُؤجَّل إلى وقت آخر، وهذا ما فعلته الحكومة في ذلك الوقت، وما كان غير مقبول لدى الخرافي.

رغم أن جاسم الخرافي عندما تسلم تركة وزارة المالية المُثقَلة في عام ١٩٨٥ لم يكن يملك عصا سحرية لحل المشكلة، ولم يكن من السهل إقناع الحكومة بالحل الذي يؤيده، ويرى فيه الصواب، وهو تطبيق القانون، فإنه بدأ في مواجهة المشكلة والتحرك نحو فتح منافذ جديدة تحدّ من آثار الأزمة وتوقف حالة التدهور الاقتصادي الناشئ عن انعكاساتها.

أشاعت تلك الأزمة مناخاً سياسياً متوتراً، وكان الفصل التشريعي السادس مرحلة صعبة أخرى أمام الحكومة، التي كان فيها جاسم الخرافي عضواً مهماً، في علاقتها مع مجلس الامة، بدأت بتضامن تيارات سياسية معارضة منذ بداية دور الانعقاد الأول في انتخابات الرئاسة ومكتب المجلس ولجانه المختلفة، وتم انتخاب أحمد السعدون رئيساً للمجلس، وصالح الفضالة نائباً للرئيس. وتقدّم عدد من النواب بمشاريع قوانين للحدّ من نفوذ الحكومة وتشديد الرقابة عليها مثل قانون محاكمة الوزراء، وقانون استقلالية القضاء. لكن القانون الأبرز في توتر العلاقة مع الحكومة هو قرار المجلس بتشكيل لجنة للاطلاع على محاضر البنك المركزي الخاصة بأزمة المناخ.

كانت كل تلك الأمور كفيلةً بأن تُغذّي حالة التوتر التي شابت العلاقة بين المجلس والحكومة في الفصل التشريعي السابق، وبدا واضحاً منذ بداية الجلسات أن هناك مواجهات مؤجلة بين المجلس والحكومة، قد تتأزم في أي لحظة، وأن الإصطدام لن يكون بعيداً. واستمرت حالة الشد والجذب حتى وجّه الأعضاء استجواباً إلى وزير العدل والشؤون القانونية والإدارية

الشيخ سلمان دعيج السلمان الصباح، على خلفية أزمة سوق المناخ، أعقبه اقتراح بسحب الثقة من الوزير انتهى باستقالته في السادس من مايو عام ١٩٨٥، وصدر مرسوم في اليوم نفسه بتعيين خالد الجسار وزيراً للأوقاف والشؤون الإسلامية ووزيراً للعدل والشؤون القانونية والإدارية بالإضافة إلى منصبه.

وقد شغلت قضية استجواب وزير العدل الرأي العام والشارع الكويتي لعدة أشهر، وكان من الممكن أن يستمر الاحتقان طويلاً حتى بعد استقالة الوزير، لولا حادث الاعتداء الإرهابي الآثم الذي تعرّض له أمير البلاد الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح بعد ذلك بأيام قليلة، والذي أشرنا إليه سابقاً حيث تلاشَت كل القضايا مهما كان حجمها أمام ذلك الحادث الذي استهدف رمز البلاد وقائدها، فاختفت الخلافات وتوارت الاختلافات والتفّت السلطتان التشريعية والتنفيذية حول القيادة، غير أن الهدنة بين المجلس والحكومة لم تدم طويلاً، فمع بدء دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي السادس في ١٩ أكتوبر ١٩٨٥، بدأ الاحتقان يعود إلى الأجواء مجدّداً، رغم أن النطق السامي لأمير البلاد كان واضحاً في التحذير من الدخول في صدامات ومواجهات لا تحتملها المسؤوليات الجسام التي تتطلّبها ظروف البلاد.

كانت المجابهة بين السلطتين على مَرأى ومَسمع من الجميع، فلم يكن أحد في الكويت ببعيد عن مشاهدها التي كانت تُغذّيها الصحافة الكويتية وتزيدها اشتعالاً، من خلال تخصيص مساحات واسعة لنشر كل صغيرة وكبيرة تجري داخل أروقة البرلمان. وكان مجلس الأمة في دور الانعقاد الثاني قد انتقل إلى مبناه الجديد الفخم على ساحل الخليج، وأصبحت أروقته الكبيرة مجالاً فسيحاً ومغرياً للذهاب إلى أبعد من نطاق الديمقراطية التي تتطلبها دولة صغيرة في حجم الكويت وأمنها واستقرارها ووحدتها الوطنية وعلاقة التعاون البنّاء المطلوبة بين السلطات.

من القضايا الداخلية الرئيسية إلى القضايا الخارجية، تشعّبت المناقشات داخل المجلس، وامتدت فطالت العلاقات الخارجية والالتزامات السياسية تجاه الدول الشقيقة والصديقة، وكثيراً من القضايا الأخرى التي جعلت الحكومة غير قادرة على احتواء ما يحدث داخل المجلس أو السيطرة عليه. وكان جاسم الخرافي يراقب ما يجري داخل المجلس وذاكرته تسترجع كل يوم ما حذّر منه عندما كان عضواً في المجلس عام ١٩٧٥م وتحقق بعد عام واحد

بحل ذلك المجلس، حين حذر من أن "المشاحنات لا طائل منها، والاحتقان لا يحقق هدفاً أو يعالج قضية وأن الجميع سيكون خاسراً في هذه القضية".

بذل الخرافي بصفته وزيراً للمالية جهداً كبيراً في الرد على أسئلة النواب التي تتشعب وتتداخل أحياناً فتضيع معها القضايا والأمور الرئيسية، لاسيما وأنه كان الوزير المعني بمسؤولية أزمة سوق المناخ بكل ما رافقها من مخاطر عديدة على الأوضاع الاقتصادية في البلاد، والتي كانت سبباً في تصاعد حالة التأزم داخل المجلس. وفي إطار التصعيد، وعلى نحو مفاجئ تقدم بعض النواب باستجواب للوزير الخرافي نفسه على خلفية معالجة أزمة سوق المناخ التي بذل فيها الخرافي جهوداً كبيرة لحلّها، إلا أن ذلك الاستجواب لم يتم بسبب تداعيات الأحداث بعد ذلك والتي أدت إلى حل مجلس الأمة. ورغم أن الوزير الخرافي أكّد في تصريحات عدة أنه لا يخشى من الاستجواب، فإنه نبّه إلى ضرورة الالتزام بحسن استخدام الأدوات الدستورية التي قد يؤدي سوء استخدامها إلى مزيد من التأزيم في علاقة متوترة بين المجلس والحكومة، وأبدى قلقه من أخطار حل المجلس، وعبّر عن قلقه بأن غياب الرقابة الشعبية والبرلمانية ينطوي على أخطار كبيرة.

صدقَتْ التوقعات والتكهنات التي كانت تتحدث عن حل المجلس منذ فترة، فلم يمضِ وقت طويل حتى وجّه سمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد كلمة إلى الشعب الكويتي في الثالث من يوليو ١٩٨٦ أعلن فيها عن حل المجلس، وتعطيل بعض مواد الدستور، والأسباب التي دعت إلى اتخاذ تلك القرارات. وقال فيها سموه، "لقد كان الأمل أن يظل الحوار بين السلطتين التنفيذية والتشريعية حاملاً روح المودة والإخاء من البيئة الطيبة التي نبتنا فيها، وأن هناك قضايا أساسية يتصدّرها الوضع الأمني والوضع الاقتصادي الذي انحدر إلى مستوى لا يمكن السكوت عليه، وقد انتظرت طويلا لعل وعسى أن تتمكن السلطتان بالتفاهم وبالحوار البنّاء من حل هذه القضايا، ولكن تحوّل الحوار إلى مُساجلات ومشاحنات، وأصبحت مواد القوانين واللوائح أسلحة متبادلة بدل أن تكون سواعد متعاونة، وحجبت الصراعات بغبارها شمس الحقيقة، واختلطت القضايا العامة بالقضايا الخاصة، وأصبح النقاش تصفيات لحسابات قديمة أو تخطيطا لتطلعات جديدة وتسجيلاً لمواقف يُقصَد بها الإعلام لا العلم، والتجريح لا التصحيح، ولم نكتف بمشكلات الكويت الداخلية وهي وحدها كفيلة بأن تستغرق الجهد كله، ولكننا دخلنا في معارك خارجية ليست مفروضة علينا، وخلقنا بها عداوات لا داعي لها

وأصبح فينا من يقول ما شاء لمن شاء، ناسياً أو متناسياً حجم الكويت وإمكاناتها وقدراتها ومصالحها.. فهل نحن بحاجة إلى هذه الجبهات المفتوحة؟ أليست مشكلاتنا أولى بعنايتنا ومواطنونا أولى بهذه الجهود؟".

كان بيت القصيد في كل تلك الأزمات، أخطار عدم الاستقرار السياسي نتيجة غياب تعاون دستوري إيجابي بين المجلس والحكومة يؤدي إلى تنامي عدم الثقة بين السلطتين، وينعكس سلباً على ثقة المواطن بالديمقراطية، وكان ذلك درساً مهماً استوعَبه الوزير جاسم الخرافي.

تلقّى الشارع الكويتي قرار حلّ مجلس الأمة عام ١٩٨٦، للمرة الثانية في خلال أقل من عشر سنوات بمشاعر متباينة ما بين التأييد والرفض، لكن الهدوء كان السمة السائدة بين الأغلبية في البداية، خصوصاً في ضوء ما شاب الممارسة البرلمانية وكذلك الممارسة الحكومية من شوائب وتوتّر واحتقان. لكن مع مرور الوقت بدأ الشعور يتنامى بالخلل الذي أحدثه غياب مجلس الأمة، فبدأ التحرّك لإعادة الحياة النيابية على أصعدة مختلفة، غير أن مواقف التيارات المختلفة على الساحة السياسية كانت تختلف كثيراً عن مشاعر المواطنين العاديين، فقد سادت حالة من الرفض الشديد لحل المجلس في أوساط المعارضة والتيارات الأخرى، خاصة في ضوء وجود اتفاق ضمني بين الجميع بعدم قبول الحل غير الدستوري لمجلس الأمة.

في ضوء تلك الأوضاع المختلطة، وجد جاسم الخرافي نفسه في موقف صعب، وأن عليه أن يتّخذ القرار الأصعب، ويختار بين خيارين كل منهما أصعب من الآخر. فهو الوزير المُنتخَب من الشعب، وعليه أن يستقيل من حكومة مُتَّهمَة بانتهاك الدستور بالحل غير الدستوري للمجلس، وهو أمر كان يرى عواقبه السلبية على المستقبل، لاسيما أن التيارات السياسية الكويتية أصدرت بياناً نادت فيه بضرورة العمل بأحكام الدستور، وعودة المجلس. وتم كتابة عريضة تطالب بعودة الحياة البرلمانية وقع عليها ما يقارب من ٢٥ ألف ناخب.

كان قرار الاستمرار في الحكومة في ضوء غياب مجلس الأمة قراراً صعباً ينبغي أن يستند إلى مبررات وطنية صلبة. ومهما كان وصف هذه المعادلة الصعبة التي تطلبت اتخاذ القرار الأصعب في حياة جاسم الخرافي فلن يكون في قوة وبلاغة الكلمات العفوية التي وصف بها الرجل حالته عند اتخاذ ذلك القرار في مرحلةٍ لاحقة من حياته.

فقال، " في بعض المواقف يجد المسؤول نفسه أمام القرار الصعب والحازم، وإذا اشتد الأمر لا يملك الا اتخاذه لمسؤوليته أمام الله المطلع على ما في النفوس ، وأمام الشعب الذي أولاه ثقته، وفي اعتقادي أنني اتخذت القرار الأصعب، فالقرار الأسهل أن أستقيل من الحكومة، لكن ومن خلال تجربتي بعد حل مجلس ١٩٧٥ والفراغات التي حدثت، وجدت أنه من مصلحة الكويت وعلى حسابي وحساب مصالحي الخاصة والعامة، أن أستمر وأحاول قدر جهدي أن أصلح على الأقل المكان الذي أعمل به وأحافظ على الجانب الشعبي وأسلوب الرقابة في الحكومة، وأعتقد الآن وبالنظر إلى الماضي ونحن في هذه المرحلة، أنني غير نادم أو آسف على اتخاذ هذا القرار بالرغم من أنني عانَيت شعبياً منه وطالتني اتهامات من البعض، فقد استطعت من خلال وجودي في وزارة المالية أن أتخذ وأساهم و أدافع عن قضايا كثيرة، ربما لا أودّ أن أتحدث عنها لكن قد يتحدث الآخرون عنها أو على الأقل سيذكرها التاريخ. وأعتقد أن أفضل توثيق لهذه الفترة إشادة لجنة تقصّي الحقائق التي شكّلها مجلس الأمة عام ١٩٩٢، بالدور الذي قمت به كوزير للمالية في تلك الفترة التي لم يكن بها مجلس نيابي أو رقابة شعبية.. لكن الحمد لله أعتقد أنني أدّيت الأمانة في الحكومة بعد حل المجلس، وقمت بما يُمليه عليّ ضميري من الحرص على الرقابة الشعبية التي لم تكن موجودة، والحرص قدر ما استطعت على القيام بالإصلاحات التي كنت أريد أن أقوم بها، وعملت جزءاً كبيراً منها في وزارة المالية، طبعاً لم يكن كل شيء على مستوى طموحاتي، لكن تحقق البعض منها، وإذا كنت أؤكد على أن قرار الاستمرار في الحكومة بعد حلّ المجلس كان القرار الأصعب، فإنني أجد من المهم أن أذكر بل أعترف أن التفكير راودني مرة ومرات للانضمام إلى الطابور الآخر، لأن الجانب الشعبي ودغدغة العواطف كان سيجعل مني بطلاً أمام الآخرين، لكن مقتضيات الواجب الوطني والتزامات الخدمة الوطنية وضرورة الحرص على المكتَسبات، كل ذلك تطلّب مني أن أبذل جهدي وأستمر في إيجاد الرقابة الشعبية المحدودة داخل الحكومة إلى أن تعود الحياة الديمقراطية، والتي كنت دائماً من أشدّ الرافضين لتعطيلها إدراكاً مني لأهميتها ودورها في إيجاد الضوابط التي من شأنها تحقيق المصلحة العامة وتقويم أي خلل في أداء الحكومة".

لعل كلمات جاسم الخرافي تلك في معرض تبريره لقراره الاستمرار في الحكومة بعد حلّ مجلس الأمة عام ١٩٨٦، كانت رداً على بعض الاتهامات التي طالَته من بعض الخصوم، والتي آثر عدم الرد عليها في ذلك الوقت انطلاقاً من قناعته بأن المرحلة التي كانت تمر بها البلاد

لا تَحتمل مزيداً من المهاترات أو المشاحنات التي تهدم ولا تبني، تضرّ ولا تفيد، وكذلك إدراكا منه بأن الجميع سيعرفون إن عاجلاً أو آجلاً الصواب من الخطأ، وهذا ما حدث فعلاً. فبعد مُضيّ قرابة عشر سنوات على ذلك التاريخ، وتحديداً من خلال تقرير لجنة تقصي الحقائق في مشكلة الغزو العراقي الذي صدر عام ١٩٩٥، عرف الجميع أن جاسم الخرافي كان على حق، وأن رؤيته كانت أبعد من مرمى النظر، وأن قراره انطلق من حبه لوطنه، وإخلاصه لأبناء شعبه، وصدقه مع نفسه، وليس حُبّاً في منصبٍ أو طمعاً في سلطة أو سعياً وراء الوجاهة، وهو الذي ترك خلفه أكثر من ذلك عندما قبل التحدي وتسلم وزارة تنوءُ بتركةٍ مثقلة.

قبل البدء في سرد تسلسل الأحداث في تلك الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ التي تولّى فيها جاسم الخرافي منصب وزير المالية بعد انتخابه في مجلس الأمة في فصله التشريعي السادس، وهي فترة زاخرة بأحداثها المهمة والمؤثّرة في تاريخ الكويت، فإن من المفيد استباق تلك الفترة قليلاً إلى استخلاصات مهمة تكون مرشداً في تقييمها، حتى لا يقود ما شابها من اختلافات وخصومات واتهامات إلى التحيّز في أي اتجاه، فإذا قفزنا إلى المستقبل حتى عام ١٩٩٥، سنقف أمام صورة مشرقة ظهرت بوضوح وجلاء أمام مئات الصور المتداخلة ، يمكن تلخيصها بأسطر قليلة من استخلاصات سجّلتها لجنة تقصّي الحقائق التي شكلّها مجلس الأمة عام ١٩٩٢ لدراسة أسباب كارثة الغزو العراقي على الكويت في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ من جوانبها المختلفة السياسية والعسكرية والاقتصادية.

من بين أهم استخلاصات تقرير اللجنة، وعلى عكس انتقادات التقرير للحكومة ومسؤوليتها فيما حدث في الثاني من أغسطس، أشادت اللجنة في تقريرها بجاسم الخرافي بصفته وزيراً للمالية في الفترة السابقة للغزو مباشرة، ودوره في العمل على حماية الأموال العامة، وإصلاح الخلل في بعض المؤسسات الاقتصادية والمالية داخل الكويت وخارجها، وعلى وجه الخصوص جهوده الواضحة في إصلاح الهيئة العامة للاستثمار، وتقويم الخلل في مكتب الاستثمارات في لندن.

في رأي اللجنة، أثمرت جهود الخرافي بتلك الفترة في تطوير البناء التنظيمي للاستثمارات الخارجية الكويتية، ووضع الضوابط الحافظة لها، وتعيين الكفاءات الكويتية في مكتب لندن، ووضع قنواتٍ فعالة لتقييم الأداء بشكل دائم، وكان ما كان للاستثمارات الكويتية من دعم مهم لصمود الكويت إبان فترة الغزو العراقي الغاشم.

تكمن أهمية شهادة لجنة تقصي الحقائق تجاه جاسم الخرافي ودوره الإصلاحي في وزارة المالية، في أن الإشادة التي نوّهت بها اللجنة جاءت وسط إحباطات وإخفاقات كثيرة بل اتهامات طالت العديد من المسؤولين، كما أن تلك اللجنة التي شكلها مجلس الأمة، وضمّت تسعة من أعضائه المشهود لهم بالكفاءة والموضوعية والنزاهة، لم تصل إلى ما خلصت إليه من نتائج إلا بعد جهد كبير، وعمل متواصل، وتحريات دقيقة استمرت من ١٠ ديسمبر ١٩٩٢ إلى ١٤ أغسطس ١٩٩٥، استمعت خلالها اللجنة إلى شهادات وإفادات مئات المعنيين والمسؤولين، بمن فيهم قيادات الدولة وعلى رأسها سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح، ونائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح.

إضافة إلى ذلك، لم يكن لجاسم الخرافي خلال عمل اللجنة أي صفة تنفيذية أو تشريعية أو منصب في أي منهما، بل كان مجرد مواطن عادي يمارس حياته العادية، ولا يملك نفوذاً في الحكومة أو سلطة في مجلس الأمة، بل على العكس من ذلك فبقدر ما كانت له صداقات داخل المجلس كانت هناك أيضا خصومات شأنه في ذلك شأن أي شخصية سياسية مؤثرة وفاعلة في المجتمع.

فضلاً عن هذا وذاك، فقد جاء قرار لجنة تقصي الحقائق حول دور جاسم الخرافي خلال توليه وزارة المالية، ليكون أبلغ رد على الذين انتقدوا قراره بالبقاء في الحكومة عقب حل مجلس الأمة في عام ١٩٨٦، ولم يتفهموا دوافعه بالاستمرار فيها ممثلاً للرقابة الشعبية، متحمّلاً هجوم الخصوم واتهامات المعترضين، رغم أنه كان بمقدوره أن يحذو حذو غيره، بل كان من الأسهل والأيسر عليه أن يترك المنصب ويدع الحكومة تفعل ما تشاء دون رقيب أو حسيب. لكنه اختار الطريق الشائك، الذي يعترف بأنه كان "أصعب قرار اتخذه في حياته" بغير ندم أو أسف رغم ما عاناه شخصياً من جرّاء خياره هذا، لاسيما حقيبة وزارة المالية خلال تلك الفترة كانت تشكل مسؤولية جسيمة لمن يتحملها، فكانت تنوء بأوضاع صعبة وتركة مثقلة خلقَتها أزمة المناخ التي وضعت بصمتها بشدة على الأوضاع الاقتصادية وأدخلت الاقتصاد الوطني في نفقٍ مظلم. ولم تكن سبل المعالجة في ذلك الوقت لتلك الأوضاع الاقتصادية المتردّية في حاجة إلى نظريات أو شعارات، بل كانت في حاجة إلى تضحيات كبيرة

مـن جانب من يتولى هذه المسـؤولية، وقدرة على التحدي، وتحمـل النقد والهجوم، ومواجهة الطعنات المصوبة من اتجاهات ربما لا تكون مُتَوقَعة.

لعل ذلك كله كان يدور في ذهن جاسم الخرافي بشكل سابق على حل مجلس الأمة في عام ١٩٨٦، فقبولـه التحدي لم يكن وليـد ذلك الحدث فقط بل جاء بعد انتخابه لعضوية مجلس الأمة في عام ١٩٨٥، وموافقته على تولّي مسؤولية وزارة المالية. وهو قرار لا يقلّ في صعوبته عن قرار الاستمرار في الوزارة بعد الحل.

تولّى الخرافي وزارة المالية في أصعب الأزمات التي شهدتها تلك الوزارة، لكنه قَبِل التحدّي عن قناعةٍ واقتدار، وعمل بإخلاص وحقّق الكثير من النجاحات. وعندما تركها كان ثوبُه أكثر بياضاً، وخبراته أكثر أتساعاً، وقاعدته الشعبية أكثر عدداً.

جاسم أحمد الخرافي

الفصل السادس

تحديات داخلية

تحديات داخلية

كل ما سبق كان مقدمة ضرورية لفهم إنجازات الوزير جاسم الخرافي في سياقٍ واضح لعمله وزيراً للمالية في تلك الفترة الصعبة وفي ضوء أجواء مشحونة، ورؤى متباينة ونفوسٍ متأزمة. لكن كل ذلك، رغم ما فيه وما به من تحدّيات، لم يكن المشكلة الوحيدة التي رافقَت قبوله تحمّل مسؤولية وزارة المالية في ذلك التوقيت. فمنصب وزير المالية والاقتصاد الذي قبله جاسم الخرافي في ضوء ظروف استثنائية، بما يعنيه من أعباء في إدارة الأوضاع الاقتصادية وضغوطها وتوازناتها، حمل معه تبعات ثقيلة ومسؤوليات على درجة عالية من الأهمية والحساسية تكاد تشمل جميع مؤسسات وهيئات القطاع العام المالية والاستثمارية، وجميع ما يتّصل بالأوضاع المالية والنقدية للدولة، كما أن هذا المنصب الوزاري الحسّاس تتقاطع فيه مصالح اقتصادية عديدة، ويشكل التعامل معها حقل ألغام في ضوء نظام اقتصادي غير مستقر من حيث تطبيق القوانين والنظم، ويشهد أنماطاً وأساليب من توزيع القيم والمصالح تخضع لاعتبارات سياسية واجتماعية وتتأثر بمراكز النفوذ والتأثير، بما يزيد من حجم المسؤولية لهذا المنصب وتبعاته.

إذا تجاوزنا كل ذلك، واعتبرنا أن قبول جاسم الخرافي منصب وزارة المالية، في ضوء ما أشرنا إليه من أوضاع اقتصادية، وفي ظروف أزمة المناخ، كان تحدياً كبيراً له، فإن ذلك لا يعني أن التحديات توقفت عند ذلك الحدّ، فلم يكن ذلك التحدي هو الأول أو الأخير، إذ ستأتي مواقع أخرى من المسؤولية لاحقاً حملت معها صعاباً أكثر وتحديات أكبر، ففي طريق العمل والإصلاح والتغيير على القائد أو المسؤول أن يتوقع الكثير من الصعاب والعراقيل والمواجهات وأن يتحسب للكثير من التحديات.

في وضع مثل وزارة المالية، وفي تلك الفترة بالذات، وما تنوء به من مشكلات متراكمة وتشابكات معقّدة مع كل الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، كان الأمر يتطلب قوة ذاتية من الحكمة والدراية السياسية وقدرة فائقة على إدارة الصراعات والمنافسة، والحفاظ على التوازنات التي تكفل الاستقرار والاستمرار والفاعلية في أداء المهام، وذلك لتخطّي الصعاب وتجاوز العقبات التي تعترض الطريق.

منـذ اللحظـات الأولـى لدخوله مبنى الوزارة أدرك جاسـم الخـرافي أن طريقه لن يكون مفروشـاً بالـورد، فمواجهة التحديات بـدأت في تلك اللحظات واسـتمرت حتى ترك الوزارة في عـام ١٩٩٠، حامـلا معه رصيداً كبيراً من الإنجازات والصداقـات والعلاقات المبنية على الاحترام، وكأن قدَرُه أن تتعقّبه التحديات.

كان التحدي الأول يتطلّب من جاسم الخرافي الفصل الواضح والتام بين مصالحه الخاصة والانتخابية، ومهمّته كوزير وكمسـؤول، والتجرّد من النوازع الشخصية، والسموّ على مشاعره الخاصـة، والتعامـل بحياديةٍ مع الجميع سـواءاً الذين يتفقون أو يختلفـون معه، كما أن عليه التعامل مع الجميع في إطار النظم والقوانين وعلى أساس من التوازن وتكافؤ الفرص، بما في ذلك من اختلف أو اختصم معه. وبالتأكيد كان ذلك يتطلب درجة عالية من الخبرة والحكمة والإحساس بالمسؤولية. وقد أثبت سير الأحداث في عمله الوزاري أنه يمتلك كل هذه الخصال والفضائل وأكثر منها.

عندما تولّى جاسم الخرافي وزارة المالية كان فيها عدد من الذين وقفوا ضدّه في الانتخابات، ومنهـم مـن كانوا يشـغلون وظائف قيادية، ولم تكـن لديهم المعرفة التامـة بحقيقة الرجل، وما يحملـه بـين جوانحه من قلبٍ كبيـر لا يعرف الأحقاد أو الضغائن، ومـا يملكه من حكمةٍ وعقلٍ راجح، فقد كان يؤكد دائماً "أن الاختلافات في التفاصيل ونزاعات الدوائر الانتخابية يجب ألا تتعدّى حدودها الزمنية، ولا تتجاوز حدود الدوائر الانتخابية"، وكان يردّد دائماً.. "عندما تنتهي الانتخابات.. تنتهي معها الاختلافات.. إن الودّ وليس الكره هو وحده الذي يحقق الإنجازات".

تصور هؤلاء القياديون أو بعض منهم أن جاسم الخرافي سيستغل سلطته لتصفية الحسابات معهم، أو يقتصّ منهم، ويشرع في تجميدهم أو إقالتهم من مناصبهم، فاستبقوا الأمر وتقدموا باسـتقالاتهم، وكانت المفاجأة أن الوزير الخـرافي طلب مقابلتهم، ورحّب بهم، وطمأنهم بأنهم باقون في مناصبهم، ومنحهم ثقته، فعدلوا عن اسـتقالاتهم، وتحوّلوا إلى أصدقاء مقرّبين له يكنّون له الحب والاحترام والتقدير، وكانوا له سنداً في أداءِ مهامّه بالوزارة بحكم ما لديهم من خبرة ساهمت في تمكين الوزير من أداء مهامه بالشكل الأمثل. هذه الواقعة لم تُنقَل عن لسان أحد الرواة أو الشهود لكن أصحابها الحقيقيين هم أنفسهم الذين ردّدوها ومازالوا يرددونها حتى الآن كمثال على تسامي جاسم الخرافي على الخلافات أو الاختلافات الشخصية.

التحدي التالي الذي واجهه الوزير الخرافي تمثّل في أن الاقتصاد الكويتي كان يعاني من مشكلات عديدة، ولا يزال ينوء بأعباء ونتائج أزمة المناخ. ولمواجهة ذلك، كان على وزارة المالية أن تفعّل أداءها وترتقي ببرامجها وأنشطتها من خلال جهاز إداري وفنّي على درجة عالية من الكفاءة والخبرة والاقتدار، ولذلك كان من الضروري أن تطوّر وزارة المالية ذاتها بشكل مستمر ومتجدد دون أن تتوقف عند حد معين، وتستفيد من تجارب الدول المتقدمة، وتوظّف الإمكانات المتوفرة لتطوير أدائها في رسم وتنفيذ ومتابعة السياسات المالية والاقتصادية، وترشيد الإنفاق، وتحسين الأداء المالي للدولة، وتحسين مناخ الاستثمار، وغيرها من متطلبات التنمية ذات العلاقة بمهام الوزارة، وتلك جميعاً مهام كبيرة وتتطلب شمولية الرؤية وتوازن القرار وجرأته.

عمل الوزير الخرافي من أجل ذلك، وكان في مقدمة القرارات التي اتخذها إنشاء مركز للتدريب بوزارة المالية بدأ العمل به في نوفمبر ١٩٨٥، تبعه معرض دائم للإدارة المالية عكسَ نشاطات الإدارة المالية والاقتصادية بصفةٍ خاصة والقطاع المالي المشترك بصفة عامة لعرض الأنشطة بوسائل متنوعة، بالإضافة إلى إنشاء بنك للمعلومات المالية يحتوي على البيانات المالية للقطاعين الحكومي والمشترك. ولضمان المحافظة على مستوى التدريب وتطويره، فقد تم إنشاء نظام للتقييم يتم بموجبه متابعة تدريب الموظفين وجمع المعلومات عنهم وتوضيح مراحل سير البرنامج التدريبي بالأسلوب العلمي وكيفية معالجة تفادي جوانب القصور. وقد كان إنشاء ذلك المركز بمثابة الوقود الذي استمدّ منه وزير المالية القوة ليبدأ تحركاً قوياً بخطوات واثقة نحو الإصلاح في المؤسسات الاقتصادية والمالية التابعة لوزارته وتنفيذ إجراءاته الاصلاحية. وتلك جميعاً نبذة مختصرة من إجراءات وإصلاحات متعددة وبمختلف قطاعات الوزارة التي لا يتّسع المجال لذكرها.

كان التحدي الآخر والكبير هو قدرة الوزير على التمييز بين عمله العام وعمله الخاص، وقد استطاع بسرعة أن يرتب أموره ونشاطاته الخاصة، وينسحب منها ويترك إدارتها ومتابعتها لأشقائه ليكرّس كل جهده لعمله الحكومي الجديد، وقد تطلب ذلك دون شك جهداً وحكمة في وضع الحدود الفاصلة بين الاثنين، ساندتهما قناعة من أُسرته بضرورة ذلك، ورغم أن شركات الخرافي بأفرعها وامتداداتها لها معاملات ومصالح في مختلف وزارات ومؤسسات الدولة، فإنه حرص على أن يبتعد كليا عن التدخّل في أي معاملة تخصّ شركات أسرته، وأن تطبق عليها الإجراءات والقوانين.

التـزم الخرافي بنصوص وروح الدسـتور، فبعد توليـه وزارة المالية والاقتصاد ابتعد عن كل أعماله الخاصة ومسـؤولياته في شـركات والده، رغم أنها كانت قد تنوعت في مجالاتها وتوسـعت في جغرافيتهـا، وكانـت تلـك الخطوة لسـد الباب أمـام القيل والقـال بالحق أو الباطل، وتجنباً لأي إشكاليات، وتفويت الفرصة أمام المتربصين. وقد تأكد صدق ذلك بعد فتـرة قصيـرة من دخوله الوزارة، حيث رَوى وزير سـابق أن أحد المسـؤولين عن المناقصات والعطاءات الحكومية اتصل بالوزير جاسـم الخرافي يوماً وأبلغه أن إحدى شركات الخرافي تقدّمـت إلـى إحدى المناقصات، وأن المسـؤول أولَـى اهتماماً بالموضوع وطلـب رأي الوزير الخرافي في ذلك، فكان رد الوزير حاسـماً مع الاحتفاظ بأدبه وأسلوبه في التخاطب، وأبلَغه أن هذه الأمور لا تخصّه أو تهمه، وأن ما يهمه فقط هو ما يتعلق بعمله وزيراً للمالية، وطلب منـه عدم الاتصال به مرة أخرى بشـأن مثل هـذه الأمور والالتزام دائمـاً بتطبيق القوانين والنظم. وهناك وقائع أخرى شبيهة، وربما كانت هذه الواقعة هي واحدة، وقد تبين للجميع أن جاسـم الخرافي لم يكن ليسـمح بأي تجاوز للقوانين والنظم مهما صغرت، فحافظ على سـمعته ومكانته كمسـؤول، وساهم بمثال واضح في نشـر مبدأ فصل العام عن الخاص بين جميع المسؤولين والموظفين بوزارته.

أما التحدّي الرابع، فقد كان يتمثل في أملاك الدولة التي كثر التعدّي عليها وكانت تتطلّب المواجهة، فاستشراؤها يعني حالة عامة من الفساد الذي يهدد أملاك الدولة ويقوّض المال العـام، وكان علـى وزير الماليـة أن يقوم بدوره في حـدود اختصاصاتـه، فكثير من أملاك الدولة سـواء في المناطق الصناعية أو على السـاحل كانت تُؤَجَّر بأسـعار رمزية أو متدنية جداً ليسـت لها قيمة. وقد عمل الوزير جاسـم الخرافي على تقنين إيجارات هذه الأراضي ورفع أسعارها لحفظ حقوق الدولة، وعلى أسس وقواعد قانونية للتعاقد تكفل حق الدولة في المستقبل والتزامات المنتفعين منها. ورغم أنه كان يعرف سلفاً أن مثل ذلك الإجراء غير المسبوق له ردود فعل سلبية لدى البعض، لاسيما وأن هناك من يستأجر مساحات شاسعة من أراضي الدولة، فإنه أصر على ترسـيخ مبدأ مهم هو أن أموال الدولة وأملاكها ليسـت هبة وإنما هي أموال عامة، وهي من أموال الشعب الكويتي، وإذا كان قد تمّ تحديد قيمتها الإيجارية المنخفضة في ضوء ظروف اقتصادية معينة فهذا لا يعني أنها سـتقف عند هذا الحد، وإنما يمكن أن ترتفع حسـب العائد الاسـتثماري وحسب قيمتها الفعلية، وكان ذلك منطـق مقبـول واجه به الوزير الخـرافي منتقدي قراره. كان جاسـم الخرافي يرى، بحكم

خبرته الطويلة في القطاع الخاص ومعرفته بإمكاناته ودوره في التنمية، أهمية تفعيل هذا القطاع والاستفادة من قدراته الاقتصادية والإنمائية، وتذليل العقبات التي تعترض طريقه، لتشجيعه على الدخول في مشروعات ذات جدوى اقتصادية في مجالات صناعية وخدمية، ومشاركته في تحمل أعباء التنمية وتوفير فرص العمل. وكان الوزير الخرافي يواكب كل ذلك ويتفاعل معه، كما كان يستند في رؤيته تلك إلى المبادرات التي شجعتها الحكومة في السابق، وأسهمت بالتعاون مع القطاع الخاص في إنشاء مؤسسات قوية، وكان ذلك في إطار الدستور الذي يشجع العمل الحر.

في هذا الإطار، ومن أجل تشجيع مبادرات القطاع الخاص وخلق مجال أرحب للثقة والتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص، طرح الوزير الخرافي سياسة الخصخصة أو "التخصيص"، ومنها تحويل بعض مساهمات الدولة في المؤسسات والشركات إلى القطاع الخاص بما يؤدي إلى تحسين أدائها، لكنه وضع في الاعتبار أن يكون التخصيص في مجالات محددة بحيث لا تؤثر عملية التخصيص على مكتسبات المواطن الكويتي سواء بالاحتكار أو التحكم في الأسعار، فكان يرى أن عملية الخصخصة في هذا الخصوص تشمل نقل ما لدى الحكومة من أصول في صورة أسهم شركات، ولا تمتد إلى نقل بعض الأنشطة الخدمية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، لأن ذلك لابد أن يتم في إطار القانون، وفي ضوء ضمانات يأتي في مقدمتها احتواء الآثار السلبية والاجتماعية والاقتصادية على فئات ذوي الدخل المحدود.

جاء ذلك في إطار حرص شديد عبّر عنه الوزير الخرافي بضرورة حماية أصحاب الدخول المحدودة من نتائج الخصخصة، وشتى إجراءات وأساليب الإصلاح الاقتصادي الأخرى. وقد كان هذا الحرص يعكس ملامح عميقة لشخصية جاسم الخرافي، ومدى ارتباطه بالقاعدة الاجتماعية الأساسية للمجتمع الكويتي التي تتشكل من بحّارة الكويت وحرفييها وصغار تجارها، كما يعكس العلاقة الوثيقة بين أسرته الثرية ومختلف فئات وشرائح المجتمع الكويتي من غير التجار، وهي علاقة نادرة ولها أهمية خاصة في أسرة آل الخرافي يعرفها جميع أهل الكويت.

وضع الوزير الخرافي الضوابط والقواعد التي لابد أن تقوم عليها سياسة التخصيص للتوصّل إلى النتائج المُرجوَّة منها، ومن هذه الضوابط:

١ - تنفيذ برنامج التخصيص بصورة تدريجية لتلافي أي أزمات أخرى يمكن أن تنتج عن الاندفاع في تحويل المساهمات الحكومية.

٢ - إبعاد سوق الأوراق المالية عن أي هزات أو كبوات تنشأ عن تنفيذ البرنامج.

٣ - التركيز على أهمية استيعاب القطاع الخاص للأسهم التي يمكن أن يشتريها، بحيث يتم استيعابها دون وجود اختلالات أو تأثيرات سلبية على قِيَم الأصول أو مستويات التداول.

٤ - أن يتم استخدام أساليب مختلفة في تحويل تلك المساهمات، بحيث تصبح التوليفة المستخدمة ذات أثر إيجابي على عملية التحويل، سواء بالبيع المباشر عن طريق الاكتتاب العام، أو إنشاء شركات قابضة تكون أسهمها من مساهمات الدولة أو البيع عن طريق صناديق الاستثمار.

٥- العمل على أن يستفيد من هذا البرنامج أكبر عدد ممكن من المستثمرين وخاصة صغار المستثمرين.

في سبيل تنفيذ ذلك، استعان الوزير الخرافي بآراء ومقترحات الجهات ذات العلاقة لاسيما غرفة تجارة وصناعة الكويت، والمسؤولين في سوق الكويت للأوراق المالية، للتأكّد من أن البرنامج سيتَلافَى المشكلات والصعوبات، وسيكون له الأثر الإيجابي المرغوب من حيث توسيع وتعميق مساهمة ودور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. وقد كان ذلك خطوة مهمة لانتشال الاقتصاد الكويتي من أوضاعه المُثقَلة بتدخّلات وسيطرة الدولة، ووضعه على أسس جديدة على طريق الإصلاح، ومن جانب آخر، انتشال الدولة نفسها من أوضاعها المثقلة بإدارة عامة تعاني من بطالة مُقنَّعة وجهاز إداري كبير أصبح عبئاً على الإنفاق العام للدولة ويستنزف القسم الأكبر من إيراداتها. وبمعزلٍ عن الإنجازات التي حقّقها برنامج الخصخصة الذي بدأ في تنفيذه الوزير جاسم الخرافي، فإن تلك المبادرة يسجل لها أنها قرعت أجراس الخطر منذ منتصف الثمانينيات حول الإمكانات المستقبلية للدولة لمواجهة التزاماتها المالية.

ويتمثل التحدي الآخر الذي واجهه الوزير الخرافي بأهمية وضرورة تفعيل الرقابة على ميزانيات وزارات ومؤسسات الدولة، التي كانت تشهد ضعفاً في بعض القطاعات. وفي سبيل

ذلك، عمل الوزير جاسم الخرافي منذ البداية على تطوير نظم المحاسبة، وتوفير آلية جديدة للرقابة على أوجه الصرف من المال العام، حتى لا يحدث هدر في الإنفاق يكون في النهاية على حساب المواطنين، وعلى حساب احتياجاتهم الأساسية والضرورية، وعلى حساب مشروعات التنمية. وقد كان على دراية بأن مثل ذلك الإجراء يمكن أن يثير عليه الزوابع من بعض الجهات الحكومية، لاسيما أن الأمر يتشابك مع جميع أجهزة الدولة ومؤسساتها، ويلحق ضرراً بامتيازات كثير من الموظفين الذين ستحدّ هذه الخطوة من تصرفاتهم واستخداماتهم للأموال العامة في البذخ الوظيفي والمكاسب الشخصية، كما أن كثيراً من المسؤولين أيضا سيجدون أنفسهم مقيدين بنظم رقابة دقيقة وصارمة في الصرف والإنفاق، بعد أن كانوا يتمتعون بهامش ومساحة واسعة في ذلك.

غير أن التحدي الأكبر في ذلك، الذي استَدعى الدخول في مواجهات سياسية، تمثّل في أن بعض المؤسسات أو الأجهزة الحكومية كانت لا تلتزم بإجراءات الرقابة المحاسبية والمالية مثل المكتب الكويتي للاستثمار في بريطانيا الذي سيتم التطرق إليه لاحقا، وكذلك مشتريات وزارة الدفاع. وقد أصرّ الوزير الخرافي على إخضاع مشتريات وزارة الدفاع لرقابة الدولة، وواجه الخرافي في تصدّيه لتلك القضية مجابهةً واسعة من أطراف عدة لكنه أصر على موقفه، وتم التوصل إلى صيغة لإنشاء لجنة تُشْرِف على تلك المشتريات، تضمّ ممثلاً عن وزارة المالية لمتابعة عمليات الصرف أو الإنفاق ومتابعة المشتريات، وقد مهّد له ذلك الطريق لتكريس نُظم المحاسبة والرقابة المالية الحكومية على العديد من المؤسسات الأخرى، وكان ذلك من التحديات المهمة التي واجهها وتغلّب عليها في مجلس الوزراء، بما يُعدَّ إنجازا كبيرا له ساهم في توفير كثير من الأموال على خزانة الدولة، من خلال تقنين وترشيد عمليات الإنفاق في مختلف الدوائر الحكومية.

ضمن مسلسل التحدّيات المتتالية أمام الوزير الخرافي، برزت على السطح قضية تعيين رؤساء وأعضاء مجالس إدارات الشركات الحكومية، التي لم تخضع لضوابط ومعايير محددة، وكانت تتأثر كثيراً بالعلاقات الشخصية والاجتماعية، وفي بعض الأحيان من خلال الواسطة والمحسوبية، لدرجة أنها أصبحت مصدراً للكسب عند البعض دون جهد أو عمل. ولم تكن هناك معايير محددة تنظّم عملية التعيين، سواء من حيث الشروط التي يجب أن يتمتّع بها عضو مجلس الإدارة أو فترة عضويته، فهناك أعضاء مجلس إدارة احتكروا المنصب لسنوات

طويلة دون إتاحة الفرصة للآخرين، وآخرون تم تعيينهم في أكثر من شركة أو عدة شركات، بل وصل الأمر إلى تعيين بعض الأشخاص المدينين في إطار برنامج المديونية كأعضاء بمجالس إدارات بعض الشركات الحكومية. وقد ولّد كل ذلك أوضاعاً غير مقبولة على الصعيد الشعبي، وألحقَ ضرراً بهذه الشركات نتيجة غياب المسؤولية والمساءلة. وفي مواجهة ذلك أصرّ الوزير الخرافي على وضع الضوابط والشروط التي تقنن عضوية مجالس الإدارات، رغم بروز معارضة لذلك في مجلس الوزراء، لاسيما أن هناك أعضاء معينين محسوبين على بعض أصحاب النفوذ.

شملت الضوابط التي وضعها الخرافي شروط العضوية في مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية، والتي تمثلت في الخبرة، والتأهيل العلمي، والكفاءة، والنزاهة، وتحديد مدة العضوية، وعدم الجمع بين عضوية مجالس إدارة الشركات، وعدم تعيين كل من دخل في برنامج المديونيات، وغيرها من الضوابط التي تكفل عدالة وحسن التعيين في هذه المناصب، كما شمل ذلك استحداث نظام متابعة وتقييم لأداء هذه الشركات، ووضع خطط استراتيجية لها، وبرامج عمل محددة. وقد انعكس هذا النظام بصورة إيجابية على أوضاع العديد من هذه الشركات، إذ ظهرت نتائجه في الأعوام الأخيرة، حيث ازدادت نسبة الشركات التي تحقق أرباحا من ٦٧٪ عام ١٩٨٦ إلى ٨١٪ في عام ١٩٨٩.

كان التحدي الأكبر أمام الوزير الخرافي هو الرقابة والضوابط على الاستثمارات الخارجية، وبشكل خاص مكتب الاستثمار في لندن الذي كان من المفترض أن يكون تحت إشراف الهيئة العامة للاستثمار. فقد أنشئت الهيئة العامة للاستثمار في عام ١٩٨٢ من فكرة أمير البلاد وقتها الشيخ جابر الأحمد لتشكل أداة جديدة لمواجهة التقلبات التي قد يشهدها الاقتصاد الكويتي، ولتكون مصدر أمان للمستقبل. وقد يكون من المهم الإشارة إلى أن الوزير الخرافي طرح أفكاراً بهذا الشأن في أولى جلسات الفصل التشريعي الرابع في مارس ١٩٧٥، وقد تلاقت تلك الأفكار مع رؤية سمو الأمير الشيخ جابر الأحمد وتبلور ذلك بإنشاء الهيئة. وفي منتصف عام ١٩٨٤ انتقلت مسؤولية إدارة الأموال المستثمرة في الخارج من وزارة المالية إلى الهيئة العامة للاستثمار، وكان مكتب الاستثمار في لندن هو المدير لأموال الكويت في الخارج، وأصبح للمكتب نفوذ واسع بما لديه من أموال ضخمة يتصرف فيها باستقلالية كبيرة، ودون وضوح في أساليب المتابعة والرقابة من الهيئة العامة

للاستثمار على أنشطته الاستثمارية. وفي غياب الضوابط أو البناء المؤسسي الذي ينظّم العمل ويحدد الاختصاصات والسلطات داخل الهيئة أو مكتب لندن، وفي ضوء تفرد المكتب بالقرار، ظهر صراع وخلاف بين الهيئة والمكتب.

كان الوزير جاسم الخرافي ينظر إلى استثمارات الكويت في الخارج على أنها سند وظهير للعوائد النفطية لوقت الأزمات وللأجيال القادمة، وانطلق عمله لتحقيق ذلك الهدف من خلال إجراءات عديدة منها إصلاح الخلل في علاقة الهيئة والمكتب، فأصدر قراراً بتشكيل مجلس إدارة جديد للهيئة في منتصف ١٩٨٧ كان من بين أعضائه فهد الراشد، محمد يوسف العدساني، يعقوب الحميضي، فهد البحر. وانتدب مجموعة منهم لتقصّي الوضع في مكتب لندن. وعادت المجموعة بعد زيارة تقييمية للمكتب بتقرير يؤكد وجود خلل كبير في عمل المكتب، وفي إدارته وأساليبه الاستثمارية. فشكّل الوزير الخرافي لجنة ضمّت كلاً من محمد يوسف العدساني، ويوسف الحميضي، وخالد أبو السعود لتقييم الوضع وطرح المقترحات لإصلاح مواطن الضعف أو الخلل في الاستثمارات الكويتية بصورة عامة داخل الكويت وخارجها. وبناء على توصيات تلك اللجنة وضع جاسم الخرافي اللبنات الأولى لضبط العمل في الهيئة والمكتب وتوزيع الاختصاصات وتنظيم عمل المكتب.

لكن الأهم من ذلك أنه وضع لائحة لتطوير العمل بالمكتب، وأصدر قراراً بتشكيل لجنتين تنفيذيتين إحداهما بمكتب لندن والأخرى بالهيئة للإشراف على سير العمل ومراقبته ومحاسبة المقصرين. وقد تم اكتشاف الكثير من التجاوزات المالية والهدر في عمليات استثمارية عديدة، مما استدعى تغيير بعض القياديين المسؤولين عن التصرفات الخاطئة.

في ضوء ذلك، وبناء على عمل اللجان التي شكلها الوزير الخرافي في الداخل والخارج، وانطلاقاً من الأهمية الكبيرة المعلقة على دور الهيئة والاستثمارات الكويتية بالخارج كضمانة للكويت والكويتيين أيام الأزمات والشدائد، تأكدت أهميتها لاحقاً في فترة الغزو العراقي الغاشم، لم يكن أمام الوزير الخرافي سوىَ وضع خطة عملية وفاعلة لإصلاح الإطار الهيكلي والتنظيمي للاستثمارات الكويتية، وتحسين أدائها، وتحقيق أكبر قدر من الرقابة والشفافية في متابعتها. وقد كانت تلك الخطة مدخلاً لابد منه للمستقبل، واشتملت على تطوير البناء التنظيمي، وتقليص الاستثمار المباشر، وتقليص الاستثمار في إسبانيا، وتعيين مدقّق خارجي، وتعيين الكفاءات الكويتية، وتقليص الاختصاص الجغرافي لمكتب لندن.

ووفقاً لما ذكرته لجنة تقصي الحقائق التي شكلها مجلس الأمة عام ١٩٩٢ للبحث في أسباب كارثة الغزو العراقي من جوانبها السياسة والعسكرية والمالية، فإن الخطة الإصلاحية وجدت معارضة بصورة معلَنة وغير معلَنة من البعض، غير أن الوزير الخرافي مضى في تنفيذ خطته الإصلاحية. وقد أدى ذلك إلى دخول الوزير جاسم الخرافي في نقاشات حادة داخل مجلس الوزراء بشأن الاستثمارات الخارجية الكويتية، وسبل تنظيمها وضبطها وضرورة خضوعها للوائح والنظم. وقد أشار تقرير لجنة تقصي الحقائق إلى العراقيل التي واجهها الوزير الخرافي في كل ذلك، وأسباب التراجع التي حدثت في الاستثمارات الكويتية بعد خروجه من الوزارة. فقد شهدت استثمارات الكويت في الخارج تراجعاً كبيراً وإشكاليات حادة بعد خروج جاسم الخرافي من وزارة المالية في ١٧ يونيو ١٩٩٠م، وقالت لجنة تقصي الحقائق في تقريرها "وأكبر دليل على الخلل الذي أصاب الاستثمارات خلال هذه الفترة أن استثمارات الكويت في إسبانيا التي كانت رابحة حتى سنة ١٩٩٠م في حدود ١٠٨٥ مليون دولار، بلغت النصف أثناء الاحتلال العراقي لانعدام الرقابة والمتابعة".

كان الوزير جاسم الخرافي خلال سعيه لإصلاح الهيئة العامة للاستثمار يعرف أنه سيواجه تحديات عديدة وأن الطريق سيكون صعباً والمواجهة عاصفة، لكنه مضى في طريقه حريصاً على المال العام غير عابئ بما حدث أو ما يحدث. وفي هذا المجال، قال جاسم الخرافي في كلمات عفوية تلقائية "لم أهتم بأحد، ولم أكن أحسب حساباً لأي شيء سوى ما أري أنه الصواب، وما أعتقد أنه الصحيح، وأعتقد أن زملائي في الحكومة في ذلك الوقت يعرفون الدور الذي قمت به داخل مجلس الوزراء، وما اشتهرت به من جرأة الحديث وقوة الطرح مع حرصي الدائم على عدم الخروج عن أدب الحوار وحدود المسؤوليات". وقد أكد من عمل معه خلال تلك الفترة أنه كان كذلك.

جاسم محمد الخرافي

الفصل السابع

تحديات خارجية

تحديات خارجية

إذا كان جاسم الخرافي قد حمل هموم الإصلاح الاقتصادي في الكويت، فإنه حمل معها أيضاً هموم الإصلاح الاقتصادي العربي منذ الأيام الأولى لتسلمه منصب وزير المالية في عام ١٩٨٥. فاستمر في مساعيه وفي حرصه على الإصلاح الاقتصادي، على المستويين المحلي والعربي، بإصرار وعزيمة دون يأس أو إحباط حتى خروجه من الوزارة في عام ١٩٩٠، بل استمر بعد ذلك ولم تتوقف جهوده مستغلاً اتصالاته وعلاقاته الاقتصادية والتجارية المتشعبة في مختلف البلدان العربية، ومستثمراً وجوده على الساحة الاقتصادية العربية من خلال نشاطه الاقتصادي في القطاع الخاص.

ورغم كثرة المشكلات والمشاغل في ضوء ظروف اقتصادية صعبة مرت بها الكويت، فإن الهمّ الاقتصادي العربي لم يفارق جاسم الخرافي يوماً، لأنه كان يتحرك بدافع قومي وإحساس بمسؤولية جسيمة تجاه الأمة العربية، كما أنه لم يغفل قط التحديات الاقتصادية التي تواجه الأمة الإسلامية التي تعتبر عمقاً استراتيجياً ثانياً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعلاقات الاقتصادية الدولية للكويت، لذلك شكّلت علاقات دولة الكويت الاقتصادية بالدول الأخرى سواء العربية أو الإسلامية أو الأجنبية تحدّيا آخر لجاسم الخرافي، نظراً لأن تلك العلاقات لا تقوم على مبدأ المصالح المتبادلة فقط، وإنما أيضاً على عدد من العوامل السياسية والتاريخية المعقدة التي ارتبطت بكون دولة الكويت دولة صغيرة غنية تقبع في محيط إقليمي غير مستقر نسبياً تتنافس فيه دول إقليمية كبرى، مما يشكل العديد من التحديات، ويتطلّب قدراً من التوازنات في شبكة العلاقات الاقتصادية والسياسية التي تقيمها الكويت على المستويين الإقليمي والدولي.

على الصعيد الإقليمي، كانت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي التي وُقِّعت عام ١٩٨٢، إضافة مهمة إلى شبكة العلاقات التجارية والتعاون الاقتصادي بين دول المجلس. وتشكل هذه الاتفاقية في رؤية جاسم الخرافي مُنْطَلقا مهما في دفع عجلة التعاون الاقتصادي الخليجي، ويجدر البناء عليها والعمل في إطارها أكبر قدر ممكن من أجل تسريع عجلة التكامل الخليجي.

أمـا علـى الصعيد العربي، فإن العمل الاقتصادي العربي المشـترك وما لحق به من ضرر في إطـار العلاقات العربية ـ العربية، كان يمثل محوراً مهما في رؤية الوزير الخرافي، ومدخلاً أساسـياً لإصلاح وتطوير هذه العلاقات، فتفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك، وتحسين أدائها، وترشيد إنفاقها وانتشالها من الخلافات والمجاملات السياسية، بالنسبة له، سينعكس بشـكل إيجابي على جهود التكامل الاقتصادي العربي، وسيعزز العلاقات الاقتصادية العربية ـ العربيـة، وذلـك إذا ما توفرت الجرأة اللازمة والقـرارات الحازمة لذلك. وكان ذلك منطلقاً مهمـا آخر لجاسـم الخرافي في رؤيتـه للعلاقات الاقتصاديـة العربية ـ العربيـة التي حرص دائماًعلى ترسيخها من منطلق قومي.

على الصعيد الدولي، كان جاسـم الخرافي يرى أن المسـاعدات الإنمائية الكويتية، علاوة علـى كونهـا من الملامح الخيرة للمجتمع الكويتي، فإنهـا التزام دولي يتعين القيام به في ضوء توجهات وقرارات الأمم المتحدة، كما أنها في الوقت نفسـه أداة مهمة لتفعيل وتحقيق أهداف الدبلوماسـية الكويتية من جهة، وإقامة شـبكة من العلاقات الدولية مع الدول المسـتفيدة من مسـاعداتها تحظى من خلالها الكويت بسـمعة ومكانة دولية يمكن استثمارها في استقطاب الدعـم اللازم لقضاياهـا الوطنية والإقليمية من جهة ثانية. إضافة الي ذلك، كانت لجاسـم الخرافي رؤية تنموية واضحة للمسـاعدات الكويتية، فرغم إدراكه لأهمية هذه المساعدات في التأكيـد علـى دور الكويـت في المنظومة الدولية، وأنها على الرغـم من صغر حجمها لا يمكن أن تعيش بمعزَل عما يجري من حولها، فإن هذه المسـاعدات بالنسـبة له لابد من أن تُقدَّم في إطار قواعد وإجراءات منضبطة تُوجَّه إلى أهداف تنموية محددة تستفيد منها الشعوب، وفي الوقت نفسه تراعي مصلحة الكويت ولا تغفلها.

كان جاسـم الخـرافي يـرى أن الظـروف التـي بـدأت فيها الكويـت تقديم مسـاعداتها الاقتصاديـة للدول الشـقيقة والصديقة قد تغيـرت كثيراً، فعندما أُنشِـئَ الصندوق الكويتي للتنميـة الاقتصادية في عام ١٩٦٢ لم تكن هذه المسـاعدات مبنية علـى الرؤية المطلوبة لدور العون الإنمائي في العلاقات الدولية، كما لم تكن وفق رؤية واضحة لمصالح سياسـية محددة تهتم بها الكويت، بل كانت النظرة إلى المساعدات قاصرة على عمل الخير ومساعدة الأشقاء مما أفاء به الله على الكويت من نعمة، وهذه على أهميتها، لا تعبّر عن فهم واقعي للعلاقات الدولية بالنسبة للوزير الخرافي. فعمل على تكريس بعد آخر للمساعدات الإنمائية الكويتية،

واستحدث مبدأ المصالح المتبادلة في نظرته للعون الإنمائي الكويتي، فالمساعدات يجب أن تُوجَّه لخدمة قضايا الكويت الوطنية، وفي الوقت نفسه تخدم الآخرين وتحقق لهم أهدافاً ومشروعات إنمائية تفيدهم على المدى القصير والبعيد. وقد أرسى الوزير الخرافي العديد من الأسس والقواعد التي على ضوئها تقدم المساعدات الكويتية، وكان يقول "إن من الصحيح أن يكون هناك التزام ديني وأخلاقي على الدول الغنية تجاه الدول الفقيرة إلا أن ذلك الالتزام لا يعني أن تكون المساعدات الإنمائية دون ضوابط ونظم، فكل شيء لابد أن يتم وفق نظام وأسس، حتى عمل الخير لابد أن يقوم على أسس".

أسهمت رؤية الوزير الخرافي في تفعيل آثار وأهداف العون الكويتي، فبعد أن كانت المساعدات الحكومية الثنائية تمنح للقادة أو الزعماء أو الأشخاص أو الحكومات بشكل مباشر، أصبحت تتجه مباشرة نحو تمويل مشروعات البنية التحتية والمرافق الأساسية المهمة، بالإضافة إلى المشروعات التنموية الكبيرة، التي تستفيد منها شعوب الدول النامية من خلال الصندوق الكويتي الذي يلتزم بالضوابط والقواعد لتفعيل هذه المساعدات وتحقيق أهدافها.

كان لجاسم الخرافي دور بارز في وضع أسس جديدة وواقعية للمساعدات الإنمائية الكويتية، وقد ظهرت آثار ذلك الدور خلال فترة الغزو العراقي لدولة الكويت، حيث ساهمت المصالح الاقتصادية المتبادلة مع مختلف دول العالم، وشبكة العلاقات الإيجابية التي شيّدتها الكويت في إطار دبلوماسيتها ومساعداتها الخارجية، في رسم صورة إيجابية للكويت ساهمت في حشد التأييد الدولي الكبير الذي حظيت به قضية الكويت في المجتمع الدولي ومنظماته الإقليمية والدولية. وفي ضوء ذلك، بدأت الكويت بعد التحرير في تدعيم مساعداتها للدول المختلفة ببرامج إعلامية للتواصل مع شعوب الدول المستفيدة، حتى لا تبقى الجهود الكويتية معروفة لدى الحكومات والمؤسسات الاقتصادية فقط وغير معروفة لدى شعوب ومواطني تلك الدول.

جسّدت كلمة وزير المالية جاسم الخرافي التي ألقاها خلال الاحتفال بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، مفهومه لدور المساعدات الكويتية إلى الدول العربية والنامية، حيث اكدّ أهمية بَلْورة جهود الصندوق في تحقيق مصلحة

الكويت، وتوطيد علاقاتها مع دول العالم، وقال "إن الأنشطة والعمليات التي ساندتها خبرة الصندوق وقدرته على تقديم النصح والمشورة في معالجة مشاكل التنمية وقضاياها المتشعبة، كان لها مردود معنوي على جانب كبير من الأهمية يتمثّل في جسور التعاون التي أقامها الصندوق الكويتي بين دولة الكويت والدول الأخرى، معزّزاً بذلك روابط التضامن والتفاهم وموثقا عُرَى الصداقة معها، كل ذلك في سبيل خدمة المصالح المشتركة للكويت وتلك الدول على أسس من الثقة والاحترام والتقدير".

من جانب آخر، استحوذ العمل العربي المشترك على اهتمام الوزير الخرافي الذي كان يرى أن مؤسسات العمل العربي المشترك ينبغي تفعيلها من أجل ترسيخ التعاون الاقتصادي العربي. فعندما تأسست جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥ كانت هناك طموحات وآمال كبيرة تجاه هذه المنظمة العربية الإقليمية التي تعتبر مظلة للعمل العربي المشترك في كل المجالات، وأداة مهمة لتحقيق التكامل العربي. وقد أولَى المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي التابع للجامعة، الذي أُنيطَت به مسؤولية تعزيز التعاون الاقتصادي العربي، أهمية كبيرة لتأسيس عدد كبير من المنظمات العربية المتخصصة لتعزيز التعاون العربي في العديد من قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها لم تحقق أهدافها المطلوبة في ضوء واقع سياسي عربي يحفل بالاختلافات والمجاملات السياسية. وكانت الكويت بعد أن انضمت إلى عضوية جامعة الدول العربية في عام ١٩٦٣ قد انضمت كذلك إلى عضوية المنظمات المتخصصة والصناديق والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية، وكانت في طليعة الدول التي تدفع مستحقاتها المالية التي تحقق استمرارية تلك المؤسسات والصناديق، وتواظب على حضور اجتماعاتها، وتعمل من أجل تفعيلها وتحقيق أهدافها.

باستثناء المؤسسات العربية المالية، كما كان يردد الوزير الخرافي، فإن معظم المنظمات العربية المتخصصة ظلت بدون فعالية حقيقية، وبعض منها اقتصرت فائدته على دول بعينها لا تزيد عن عدد أصابع اليد الواحدة، وقلة من هذه المؤسسات تمارس دوراً اقتصادياً. لكن هذا الدور يظل بحاجة إلى تفعيل وتأهيل وفق المتغيرات والمتطلبات الجديدة التي تخلقها التذبذبات الاقتصادية العالمية. ورغم حسّه القومي واعتقاده بأهمية العمل العربي المشترك وأهمية بناء نظام إقليمي عربي يقوم على علاقات التاريخ والجوار والدين، كان الوزير جاسم الخرافي يرى أن المشاعر القومية يجب ألا تكون الدافع الوحيد للدول العربية لإنشاء عمل

عربي مؤسسي مشترك، فذلك وحده ووفقاً للتجربة أدى إلى تأسيس منظمات غير قادرة وغير فاعلة لتحقيق أهدافها، فالأساس يجب أن يكون الفاعلية والإنجاز في عمل منظمات العمل العربي المشترك.

في إطار اهتمامه بتلك القضية، عكف الوزير الخرافي على دراسة المنظمات العربية المتخصصة والمشروعات العربية المشتركة، وتعرّف الي أوضاعها وأهدافها ودورها، ورأى أن بعضها أُنشِئَ تحت مظلة جامعة الدول العربية، والبعض الآخر من قبل عدد من الحكومات بهدف دعم وتعزيز العمل العربي الجماعي، إضافة إلى أن بعض هذه المنظمات أُنشِئَ في الواقع خلال فترة الحماس القومي كنوع من إثبات الوجود العربي فغلب عليه عدم الوضوح وانعدام الفائدة.

وجد الوزير جاسم الخرافي أن دور دولة الكويت في تلك المؤسسات والمنظمات، كان قاصراً على المشاركة والحضور رغم مساهمتها المالية الفاعلة والكبيرة والتي قاربت ١٤٪ من ميزانية الأجهزة التي تقع تحت مظلة جامعة الدول العربية، وفي بعض الأجهزة الأخرى تصل مساهمتها إلى أكثر من ذلك ، وحرصها على تسديد هذه النسبة كاملة وبشكل منتظم، كما تحملت في بعض السنوات مساهمات دول أخرى أُعفِيت بسبب ظروف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية مرت بها الدول، إضافة إلى الدعم المادي الذي تقدمه بين الحين والآخر للأمانة العامة لجامعة الدول العربية من أجل تعزيز إمكاناتها ورفع قدراتها وأدائها.

رأى الوزير الخرافي أن هذه المنظمات، رغم عدم فعاليتها بالشكل المطلوب، وازدواجية أهدافها في بعض الأحيان، يمكن أن تُسهم في دعم التكامل الاقتصادي العربي المنشود، إذا ما تم توجيهها التوجيه السليم، وتصحيح أوضاعها بما يحقق الأهداف والغايات من إنشائها. وخلص إلى أن معظم السلبيات التي تعاني منها تلك الأجهزة يكمن في أن كلاً منها يعمل في إطار فردي، ووسط غياب تام للتعاون أو التنسيق أو التخطيط المشترك الذي يمكن أن يحقق تكاملاً في الأهداف والنتائج.

من جانب آخر، كان الوزير جاسم الخرافي يرى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية يمكنه أن يكون جهازا مهماً وفعّالاً في تنسيق عمل المنظمات المتخصصة والعمل العربي المشترك بشكل عام، لكن كان عليه وعلى زملائه من وزراء المالية العرب أن

ينهضوا بذلك الجهاز، وينفضوا عنه تراكمات الماضي المثقلة والمشكلات التي أحاطت به وشلّته عن العمل. فالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، من وجهة نظره، نشأ في ظروف قلما تتكرر، ومن الواجب المحافظة عليه ودعمه عن طريق الالتزام بأهدافه، لاسيما أن كل الدول العربية في أمس الحاجة له، ومن الواجب أيضا التعامل معه بإيجابية وشفافية حتى يمكن تطويره والاستفادة من إمكاناته.

في ضوء ذلك، أطلق جاسم الخرافي مبادرة جريئة ومهمة في العمل العربي المشترك، إذ طرح مقترحاً في عام ١٩٨٧ في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإعداد دراسة واقعية وعملية لتلك المنظمات، والنظر في إعادة هيكلتها بغرض تفعيل دورها وأنشطتها، وتطوير خدماتها. وبناء على تلك المبادرة تم تشكيل لجنة سباعية من وزراء المالية العرب، كان جاسم الخرافي عضواً فاعلاً وموجّهاً فيها، وشكّلت اللجنة فريقاً لإعداد الدراسة المقترحة برئاسة الدكتور سليم الحص رئيس الوزراء اللبناني الأسبق وعضوية عدد من الخبراء العرب.

في إطار الجهود التي قام بها الوزير الخرافي، ومن خلال تلك الدراسة، تم تصحيح أوضاع كثير من تلك المنظمات، وتمت معالجة الازدواجية وبعض العراقيل الأخرى التي تعطّل عملها مثل البيروقراطية وتضخّم الميزانيات، والتوسّع في الإنفاق، وتدني الإنتاج، وفقدان الترابط والمردود الاقتصادي لعملها، كما تم دمج بعضها منعاً للازدواجية، وربط هذه المؤسسات والمنظمات بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز التنسيق بينها. وقد وضعت الدراسة بذور الإصلاح المطلوب للعمل العربي المشترك، ودعت إلى تطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي نفسه، وتعديل النظم والمواثيق المنشئة له، بحيث أصبح له كامل الإشراف والتنسيق على المنظمات والاتحادات العربية، إضافة إلى التوصية بأهمية التوصل إلى رؤية شمولية إصلاحية لجامعة الدول العربية.

للأسف الشديد، فإن التطبيق العملي لتلك الإجراءات، رغم أهميتها، صادفته عراقيل عديدة، حالت دون تحقيق التطوير المطلوب على الوجه الأكمل، بل إن مقترحات التطوير التي نادى بها جاسم الخرافي، وأكّدتها الدراسة التي أعدّتها اللجنة، واجَهت مقاومة منذ البداية وصلت إلى حدّ طعن البعض في قومية هذه المقترحات، رغم أن الغاية منها تفعيل التضامن العربي، وتوطيد العلاقات العربية كعمق استراتيجي يكفل الأمن والأمان لجميع

الأقطار العربية. والحقيقة أن جاسم الخرافي لم يكن ضد إنشاء تلك المنظمات أو عملها، بل على العكس من ذلك، كان يرى أنه من الفخر والاعتزاز أن تتوفر للأمة العربية مجموعة من المؤسسات المشتركة التي تعمل في مختلف نشاطات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبشكل خاص المؤسسات المالية المانحة، التي تقوم بدور مهم في تمويل البرامج الإنمائية في المشاريع الزراعية والصناعية والبنية الأساسية للدول العربية المحتاجة، في وقت أصبح فيه الحصول على التمويل من المصادر المالية الدولية والتجارية أمراً يزداد كلفة وصعوبة وضغوطاً.

في هذا السياق، أكد الوزير الخرافي مراراً، وفي محافل عربية عديدة، أن تحفّظاته على مؤسسات العمل العربي المشترك كانت على أداء بعض المنظمات، والإنفاق الذي لا تبرره النتائج المتحققة على أرض الواقع، في الوقت نفسه الذي أكد دعمه للمؤسسات المالية العربية التي رأى أنها تمثل قفزة نوعية في الأداء والإنجاز عن المنظمات المتخصصة الأخرى.

إن المتأمل في الخطاب القومي للوزير الخرافي، يرى بشكل واضح وقاطع أن رؤيته الواقعية وانتماءه العربي كانا يدفعانه نحو الإصلاح والتغيير لتحسين الواقع العربي، وأنه كان من أشد المتمسكين بمنظمات العمل العربي المشترك واستمرارها وتطوير نشاطاتها وخدماتها. وقد أكد ضرورة التمسك بتلك المؤسسات وضرورة المحافظة عليها، وبيّن في أحد خطاباته "أن الظروف التي أُنشِئَت في ظلها هذه المؤسسات قلّما تتكرر كما سبق القول، ولذلك يجب علينا التأكيد على هذه الحقيقة التي تفرض علينا ضرورة المحافظة عليها ودعمها عن طريق الالتزام بأهدافها، فكلنا أصبح في أمس الحاجة إليها، ويتحتم علينا أن نكون إيجابيين ومخلصين في التعامل معها من خلال المحافظة على الأهداف التي أُنشِئَت من أجلها هذه المنظمات من منطلق جماعي، حتى نستطيع تطويرها والاستفادة من قدراتها المالية والفنية".

استمر جاسم الخرافي في الطرح والتحذير وتقديم الرأي والمشورة والمقترحات في كل الاجتماعات أو الفعاليات الاقتصادية العربية التي كان يحرص على حضورها شخصياً، أملاً في تصحيح مسار العمل العربي المشترك بما يخدم المصالح العربية ويحقق أهدافها. وكان في كل ذلك، أحد أبناء هذه الأمة الذين حاولوا واستمروا في محاولة إصلاح أوضاع سلبية تراكمت عبر سنين في الكيان القومي العربي، فأثّرت به وأدّت إلى تحجيم دوره في النظام العالمي.

من جانب آخر، شكّلت قضية الأمن الغذائي في العالم العربي هاجساً مستمراً لدى جاسم الخرافي، وأولاها الاهتمام الكبير الذي يتناسب مع ضخامة حجمها، وعبّر عن اهتمامه بهذه القضيـة منـذ بداية عمله وزيراً للمالية، وكرر القلق من آثار وتبعات تلك المشـكلة على الأمن العربي وعلى مستقبل التنمية في العالم العربي. ففي أول اجتماع اقتصادي عربي شارك فيه، وكان في إبريل عام ١٩٨٥، أكد أمام محافظي ومديري المؤسسـات المالية العربية " أن مشـكلة توفيـر الغـذاء للمواطـن العربي تتزايد يوماً بعد يـوم، بالرغم من أن معظـم البلدان العربية تعتمد على الزراعة كمورد رئيسي للدخل، ومع هذا فإن الواردات من الغذاء في الوطن العربي تشـكّل ركناً أساسـياً في تجارتها الدولية مع دول العالم". واقترح الخرافي في ذلك الاجتماع أن تخصّص المؤسسـات الماليـة والإنمائية العربية جزءاً من تمويلاتها لتنفيذ مشـاريع الأمن الغذائي في مختلف الأقطار العربية. و أكد ضرورة أن تمنح تلك المشـاريع في الدول المضيفة الأولوية في التسـهيلات والمسـاعدات الممكنة لتنفيذها طبقا للبرامج المقررة، ولكي تسـتطيع العمـل والإنتـاج في منـاخ ملائم يتفق مع المبادئ الاقتصادية السـليمة، وبما يسـدّ من حاجة المواطن العربي من الغذاء.

عـاد جاسـم الخرافي بعد عام واحد ليؤكد أهمية السـعي الحثيـث من أجل تحقيق الأمن الغذائي وحذر من تفاقم المشـكلة. ففي اجتماعات المجلـس الاقتصادي والاجتماعي العربي التي عُقِدَت في عمان في العاشـر من سـبتمبر عام ١٩٨٦، دق الوزير الخرافي ناقوس الخطر، وذكـر أمـام زملائه وزراء المالية العـرب "أن الإحصائيات والبيانات المتوفرة لدينا تشـير إلى المستقبل القاتم الذي ينتظرنا من مشكلة اتساع الفجوة بين إنتاج الغذاء والطلب عليه، والتي بدأت بوادرها منذ العقد الماضي. إذ بلغ العجز في إنتاج الغذاء حوالي مليارين ونصف المليار دولار في الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٣ م ليصل إلى حوالي ١٣ ملياراً ونصف المليار في الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٣ م ويقدر أن تتزايد هذه الأرقام في السنوات المقبلة بشكل مطرد".

كان جاسـم الخرافي مقتنعا بأن حجم المشـكلة وأبعادها يحتم على الدول العربية البحث عـن الأسـباب التي حالت وتحول دون المواجهة الفعالـة لهذا الخطر الذي يهدد حاضر الأمة ومسـتقبلها، ويجعلها أسيرة لسـيطرة ونفوذ محتكري إنتاج وتصدير السلع الغذائية وتخضع لشـروط مجحفة. وقد كانت مشـكلة الأمن الغذائي العربي مشكلة مؤرقّة له، وتتصل اتصالاً

مباشراً بالكيان الاستراتيجي العربي، لذلك فقد بقي ينبّه ويدعم المبادرات لاستغلال الإمكانات العربية المتاحة، التي يصفها دائماً بأنها كفيلة بالتغلب على المشكلة رغم ضخامتها.

كانت أطروحات الوزير جاسم الخرافي تنطلق من واقع تؤكده مقومات قوية، وإمكانات هائلة يملكها الوطن العربي، فبجانب ما يحظى به من ثروات طبيعية كبيرة، يملك أيضاً وفرة في الأراضي الزراعية، ومصادر المياه، والأيدي العاملة الزراعية، إضافة إلى توفر مصادر التمويل الإنمائي والاستثماري التي كان الوزير الخرافي يرى ضرورة أن تضع قطاع الزراعة والإنتاج الغذائي على رأس قائمة أولوياتها. وقد لخص الوزير الخرافي كل ذلك في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بقوله "إن الأجهزة والأدوات المطلوبة لمشاريع الأمن الغذائي متوفرة لدينا جميعاً، فهناك منظماتنا المتخصصة وهناك أيضاً التمويل اللازم".

ورغم القناعة بأهمية قضية الأمن الغذائي لدى الدول العربية كافة فإن غياب الخطط الحكومية الفعالة في مواجهة ذلك كان عقبة مهمة أمام أي حلّ جادّ وفاعل لهذه القضية التي أولاها جاسم الخرافي اهتمامات كبيرة. فحجم الإنفاق الاستثماري المنخفض في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بالعالم العربي، والذي لم يتجاوز ٣,٢٥ مليار دولار، في عام ١٩٨٤ من إجمالي الاستثمارات الاقتصادية العربية التي فاقت ٢٠ مليار دولار عكس الأولوية المتدنية التي كان يحتلها قطاع الزراعة، والذي أشار الخرافي إلى أسبابه بصراحة وواقعية جريئة، وطالب بالعمل على توفير المتطلبات اللازمة لزيادته.

في السياق نفسه، كان الوزير الخرافي يتساءل دائماً عن سبب تدني التجارة العربة البينية، وهو السؤال الذي طرحه على نفسه وهو يلبّي الدعوة التي وصلته لحضور اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاستثنائية التي عقدت بالرياض في الثاني عشر من فبراير عام ١٩٨٧ لبحث التبادل التجاري بين الدول العربية. لم يطل الخرافي التفكير في الإجابة عن هذا السؤال، بل سارع في طلب ملف كامل حول هذه القضية، وعكف على دراسته وتأمل الظروف التي تحيط بعملية التبادل التجاري بين الأقطار العربية، واهتم بها اهتماماً كبيراً، إيماناً منه بأن التبادل التجاري هو الركيزة الأساسية في التكامل الاقتصادي العربي، وبنموه تتشابك المصالح وتتوثّق العلاقات الاقتصادية العربية وينتعش الاقتصاد وتتكامل المؤسسات الإنتاجية والخدمية وتتسع آفاقها.

لـم تكن قضية التبادل التجاري العربي بالنسـبة لجاسـم الخرافي وليـدة الاجتماع الذي عُقد في الرياض، بل كانت قضية قديمة أخذت حيّزاً كبيراً من اهتماماته حين كان نشطاً في القطاع الخاص، وكان من مؤيدي اتفاقية التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين الدول العربية. ورغم أنها كانت بالنسبة له اتفاقية متواضعة في تسهيلاتها ومميزاتها وتطبيقها، فقد كان يرى فيها خطوة للأمام، كما كان في الوقت نفسـه من مؤيدي تعديلها والاسـتعاضة عنها باتفاقية (تيسـير وتنمية) التبادل التجاري، التي اعتبرت عند التوقيع عليها في السـبعينيات نموذجاً متطوراً مقارنة بما يماثلها من اتفاقيات.

كان جاسم الخرافي يعرف تماماً أن تنمية التبادل التجاري بين الدول تحكمها مدى قدرة هـذه الدول على إنتاج السـلع التي يمكنها أن تحل محل السـلع المسـتوردة مـن خارج الوطن العربي، والتي يمكن أن تماثلها في الجودة وتنافسـها في الأسـعار. وكان يؤكد دائماً أن أنظمة التحكم بالجودة هي السـبيل الأساسـي لذلك، ولابد من وضـع القوانين اللازمة لها، إضافة إلـى توفير المرونة اللازمة في أنظمة الاسـتيراد والتصدير والأنظمـة المالية المُتَّبعة في الدول العربيـة، التـي كثيراً ما تؤدي إلى عرقلة حركة انسـياب السـلع فيما بينهـا أو قد تجعل من العسير استمرارها.

لمعالجـة المعوّقـات التي تواجه تنمية التجارة العربية البينية ، تركّز عمل جاسـم الخرافي في الإطار العربي على وضع صيغة عملية وآلية متطورة، تتوفر فيها الإمكانات والصلاحيات التي تستطيع رصد الأسس اللازمة لتحقيق انسياب المنتجات العربية بين كل الأقطار العربية بسـهولة ويسـر، مع منحها أقصى ما يمكن من التسـهيلات الجمركية والإعفاءات من القيود الإدارية والمالية، ووضع برنامج زمني محدد لتحديد هذه القواعد وتلك الأسس، وذلك كمرحلة أولية نحو الانتقال إلى منطقة تجارة عربية متحرَّرة من الحواجز والقيود بين أقطارها تمهد لإنشاء سوق عربية مشتركة فعالة ومتطورة.

إن فكرة السوق العربية المشتركة التي كانت حلماً كبيراً منذ الخمسينيات، وجدت اهتماماً كبيـراً من الوزير جاسـم الخرافي في إطار رؤيته لأهمية إفسـاح المجال أمـام رؤوس الأموال العربيـة، للعمـل بحريـة وإزالـة كل ما من شـأنه إعاقة عملية اسـتثمار الأمـوال العربية في الاقتصـاد العربـي بدلا من الـدول الأجنبية. وكان يؤكـد أن الأموال العربيـة التي تعمل في

الخارج، يمكن أن تحقق رخاءً اقتصادياً هائلاً للعالم العربي إذا أفسح لها المجال المناسب، وتوفر لها المناخ الاستثماري المطلوب في الوطن العربي.

لم يكن الوزير الخرافي مبالغاً في ذلك، فالتجارب التي خاضتها العديد من دول العالم خاصة الدول الآسيوية تعطي نموذجاً واضحاً على إمكانية التغيير والتطوير، إذا توفرت المقومات القانونية والسياسية والاقتصادية اللازمة لمناخ استثماري جاذب ومحل ثقة. فالثروات العربية الكبيرة المهاجرة إلى مختلف دول العالم لو أُتيحَ لجزء منها العودة إلى أوطانها فسوف تسهم مساهمة فعالة في النمو الاقتصادي في الدول العربية، بالإضافة إلى أموال واستثمارات الشركات العربية المشتركة التي كان جاسم الخرافي دائما يردد "أنها يمكن أن تحقق المعجزات، إذا ما توفرت لها الإدارة الجيدة والمناخ الملائم، وأنه إذا ما تحقق لها النجاح فإنها سوف تفسح المجال لإنشاء المزيد منها وفي شتي المجالات، وسوف تستقطب المزيد من رؤوس الأموال والخبرات العربية المهاجرة".

على صعيد آخر، أولى الخرافي اهتماماً خاصاً لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي لقي تقبلاً وترحيباً شديدين في الأوساط الخليجية كافة وبكل فئاتها وشرائحها ومستوياتها عند إنشائه في الخامس والعشرين من مايو عام ١٩٨١م. وكان الخرافي من أبرز المؤيدين والداعمين لهذا الإنجاز الخليجي الكبير. ومنذ أن كان نائباً في مجلس الأمة، كان ينظر إلى هذه المنظومة الخليجية الوليدة على أنها كيان يدعو إلى التفاؤل، ويبشّر بالأمل بعد عقود من الإحباطات التي سادت العمل العربي المشترك، والتجارب الوحدوية التي مُنِيَت بالفشل منذ بداياتها. غير أنه كان يرى أن هذا الكيان الجديد لكي يبقى قادراً على الصمود لابد أن يبتعد عن الشعارات الحماسية، أو المواقف العاطفية، ويتجاوب بشكل واقعي مع الظروف والاحتياجات الوطنية والإقليمية والدولية التي كان إنشاؤه نتيجة لها.

كان الخرافي يرى في معرض دعمه للمجلس الإقليمي الجديد، أن نجاح أي كيان اندماجي أو تكاملي عربي هو بمثابة قوة جديدة في الكيان العربي، الذي أنهكته الحروب والصراعات والنزاعات والخلافات، وأن مجلس التعاون إذا قُدِّر له النجاح فسيكون بلا شك دعماً إضافياً للأمة العربية، ويزيد من ثقلها السياسي والاقتصادي. وبالنظر لتزامن الإعلان عن تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١، مع عودة الحياة البرلمانية في الكويت، بعد فترة من

التوقف استمرت أربعة اعوام، تلاقت عند جاسم الخرافي وخصوصاً في برنامجه الانتخابي الاهتمامات الخليجية والكويتية بكل دقائقها وتفاصيلها ومفرداتها، وذلك على نحو أصبح فيه البعد الخليجي في إطار مجلس التعاون أداة رئيسية في فكره الاقتصادي، ليس فقط في مواجهات الإشكاليات الداخلية للكويت وإنما لجميع دول المجلس.

وإذا كان مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة، وككيان سياسي قد أخذ نصيبه من التفكير عند جاسم الخرافي، فقد ركزت رؤيته بشكل أكبر على التكامل الاقتصادي بين دول المجلس الست، وانشغل باله بالنمو الاقتصادي جنباً إلى جنب مع انشغاله بالتحديث السياسي، وذلك بحكم خبرته الاقتصادية، وبحكم أنه رجل اقتصاد، وبحكم إدراكه للتأثير المتبادل بين الاثنين.

تبنت دول مجلس التعاون الخليجي منذ البداية مبدأ "التعاون" كصيغة لتنمية وتطوير العلاقات المختلفة فيما بينها ، ولم تتبن صيغة التكامل أو الاندماج التي تأخذ أشكالاً محددة، وتفرض التزامات واضحة على الدول الأعضاء يتعين الالتزام بها في علاقاتها بين بعضها ببعض وبينها وبين العالم الخارجي، وهو ما كان يؤيّده الخرافي كمرحلة أولى في سياق التكامل الخليجي، غير أنه سعى منذ توليه وزارة المالية لتطوير التعاون في سبيل التكامل لتحقيق طموحات الشعوب الخليجية المتطلعة للتكامل الخليجي في إطار هذه المنظومة الجديدة، وذلك من خلال الإسراع بتفعيل الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول المجلس التي تم توقيعها في نوفمبر ١٩٨١، والتي تهدف إلى التنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للدول الأعضاء. ولم يكن من الصعب على الرجل أن يبلور أفكاره تجاه الوضع الخليجي الجديد، فدول المجلس الست متشابهة إلى حد كبير في الظروف الاقتصادية، إذ ان معظمها، إن لم تكن كلها، شهدت منذ منتصف القرن الماضي نمواً اقتصادياً واجتماعياً مهماً، يعود في معظمه إلى تنامي العوائد النفطية ويعتمد بشكل كبير على دور الدولة والإنفاق الحكومي.

كان الخرافي يرى أن الدول الست الأعضاء بمجلس التعاون قطعت شوطاً مهماً في استكمال هياكل ومرافق البنية الأساسية، وتطوير قطاعات التعليم والصحة والإسكان، وتشييد المؤسسات الإدارية والمالية، وقد كان لكل ذلك آثاره الإيجابية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. غير أن ذلك، في رؤيته، أدى إلى تنامي الاعتماد على الدولة، وأدى

بالدولة إلى مزيد من التوسع في إداراتها العامة، وإلى الارتفاع المستمر في الإنفاق الحكومي، وظهور أنماط ضارّة من الإنفاق الاستهلاكي، والهدر وسوء استخدام الموارد، في الوقت الذي لم يواكب كل ذلك جهود حقيقية لإعادة الهيكلة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل، مما أدى إلى اختلالات واضحة وظهور إشكاليات عديدة تُلقي بظلالها بشدّة على الخيارات المستقبلية. في ضوء كل ذلك، كان جاسم الخرافي يصر على أن الإصلاح الاقتصادي. بما يشمله من تصحيح الاختلالات الاقتصادية الشائكة في دول المجلس، وتنويع مصادر الدخل، والتنسيق والتعاون الاقتصادي - هو المدخل لتعزيز التعاون الاقتصادي الخليجي.

وقد ركّز جاسم الخرافي في فترة توليه وزارة المالية على أهمية العمل الاقتصادي الخليجي المشترك، وضرورة توحيد الجهود الخليجية على نحو يمكن دول المنطقة من مواجهة التحديات العالمية. وعبّر في كثير من المحافل الخليجية عن هذا المبدأ، وكرّر أهميته كثيراً في كلماته ولقاءاته الخليجية منذ ندوة الاستثمارات الخليجية في الصين التي عُقِدَت بالكويت في إبريل عام ١٩٨٦. ونبّه كثيراً إلى أن النُظم الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي تمرّ بمنعطف مهم شأنها شأن معظم اقتصاديات الدول النامية، وتواجه تحديات صعبة وكبيرة بفعل التطورات الاقتصادية العالمية، ونمو التجارة الدولية، واشتداد المنافسة، واتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، الأمر الذي يجعل الدول الخليجية - على كل المستويات - في حاجة ماسة لمراجعة أوضاعها، وإعادة النظر في أدواتها وأساليبها، وصياغة رؤى جديدة وواقعية للمستقبل، تعكس إمكاناتها وتنسجم مع قدراتها وتطور أساليبها في مواجهة مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية. ورأى أن العمل الاقتصادي الخليجي المشترك يعتبر العمق الاستراتيجي لمواجهة الإشكاليات والاختناقات الاقتصادية على الصعيد المحلي.

إذا كان جاسم الخرافي قد بدأ في مطلع الثمانينيات بالدعوة إلى تبنّي مجلس التعاون الخليجي أسساً ونظماً وقواعد اقتصادية سليمة ، وتوحيد الجهود الخليجية، فإن ذلك اقترن بدعوته للاستفادة من تجارب التكتلات الاقتصادية الإقليمية الأخرى التي شهدت نمواً اقتصادياً سريعاً خاصة دول شرق وجنوب آسيا، والتي كان يرى أن دول النمور السبع في شرق آسيا التي ابتعد عنها العرب قليلاً، لابد من العودة إليها ثانية، والتعرف إلي تجربتها عن قرب، ومدّ جسور التعاون معها سواء بالاستثمارات الخليجية في دولها أو الدخول في مشاريع آسيوية خليجية مشتركة، أو على الأقل بتبادل الخبرات في الأطر الاقتصادية المختلفة

التـي تمكّـن دول الخليج من إبراز وتفهم الجوانـب الإيجابية أو المعوّقات، والحدود التي يمكن أن يتوقعها المسـتثمر في الاقتصاد الآسـيوي، والتركيز على وجه الخصوص على الأسـاليب المتوفرة لتشجيع المسـتثمر الخليجي على الدخول في مشاريع استثمارية وإن كانت محدودة في البداية.

كان الوزير الخرافي يدعو دول مجلس التعاون الخليجي إلى مراجعة شاملة وكاملة لنظمها الاقتصاديـة التي يرى أنها سـتواجه تحديـات صعبة وكبيرة في ضوء التحـولات الاقتصادية الجاريـة، والتـي لا يمكن الصمـود أمامها في ضوء النهـج الاقتصادي التقليدي والأسـاليب القائمة. وكان يرى أن هناك مشكلات رئيسية التي لابد من معالجتها لتتوفر القدرة التنافسية والتكاملية للاقتصادات الخليجية. وتتمثل هذه المشكلات بضيق القاعدة الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي، والاعتماد شـبه الكلي في مصادر الدخل على الصادرات النفطية، وتنامـي معـدل البطالة المقنعة والسـافرة، إضافـة إلى غيرها من المشـكلات التي تجعل من الإصلاح الاقتصادي في تلك المرحلة ضرورة قصوى للاستعداد للمستقبل.

رغم ملاحظاته على بطء مسـيرة التعاون الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي، ورغم أن طموحـات الشـعوب الخليجيـة التي تتجاوز ما تم إنجازه حتـى الآن، كان الخرافي يرى أن ما تحقق سـواء فيما يتعلق بمنطقة التجارة الخليجية الحرة، أو السـوق الخليجية المشـتركة، أو الاتحاد الجمركي، أو الاتحاد النقدي، يشكل قاعدة مهمة في مسيرة الشراكة الخليجية، وعلى دول المجلس أن تعمل بإرادة سياسية وبقرارات جريئة من أجل تطويرها، فالشراكة الخليجية ليسـت مهمة فقـط لتعزيز التعاون الاقتصـادي الخليجي ومعالجة الاختـلالات الاقتصادية الداخلية، بل لتعزيز التكامل والتعاون السياسي كذلك.

لم تتوقف مبادرات جاسم الخرافي أو أفكاره الإصلاحية عند الوضع الاقتصادي الخليجي أو العربـي إنما تعدّت ذلك إلى محيط أوسـع. فبنفس الـروح والحماس مارس الخرافي دوره في الدعـوة إلى الإصـلاح والتغيير والتطوير في المنظومة الإسـلامية، وفي العلاقات الدولية، وبالتنظيـم الدولـي لكليهما، لاسـيما في ضوء الـدور الإيجابي للكويـت في المنظومتين. وكان تصميمه على الإصلاح على كل الأصعدة سـواء الخليجية أو العربية أو الدولية، نتاج تجربته الإصلاحية ومصداقيته في التجرّد من المصالح الشخصية، فمضى في طريقه دون خوف من العراقيل ودون اكتراث بالمحبطات.

لاشك أن الوزير الخرافي طرح في الشأن العربي أفكاراً ومبادرات غير مسبوقة، وقدم مفاهيم كانت جديدة بل فريدة في حينها، ومن الإنصاف وإحقاق الحق أن نذكر تحمله مسؤولية الدعوة للعديد من الأفكار والأطروحات والحلول لكثير من القضايا الاقتصادية الدولية، منها دعوته لتخفيض مديونية الدول الأشدّ فقراً، وزيادة عنصري المنحة والتيسير في المساعدات الإنمائية الدولية، بما ينسجم مع المبادرة التي أطلقها صاحب السمو أمير البلاد الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح في الأمم المتحدة لإلغاء ديون الدول الفقيرة التي لاقت استجابةً قويةً في حينها. وقد تمسّك بها الخرافي ودعمها في إطار رؤية عملية ولقيت تجاوباً دولياً. بالإضافة إلى دعوته في المحافل الاقتصادية الدولية لدول الجنوب إلى مواصلة الحوار مع دول الشمال وإقامة تعاون بين دول الجنوب على أسس منطقية وواقعية، تستند إلى قاعدة المصالح المشتركة.

انتبه جاسم الخرافي، في مرحلة مبكرة، الي الأخطار التي يمكن أن تتولد في ضوء ما اصطلح على تسميته بـ "النظام الاقتصادي العالمي الجديد" الذي بدأ يتبلور مضمونه ودلالاته الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية في العلاقات الدولية منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي، والذي كان يتعين على الدول النامية الاستعداد لما سيأتي به من تحولات وتحديات سياسية واقتصادية وفكرية في إطار مجتمع دولي جديد ستكون فيه أبواب التنافسية مشرعة على مصراعيها. ومن اللافت للانتباه حقاً، وربما يكون بشكل مبكر ومتفرد، النداء الذى أطلقه جاسم الخرافي عام ١٩٨٢م في بداية رئاسته للجنة الشؤون المالية في مجلس الأمة، وحذّر فيه من أن التحوّلات الدولية الجارية على الأصعدة السياسية والاقتصادية، تُنذر باتساع الفجوة بين دول الجنوب ودول الشمال، مما يضع الدول النامية في إشكالية كبرى ويجعلها طرفاً أكثر تبعية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ويجعل هذا النظام، على غير ما هو مرغوب أن يكون عليه، مبنياً على عدم التوازن في العلاقات الاقتصادية، ويرافقه ميل حاد في ميزان التجارة العالمية لصالح الدول المتقدمة، إضافة إلى اتساع الفجوة العلمية والتكنولوجية بين الدول النامية والدول الصناعية، الأمر الذي ينذر بملامح سلبية وعواقب وخيمة تؤثر سلباً على مبادئ العدالة والتوازن والعلاقات المتكافئة في التنظيم الدولي الجديد وفي الاقتصاد العالمي والمجتمع الدولي. ومن الحق والموضوعية التأكيد على أن تلك الرؤية والفكر الثاقب للخرافي يعبران عن إدراك عميق للحاضر والمستقبل.

كان الإصـلاح الاقتصادي والسياسـي، وتخفيف عِبء المديونيـة الخارجية، وزيادة العون الإنمائي الدولي وتحسين شروطه، وتعزيز الحوار والتعاون بين دول الجنوب، مرتكَزات مهمة وأساسـية في رؤية جاسـم الخرافي للاستعداد للتحولات الدولية المقبلة التي أدرك مؤشراتها ووعـى أخطارهـا منذ ثمانينيات القرن الماضي، فرؤيتـه للنظام العالمي الجديد تنطلق من أن هذا النظام يجب أن يمثل منعطفاً جديداً ومختلفاً عن نظام القطبين الذي انطلق في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ووضع بذور عدم التوازن والاسـتقرار في العلاقات الدولية، وأدى إلى شـلل المنظمـات الدولية ودخول القطبين، الروسـي والأمريكي، في حرب بـاردة كلّفت الدول النامية الكثير من التضحيات.

خلال الاحتفال بمرور عشـر سـنوات على إنشـاء صندوق الأوبك الذي أُقيمَ بفيينا في النمسـا في الثالـث والعشـرين من يونيو عـام ١٩٨٦، دعا الوزير الخـرافي في خطاب مؤثر وشامل" الدول النامية لتؤكّد مجدداً على تضامنها وتسعى إلى تنسيق مواقفها بشأن إقامة نظـام اقتصـادي عالمـي جديد، ومهما يكن الأمـر فإن على الجنـوب ألا يتوقّف في متابعته لإنعاش الاهتمام في قضاياه الرئيسية وإيلائها أولوية عالية في نطاق العلاقات الاقتصادية العالميـة والتعـاون الدولي". وحدّد الخـرافي في خطابه العوامل المشـجعة التي تمتلكها دول الجنـوب والتي تشـكّل مصدر قوة لها تمكّنها من الانطلاق، ودعـا الدول النامية إلى إقامة تعـاون اقتصـادي إقليمي بينها يقوم على أسـس مـن الثقة والعدالة لضمان اسـتمراريته، وتعزيـز موقفهـا وتوثيق الصلة بين المنظمات التجارية الإقليميـة، وإقامة قنوات فيما بينها بهدف تبادل المعلومات بشأن التجارة ودراسة الإمكانات لزيادة التعاون وتطويره، واستكشاف الطرق والوسـائل لتنفيذ نشاطات اقتصادية مشـتركة، وتحديد التسهيلات المطلوبة لدعم وتطوير حركة التجارة بين دول الجنوب.

لا شك أن الأفكار التي طرحها جاسم الخرافي كانت في ذلك الوقت تُمثّل منطلقاً مهماً للتعـاون الاقتصادي الإقليمي السـليم الذي يجعل من الـدول النامية عاملاً مهماً في توازن النظـام الاقتصـادي العالمي الجديد. وبعد مـرور أربعة أعوام، أعاد الخـرافي التأكيد على أهمية الانتباه إلى الأخطار التي سـتأتي بها التحولات الدولية الجديدة، ما لم تعمل الدول الناميـة علـى اللحاق بالركـب العالمي. ففي الاحتفال بمرور أربعة عشـر عاماً على إنشـاء صنـدوق الأوبـك للتنمية في الثالث عشـر من يونيو عام ١٩٩٠ حذّر مـن أن العالم وبفضل

التقدم التكنولوجي أصبح وحدة متشابكة متفاعلة، وأن الظاهرة الوحيدة التي مازالت كما كانت في الماضي هي الفقر الذي تعيشه دول الجنوب رغم مرور عقود من بدء جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

لعل إدراك الخرافي للإشكاليات العميقة التي تحيط بجهود التنمية في الدول النامية، والمعوقات الداخلية، وتخلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، كل ذلك برزَ في نبرة صوته التي حملتها كلماته وعباراته التي أكد فيها أنه "لن يكون هناك استقرار للمستقبل في ظل الظروف التي ستؤول إليها أحوال الدول النامية إذا ما انفردت الدول الكبرى في قيادة زمام العالم". وبصراحة ومرارة أكثر قوله "بينما الدول الغربية فرحة بما حققت مبادئها الرأسمالية من نصر وفوز، وبينما دول أوربا الشرقية تتطلع إلى نمو أفضل بعد اندحار أنظمتها الشمولية وتخطيطها المركزي، نرى أن اليأس والإحباط يسودان معظم الدول النامية". غير أن لهجته الحادة التي حملتها عباراته لم تكن تعني اليأس أو جلد الذات، بل التحذير والتنبيه، تصحبهما الرغبة القوية في الانطلاق نحو الأفضل والخروج من النفق المظلم الذي تعيشه الدول النامية، والتي تأكدت في الخطاب نفسه بقوله "إنه مما يثلج الصدور أن الكثير من الدول النامية قد شرعَت أو في طريقها لاتبّاع سياسات شاملة للإصلاح والتكييف الاقتصادي".

لم تنفصل الهموم الاقتصادية الإسلامية في فكر جاسم الخرافي عن هموم الدول النامية، وفي كلمته أمام الدورة الثالثة للجنة التعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي بمدينة اسطنبول التركية في العاشر من سبتمبر عام ١٩٨٧، والتي تحدّث فيها باسم المجموعة العربية، حدّد التحديات الاقتصادية التي تواجه دول العالم الإسلامي، ومنها تراجع معدلات النمو، وانخفاض حجم التجارة بينها وتذبذب أسعار صرف العملات، وتزايد الإجراءات الوقائية المجحفة تجاه صادرات الدول النامية، وتفاقم مشكلات الديون الخارجية، إضافة إلى العوامل الطبيعية المتمثلة في مشكلات الجفاف والتصحّر والفيضانات التي تؤثر على الخطط التنموية للدول المنكوبة.

في رؤيته لحل تلك المشكلات، قال الوزير الخرافي "لا يخفى أن دولنا الإسلامية باعتبارها دولاً نامية، بل إن عدداً منها يندرج تحت تصنيف الدول الأقل نمواً، يجعل الدعوات المطروحة

الآن للدخـول في ترتيبات تفضيليـة تبادلية وخاصة فيما يتعلق منها بتحرير التبادل التجاري البينـي، تصبـح أكثـر أهمية وأكثر إلحاحاً مـن ذي قبل، خاصة أن كل المؤشـرات التي ألقَت بظلالها القاتمة على جميع الدول الإسلامية بلا استثناء كفيلة بأن تكون حافزاً قوياً لنا وذلك عن طريق وضع صيغ مناسبة وعملية قابلة للتطبيق المتزامن من قبل جميع الدول الأعضاء"، ودعا إلى أهمية التنسـيق في المحافل الدوليـة الاقتصادية المختلفة بما يكفل تحقيق المصالح الإسلامية المشتركة. وركّز على أهمية انتهاج الواقعية في الطرح والشفافية في التعامل، ودعا المراكز والمؤسسات الإسلامية إلى استيعاب ظروف المرحلة التي تمر بها الدول الإسلامية، وأن تعمل بكل واقعية وفاعلية بما يتماشى مع تلك الظروف لدعم التنمية في الدول الإسلامية.

لاحظ الوزير الخرافي أن معظم المؤتمرات أو الفعاليات الإسـلامية، لا تتم إلا في أعقاب حـدوث الأزمـات أو الكـوارث الطبيعية أو الحروب الطاحنة التـي لا تنتهي في معظم مناطق العالـم الإسـلامي، وأن الحديث عن التعـاون الاقتصادي بين الدول الإسـلامية، لا يكون إلا عندما تشـتّد الحاجة أو تنعدم البدائل، لذا يتركز الحديث عن المنح والقروض، وتتحوّل هذه المؤتمـرات إلـى لقاءات لجمع الأموال والمسـاعدات للدول المنكوبـة، أو ضحايا المجاعات، أو الكـوارث، ويبقى التعـاون موضوعاً ثانوياً على جدول الأعمال. ورغم قناعة جاسـم الخرافي بضرورة مساعدة الشعوب الإسلامية الفقيرة والمسارعة لنجدة المحتاجين، فإنه كان ينظر إلى أن تلك المسـاعدات التي تندرج في إطار عمليات الإغاثة والعمل الخيري لا تغني عن التعاون الاقتصـادي، وينبغـي أن تكـون موجهة للتنمية، فمفهـوم العمل الخيـري في رأيه هو "تمكين المحتاجين أفراداً وشـعوباً، من تلبية احتياجاتهم لأنفسـهم بأنفسهم"، أو هو على المشهور من القول "تعليم الناس الزرع والحرث لإطعامهم الثمار تلو الأخرى".

بـدا جاسـم الخرافي خـلال فترة توليه الوزارة وكأنه يسـابق الزمن، فلا يـكاد ينتهي من معالجة قضية أو تصحيح وضع أو إنهاء ملف إلا ويبدأ مجدداً بمعالجة قضية جديدة أو ملف آخر يضعه قيد النظر ثم موضع المعالجة. وكان العاملون معه يلاحظون ذلك، ويتوقفون عنده بالتساؤل.. هل هي حركية وحيوية عند هذا الرجل، أم رغبة في سرعة الإنجاز، أم إنها طبيعة إنسانية ليس إلا، أم أن هناك شيئاً آخر. والحقيقة أنها تلك جميعاً مجتمعة، أما الشيء الآخر فهو ما كان يسرّه للمقربين جداً منه، وهو شعوره بأن غياب مجلس الأمة لن يطول ولا ينبغي أن يطـول، وأن الديمقراطيـة عائـدة، وأن عليه العودة مجدداً إلى مقاعـد النواب التي تبقيه

دائماً قريباً من الناس وبينهم، وهو ما يتلاءم مع طبيعته. وإذا كان عمله الوزاري قد فرضَتْه الحاجة الوطنية في مرحلة معينة، فإنه رأى كما كان يعتقد دائماً أن مجلس الأمة هو منطلق الرقابة الكاملة والإصلاح وأداته ووسيلته. وبالفعل، عادت الحياة الديمقراطية، وعاد مجلس الأمة، لكن بعد مخاضٍ عسير ومرحلةٍ صعبة.

جاسم محمد الخرافي

الفصل الثامن

عودة إلى قبة البرلمان

عودة إلى قبة البرلمان

تظهـر معـادن الشـعوب في المحن وأوقات الشـدة، وقد أكد الشـعب الكويتي خلال محنة السبعة أشهر من الاحتلال العراقي البغيض أن معدنه أصيل، وأنه متمسّك بشرعيته ووحدته الوطنية وأمن واسـتقلال وطنه مهما قسـت الظروف وفي كل الأوقات. فقد وقع العدوان يوم الثاني من أغسـطس عام ١٩٩٠م، وكان قد مضى على حل مجلس الأمة قرابة أربع سـنوات، وتشـكّل عـام ١٩٩٠ مجلس أُطلِـقَ عليه "المجلس الوطني"، وبشـكل وتنظيـم ومهام لا يتّضح سـندها وموقعهـا في النظام الدسـتوري الكويتي. وكانت هناك حالة احتقان سياسـي داخل المجتمـع بـين القوى المطالبة بعدم المسـاس بالدسـتور، وبضرورة عودة مجلـس الأمة وإنهاء المجلـس الوطني الذي لم يلق قبولا شـعبيا، وبين الرؤى التي جـرَت في اتجاه معاكس، وكانت ترى أن التجربة الديمقراطية في البلاد تحتاج إلى مراجعة وإعادة النظر، وأن المجلس الوطني هو فرصة للقيام بذلك.

حالة الاحتقان تلك تراجعت تماما صبيحة يوم الثاني من أغسطس، وتناست كل الجماعات السياسية خلافاتها، والتفت حول شرعية الحكم بعد أن كان الأمر قد وصل إلى حد الصدام بـين ما يعرف بـرواد "ديوانيات الاثنين" الذين يطالبون بعودة مجلس الأمة وبين رجال الأمن. وتأكد ذلك خلال فترة الاحتلال حين أكّد الجميع قبل مؤتمر جدة الشعبي في أكتوبر ١٩٩٠م وخلالـه وبعـده، على التمسـك بقيادتهم الشـرعية، والالتفاف حولها، وتوحيـد كل الجهود، وتكثيف كل الأعمال لدفع العدوان الواقع على أرض الوطن وعلى الشـعب، وعودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل حل مجلس الامة في ظل دستور ١٩٦٢م.

كانت الكلمة التي ألقاها المرحوم عبد العزيز الصقر في المؤتمر الشعبي في جدة باسم أبناء الشعب الكويتي خير تعبير عن أهم الثوابت الكويتية، إذ أكّد أن حكم آل الصباح ليس موضع جدل أو مناقشة، لأن أحدا لم يفرضه على الكويتيين وإنما قام باختيارهم الحُرّ، وأن الدستور والديمقراطيـة هما المكمّلان للصورة وبهما يتحقّـق التوازن، مما يفترض معه بل يتحتم فيه،

عودة مجلس الأمة وإلغاء كل ما ترتب على حل مجلس ١٩٨٥م من إجراءات أو تطورات وذلك بعد دفع العدوان وتحرير الأرض.

من جانبها، أكدت السلطة التنفيذية ممثلة، في ذلك المؤتمر، بسمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء وقتها الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح التزامها بما يقرره المؤتمر. وجرى في المؤتمر الاتفاق على سبل إنهاء العدوان وتحرير البلاد، وعودة الشرعية لممارسة دورها في قيادة الكويت، بالإضافة إلى قضايا أخرى تتصل بأوضاع الكويتيين في الداخل والخارج. وأكد هذا التوافق السريع على الثوابت أصالة الديمقراطية الكويتية، وعمق جذورها في نفوس الكويتيين، حكاماً ومحكومين، ومتانتها داخل مكونهم الثقافي والسياسي.

وسط تلك الحالة المتوهجة وطنيا، قدم رجال كثر خدمات بارزة، أو بالأحرى قاموا بواجباتهم على خير ما يكون، وأبلَوا بلاءً حسنا فيما كانوا لأجله يتحركون، بحيث قصرت فترة الاحتلال لتعود بعدها البلاد إلى أهلها ويذهب الاحتلال من حيث أتى، لتسجل الكويت سابقة تاريخية في الوحدة الوطنية لم تحدث من قبل ولا من بعد حتى الآن.

من بين هؤلاء الرجال، كان جاسم الخرافي الذي كان في بريطانيا عندما وقع العدوان العراقي على الكويت، فبادر كأي مواطن للقيام بواجبه، وتوجه رأساً في الساعات الأولى إلى الاتحاد الوطني لطلبة الكويت فرع المملكة المتحدة، وكان الغرض من ذلك استثمار مقر الاتحاد كمنطلق للعمل. وبدأ يجري اتصالاته من ذلك المكان مع العديد من الشخصيات الكويتية لبدء تحرك وطني يساهم في إنهاء الاحتلال. وفي ذلك قال الخرافي "قمنا مع آخرين بتكوين لجان لغرضين، الأول طمأنة الكويتيين والحيلولة دون تسرب حالة من الفزع أو الهلع إلى نفوسهم، والثاني معالجة مشكلاتهم ثم القيام بالاتصال بأجهزة الإعلام العالمية ومدّها بكل المعلومات حول العدوان ومتابعة الإدلاء بالتصريحات".

في خضّم ذلك، طلبت الحكومة الكويتية الشرعية في الطائف من الخرافي القدوم على الفور إلى مقرها في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية، رغم أنه لم يكن وزيراً أو مسؤولاً في الحكومة التي كانت قائمة وقت الغزو. وتم ذلك، واستقبله سمو أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد الصباح وسمو ولي العهد الشيخ سعد العبدالله الصباح. وقد تم تكليف

الخرافي برئاسة وفد شعبي للقيام بجولة في عدد من الدول الأوروبية لشرح قضية الكويت والعمل على حشد دعم رسمي وشعبي في تلك الدول للموقف الكويتي في مواجهة العدوان، ولتحرير الكويت وعودة قيادتها الشرعية، وحماية الشرعية الدولية من همجية شريعة الغاب التي عبّر عنها نظام صدام حسين أوضح تعبير. وكان رأي الخرافي متفقاً مع رأي الحكومة في أن تكون التحركات الشعبية في إطار قرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية. فدفع العدوان في صلب أهداف الأمم المتحدة ومبادئها التي تضمن السلم العالمي، وتحظر استخدام القوة لحل النزاعات إلا في إطار ميثاقها، وتؤكد حق الشعوب في التمتع بثرواتها وحقها في اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتضمن عدم الاعتداء عليها أو ضمها بالقوة مهما تكن الذرائع والمبررات، وتتصدى من خلال أعضائها لكل ما يهدّد استقرار العالم سياسيا أو عسكريا أو اقتصاديا، وكان ذلك في صلب الخطاب السياسي الذي قدّمه الوفد الذي ترأسه الخرافي للأوروبيين.

قام الوفد الذي ترأّسه الخرافي بمهامه بشكل فعال، إذ توافر في أفراده الكفاءة والدراية والخبرة، وخاصة بالقانون الدولي وبأصول وواجبات المنظمات الدولية، بالإضافة إلى الدراية الاقتصادية بنتائج عدم استقرار منطقة الخليج على الاقتصاد والتجارة في العالم كله وعلى إمدادات الطاقة التي تشكل بالنسبة للأوروبيين قضية بالغة الأهمية، كما توافر لدى أعضاء الوفد دراية واطلاع بمواثيق حقوق الإنسان والمواثيق الدولية الأخرى ذات الصلة، وكان ذلك من أهم القضايا والأطروحات التي ساهمت في نجاح مهمتهم.

في ضوء ذلك، اكتسبت الاجتماعات واللقاءات التي عقدها الوفد أهمية كبيرة خلال جولته في الدول الأوروبية بدءا من رؤساء الدول، وحتى منظمات المجتمع المدني، مرورا بأحزاب الخضر المعنية فقط بقضايا البيئة والأحزاب الليبرالية التي كان بعضها في حالة عداء مع الإدارة الأمريكية. وقد عبّر الخرافي للوفد منذ البداية عن قلقه من أن تؤثر حالة العداء هذه على موقف تلك الأحزاب من العدوان العراقي في ضوء موقف أمريكي مساند للكويت، وقد صدقَت توقعاته. ويقول في هذا الصدد، "إن من أهم المشكلات التي واجهتنا في أوروبا الأحزاب اليسارية، فهي لم تكن تكره الكويت أو في حالة عداء معها، وإنما كانت في حالة عداء مع الولايات المتحدة. ولذلك كان علينا أن نبذل جهدا مضاعفا لنبين لهم أن صدام حسين

شـيء والولايات المتحدة شيء آخر، وقلنا لهم إذا كنتم تريدون التظاهر ضد الولايات المتحدة فلا ترفعوا صور صدام حسين نكاية فيها، فذلك خلط لا يجوز، لأن صدام حسين دكتاتور لا يعرف الرحمة مع شـعبه ولا مع الشـعوب الأخرى، ولا يقيم وزنا لحقوق الإنسان في أي مكان يكون هذا الإنسـان"، وواصل الخرافي قائلاً "لقد تكشـف لنا أن بعـض الحركات كانت تُموَّل من قبل أجهزة حاكم العراق. والمهم أننا كنا نتحرك رافعين شعارا واحدا هو كسب الأصدقاء لا خلق الأعداء، وتوسـيع رقعة المؤيدين لحق الكويت في الحرية والاسـتقلال والسـيادة وحق الشعب الكويتي وشرعيته في العودة لممارسة حياته فوق أرضه".

قدم الوفد الذي كان يرأسـه جاسـم الخرافي والوفود الأخرى التي ترأّسـها إخوة وزملاء لـه للكويـت في وقت محنتها تلـك كل جهدهم وقدراتهم، مما كان له أثره البالغ في الدفاع عن عدالـة القضايـا الكويتيـة في المجتمع الدولي الذي تحمل مسـؤولية تحريـر الكويت وإخراج الغـزاة بعيـدا عن أرضها مدحورين، وتكوين أرضية شـعبية صلبة لمناصرة الكويت ومناهضة الغزو الآثم ودعم الحكومات المشاركة في التحالف الدولي.

لا يسـتطيع أحـد أن ينكر أنه، بعد فضل الله تعالـى وكرمه على الكويت والكويتيين، كانت هنـاك عوامل ومسـبّبات أخرى وراء سـرعة تحرير التـراب الوطني الكويتـي في إجراء غير مسبوق من قبل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ومن أهم هذه العوامل:

أولاً: الوحدة الوطنية التي تجلّت كأفضل ما يكون خلال شهور الأزمة، فقد تراجعت الخلافات التي كانت على الساحة الوطنية قبل العدوان، وتراجعت الحزبية، وذابت كل الاجتهادات لتصبّ في اجتهاد واحد هو تحرير الوطن وعودة القيادة الشرعية أولا وقبل كل شيء.

ثانياً: التفاف الشعب الكويتي حول قيادته وتمسكه بشرعيته والتي تجلّت في المؤتمر الشعبي بجدة ومقرراته، والذي كان رسالة واضحة إلى زعماء وشعوب العالم.

ثالثاً: زيارة سـمو الأمير الراحل الشـيخ جابر الأحمد إلى مقـر الأمم المتحدة، ومخاطبتها كجهـة مَنُوط بها حفظ الأمن والسـلام في العالم والحيلولـة دون عدوان الدول الكبرى على الدول الصغرى.

رابعاً: صمود الشعب الكويتي فوق أرضه ورفض معظمهم ترك بيوتهم، وقيامهم بالعصيان المدني والتماسك والتلاحم، ورفضهم كل أشكال وصور التعاون والعلاقات مع المحتلين.

خامساً: السياسة الحكيمة لدولة الكويت التي انتهجتها عقب الاستقلال والانفتاح على العالم، بتكوين علاقات متوازنة وحميمة مع معظم دول العالم تقوم على الاحترام المتبادل.

سادساً: الجهد الشعبي الذي قامت به الوفود الشعبية على مستوى الدول التي زارتها، وخوضها حوارات موسّعة ونقاشات جادة ومسؤولة مع القوى السياسية الفاعلة داخلها، سواء كانت حكومية أو غير حكومية.

سابعاً: الدور المهم لعدد من مسؤولي الدولة وقيادات العمل الوطني وزياراتهم لنظرائهم في الدول الأخرى، وفي مقدمة ذلك الزيارات التي قام بها سمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح وسمو ولي عهده الراحل الشيخ سعد العبدالله الصباح للدول دائمة العضوية في مجلس الأمن والعديد من دول العالم.

ثامناً: الموقف الصلب لدول مجلس التعاون الخليجي وبعض الدول العربية برفضها الاحتلال والغزو، ورفض مبرراته وأساليبه، ووقوفها في صف التحالف الدولي المناهض للاحتلال.

هناك عشرات من الأسباب الأخرى التي يمكن تسجيلها كعوامل ساعدت على تحرير الكويت وصيانة استقلالها وسيادتها، لكن مقام هذا الموضوع ليس هنا، فقط نؤكد أن التجربة الديمقراطية الكويتية، وبالرغم من أن مجلس الأمة كان منحلًّا، كانت في ميزان دولة الكويت، حيث انطلق الموقف الكويتي، من بين أمور مهمة، من مقارنة حقوق الإنسان في الكويت ووضعية الإنسان الكويتي، وتمتّعه بحقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بنظيره العراقي الذي ذاق الأمرين تحت حكم طاغية العراق المخلوع صدام حسين وحزبه الذي حرم المواطن العراقي من التعبير بحرية عن رأيه، ومن حقه في اختيار نوّابه في البرلمان وجعله يئن من مستوى المعيشة المتهاوي الذي كان يكابده، بسبب أطماع حاكمه والدخول في

حـرب طويلة وغير مبررة مع إيران التهمـت مقدّرات وثروات البلاد، بالرغم من أن العراق - بكل المقاييس - يُعدَّ من أغنى الدول على مستوى العالم بموارده الطبيعية والبشرية.

تحـرّرت الكويـت، وجاء العـام ١٩٩٢م لتبـدأ انتخابات مجلس الأمة مجـدداً وفاءاً للوعد الذي قطعته القيادة السياسـية على نفسـها، وعملا بقرارات مؤتمر جدة الشـعبي في أكتوبر ١٩٩٠م، فكيف كان موقف جاسم الخرافي؟ ولماذا لم يتقدم لترشيح نفسه في تلك الانتخابات وقد أصبح لديه رصيد هائل من الإنجازات على مسـتوى مجلس الأمة، وعلى مسـتوى الأداء الوزاري، وعلى مستوى الحركة الشعبية بشكل عام؟

كان جاسم الخرافي قد دخل مجلس الأمة في عام ١٩٧٥م، وتم حلّ المجلس في العام التالي، عـام ١٩٧٦م، ودخـل مجلس عام ١٩٨٥م وتم حلّه هو الآخـر في عام ١٩٨٦م. وبالتأكيد لم يكن لجاسم الخرافي في الحالتين صلة بتأزيم العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية الذي أدّى إلى حلّ كلا المجلسين دون اكتمال فصليهما التتشريعيين. غير أنه بحكم عضويته في المجلسـين، كان الخرافي يراقب ويتابع باهتمام كبير سير العلاقة بين السلطتين، ووقف بنفسـه على عناصر التـأزيم التي كان من أهمها جميعا الدور الذي تؤدّيه رئاسـة مجلس الأمـة وبالذات في مجلس ١٩٨٥م في الفصل التشـريعي السـادس. يقول جاسـم الخرافي "تكوّنـت لديّ قناعة بأن مشـكلة المجلس تتجسّـد في عدم حياد الرئاسـة". ولعـل الكثيرين يذكـرون كيـف كان مقعد الرئاسـة يُتْرك لنائـب الرئيس أو لغيره كي يشـارك الرئيس في طـرح آرائه وأفكاره التي كانت تتم بأسـلوب يجنَح نحو التصعيـد والتأزيم، وكانت له آثاره علـى مواقف النـواب ومواقف المجلس ككل. ولا أحد يناقش الحق الدسـتوري للرئيس في طرح آرائه، لكن مسـؤولية الرئاسـة تفترض نمطاً مختلفاً من القيادة تتوفر فيها الإمكانية والقبول لمواجهة وحل المعضلات السياسـية وإدارة العلاقة بين السـلطتين بشـكل متوازن وعلى نحو يكفل تفعيل أداء كل منهما.

كان الموقف القيادي المطلوب للرئاسة الذي يوفّق بين الحياد من جانب، وأداء فعال للمجلس من جانب آخر، معضلة سياسـية وفكرية وعملية في رؤية جاسـم الخرافي لرئاسـة المجلس.

وكان يـرى ويصـرّ على أن المجتمع الكويتي الصغير بعاداتـه وتقاليده وتراثه قد يحتمل تباين الآراء وتعـدد وجهـات النظـر، لكنه أبدا لا يحتمل الانشـقاقات والعداوات بـين الاجتهادات والخصومات في الرأي. وفي ذلك، لابد أن تكون رئاسة المجلس أداة فعالة في التوفيق والتوافق بين مختلف التوجهات السياسية، وفي تعزيز الاتفاق على الأولويات الوطنية وترسيخ تماسك مجلـس الأمة، ولابد أن تعمل رئاسـة المجلـس، من جانب آخر، على تفعيل الأداء التشـريعي والرقابي للمجلس ليؤدي كامل اختصاصاته ومهامه الدستورية تحقيقاً لمبدأ فصل السلطات وفي إطار من التعاون الدستوري البناء مع الحكومة الذي يؤكد عليه الدستور.

يـرى الخـرافي أن التصعيد في العلاقة بين المجلس والحكومـة ونقله للدواوين والإعلام لا يُسـهم في معالجة أسباب الاختلاف بل يزيد الأمور تأزيماً وتعقيداً. فالكثير من الأمور يمكن حلّهـا بالحـوار العقلانـي دون تصعيد، خصوصاً أنه لا توجـد في الكويت حواجز بين الحاكم والمحكـوم. ويدلّـل على موقفه هذا بما جرى في عام ١٩٧٦م، ويقـول "لم أكن راضيا عن حلّ المجلـس في ١٩٧٦م، لكننـي في الوقـت نفسـه لم أكن راضيـا عن التصعيـد. وعندما أصدر القوميـون بيانهـم لم أوقّع عليه، لأنني أؤمن بأن مشـكلاتنا يمكن أن نحلّها بنفس الروح التي تظلّل علاقاتنا. وإذا كانت لدينا رسالة نريد أن نوصلها إلى صاحب الشأن، فلا داعي لنشرها في الصحف حيث الأفضل لنا وله أن نتوجّه إليه ونخاطبه مباشـرة. البلد صغير، وكل شـيء معروف، وكل شـيء يحـدث، ولا توجد حواجز بيننا، ولذلك كل مشـكلة يمكن علاجها داخل البيت، وهذا الطريق هو نفسه الذي سار عليه محمد العدساني خلال رئاسته للمجلس".

هذه الرؤية التي يمكن وصفها بالرؤية المسـؤولة والعقلانية بلورها جاسـم الخرافي من تجربتـه في العمـل الوطنـي ومن الرعيـل الأول للعمـل الوطني، ومنهم والـده محمد عبد المحسن الخرافي الذي عندما تقدّم باستقالته من مجلس الأمة عام ١٩٦٧م بسبب ما عُرِفَ بتزوير الانتخابات قال لإبنه جاسـم "عندما تسـجّل موقفك ضد خطأ ما ارتأيته وتأكّدت من وقوعه، لا ضرورة للتصعيد أو الاحتجاج، فلابد من دراسـة كل النتائج والأبعاد خاصة أن النفوس تكون في حاجة للهدوء، والتفكير العميق والمتأني. التصعيد في هذه الحالة يضر أكثر مما يفيد".

في انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٩٢م التي لم يترشح فيها، لم يكن جاسم الخرافي عازفاً عن المشاركة البرلمانية، أو ممتنعاً عن المساهمة في تصحيح ما رآه من أخطاء في العمل البرلماني، بل كان قراره في صلب كل ذلك وتحديداً في إطار توجهه لأن يكون لرئاسة المجلس الدور الفعال والمطلوب. فقد كان هدفه في ترشيح نفسه لتلك الانتخابات أن يتقدم بعد فوزه لانتخابات الرئاسة ليكون بديلا يسهم في صياغة علاقات برلمانية وطنية جديدة وبناءة، وعلاقة تعاون دستوري بين البرلمان والحكومة حتى يمكن حل مشكلات الوطن من جهة، وإزالة حالة الاحتقان السياسي من جهة أخرى، بالاستفادة من المنجزات الهائلة التي حققتها وحدة الكويتيين خلال فترة الاحتلال الغاشم، لاسيما أنه تكونت لديه قناعة كبيرة خلال تلك الفترة بأن هناك حاجة ملحّة لتعديل المسار في الكويت، وتكريس الجهود والتلاحم في سبيل التنمية الشاملة للوصول إلى دولة عصرية تحقق للكويت قوة وسنداً، وتحقق لأبنائها طموحاتهم وأحلامهم.

أكد جاسم الخرافي هذا الموقف بقوله "تكونت لدي قناعة بأن مشكلة المجلس تتجسّد في عدم حياد الرئاسة، لذلك فكّرتُ في أن أكون البديل، وهنا برزَتْ أمامي مشكلة، فقد قرر العم جاسم الصقر ترشيح نفسه للرئاسة". وفي هذا الصدد، يقول جاسم الخرافي "كان لدي اطمئنان بأنه، أي العم الصقر، يمكن أن يكون الرئيس المقبل لمجلس الأمة، وهو ما أكدتّه لابنه محمد الصقر. بل إنني زدْتُ على ذلك بأنني سأدعم العم جاسم الصقر مرشحا لعضوية المجلس ورئيسا له ولن أخوض الانتخابات لهذا السبب". نية الترشيح لانتخابات مجلس ١٩٩٢م كانت متوفرة إذن لدى جاسم الخرافي، لكن الترشيح كان بهدف الانتقال من صفوف الأعضاء إلى مقعد الرئاسة لتحقيق الأهداف المطلوبة في أدائها، وبشكل خاص احتواء حالة التشنج والتصعيد، والعمل على تخفيف حالة الاحتقان داخل المجلس وفي علاقته مع الحكومة. وفي هذا السياق، يشير جاسم الخرافي إلى المكوّن الأساسي في الثقافة الكويتية، وهو المكوّن الديني. إذ يؤكد أن القيم الإسلامية عميقة الجذور في نفوس أبناء الشعب الكويتي، وهي المرشد والموجه لسلوكيات أفراده. وقد خاطب الخالق العظيم آمرا نبيه بقوله "ادعُ إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة"، كما خاطبه بقوله تعالى "ولو كنت فظًّا غليظَ القلب لانفضّوا من حولك". الدعوة بالحكمة إذن أمر ربّاني لابد أن نلتزم به حتى نصل إلى الإقناع

وإلى تحقيق الأهداف المجمع عليها، أما غير ذلك فلن يوصلنا إلا إلى الشتات والتشرذم، وهو ما حدث في ١٩٧٦م و١٩٨٦م لولا حكمة البعض وتدارك الأمور في الوقت المناسب.

من هنا كانت الفكرة التي استقرّت في نفس جاسم الخرافي بترشيح نفسه لعضوية المجلس تمهيدا للترشيح لرئاسته، والتي صرفه عنها ترشيح رجل يجلّه ويقدّره بنفس تقديره وإجلاله لوالده. ووقف جاسم الخرافي بالفعل إلى جانب جاسم الصقر مؤيّداً ومؤازراً حتى فاز بعضوية المجلس، لكن جاسم الصقر بعد نجاحه صرف النظر عن الترشح للرئاسة.

أما سبب عدم ترشح جاسم الصقر لمنصب رئيس مجلس الأمة، فيوجزه جاسم الخرافي بقوله إن "حالة من التشويش مُورِسَت ضدّ الرجل، واُتّهِم بأنه مدفوع به من الحكومة لخوض الانتخابات، وخوض معركة الرئاسة بدافع السيطرة على أداء مجلس الأمة"، وهو نفس التشويش الذي مُورِسَ ضد الخرافي نفسه عند ترشيح نفسه للرئاسة عام ١٩٩٦م. ولأن جاسم الصقر، بكلمات جاسم الخرافي، "يُعرَف عنه حساسيته العالية، وزهده وعفته، فإنه اكتفى بعضوية المجلس، ولم يتقدّم لخوض انتخابات الرئاسة بالرغم من أنه كان مؤَهّلا تماما للفوز بها. وبقيت رئاسة المجلس على حالها، واستمرت حدّة الطرح، والتطرّف في معالجة القضايا، وتصاعدَت المشكلات مع السلطة التنفيذية، مما أدّى إلى ضآلة حصاد الفصل التشريعي بشكل لا يتناسب مع طموحات المرحلة ولا مع تطلعات الناخبين، وهذا جعلني أعود وأرشح نفسي في انتخابات ١٩٩٦م لأتقدّم لمنصب الرئيس بعد الفوز بثقة المواطنين".

تحقّق النصف الأول الذي استهدفه جاسم الخرافي في انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٩٦، عندما اختاره الناخبون ممثلاً للدائرة الثانية، القبلة والشويخ والشامية. ثم جاءت معركة النصف الثاني، رئاسة المجلس، لتشهد إشكالا دستورياً كبيراً سيذكر التاريخ باستمرار أن الفضل في حسمه وتبيان حقيقته يعود لجاسم الخرافي. أما بخصوص الإطار السياسي لتلك الإشكالية، فإنه سيتم التطرّق له خلال السياق.

كان جاسم الخرافي أثناء الانتخابات قد تعرّض لمحاولات عديدة من بعض الأشخاص للحيلولة دون نجاحه والفوز بعضوية المجلس، من خلال دعم مرشحين آخرين وعقد صفقات بينهم للاستئثار بمقعدي الدائرة دون أحد آخر، رغم أنهم يدركون مدى شعبيته وقوته في

دائرتـه، الدائـرة الثانية، التي منحته الثقة مرتين سـابقتين في برلمـان ١٩٧٥، وبرلمان ١٩٨٥، وكانـت مؤهّلـة باقتـدار لأن تمنحـه الثقة مرة ثالثة خـلال انتخابات عـام ١٩٩٢ لولا تراجع الخرافي عن الترشيح.

بعـد أن انتهـت انتخابات عام ١٩٩٦م التي فاز جاسـم الخرافي اضافـة إلى النائب أحمد النصار عن دائرة القبلة والشـامية والشـويخ، أعلن الخرافي نيته الترشـح لانتخابات رئاسـة المجلس. وقد مُورِسَـت ضدّه حملة بأنه مرشـح من قبل الحكومة، وبدأ أصحاب هذه الحملة يروّجـون لمصطلحـات ومقـولات عن المجلس الضعيـف والمجلس القـوي، وأن الحكومة تريد مجلساً ضعيفاً مستأنساً متجاهلين حقيقة مهمة يدركها الجميع هي أن المجلس القوي يكون قوياً بإنجازاته وما يتحقق فيه، ولن يكون أبداً بالصوت العالي وبالصراخ وبالتصعيد والتأزيم وتعطيل عمليات التنمية والمشـروعات الإنمائية، وهو ما كان يرفضه جاسم الخرافي الذي لم يهتـم لمـا يروج له البعض ومضـى في طريقه لثقته الكبيرة برصيـده الممتد لدى أهل الكويت، وثقته بأن تلك المحاولات الصغيرة التي يعرف الجميع ما وراءها لن تهزّه أو تثنيه عن تحقيق رغبته في مواصلة عمل وطني اختاره طواعية من أجل أن يخدم بلده وشـعبه، ولم يطمح إليه طالباً لمنصب أو طامعاً في مال أو جاه.

كان الخـرافي يـرى أن المجلـس هـو بيت الأمـة، وأن ما يحـدث داخله ينعكـس على بقية الشـعب، وأن الكويـت تشـهد مرحلة حرجة تتطلب وحـدة الكلمة ووحدة الصـف، والتلاحم والتعـاون، من أجل عبور هذه المرحلة المهمـة من تاريخها، وأن على المجلس أن يعبر بإيجابية عـن حالة التكاتف المنشـودة، وكان يؤكّد على أن العدوّ الذي يتربّـص بالكويت ينتظر حدوث تصدّع في علاقة التلاحم التاريخية الوطيدة بين أبناء الكويت، وأن طاغية العراق عندما غزا الكويت في صيف عام ١٩٩٠ رغم نواياه المبيتة في الاستيلاء على الكويت تحين فرصة الشرخ الصغير الذي حدث في الصف الكويتي، والصدام الذي حدث بين بعض أعضاء مجلس الأمة والحكومة في ذلك الوقت.

ترشّح الخرافي لمنصب رئاسة المجلس عام ١٩٩٦، في فترة شهدت ذروة الاحتقان السياسي، وبـدا واضحـاً فيها التمحـور والتكتل التنظيمي والحزبي، وكل تلك الأمور كانت تشـيع القلق

والمخاوف في نفس أي شخص يفكر في ذلك المنصب، لكن الخراف كان يؤمن بأن مهارات العمل السياسي وقدرات التعامل مع العاملين في هذا المجال، بالإضافة إلى الخطاب السياسي القادر على كسب الآخرين وإعلاء قيم الجماعة وأسلوب الفريق الواحد وما يرتبط بكل ذلك من أساليب، هي مقومات لشغل هذا المنصب وتحقيق النجاح المأمول.

جاسم محمد الخرافي

الفصل التاسع

الرئاسة والانتصار للدستور

الرئاسة والانتصار للدستور

كان يوم ٢٠ أكتوبر عام ١٩٩٦م يوماً عادياً، لكن جلسة مجلس الأمة وأحداثها لم تكن كذلك في قاعة المغفور له عبدالله السالم في مجلس الأمة، التي تشرّفت بحضور سمو أمير البلاد الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح، للتكرم بإلقاء النطق السامي بافتتاح دور الانعقاد العادي الأول للفصل التشريعي الثامن لمجلس الأمة. وكانت مقاعد الوزراء والنواب ممتلئة حيث حضر سمو ولى العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح، والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية حينذاك الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وغيرهما من كبار المسؤولين. أما مقاعد الضيوف، فقد كانت هي الأخرى مكتملة لكثافة الحضور من أفراد السلك الدبلوماسي العربي والأجنبي، ومن الشخصيات الكويتية وغير الكويتية الحريصة على متابعة أحداث جلسة الافتتاح.

ترأَس جلسة الافتتاح أكبر الأعضاء سناً النائب عبد العزيز العدساني، الذي أعلن فور انتهاء سمو الأمير من نطقه السامي وبعض الكلمات الأخرى البروتوكولية التي تُلقَى في مثل هذه المناسبة، عن فتح باب الترشح لرئاسة المجلس. وتقدم النائبان، أحمد السعدون وجاسم الخرافي - طالبين الترشيح لرئاسة المجلس، لتُجريَ بعد ذلك عملية الاقتراع وسط حالة من التحفز للوصول إلى فصل الختام بين رجلين لكل منهما مساحته ومكانته وإن اختلفت طبيعة أداء كل منهما. وربما لهذا السبب جاء الحضور المكثف من أبناء الشعب الكويتي ومن رجال الإعلام ومن الضيوف الدبلوماسيين وغيرهم في وقت مبكر إلى قاعة عبد الله السالم، فالتنافس سيكون شديداً وربما لا تحسم النتيجة إلا بقراءة الاسم المسجل في آخر ورقة نظراً لتعادل الكفتين.

دق رئيس الجلسة بمطرقته، فتوجه موظفو المجلس إلى مقاعد النواب بمن فيهم الوزراء وسلموا لكل نائب ورقة مسجلاً عليها الإسمان، وبها مكان للاختيار. ولم يتسلّم سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح ورقته، إذ كان قد غادر القاعة لوداع سمو الأمير. وتم تجميع الأوراق من النواب والوزراء لفرزها، وبعد انتهاء عملية فرز الأصوات أعلن رئيس الجلسة، عدد الحضور ٦٠، حصل أحمد السعدون على

٣٠ صوتاً منها، وحصل جاسم الخرافي على ٢٩ وهناك ورقة واحدة بيضاء. وانتظر الرجل لثوان مرت كأنها الساعات ثم قال "أعلن فوز أحمد السعدون برئاسة المجلس"، ثم دعاه لأخذ موقعه على المنصة.

لا أحد من خارج مقاعد النواب يملك حق التعليق، لكن أمكن ملاحظة حالة من اللغط تختلط بحالة من التصفيق من قبل بعض النواب، فهناك همس بين الحضور من فقهاء القانون الدستوري والقانونيين بشكل عام، ومشاورات بين أنصار جاسم الخرافي الذي لم يظهر أي اطمئنان للنتيجة المعلنة، وإن كان قد تصرّف على نحو لا يكشف عن شعوره بالقلق. فقد تقدم الخرافي بأخلاق الفرسان ليهنئ زميله أحمد السعدون بما أعلن، وسط استحسان عام لسلوكه الراقي الذي يرى المنافسة قرينة الديمقراطية وأساسها، ويؤمن بأن الاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية.

يؤكد بعض المقربين من جاسم الخرافي أنه أراد بعدم اعتراضه على النتيجة في نفس لحظة إعلانها، ألا يقتل فرحة افتتاح فصل تشريعي جديد، فالكويتيون حريصون على برلمانهم ولا يقبلون بأن يتعطل أداؤه أو عمله لأي سبب من الأسباب، لذا كان لزاماً عليه عدم إفساد فرحة العرس الديمقراطي.

من جانب آخر، رأى بعض المراقبين أن الجلسة الافتتاحية تكون فيها قضايا يستحيل تأجيلها، فهناك، على الأقل مرسوم تشكيل الحكومة وأداء أعضائها للقَسَم أمام المجلس، وهناك مراسيم صدرت لابد أن تعرض في أول جلسة يعقدها، وهناك عملية انتخاب اللجان، ولو كان جاسم الخرافي قد اعترض على النتيجة فور إعلانها لاستمرت الجلسة الافتتاحية أياماً من أجل حسم الأمر وإنجاز المهام المنوطة بها. لكل ذلك امتنع جاسم الخرافي عن الاعتراض على النتيجة وقت إعلانها، وهنأ زميله حيث كانت عدم تهنئته ستفسر على غير معناها، وعلى غير طبيعة الرجل بنقاء سريرته وصدق ضميره ووضوح نواياه، ورغم أنه كان يراوده شك كبير في صحة النتيجة. أراد الخرافي أن يرسي لقاعدة دستورية مهمة، فلفت انتباه رئيس السن النائب عبدالعزيز العدساني الذي ترأس جلسة مراسم الافتتاح، وأعلن فوز الرئيس السعدون بـ ٣٠ صوتاً مقابل ٢٩ صوتاً للخرافي، بأن هناك خللاً في إعلان النتيجة، فوقف النائب العدساني مخاطباً الرئيس السعدون الذي كان

قد اعتلى منصة الرئاسة بأن النائب جاسم الخرافي طعن في موضوع انتخابات الرئاسة. وقد كان القلق الذي عبر عنه العدساني، والحرص الذي تمسك به للتأكد من دستورية نتائج انتخابات الرئاسة يتوافق ويعكس ما عبر عنه مرشح الرئاسة جاسم الخرافي في الجلسة بقوله مخاطباً الرئيس أحمد السعدون، "الأخ الرئيس بالرغم من تهنئتي لكم وتأكيدي على التعاون الكامل إلا أنني أودّ فقط أن أسجّل جزئية معينة دستورية، وأود أن تأخذ إجراءها الطبيعي في التأكد من عدم مخالفتنا أي بند من بنود الدستور، حرصاً على أن نبدأ مجلسنا بداية سليمة وصحيحة ومن منطلق الدستور". من جانب آخر، فإن دعوة العدساني، رئيس السن، في الجلسة التي تلتها للتيقّن من دستورية اعتلاء الرئيس السعدون منصة الرئاسة جاءت ضمن اعتبارات أخرى أهمها ما شهدته الساحة الوطنية والإعلامية من جدل وتساؤلات حول دستورية نتائج انتخابات الرئاسة، وحول مشروعية حسم الرئيس السعدون للموقف بتفسيره المادة ٩٢ من الدستور.

بعد أن تشاور جاسم الخرافي مع مستشاريه القانونيين ومع فقهاء القانون الدستوري حول مدى دستورية انتخابات الرئاسة، رأى أن يعلن عن وجهة نظره، في مؤتمر صحفي أوضح فيه أنه اعترض على إعلان فوز الرئيس رسمياً لأن هناك مخالفة صريحة لمادة من مواد الدستور ولوائح مجلس الأمة. وأضاف الخرافي في بيانه الذي ألقاه في المؤتمر أنه يطالب بإعادة التصويت على المنصب مرة ثانية، وإلا فإنه سيلجأ إلى المحكمة الدستورية، مؤكداً أن "عدد أعضاء مجلس الأمة المنتخبين والمعينين بحكم مناصبهم الوزارية الذين حضروا جلسة الافتتاح بلغ ٦١ عضواً بمن فيهم سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء. وعلى ذلك فإن التصويت يجب أن ينسب لعدد الحاضرين سواء من اشترك في التصويت أو من لم يشترك، ويجب ألا يفسر توديع سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء لحضرة صاحب السمو أمير البلاد بعد مراسم افتتاح الجلسة على أنه غياب، فهذا تفسير لا ينسجم مع أحكام المادة ٩٢ من الدستور والمادة ٢٨ من لائحة مجلس الأمة..".

أنهى الخرافي بيانه قائلاً "إذا كان الأخ أحمد السعدون قد حصل على ٣٠ صوتاً فقط، فإن الأغلبية المطلقة تكون غير متحققة". وتقدم جاسم الخرافي بمذكرة إلى مجلس الأمة بتاريخ ١٩٩٦/١١/١٠ معترضاً فيها على إعلان فوز السعدون وضمّنها وجهة نظره وحالات مشابهة

أو قريبة الشبه بالحالة الجديدة. وأكد فيها عدم دستورية نتائج انتخابات رئاسة المجلس لثمانية أسباب جاءت على النحو الآتي:

أولاً: يشترط لصحة انتخاب رئيس المجلس توافر الشروط التي حددتها المادة ٩٢ من الدستور والتي تنص على "اشتراط توافر الأغلبية المطلقة للحاضرين للفوز برئاسة المجلس في المرة الأولى للانتخاب، أي إنه يلزم توافر الأغلبية المطلقة، وليست الأغلبية النسبية، وهذه الأغلبية تُنسَب بصريح نص المادة إلى الحاضرين، فهي الأغلبية المطلقة للحاضرين، ولا محل لإضافة أي وصف آخر في هذا الشأن، كاشتراط الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس مثلا، أو الأغلبية المطلقة لمن شاركوا في التصويت، أو غير ذلك من أوصاف أو قيود تخرج المضمون عن صريح عبارة النص الدستوري".

ثانياً: إذا لم يتعرّض الدستور لانتخاب رئيس المجلس إلا في المادة (٩٢)، فإن هذه المادة تكون وحدها هي التي يتعين الرجوع إليها عند تحديد شروط انتخاب رئيس المجلس، ولا يجوز مخالفتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو إضافة شروط أو أحكام أخرى غير ما تضمنته.

ثالثاً: التزاما بمبدأ سمو الدستور، ونزولا على مقتضاه كان طبيعيا أن تجيء المادة ٢٨ من اللائحة الداخلية تردد ذات عبارات وألفاظ المادة ٩٢ من الدستور، وذلك لأن اللائحة لا تملك بداهة أن تضيف شرطا جديدا أو تعدل أحكام الدستور.

رابعاً: تؤكد السوابق البرلمانية حرص مجلس الأمة على وضع هذه المبادئ موضع التطبيق في شأن عدم توافر الأغلبية المطلقة للحاضرين في حق من حصل على أكثر الأصوات، ومنها السابقة التي حدثت عندما طرح على المجلس في ١٩٧١م أثناء انتخاب نائب الرئيس ذات الخلاف محل البحث، وكان أحد الأعضاء أثار ذات الحجة في شأن وجود ممتنع وأنه يعد غائبا فلا يحسب ضمن الحاضرين، فأوضح الخبير الدستوري الدكتور عثمان خليل عثمان في وقتها أن "الدستور أقوى من اللائحة، فالدستور هو الذي اشترط بنص صريح في المادة ٩٢ أنه يعاد الانتخاب إذا لم يحصل أي من العضوين على الأغلبية المطلقة للحاضرين ولم يقل للمصوتين، فالذي حضر وصوت بالامتناع يعتبر في

حكـم المادة ٩٢ أنه حاضـر، وأقر المجلس ذلك، وتمت إعادة الانتخاب. ومن ثم لا محل للقـول بأن نصًّـا في اللائحة الداخلية يقضي باعتبار من حضر غائبا عند امتناعه عن التصويت لأن ذلك يعد مخالفة صريحة لنص المادة ٩٢ من الدستور".

خامسـاً: إن الاسـتناد إلى المادة ٣٧ من اللائحة الداخلية للمجلس، وبغض النظر عن البحث الذي يثور في شـأن دسـتوريتها، يلزم الانتباه إلى أنها لا تنصرف إلى الحالة القائمة ولا تغيـر من الحقيقة الثابتة في شـأن عدم توفر الأغلبيـة المطلقة للحاضرين التي تشترطها المادة ٩٢ من الدستور.

سادساً: تتطلب الأغلبية المطلقة للحاضرين الحصول على ٣١ صوتا على الأقل، فقد كان عـدد الحاضرين ٦١ عضوا بمن فيهم رئيس الحكومة. وحيث أن نص المادة ٧٣ مـن اللائحة الداخليـة للمجلس يقول "تُوضَع تحت تصرف الأعضاء قَبل افتتاح الجلسـة بنصف سـاعة دفاتر حضور يوقعـون عليها عنـد حضورهم"، ونصت المادة ٧٤ على أن "يفتتح الرئيس جلسات المجلس بحضور أغلبية أعضائه، فإذا تبـين عنـد حلول موعد الافتتاح أن هذا العدد القانوني لم يتكامل، أخّر الرئيس افتتاحها نصف سـاعة، فإن لم يتكامل العدد بعد ذلك يؤجّل الرئيس الجلسـة"، ولذلك فإن ثبوت وجود رئيس الحكومة في الجلسة عند افتتاحها يفرض ضرورة احتساب سموه ضمن الحاضرين الذين أشارت إليهم المادة ٩٢ من الدستور، ولا يغير من ذلك خروج سـموه من القاعة أثناء الجلسـة ويبقى عدد الحاضرين ٦١ عضـوا كما هو دون تغييـر. وفي هذه الحالة، فإن عدد الأصوات التي كان يجب أن يحصل عليها أحمد السعدون هو ٣١ صوتا على الأقل.

سـابعاً: لـو تم الافتراض جدلاً عدم وجـود رئيس الحكومة داخل الجلسـة أثناء التصويت علـى رئاسـة المجلـس رغم ثبوت حضوره قبـل ذلك، فإن هذا الغيـاب لا يغير من العدد المطلوب لانتخاب الرئيس وهو ٣١ صوتا، إذ سـيصبح عدد أعضاء المجلس الذين أدلوا بأصواتهم ٦٠ عضوا، والأغلبية المطلقة لهم هي ٣١ عضوا، وهو ما لم يحصل عليه أحمد السعدون.

ثامناً: إن المادة ٣٧ من اللائحة الداخلية للمجلس لا شأن لها بكيفية اختيار الرئيس لأن المشرع قصر الحكم الوارد فيها على انتخاب مكتب المجلس، ولكن لو تم الافتراض جدلاً، وهو غير صحيح، أنها تنطبق على حالة اختيار رئيس المجلس، فإن الاحتكام إليها لا يفيد في تغيير الوضع، إذ يظل إعلان فوز أحمد السعدون بالرئاسة غير صحيح لأنه لم يحز على الأغلبية المطلوبة وهي ٣١ صوتا، إذ يقول نص المادة "يعتبر الامتناع عن التصويت بمثابة الغياب عن الجلسة... ويسري حكم هذه المادة على الأوراق غير الصحيحة". والنص يتكلم عن الامتناع، في حين أن التصويت قد تم بالنسبة لصاحب الورقة البيضاء التي استبعدتها لجنة الإشراف على الانتخاب.

في ضوء ماتقدّم، أكّدت المذكرة أن نتائج انتخابات الرئاسة تعتبر "مخالفة صريحة لأحكام الدستور يلزم تصحيحها وإزالتها حرصا على أن تجيء أعمال المجلس ونشاطه طبقا للدستور والتزاما بأحكامه". وطالب الخرافي في المذكرة بالعمل على تصحيح الوضع وذلك بطلبين: أولهما أصلّي يتمثل في عدم دستورية إعلان أحمد السعدون رئيسا للمجلس وضرورة استكمال إجراءات الانتخاب طبقا لما ترسمه المادة ٩٢ من الدستور، وثانيهما احتياطي يتمثل بطلب مجلس الأمة من المحكمة الدستورية تفسير المادة ٩٢ من الدستور وما يرتبط بها من نصوص تحكم انتخاب رئيس مجلس الأمة. وأرفق جاسم الخرافي بمذكرته تقريرا يستند إلى سوابق وآراء قانونية بشأن هذا الموضوع.

أثارت المذكرة التي قدمها جاسم الخرافي حول وجود شبهة دستورية في انتخابات الرئاسة اهتمامات الصحافة وأجهزة الإعلام المحلية، وأصبحت كما وصفها أحد النواب قضية رأي عام، وتفاعلت الصحف المحلية معها واستعانت بالخبراء الدستوريين من داخل الكويت وخارجها للوقوف على الرأي القانوني في قضية التصويت، ونشرت الصحف عدداً من الدراسات التي أعدها الخبراء حول القضية، وكانت معظم الآراء تشير إلى وجود شبهة دستورية.

بالنسبة للآراء الدستورية في هذه القضية، فقد جاء معظمها منسجماً مع رؤية جاسم الخرافي، إذ أشار الدكتور محمد محمد بدران، أستاذ ورئيس قسم القانون العام الإداري

والدستوري في كلية الحقوق بجامعة القاهرة في مذكرة نشرتها جريدة القبس في ١٩٩٦/١١/٩ إلى وقائع انتخاب الرئيس ونائب الرئيس في مجلس ١٩٧١م في الفصل التشريعي الثالث، حيث فاز الرئيس خالد صالح الغنيم بحصوله على ٣٤ صوتا مقابل ٢١ حصل عليها منافسه خالد المسعود الفهيد، في حين كان الحضور ٥٩ عضواً. وظهرت المشكلة عند انتخاب نائب الرئيس، فقد جرت المنافسة بين كل من عباس مناور ومبارك الحساوي ويوسف المخلد. وحصل الأول على ١٢ صوتا، والثاني على ١٧ صوتا، والثالث على ٢٨ صوتا، بالإضافة إلى ذلك كان هناك ورقة واحدة بيضاء. وقد أعلن الرئيس أن أحدا لم يفُزْ بالأغلبية المطلقة، ومن ثم أُعيدَت الانتخابات بين صاحبَي أعلى رقمين وهما يوسف المخلد ومبارك الحساوي. وقد سُئِلَ الخبير الدستوري في ذلك فقال "في الجولة الأولى يجب بنص المادة ٩٢ من الدستور أن يكون النجاح بالأغلبية المطلقة، والأغلبية المطلقة تساوي ٣٠ صوتا، فإذا لم يحصل أي من المرشحين على هذه الأغلبية يُعاد الانتخاب بين الاثنين الحائزين لأكثر الأصوات، وتكون العبرة في المرة الثانية بالأغلبية النسبية".

انتهى الدكتور محمد بدران في رأيه إلى أن احتساب الحاضرين في الاجتماع يكون حسب ما ورد في نص المادة ٩٢ من الدستور، وهو الرأي الذي يتطابق مع ما جاء في مذكرة جاسم الخرافي، أي إن الأغلبية المطلقة تُحسَب بنسبتها إلى عدد الحاضرين وليس إلى عدد الأصوات الصحيحة المعطاة، ومن ثم تُحسَب الورقة البيضاء التي أُودِعَت صندوق الاقتراع على رئيس المجلس ضمن أصوات الحاضرين لأنها دليل إثبات على حضور صاحبها. وبُناءاً على ما تقدم يكون عدد الحاضرين، في انتخابات رئاسة مجلس الأمة عام ١٩٩٦، السعدون والخرافي، ستين عضوا وليس تسعة وخمسين، وهذا العدد (٦٠) هو الذي يجب أن تقاس عليه الأغلبية المطلقة المطلوبة. والأغلبية المطلقة التي ورد ذكرها في المادتين ٩٢، ٩٧ من الدستور، ٢٨ من اللائحة، وتعني الأغلبية المطلقة النصف (٥٠٪) بالإضافة إلى عضو واحد أو صوت واحد، وخلص إلى وجود مخالفة دستورية في إعلان فوز السعدون.

من جانب آخر، أورد المستشار شفيق إمام في كتابه (الحوار الدستوري والسياسي حول انتخابات الرئاسة) آراء عدد من الخبراء الدستوريين الآخرين، وهي آراء تنسجم مع رؤية

جاسم الخرافي في اعتراضه على نتيجة التصويت، حيث بين الدكتور محمد حسنين عبد العال، أستاذ القانون العام بكلية الحقوق في جامعة القاهرة، أنه لما كانت الوقائع قد أكّدت حضور ستين عضوا في جلسة انتخاب رئيس مجلس الأمة، ووُجِدَت بالصناديق ستون ورقة، فإن وجود إحداها بيضاء لا يغيّر من الحقيقة الثابتة في شأن حضور العضو صاحب هذه الورقة، ومن ثمَّ تكون الأغلبية المطلقة للحاضرين هي ٣١، ومن لم يحصل على هذا النصاب لم ينَلْ الأغلبية المطلقة للحاضرين التي يشترطها الدستور في المرة الأولى، ويتعيّن عندئذ إعادة الانتخاب بالإجراءات والشروط التي حدّدتها المادة ٩٢ من الدستور حرصا على أن تجيء أعمال المجلس ونشاطه طبقا للدستور والتزاما بأحكامه. ويمكن حسما لأي جدل أن يطلب مجلس الأمة من المحكمة الدستورية تفسير نص المادة ٩٢ من الدستور وما يرتبط بها من نصوص تحكم انتخاب رئيس مجلس الأمة.

من جهة أخرى، أيد الدكتور رمزي الشاعر، أستاذ القانون الدستوري بجامعة الزقازيق ما ورد في مذكرة جاسم الخرافي، وأوضح أن الرأي القانوني في انتخاب رئيس مجلس الأمة الذي جرت وقائعه يوم ١٩٩٦/١٠/٢٠م يؤكد أن الأغلبية المطلقة تتطلّب الحصول على ٣١ صوتا على الأقل، فقد كان عدد الحاضرين ٦١ عضوا بمن فيهم سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء، ولا يدحض ذلك أن سموه قام بتوديع صاحب السمو الأمير بعد مراسم الافتتاح. وخلص الدكتور الشاعر إلى أربعة خيارات هي، أن يتخلى من أعلن انتخابه عن الرئاسة وتُعاد الانتخابات، أو يتصدّى مجلس الأمة للأمر حتى لا يكون وضعه غير دستوري، أو يطلب المجلس من المحكمة الدستورية تفسير النصوص القانونية الخاصة بانتخاب الرئيس، أو أن يطلب مجلس الوزراء ذلك حماية للدستور وضمانا للتطبيق السليم لنصوصه.

لأسباب عدة، أوردها المستشار فكري المغاوري في مذكرة بهذا الشأن، فإن وجهة نظر جاسم الخرافي كانت صحيحة مئة في المئة، إذ أقرّ المغاوري بوجود شبهة المخالفة الدستورية في انتخاب رئيس المجلس، بعد أن ثبت أن عدد الحاضرين بلغ ٦١ عضوا وتكون الأغلبية المطلقة ٣١ عضواً، واستبعاد سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء من عدد الحاضرين ليس له سند دستوري في نص المادة ٩٢. وأكدّ الخبير الدستوري المغاوري أنه حتى على فرض

استبعاد سموه، فإن عدد أوراق التصويت داخل الصندوق كانت ٦٠ ورقة، ويظلّ المرشح غير حائز للأغلبية المطلقة لأن الفوز بالرئاسة يحتاج صوتا زيادة على نصف عدد الحاضرين إلى ثلاثين زائداً واحداً. وختم المستشار المغاوري بأنه لا مناص أمام المجلس من أن يحيل موضوع تفسير المادة ٩٢ من الدستور إلى المحكمة الدستورية لبيان ما إذا كانت القواعد الواردة بها قائمة بذاتها وكافية لحكم إجراءات انتخاب رئيس مجلس الأمة، أو أنها تحتاج إلى تكملتها بقواعد تشريعية عادية ومدى دستورية استطالة أحكام المادة ٣٧ من لائحة المجلس على إجراءات انتخاب الرئاسة.

دون شك، فإن مضمون مذكرة جاسم الخرافي التي قدمها لمجلس الأمة وبحثها المجلس في جلسته بتاريخ ١٩٩٦/١١/١٧، والآراء الدستورية التي استندت إليها أو ساندت ما جاء فيها بشأن دستورية انتخابات رئاسة المجلس في الفصل التشريعي الثامن، لم تكن دون معارضة أو تمثل التوجه الوحيد والحاسم لذلك النزاع الدستوري، بل واجهتها آراء وتصورات دستورية تختلف وتتعارض مع ما ذهبت إليه من تفسيرات واستنتاجات. وهي دون شك آراء وتصورات من خبراء دستوريين وأساتذة في القانون لهم مكانتهم العلمية والفكرية المرموقة والمشهود لها. إلا أن ما يهمّ في هذا الصدد، وفي الاستشهاد المفصّل للآراء الدستورية والقانونية السالفة الذكر، هو توضيح لابد منه بأن موقف جاسم الخرافي في تلك القضية ومتابعته لها لم يكن بدافع شخصي أو اندفاع متحيز في انتخابات خسرها، بل كان جزءاً من نشاط سياسي ودستوري وفكري دبّ في أوصال المجتمع الكويتي بشأن قضية مهمة أثار بحثها والحوار حولها مناخاً صحياً من الحوار الديمقراطي البناء، شارك فيه المثقفون وذوو الاختصاص في مختلف مواقع المجتمع الكويتي، وأدى إلى إثراء الفكر السياسي والدستوري الكويتي وتعميق الممارسة الديمقراطية.

في تلك القضية، أكّد جاسم الخرافي في جلسة مجلس الأمة التي بحثتها، أنه لا يوجد شيء شخصي بينه وبين أحمد السعدون، وأنه لا يقبل كلاماً، يتردّد بأن هذا من جماعة الخرافي وذاك من جماعة السعدون، وأنه طلب إحالة الخلاف إلى المحكمة الدستورية لتحقيق الاستقرار في منصب الرئاسة.

كانت جلسة مجلس الأمة بتاريخ ١٨/١١/١٩٩٦ التي بحثت القضية في أكثر من ١٥ ساعة متواصلة من الحوار الديمقراطي الدستوري، بكل المقاييس جلسة تاريخية. وفي ذلك الحوار، كان جاسم الخرافي يصرّ على تأصيل مسألتين مهمتين، أولاهما أن المحكمة الدستورية هي صاحبة الاختصاص في تفسير مواد الدستور وحلّ النزاعات الدستورية بين المجلس والحكومة، ولابد أن تمارس اختصاصها في مناخ من الثقة والاحترام اللذين لابد أن يتحلّى بهما موقف كل سلطة من السلطتين التشريعية والتنفيذية تجاه اختصاصها ومسؤولياتها الدستورية، والثانية أن الاختلاف القائم حول موضوع انتخابات الرئاسة هو اختلاف دستوري حول الموضوع وحسمه ضروري من جهة الاختصاص، المحكمة الدستورية، وذلك لتأصيل قواعد دستورية سليمة تمكّن المجلس من أداء مهامه بالشكل المطلوب. وفي نهاية تلك الجلسة تمت الموافقة بالتصويت بإحالة مذكرة المرشح جاسم الخرافي إلى المحكمة الدستورية التي أصدرت حكمها في ٨ يناير ١٩٩٧ الذي اعتبر أن انتخابات رئاسة مجلس الأمة صحيحة، وأن أحمد السعدون هو الفائز بمنصب الرئاسة.

بذلك القرار كان الرئيس الخرافي قد كسب ولم يخسر، إذ إنه بطلبه اللجوء إلى المحكمة الدستورية، ساهم من خلال الحوار الذي دار بشأن الموضوع، والحكم الذي أصدرته المحكمة، في إثراء الفكر السياسي والدستوري الكويتي، وإرساء مبادئ دستورية، كانت كل السلطات في حاجة إليها، إضافة إلى أن الحكم قطع الشك باليقين فيما كان ملتبسًا لدى الكثيرين، واختلفت بشأنه الآراء، وتنوّعت الرؤى. كما أن اللجوء إلى المحكمة الدستورية أتاح الفرصة أمام المجلس للقيام بدوره الرقابي والتشريعي كاملاً دون تعطيل أو تأخير، إضافة إلى أنه خلق حالة جيدة من الوعي بالمبادئ والمصطلحات الدستورية من خلال تسليط الضوء بشكل كبير من وسائل الإعلام على اختلاف مكوناتها على هذه القضية.

قابل جاسم الخرافي حكم المحكمة الدستورية بعقلانيته السياسية التي عُرِفَ بها، وبذكائه السياسي المعهود، فعبّر لوسائل الإعلام عشية صدور الحكم عن ارتياحه التام لحسم الخلاف حول انتخابات رئاسة مجلس الأمة، وقال "علينا جميعاً أن نحترم رأي القضاء الكويتي أيًا كانت النتائج، وإن إزالة الشبهة الدستورية التي أحاطت بإجراءات انتخاب رئاسة المجلس

كانت خطوة ضرورية لنطمئن جميعاً على سلامة الأداء التشريعي والرقابي الذي سيقوم به المجلس خلال الفصل التشريعي الحالي، فالخلاف لم يكن خلافاً شخصياً، وإنما هو خلاف على أسلوب تكريس قواعد الدستور وترسيخ مبادئه. وإن ما حدث كان ظاهرة صحية ومظهراً إيجابياً من مظاهر الديمقراطية وممارستها، والحوار الفكري والدستوري الذي دار حول موضوع انتخابات رئاسة مجلس الامة كان حواراً إيجابياً أثري الفكر السياسي الكويتي، وأكد دور المحكمة الدستورية كركن مهم من أركان نظامنا الدستوري". وقد كان موقف الخرافي موقفاً مسؤولاً، ونتيجة الحكم أياً كانت لها نتائجها المهمة، وبشكل خاص على الممارسة الديمقراطية الدستورية. وهو الموقف نفسه الذي أعلنه عند تقديم مذكرته في العاشر من نوفمبر، حيث قال انه بارك للسعدون، ومستعد للمباركة مرة أخرى، لكن إذا كانت هناك شبهة فعلينا مسؤولية إزالتها جميعاً. وبذلك، يكون الخرافي قد حصّن مجلس الأمة من إشكالية دستورية كان من الممكن أن تصاحب عمل المجلس طوال الفصل التشريعي، ويجعل من السهل الطعن في قراراته وفي عمله، فلم يكن الوصول إلى منصب الرئاسة هو الهم الأكبر أو الأوحد لدى جاسم الخرافي، لكن الانتصار للديمقراطية هو المعنى الأهم والأقوى الذي ترسّخ في وجدان جاسم الخرافي عند اعتراضه منذ إعلان نتيجة الانتخابات وحتى إعلان حكم المحكمة الدستورية.

إذا كان الحكم قد ثبت النائب أحمد السعدون على كرسي الرئاسة لفصل تشريعي استمر أكثر من ثلاثة أدوار وأقل من أربعة، فإنه أتاح لجاسم الخرافي فرصا جديدة لتقديم نفسه لزملائه وللناخبين، فقد أظهرت المساجلات والمناقشات المطولة التي استحوذت عليها قضية الشبهة الدستورية، مهارات الخرافي السياسية، وتمسّكه بالثوابت الوطنية دون مزايدات أو نوازع شخصية، كما أظهرت قدرته على الدفاع والطرح والرد، مع الحرص على الأسلوب الراقي في التعامل مع الآخرين سواء المؤيدين أو المعارضين، مما أكسبه مزيداً من ثقة وتقدير النواب الذين باركوا له دوره وموقفه، كما منح ذلك الوقت للخرافي للتعامل مع معطيات ومكونات الساحة السياسية الكويتية، وكلاهما أمران لازمان للرئاسة المرتقبة.

لـم يترك حكم المحكمة الدسـتورية أثراً على شـخصية الخرافي وعملـه البرلماني، إذ سرعان ما انغمس في أعمال المجلس وعمل على طرح ومعالجة القضايا التي تهم الوطن والمواطنـين. فخلال الفصل التشـريعي الثامن (١٩٩٦م -١٩٩٩م) دافع جاسـم الخرافي عـن الحريات العامة ومنها حرية الصحافة، كما دافع عن الإجراءات التي تكفل سـلامة التشـريع بحيـث يتـم التفكير عند وضـع أي قانون في كيفيـة تنفيذه، ودافـع عن ديوان المحاسبة كآلية من آليات مجلس الأمة التي يتعين أن تمارس اختصاصها ومهامها كاملة في مساندة مهام المجلس الرقابية.

انتقد الخرافي، في ذلك الفصل التشريعي، المجلس لضياع أولوياته والحكومة التي لا تعمل بروح الفريق، ودافع عن حصانة النواب التي لا يجوز التنازل عنها إلا في حالة الجرم المشهود، كمـا دافـع عن المال العام وحرمته باعتباره ملكا للأجيال القادمة مثلما هو بالنسـبة للأجيال القائمة، وغيرها الكثير من القضايا الوطنية المهمة.

في جلسـة ٢١ ينايـر ١٩٩٧م، اعترض جاسـم الخـرافي على تحديد لجنـة حماية الأموال العامة زمناً معيناً لديوان المحاسـبة لإنهاء تقريرها بشـأن قضايـا بحثتها اللجنة، ففي ضوء هـذا التصـرف وضيق الوقت ربما يضطر الديوان إلى إنهاء عمله بكيفيةٍ غير التي يطمح لها المجلـس، وطالـبَ عِوَضاً عن ذلك بأن يتم التنسـيق مع ديوان المحاسـبة حتـى يأخذ التقرير المطلوب وقته اللازم ولا يظهر بصورة غير كاملة. وكان منطلقه في ذلك أن قضايا المال العام يجب أن تُتَاح الفرصة الكاملة لمعالجتها والوقت الكافي للتأكد من سلامة الموقف.

أكّد الخرافي في جلسة مجلس الأمة بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٩٧م ضرورة أن يكون هناك تكامل بين الخطاب الأميري وبرنامج عمل الحكومة، فالأول بالنسبة له لابد أن يتناول ما تم إنجازه خلال عام في حين أن الثاني هو خطة عمل الحكومة خلال الأربع سنوات المحددة لها، ودور المجلـس هو مراقبـة ومراجعة ما تم تنفيذه في برنامج الحكومـة من خلال عرض ومراجعة سـنوية يقدمهـا الخطاب الأميـري. إن المتابع لما قام به النائب جاسـم الخـرافي في مجلس ١٩٩٦ يلمس أن مواقفه كانت امتداداً لدوره في مجلسـي ١٩٧٥ و ١٩٨٥، وهو الحرص على

معالجة القضايا العامة التي تهدف إلى تحقيق مصالح تعود بالفائدة على المجتمع وأبنائه، والتركيز على الأولويات الوطنية، كما أنه لم يقف عند حدود النقد والمطالبة بالالتزام باللائحة الداخلية لمجلس الأمة، بل طرح العديد من الاقتراحات والمبادرات، وكان يقوم بمهامه البرلمانية بحيوية وتأثير كبيرين، مما طرح تساؤلات مهمة: هل كان جاسم الخرافي يبين للنواب قدراته كرئيس مقبل للمجلس؟ أم أنه كان يقدّم نموذجاً للعمل البرلماني المثمر والمنتج ليكون الأسلوب في المرحلة الجديدة التي ربما كان مقتنعاً في قرارة نفسه، ثقة بتوفيق الله وتأييد زملائه، أنه سيكون خلالها على رأس السلطة التشريعية؟ أم أن الأمر كان اتّباعاً لأصول العمل البرلماني من دون أي أغراض أبعد؟ كل شيء كان وارداً، لكن تطورات الأيام شهدت حل مجلس الأمة حلاً دستورياً في مايو ١٩٩٩، وإجراء انتخابات جديدة في يوليو من تلك السنة، فاز فيها جاسم الخرافي بعضوية المجلس ثم برئاسته.

جاسم أحمد الخرافي

الفصل العاشر

رئاسة استثنائية

رئاسة استثنائية

لم تكن الفترة التي سبقت وتزامنت مع انتخابات الفصل التشريعي الثامن لمجلس الأمة عام ١٩٩٦ شبيهة بتلك التي شهدتها انتخابات الفصل التشريعي التاسع عام ١٩٩٩، فقد مثلت الثانية تحوّلاً مهماً في المناخ النفسي والسياسي للعمل الوطني الكويتي إيذاناً ببدء مرحلة مختلفة نوعياً، من حيث المضمون وأسلوب العمل، عن فترة بداية ومنتصف عقد التسعينيات التي كانت تمثل ذروة الاحتقان النفسي والسياسي الذي ظل يتفاعل ويؤثر في مجرى العمل الوطني نتيجة المرارة التي ولدتها محنة الغزو العراقي لدولة الكويت، وما لحق بها وبشعبها من نتائج شديدة الأثر والوطأة. فلم يكن من السهل على الكويتيين أن يتجرّعوا مرارة تحوّلهم إلى لاجئين يجوبون عواصم العالم بين ليلة وضحاها، كما لم يكن من السهل عليهم أن يروا وطنهم يحتل ويدمر خلال شهور، بل أيام وساعات، دون أن يبحثوا عن المسؤولية عن ذلك، سواء من أجل المساءلة أو من أجل التدوين في سجل التاريخ.

دون شك، كان استيعاب صدمة الغزو والتغلّب على النتائج النفسية والسياسية المترتبة عليها، يتطلب فترة أطول بكثير من تلك اللازمة لجهود إعادة الإعمار والبناء الاقتصادي. وقد طبع ذلك العمل الوطني ومختلف مواقف وأطروحات التيارات السياسية الكويتية خلال عقد التسعينيات. فأمام مرارة الغزو كان سؤال مهم يتردّد بإلحاح ولم يجد الإجابة عنه... من المسؤول؟ وكيف يمكن ضمان عدم تكرار ذلك؟ فكانت تلك الفترة محاولة للإجابة بأشكال مختلفة غلَبَ على توجهها الرئيسي التشدّد في الطرح، واللاعقلانية في المساءلة وفي الإجابة، وردود الأفعال الغاضبة.

كان التنفيس عن الاحتقان النفسي والسياسي الذي نتج عن الغزو يتم من خلال قنوات عديدة وأحداث صغيرة متناثرة، لكن شحناته الرئيسية تمّت من خلال ثلاث قنوات. كانت الأولى بالحوار الذي دار بشأن تشكيل لجنة برلمانية لتقصّي الحقائق بشأن الغزو عام ١٩٩٢، والثانية بظهور تقرير اللجنة المذكورة عام ١٩٩٥ وما شهدته الساحة الكويتية من تفريغ شحنة نفسية وسياسية أخيرة خففت من شدة ذلك الاحتقان، بينما تمثّلت الثالثة في الحملات الانتخابية لانتخابات مجلس الأمة عام ١٩٩٦.

كانت انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٦ واحد من التجلّيات المهمة لتلك الفترة، وربما كانت تنافساً بين الدوغماتية والبراجماتية، بين الإيديولوجيا والعقلانية، وبين التشدّد والاندفاع والتروّي والدراية في إطار مرحلة كان يحاول المجتمع الكويتي فيها المراجعة والتقويم والتصحيح، وفي ضوء شعور بالإحباط والمرارة الناجمين عن الغزو. وهذا التنافس ليس غريبا عن الممارسة الديمقراطية الكويتية كما أنه لا يشكّل استثناء عن التجارب الديمقراطية الأخرى الناشئة أو المتقدمة، وتتحدّد نتائجه وتنعكس على الفكر والممارسة السياسية وفقا لطبيعة المناخ النفسي والسياسي الذي يغلب خطاب هذا الطرف أو ذاك من طرف المعادلة. ورغم أن النصف الأول من التسعينيات كان معبّأ ومحمّلاً بنتائج ومرارة الغزو وكان فيه التشدّد والاندفاع في أوجه، فقد كانت نتائج انتخابات رئاسة مجلس ٩٦ تنبئ بتحولات مقبلة في المناخ الفكري والسياسي وفي ميزان النفوذ والتأثير السياسي والوطني، وتركيبة ومعادلة جديدة في ذلك التنافس التقليدي. وكانت نتائج انتخابات الرئاسة التالية في عام ١٩٩٩ تأكيداً لذلك التحوّل. فالرئيس السعدون لم يتقدّم إلا بصوت واحد، وأثار شبهة دستورية، على مرشح الرئاسة المستقل جاسم الخرافي في مجلس ٩٦ أي في ذروة تلك الفترة، في حين كان الفارق كبيراً بين الرئيس الجديد جاسم الخرافي أمام الرئيس السابق أحمد السعدون في انتخابات الرئاسة في الجلسة الأولى للفصل التشريعي التاسع لمجلس الأمة عام ١٩٩٩ التي دشّنت مرحلة مختلفة نوعياً.

كان الحضور في تلك الجلسة ٦٥ عضواً، أدلَى منهم ٣٧ بأصواتهم لصالح الخرافي و ٢٧ لصالح منافسه السعدون، واستبعدت ورقة واحدة اعتبرت باطلة. وفاز الرئيس الجديد للمجلس، جاسم الخرافي، بمنصب الرئاسة بزيادة على الرئيس السابق المخضرم أحمد السعدون بلغت عشرة أصوات، والانقسام الحاد الذي شهدته انتخابات رئاسة مجلس ٩٦ لم يكن هذه المرة بالحدّة نفسها، فالفارق كان واضحاً بوجود أغلبية واضحة ومؤثرة. ومثلما كانت الحكومة غير متضامنة في تصويت أعضائها في انتخابات رئاسة المجلس عام ١٩٩٦، وانقسم تصويت أعضائها بين المرشحين السعدون والخرافي، فقد جرى تصويتها في انتخابات رئاسة المجلس عام ١٩٩٩ على الحال نفسه أيضاً، فقرّرت أن يكون لكل وزير خياره الخاص في التصويت دون الاتفاق على أي من المرشحين في مجلس الوزراء، فانقسمت في التصويت. ولصعوبة التدليل على الاتجاه الأكبر في تصويت الحكومة لأي من المرشحين في انتخابات الرئاسة السرية، فإنه يمكن الإشارة إلى انقسام الحكومة في التصويت في مجلس ٩٦ من

خلال ردّ نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد آنذاك بأن بعض الأعضاء صوّتوا لصالح السعدون بكامل إرادتهم ودون تأثير أو توجيه من رئيس الحكومة، ومن خلال ما أكدّه وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية في الجلسة حين قال بأن "أحمد السعدون يعلم تمام العلم أنه لو كانت الحكومة ضده لما وصل إلى هذا الكرسي، ولذلك، فعلاً الحكومة ما كانت ضده"، ولم يعترض أحد على هذا التصريح رغم مخالفته الضمنية لمبدأ سرية الانتخاب. وإذا كان ذلك لا يعني أن كل الحكومة صوتّت للرئيس السعدون، فإنه لابد أن يدلّل على أن الحكومة انقسمت في التصويت. المهم أن الرئيس الجديد، الخرافي، صعد إلى منصة الرئاسة وحمل معه خبرته الطويلة في العمل السياسي والاقتصادي، في القطاع الخاص وعضوية مجلس الأمة والوزارة، ليستثمرها في مهام الرئاسة. لكن تبقى هذه المهام مختلفة نوعياً عن تلك الخبرات. وأول ما تتطلبه سمات قيادية، ومهارات في إدارة التنافس السياسي بين كتل وتيارات سياسية، وبعد هذا وذاك، تتطلّب دراية وخبرة في اللائحة الداخلية، وبنصوص الدستور وروحها، والقدرة على إدارة جلسات المجلس ومعالجة الاختلافات التي تعتري وتواجه أعماله البرلمانية على نحو تقبله الأغلبية، ناهيك عن المهارات السياسية المطلوبة في التعامل مع القوى السياسية الممثلة في المجلس. وقد أدى كل ذلك إلى وجود تخوّف لدى مؤيدي ومنافسي الرئيس الجديد بشأن أدائه في رئاسة مجلس الأمة، وانعكاس ذلك على أداء ومهام المجلس خصوصاً في مرحلة كان على المجلس فيها أن يفعل أداءه التشريعي والرقابي في مواجهة القضايا والمستجدات السياسية والتنموية. لقد كان تخوفاً واضحاً، لكن الرئيس الجديد، جاسم الخرافي، بما عُرِفَ عنه من إصرار وعناد بل وعزيمة في المواجهة أثبت أن ذلك التخوف ليس في محله.

تسلّم جاسم الخرافي رئاسة المجلس بأغلبية كبيرة مؤيدة غير قابلة للشك أو اللبس أو الطعن، وبدا الأمر كما لو أن النواب أرادوا تأكيد موقف جديد والبحث عن أسلوب عمل جديد ورؤية واقعية، بالإضافة إلى تقدير الرئيس الجديد الذي مارس مهامه كعضو متميّز ومتعاون وفعّال دون أن يتأثر بنتائج انتخابات الرئاسة السابقة، وببعض المواقف العدائية التي واجهها بسعة صدر ودراية في العمل السياسي.

لكن ذلك وحده، دون شك، لا يعطي تفسيراً كاملاً لذلك التحول الكبير. فقد كان الحل الدستوري لمجلس الأمة عام ١٩٩٩ بمثابة تنبيه للجميع. فالتشدد في المواقف والطرح الذي

واكب تقرير لجنة تقصي الحقائق لم يؤد إلى نتائج ملموسة، والأدوار الثلاثة الأولى من الفصل التشـريعي الثامن لم تحقق الإنجازات المطلوبة، والعلاقة بين المجلس والحكومة اسـتمرت في أوضاعها المتأزمة، وغاب التنسـيق والعمـل الجماعي عن مجلس الأمة، مما أدى إلى تقليص فاعليته التشـريعية والرقابية. وأمام كل ذلك بقي المواطن الكويتي ونوابه في مجلس الأمة في حيرة من أمرهم يبحثون عن مخرج في فترة تاريخية تكاد ملامحها تشبه الفترة السابقة على الغزو، بما شهدته من صراع دون أرضية للاتفاق والتوافق، ودون ضوء في آخر النفق.

كان الرئيـس جاسـم الخرافي في تلك الفتـرة يمهد ويعمل من أجل نمـط مختلف وجديد مـن القيـادة، القيادة التي يلتقي عندها الجميع، وتعكـس هموم الجميع، وتعبر عن طموحات الجميـع، وتكـون قريبة من الجميع. فضمن هـذا النمط ومنه يجب أن تكون رئاسـة مجلس الأمة باعتباره سـلطة الشـعب. وقد تجلّى هذا المفهوم القيادي الجديد في حملته الانتخابية عام ١٩٩٩. فقد شارك في تلك الحملة الانتخابية جُموع من الشباب متطلّعة للتغيير وبحماس منقطـع النظير، وكان كثير منهم من دائرته الانتخابية، وأكثر منهم من جميع مناطق الكويت. وكان مقرّه الانتخابي عامراً بكبار السن من جميع المشارب الاجتماعية، وتجاوب مع حواراته وندواته مثقفون وناشـطون سياسـيون من معظم الدوائر الفكرية والثقافية والسياسية، وقد شـكّل ذلك اسـتجابة واسـعة من قطاعات كبيرة وعديدة في المجتمع الكويتي للتوجهات التي عبـرت عنهـا تلك الحملة الانتخابية، وكان جاسـم الخرافي في خطابـه يتجاوب مع متطلبات مرحلة جديدة لرئاسة مجلس الأمة تكون فيها "الرئاسة للجميع".

ربما كانت نتيجة انتخابات الرئاسـة في الفصل التشـريعي التالي (العاشر) التي جرت في يوليو عام ٢٠٠٣م تأكيداً وقناعة بالنمط الجديد للرئاسة الذي مارسه الرئيس الخرافي خلال رئاسـته في الفصل التشريعي التاسـع، وتأكيداً للقاعدة العريضة الراضية عن أداء الرئاسة، وحياديتها، وحُسْـن اسـتخدامها للمطرقة حيث لا عصبية ولا تشنّج يكسرها كما كان يحدث في السـابق، إضافة إلى ضبطها للعلاقة بين السـلطتين بما يتفق مع نصوص وروح الدستور، وربما كان ذلك وراء امتناع أي عضو عن ترشـيح نفسـه منافساً له، وبذلك فاز جاسم محمد الخرافي برئاسـة المجلس للمرة الثانية في الفصل التشـريعي العاشر، لكن هذه المرة بالتزكية وهي حالة لا تحدث كثيراً في البرلمانات، بل قد تكون حالة استثنائية.

إن فوز الخرافي بمنصب الرئاسة بالتزكية يعني أن الرجل حقق نجاحاً كبيراً، وقدّم نموذجاً فريداً في إدارته لجلسات المجلس، رغم أنه كان يمارس المهمة للمرة الأولى، ويعني أيضاً أن الخرافي استعد لهذه المهمة بأدوات وأسلوب مغاير تماماً لأسلوب الآخرين، كما يعني أن العمل الوطني المجرد من المصلحة الشخصية أو الأهداف الذاتية هو الأقرب إلى قلوب الناس.

كان حياد الرئاسة مبدأ أساسياً في مفهوم "الرئاسة للجميع" الذي عمل الرئيس الخرافي على تأصيله فكراً وممارسة. فرئيس المجلس مارس مهامه رئيساً لجميع الأعضاء بمختلف انتماءاتهم، وهو في الوقت نفسه رئيساً للمجلس والحكومة في الجلسات، وحتى يكون رئيساً للجميع كان عليه ألا ينحاز لطرفٍ دون آخر، وذلك في حدود الدستور واللائحة الداخلية للمجلس والقانون. ولكي تتوفّر للرئاسة القدرة والإمكانية على تنسيق المواقف، وتعزيز الاتفاق على الأولويات والقضايا المطروحة، ومدّ جسور الثقة والحوار مع مختلف الكتل والتيارات السياسية، تعيّن على رئيس المجلس أن يكون محايداً فلا يناصر طرفاً ضد آخر، مادام طرح القضايا والحوار يتم في إطار ديمقراطي، ووفق قواعد دستورية، وبموجب ما تحدّده اللائحة الداخلية. وبغياب مبدأ الحياد في أداء الرئاسة فإنها تصبح طرفاً في أي نزاع أو اختلاف، مما يفقدها دورها القيادي في تحقيق الانسجام وتقريب المواقف ويشلّ قدرتها على تفعيل الأداء والإسراع بالإنجاز في عمل المجلس. وذلك باختصار مضمون نظرية الرئاسة عند الرئيس الخرافي التي صاغها نظرياً وطبقها عملياً، وهو باختصار وراء الحالة الاستثنائية في فوز مرشح مستقل برئاسة مجلس الأمة بالتزكية.

والجدير بالذكر أن الرئيس الخرافي، وإن كان له الحق دستورياً في فعل ذلك، لم يترك المنصة ولم يغادر كرسي الرئاسة وينزل إلى مقاعد الأعضاء لإلقاء الخطب، أو انتقاد الوزراء أو الحكومة بأسرها، فما يقوله الأعضاء وما داموا يؤدون واجبهم الرقابي والتشريعي على الوجه الصحيح، في إطار إدارة متوازنة للعمل السياسي والبرلماني يقوم بها رئيس المجلس، فذلك كاف. لكن الرئيس الخرافي لم يتوان عن نقد ممارسات خاطئة في الجلسات، فكان بين فترة وأخرى وعندما يكون هناك داع يوجه النقد للطرف المستحق، سلطة تنفيذية كانت أو حتى السلطة التشريعية التي يقف على رأسها، كما أن الرئيس الخرافي لم يلجأ إلى وسائل الإعلام مثلما يفعل البعض للانتقاد أو طرح القضايا أو إثارتها إلا إذا اقتضى الأمر توضيحاً لأمر ملتبس أو ما شابه ذلك، وبما تمليه عليه المسؤولية السياسية. وخلاصة القول، إن وزن

منصب رئيس مجلس الأمة ليس هيناً، بدليل موقعه بين قيادات الدولة، حسب البروتوكول، ومن ثم يجب أن تكون خطوات وتصرفات من يتولى المنصب محسوبة ومدروسة، وتكون له دراية وسعة أفق بنتائجها وبما يمكن أن يترتّب عليها، ولذلك كان على الرئيس الخرافي أن يحسبها بدقة ودراية، وقد حسَبها فأجادَ الحِسبة.

كان على جدول أعمال مجلس ٩٦، الفصل التشريعي الثامن، مشاريع قوانين عديدة لمعالجة عدد مهم من القضايا الوطنية الملحّة، لكنها لم ترَ النور بسبب اللاعقلانية التي استشرت في الخطاب السياسي والتي يتحمّل مسؤوليتها، كما يقول الرئيس الخرافي، الطرفان الشريكان في النجاح والفشل، الحكومة والمجلس، وأيضاً بسبب عدم الانسجام في التركيبة الحكومية التي لا تتّم على أساس برنامج واضح، ولا على أساس من التجانس بين أعضائها، إضافة إلى معضلات مزمنة وطارئة في عمل المجلس، تبدأ من تأخر انعقاد الجلسات، وغياب النصاب في حالات كثيرة، وضياع الوقت في نقاشات وقضايا هامشية، وغياب أي دور قيادي وفعال لمكتب المجلس في التنسيق بين مختلف التوجهات، وفي عدم جدولة أعمال المجلس وفق الأولويات والقضايا الملحة، بالإضافة إلى غياب مبادرات فعالة لتفعيل الأداء البرلماني من خلال إعادة النظر في تركيبة لجان المجلس وأسلوب عملها تنظيمياً وقانونياً، وإعادة النظر في قواعد إنشاء اللجان غير الدائمة وأسلوب عملها، وبالدور الرقابي للمجلس على الحسابات الختامية والموازنات، وترشيد ميزانية المجلس. فقد أدّى كل ذلك إلى بطء الإنجاز، وتراجع مستوى الأداء، وتراكم القضايا المهمة في بنود جدول الأعمال، والانصراف إلى قضايا أقل ما يمكن أن يقال فيها، كما قال الرئيس الخرافي، "إنها دون مستوى مجلس تشريعي مسؤول عن التخطيط والتشريع لمصير مجتمع".

أمام كل ذلك، كان الرئيس الخرافي على قناعةٍ عميقة بأن مجلس الأمة يجب أن يعمل كمؤسسة فاعلة، وكسلطة ذات تأثير في الإصلاح السياسي والاقتصادي ومعالجة القضايا الوطنية، و أن "رئاسة المجلس لها دور كبير في تحقيق ذلك، وبمساندة الرئاسة أيضاً يمكن أن يقوم مكتب المجلس من خلال مهامه التي تحدّدها اللائحة، بدور مهم في تحقيق التنسيق والقيادة وتحديد الأولويات عبر التشاور الدائم مع الأعضاء للوصول إلى حد أدنى من الاتفاق على هذه الأولويات، وبلورة جدول أعمال يعكس هذا الاتفاق، ويتم الالتزام ببنوده"، وذلك إذا ما أُتيحَت لمكتب المجلس الفرصة لذلك في إطار قيادة جماعية ضمن مفهوم "الرئاسة للجميع".

تقلّد الرئيس الخرافي رئاسة مجلس الأمة عام ١٩٩٩ وهي مُحَمَّلة بتركةٍ ثقيلة تراكَمتْ عبر الفصول التشريعية السابقة المتتالية، ولكن بقناعة مفادها أن على الرئاسة أن تواجهها وإلا فقدت أهمية دورها في مثلث توزيع السلطات. وتمثّلت تلك التركة بثلاث معضلات أساسية، الأولى إدارية فنية، والثانية سياسية دستورية، والثالثة اقتصادية تنموية. فالأمانة العامة لمجلس الأمة، وفق رؤية الرئيس الخرافي، شأنها شأن معظم الأجهزة الحكومية تعاني من بطالة مقنَّعة، وأساليب ادارية تقليدية، وعدم فعالية الأداء وبطء الإنجاز، وتلك معضلة إدارية. والأداء التشريعي والرقابي للمجلس يحد منه غياب التنسيق الفعال بين أعضائه، وغياب الأولويات، وتراجع العمل الجماعي من جانب، والتَّأزم المتواصل في علاقته مع الحكومة من جانب آخر، وتلك معضلة سياسية. وفي كل ذلك تواجه المجلس العديد من الإشكاليات والقضايا التنموية والاقتصادية والاجتماعية المهمة، وتلك معضلة تنموية ثالثة لن يتسنى لمجلس الأمة معالجتها دون معالجة المعضلتين السابقتين، ودون ترتيب أوضاعه الداخلية، وتفعيل أعماله وأدواته التشريعية والرقابية، ووضع علاقته مع الحكومة في إطار من التعاون الإيجابي البناء وعلى قواعد دستورية سليمة.

أمام كل ذلك، وانطلاقا من خبرة في العمل الوطني، سياسيا واقتصادياً واجتماعياً، امتَّدت حوالي أربعة عقود، مارس الرئيس الخرافي مهام الرئاسة وفق تصور واضح لطبيعة تلك المعضلات التي تواجه العمل السياسي بشكل عام، والعمل البرلماني بشكل خاص.

في أول خطاب شامل له أمام مجلس الأمة والحكومة في افتتاح دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي التاسع، بعد توليه منصب الرئاسة للمرة الأولى، طرح الرئيس الخرافي رؤيته للعمل الوطني الكويتي، وما يحيط بها من قضايا خارجية وداخلية. وجاء في صلب هذه الرؤية علاقة التعاون السليمة والمطلوبة بين الحكومة ومجلس الأمة، والإصلاحات المطلوبة في كل منهما لتستقر هذه العلاقة. وبالنظر للأهمية التاريخية لذلك الخطاب، ولتوجّهاته المهمة في التعبير عن دور الرئاسة في المرحلة المقبلة، فإن من المفيد عرض كامل مضمونه. حيث قال الرئيس الخرافي في ذلك الخطاب...

"إن عالمنا اليوم يشهد تحوّلات واسعة المدى عميقة الجذور، إنه عالم الحداثة والتغيير والعولمة، التي أفضت بنا إلى نظام دولي جديد تتفجر فيه المعرفة الإنسانية، وتتقلص فيه

المسافات، وتزال منه الحواجز، وتشتد فيه المنافسة. وأصبح لزاماً علينا، ونحن بلد صغير، إدراك كل ما يحمله لنا ذلك من تحديات ومخاطر، وشحذ الهمم لمواجهتها ومواكبة تيار الحياة، والنظر للمستقبل بعين التفاؤل. فلم يعد لدينا متسع من الوقت يسمح ببطء الإنجاز، ولا وفرة في الموارد تغطي سوء التخطيط والإدارة، ولم تعد مشاكلنا تحتمل التأجيل وغياب القرارات الحاسمة.

إن أمامنا أعباء تتطلب منا، مجلساً وحكومة، العمل الجماعي الجاد، والتشاور المستمر، والتنسيق الفعال، والتعاون البناء بين الحكومة والمجلس، حتى لا يفقد المواطن ثقته بمؤسساته الدستورية، وقابليته للعمل والانجاز والتضحية، ويركن للإحباط واليأس. كما تقتضي منا هذه الأعباء إعادة النظر في خططنا، وإعادة صياغة أساليب عملنا، وتفعيل أدائنا، وتعميق إنجازاتنا لنتمكن من بناء دولة جديرة بأن تتبوّأ مكاناً لائقاً في عالم القرن الحادي والعشرين.

إن دور الانعقاد الذي نحتفل بباكورته اليوم حافل بالقضايا الأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي تتطلبها مصلحة البلاد، ويتطلع المواطن لإيجاد حلول لها. وعلينا جميعاً تقع مسؤولية مواجهتها مواجهة جادة وفي إطار منظور شمولي، قوامه تعميق الديمقراطية وسيادة القانون، وهدفه التنمية الشاملة، يأخذ في الاعتبار التوازن المطلوب بين أهداف التشريع وإمكانيات التنفيذ، ويحقق العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع وفئاته، ويوفر التكافؤ اللازم بين كفاءة الخدمات وتكاليف تغطيتها من الأموال العامة.

إن هذه القضايا تتطلب عناية خاصة من المجلس، كما تتطلب رؤية حكومية واضحة، تعزز مقومات أمننا الوطني، وتتضمن ما هو لازم من قرارات حاسمة لإصلاح اقتصادنا الوطني، وما هو ضروري من إجراءات وأساليب لمعالجة قضايا التعليم والإسكان والصحة بما يتلاءم مع احتياجات التنمية.

وبالتأكيد، فإن مواجهة هذه القضايا ليست مسؤولية طرف دون آخر، بل مسؤولية الطرفين، مجلساً وحكومة، فهما شريكان في النجاح والفشل. ولقد أكدتم يا صاحب السمو

في أكثر من مناسبة على ضرورة التعاون البناء بعيداً عن كل ما يمس نهجنا الديمقراطي، وعلى ضرورة أن تتضح الحدود بين السلطتين، التشريعية والتنفيذية، ضمن صيغة يتم الاتفاق عليها، وتضمن سلاسة الحركة والحوار والوصول إلى النتائج.

إن التعاون بين السلطتين سيبقى مجرد أمنية ما لم نقم بتحويله إلى واقع عملي، وما لم نتخذ من الإجراءات ما هو ضروري لجعله أسلوب عمل، كما سيبقى شعاراً نظرياً، ما لم نتيقّن جميعاً من أن التعاون لا يعني أن لا يكون هناك خلاف في الرأي، وما لم ندرك أن تعبيد الطريق لتعاون بنّاء هو مسؤوليتنا جميعاً، كل ضمن اختصاصاته وصلاحياته الدستورية.

إن من أولويات هذه المسؤولية، التزام الحكومة بتقديم برنامج عملها وفق ما نصت عليه المادة (٩٨) من الدستور، والذي نتطلع إلى أن يكون مضمونه وتنفيذه قفزة نوعية في التخطيط والأداء الحكومي بما يشمله ذلك من ضرورة وضوح الأهداف والتوجهات، ودقة وفاعلية الأساليب والإجراءات، والالتزام بما هو محدد من توقيتات وما هو متاح من موارد وإمكانيات.

وغنى عن البيان، إن نجاح تنفيذ هذا البرنامج يقتضي التشاور المستمر مع مجلس الأمة، وتوفير كافة المعلومات والبيانات اللازمة لأداء دوره الرقابي في كل مرحلة من مراحل التنفيذ.

ومثلما للعمل الحكومي قواعده ومسؤولياته، فللعمل النيابي أصوله ومستلزماته. وقد أثبتت التجربة أن المجلس لا يمكن أن يكون نشطاً وفاعلاً فقط بنشاط عضو من أعضائه، أو كتلة من كتله، أو مجموعة من مجموعاته. فنشاطه مرهون بمستوى التنسيق والتشاور بين أعضائه، وفاعليته ترتبط بوضوح الرؤية والاتفاق على الأولويات والتركيز عليها، وبالاستجابة السريعة لقضايا الوطن والمواطن. وهذا لا يتأتّى إلا في إطار قدرة عالية على الحوار الديمقراطي واتخاذ القرار الفعال. وأسلوب الحوار يجب أن يبقى علمي الطرح، موضوعي المحتوى، لا يُتَّهم أحداً بغير دليل ولا يُرفَض إجراء دون طرح البديل. ومنطلق

القــرار يجب أن يكون دائماً، وفي مختلف المجــالات، وعلى كافة الأصعدة، مصلحة الكويت وتعزيز وحدتها الوطنية.

وبطبيعة الحال، فإن تشييد علاقة تعاون مثمر وبناء بين السلطتين لا يكتمل إلا بتجاوب مماثــل وفعال مــن صحافتنا الوطنية، التي هي جزء لا يتجزأ مــن نظامنا الديمقراطي، وطرف مهم في نسيج هذه العلاقة. إن صحافتنا، وهي تحظى منا بكل تقدير وتستحق منا كل دعم، عليها من المسؤوليات مثلما لها من الحقوق. ولذلك فإن عليها الموازنة بين حدود الحرية ومقتضيات المســؤولية، وتكريس الحوار الهادف دون مساس بالثوابت، وتأكيد حرية الرأي والتعبير دون تجاوز أو تشهير، وممارسة النقد لا المبالغة والجلد".

إن مضمون هذا الخطاب يعكس الكيفية التي تتكامل بها مكونات وعناصر رؤية الرئيس الخرافي لتستقر على قاعدة الاستقرار في علاقة السلطات بشكل خاص، وعلاقة مختلف القــوى السياســية ببعضها بعضــاً باعتبارهما وجهــين لعملة واحدة هي الوحــدة الوطنية. فالعالــم كمــا يراه الرئيس الخرافي، يشــهد تحولات عميقة ومتســارعة تضع تحديات أمام الحكومــة والمجلــس تتطلب مواجهتها إعادة صياغة الأســاليب والأدوات، وكل هذا بدوره لا يتــم إلا على أســاس من الفاعلية والمستوى العالي من المســؤولية والإنجــاز في أداء كل من مجلس الأمة والحكومة، وعلى قاعدة التعاون الدستوري البناء، كما أوضح الرئيس الخرافي في خطابه، وكما أكده في ممارسته العملية لمهام منصب الرئاسة.

كانت القضية الأهّم، بل والمدخل لمواجهة تلك المعضلات هي اســتقرار العمل السياســي من خلال إزالة أســباب وعوامل التوتر القائمــة بين مجلس الأمة والحكومة. ويرى الرئيس الخرافي أن عدم وضوح الرؤية لدى السلطتين، وغياب آليات التنسيق والتشاور بين أعضاء مجلــس الأمة، وانحســار التعاون بين المجلس والحكومة، وغيــاب التنظيم الحزبي القانوني السليم كانت أسباباً رئيسية وراء غياب الاتفاق على الأولويات، وحالة الصراع على أولويات القضايــا الوطنيــة التي تحولت فيها، كما كان يردّد الرئيــس الخرافي، "الصغائر إلى كبائر، واختلط الهامش بالمتن"، وســاهمت في عدم اســتقرار العمل السياسي، بل وعطّلت إمكانية الإنجاز لدى المجلس والحكومة.

في إطار هذا التصوّر، كان دور الرئاسة بمفهوم "الرئاسة للجميع"، وبالممارسة الواقعية والعملية التي تجسّد هذا المفهوم، مَدخلاً مهماً لتقريب وجهات النظر ومد جسور الثقة والتعاون والتنسيق داخل المجلس وفي علاقته مع الحكومة بما يؤدي إلى تفعيل الأداء التشريعي والأداء التنفيذي، وتمكين نظام فصل السلطات من أداء وظائفه في مواجهة المعضلات التنموية التي تواجه المجتمع الكويتي.

في هذا السياق، لم يتردد الرئيس الخرافي في ممارسة دوره ومهامه داخل قاعة عبدالله السالم في مبنى مجلس الأمة على نحو يرأس فيه السلطتين، التنفيذية كما التشريعية، فالوزراء وبحكم وظائفهم أعضاء في المجلس، ولهذا فإنه عندما يتحدث عن الإصلاح ويطرح رؤاه الخاصة بهذه العملية الشائكة ولكن الضرورية، يطرحها في شقّيها التشريعي والتنفيذي، ويطرح مسؤولية السلطتين، التشريعية والتنفيذية، في إنجازها، وكان يضع المسؤولية في المقام الأول على السلطة التنفيذية بحكم اختصاصها الدستوري كسلطة تنفيذ. وقد حدّد، في هذا السياق، ما يترتب على السلطة التنفيذية القيام به لتفعيل أدائها وزيادة إنجازاتها، ويشمل أولاً التجاوب العملي والفعّال مع متطلبات المهام التشريعية والرقابية للمجلس وبمصداقية وشفافية. ويشمل ثانياً، صياغة رؤى واقعية ومتكاملة للعمل الحكومي، تعتمد الإصلاح منهجاً والتحديث الاقتصادي والسياسي هدفاً، والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون قاعدة ومنطلقاً، وذلك انطلاقاً من قرار وإرادة سياسية لتحقيق ذلك، في حين يشمل ثالثاً، ضرورة تطوير أساليب وبرامج تنفيذية جديدة وفعالة تحسن أداء الاقتصاد الوطني، وتوفّر المناخ الاستثماري اللازم لنموه، وتصلح الإدارة العامة، وترشد استخدام الموارد، وتطوّر النظام التعليمي، وتحسّن أداء الموارد البشرية، وتعزّز الانفتاح على العالم وتحفظ الهوية والمكتسبات الوطنية.

كل ذلك لا يمكن أن يتحقق، حسب رؤية الرئيس الخرافي، "إلا في ظل مناخ ديمقراطي، تستقّر فيه العلاقة بين السلطات، ويتكامل فيه العمل التنفيذي المتجانس بالأداء البرلماني الفاعل، ويتكرّس فيه الاتفاق على قضايا الوطن وأولوياته، وتعلو فيه المصلحة الوطنية فوق الاختلافات الفكرية والمصلحية، وهو ما يتحمل مسؤوليته الحكومة والمجلس معاً".

اتخذ الرئيس الخرافي العديد من الإجراءات المهمة والفعالة من أجل تفعيل أداء مجلس الأمة. وقد ساهمت هذه الإجراءات في تحسين مخرجات ونتائج جلسات المجلس، ومنها توسيع نطاق مهام نائب الرئيس الذي أُنيطَت به صلاحيات إدارية ومالية وفنية في إطار العمل الإداري للمجلس، الأمر الذي أتاح للرئيس هامشاً كبيراً لزيادة مهام ودور الرئاسة في المهام السياسية والقيادية ذات الصلة بالأداء السياسي للمجلس، كما عمل على تنشيط مكتب المجلس، وتفعيل مهامه في إطار اختصاصه، وتعزيز مشاركته في مهام كانت تقتصر في السابق على رئيس المجلس. وقد كان لأسلوب العمل الجماعي الديمقراطي الذي يتمسك به الرئيس الخرافي دور أساسي في تفعيل دور نائب الرئيس ومكتب المجلس على نحو أدى إلى تحول نوعي مهم في مساهمة كل منهما في إدارة شؤون مجلس الأمة.

من جانب آخر، كان لمبادرة الرئيس الخرافي المدعومة من مكتب المجلس وعدد كبير من الأعضاء بتغيير انعقاد الجلسات من يوم واحد أسبوعياً إلى يومين كل أسبوعين نتائج إجرائية إيجابية عديدة، إذ ساعد ذلك التعديل في توفير الوقت على مختلف الأطراف، وأتاح فرصة أوسع أمام اللجان لعقد اجتماعات وتداول القضايا المثارة، كما ساهم في تقليل نتائج عدم اكتمال النصاب لانعقاد الجلسات إلى حده الأدنى. وحاول الرئيس الخرافي إعادة دور الخبير الدستوري في الجلسات لمعاونة الرئيس وأعضاء المجلس على التيقّن من مطابقة القواعد الدستورية وضوابط اللائحة الداخلية للمجلس لمختلف الأعمال البرلمانية التي يقوم بها، إلا أن المحاولة لم تنجح حتى الآن رغم أنه كان معمولاً بها في السابق.

وفي مواجهة حالة التبعثر الناتجة عن غياب الأحزاب السياسية والتكتلات السياسية والبرلمانية الواسعة النطاق، خصوصاً في مجلس تشريعي يتكوّن من خمسين عضواً، وأصبح فيه كل عضو حالة فريدة، كان إصرار الرئيس الخرافي على أن السبيل الوحيد لمعالجة هذه الحالة يكون من خلال آليات وأساليب متواصلة للتنسيق والتشاور بين أعضاء المجلس للتوصل إلى الاتفاق المطلوب على أولويات جدول الأعمال، ومن ثم تعزيز العمل الجماعي الذي يمكن من خلاله الإسراع في معالجة بنود جدول الأعمال، ورفع إنتاجية المجلس. وفي سبيل تحقيق ذلك، عمل الرئيس الخرافي على تأصيل تقليد برلماني مهم يتمثل في الاجتماعات التشاورية غير الرسمية بين الأعضاء كلما كانت الحاجة ضرورية لذلك، في

إطار سـير عمل المجلس وما يأتي فيه من أولويات جديدة أو مسـتجدات تنعكس على ما تم الاتفاق عليه من أولويات. وقد كان لهذا التقليد الجديد الذي أرساه الرئيس الخرافي نتائج كبيرة، حيث مكن المجلس من تجاوز الكثير من الإشكاليات التي شهدها المجلس، وأذاب كثير من الخلافات بين الأعضاء، وأزال الاختلافات وساهم في تحقيق كثير من الإنجازات.

جاسم محمد الخرافي

الفصل الحادي عشر

تحصين الديمقراطية

تحصين الديمقراطية

احتلّت أدوات الرقابة البرلمانية المختلفة، خصوصاً السؤال البرلماني والاستجواب، اهتمام ومتابعة الرئيس الخراقي باعتبارها من الاختصاصات الأصيلة والرئيسية لمجلس الأمة، والتي يتوقف على استخدامها بالشكل الأمثل دور المجلس في تحقيق الرقابة المطلوبة على أداء الحكومة وتوجيهه نحو الأهداف المطلوبة. وقد عبّر الرئيس الخراقي مراراً عن استياء المجلس من تأخّر الحكومة في الرد على الأسئلة البرلمانية التي يقدّمها أعضاء المجلس، كما عبر عن عدم قناعته ومعارضته للاستخدام غير الموضوعي للأسئلة البرلمانية الذي تبدو فيه هذه الأسئلة إما مكررة، أو لحسابات شخصية وسياسية، أو مفتقدة السند والدلالة على غرار أسئلة "نمى إلى علمنا" و "يقال"، و "ذكرت الصحف". إلا أن ذلك لم يقلّل من قناعة الرئيس الخراقي بأهمية تفعيل السؤال البرلماني، وقد قام بدور مهم في الدفاع عن رأي المجلس حين أحالت الحكومة المادة (٩٩) من الدستور الخاصة بالسؤال البرلماني إلى المحكمة الدستورية لتفسيرها.

تميّز الرئيس الخراقي بشكل واضح في أداء مهام الرئاسة طوال الفصول التشريعية التي تقلّد فيها هذا المنصب. ولعل أبرز ما تميز به هو الصراحة والجرأة ونقد الذات قبل انتقاد الآخر، ونقد أداء السلطة التشريعية التي يقف على رأسها قبل انتقاد السلطة التنفيذية أو مؤسساتها. ولعل كلمته في حفل افتتاح دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي العاشر لمجلس الأمة يوم ٢٠٠٣/٧/١٩ مثال بليغ على ذلك حين قال "إن أُولى مسؤولياتنا أن نصارح أنفسنا بمشكلاتنا، وبنقد ذاتي يبني ولا يهدم، يداوي ولا يجرح، نستمد منه وضوح البصر لقادم أيامنا، وسداد البصيرة في أداء مسؤولياتنا. فما أفلح من زكّى نفسه على الآخرين، وما أصابَ من رأى عيوبهم قبل عيبه". وقد عبر عن مضمون نقد الذات في مواقع ومناسبات مختلفة لعل أهمها ما ورد في خطابه في حفل افتتاح دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي العاشر للمجلس في يوليو ٢٠٠٥م، في معرض نقده لأداء المجلس، فقال "إن دور الانعقاد الماضي شهد ما هو غير معهود من غياب النصاب، وعدم الالتزام في الجلسات،

ومـا هو غيـر مألوف من بطء الإنجاز، وتدنّى الأداء، وغلبَ فيه التفرّد على العمل الجماعي، وتغلبـت الحماسـة على دقة التقريـر، وتدنّي التعاون أمام الإصرار علـى الاختلاف، وتراجع التنسـيق أمام حدة التباين، وتغلّب الهيِّن على المهم وما لا تسـتدعيه الضرورة على الأولويات، وذلك أخطر ما يواجه أي ممارسة ديمقراطية، ويهزّ ثقة المواطن بجدواها".

كان تحصين الممارسـة الديمقراطية وتحسـينها وتطوير الأعمال البرلمانية وإجراءتها من الأولويات التي ارتبطت بأداء الرئيس الخرافي لمهام رئاسة مجلس الأمة. وقد أعطاها الكثير مـن الاهتمـام. وكان لذلـك أثر في غاية الأهمية في ضوء ما كان يشُـوب الممارسـة البرلمانية واسـتخدام الأدوات البرلمانية من شـوائب تتطلّب المعالجة، وبما يُفضي إلى نضج الممارسـة الديمقراطية والاسـتخدام الأمثل للأعمال البرلمانية في هذا السـياق. عمل الرئيس الخرافي على تفعيل الاسـتجواب في إطار القواعد التي حددها الدستور واللائحة الداخلية للمجلس، إدراكاً منـه أن الاسـتجواب حق دسـتوري لعضو مجلس الأمة لا ينازعـه عليه أحد، وهو أداة رقابية مهمة من أدوات المجلس. غير أنه كان يتوقف عند بعض المثالب التي شابَت استخدام هـذه الأداة الرقابية البرلمانيـة، وخصوصاً عدم دقة اسـتخدامه ومضامينه، مما يتحتّم معه العمل على أن يكون هدف الاستجواب ومضمونه منصباً على قضية واضحة المعالم، مشفوعة بالدلائل والاستشهادات والبراهين الواضحة والمحددة، وعلى النحو الذي يتيح للوزير المستجوب الفهم اللازم لموضوع الاستجواب، كما حذر دائماً من عواقب الشخصانية في الاستجواب على علاقة المجلس والحكومة، وعلى علاقات مختلف الكتل السياسية بعضها ببعض.

سـاهمت رؤية الرئيس الخرافي للاسـتجواب ومعالجاته وإدارة الجلسـات التي اسـتخدم فيهـا في تصحيح ممارسـات سـابقة خاطئـة، واحتواء ما ينتـج عنها من نتائج سـلبية. ومن الأمثلـة العديدة على ذلك، كان الاسـتجواب المُقدَّم لوزير الصحـة الدكتور محمد الجارالله، والاسـتجواب المُقدَّم لنائب رئيس الوزراء ووزير الدولة لشـؤون مجلـس الوزراء ووزير الدولة لشـؤون مجلـس الأمـة محمد ضيف الله شـرار في دور الانعقـاد العادي الثالـث من الفصل التشريعي العاشر. ففي الاستجواب الأول احتدَم الجدل كثيراً حول معالجة الوزير الجارالله للمشـكلات التـي واجهت وزارته. ونظراً لأن اتجاهاً سـاد بين أعضـاء المجلس بأن الوزير لم

يعالج مشكلات وزارته بطريقة تعزّز موقفه، تقدم الوزير باستقالته مستبقاً طرح الثقة به. والمهم في ذلك الاستجواب هو إدارة الرئيس الخرافي المتوازنة لجلسة الاستجواب، والتي سمحت لكل طرف بطرح وجهة نظره، والدفاع عنها، وتوجيه الاستجواب نحو النتيجة دون عداوات أو تشنجات أو استخدام ألفاظ لا تليق بقاعة عبد الله السالم.

في استجواب نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة، تصدّى الخرافي بقوة لكل المحاولات التي سعى عبرها البعض من خارج المجلس لإضفاء صبغة غير مقبولة على الموضوع، بزعم أن أهل الداخل غير متقبلين لوجود وزراء من المناطق الخارجية، وقال: "إن هذه المسمّيات البغيضة، "أهل المناطق الداخلية وأهل المناطق الخارجية" أو "الحضر والبدو"، لا تمتّ إلى الكويت بصلة، بل ولا يجوز أن يفكر فيها ذهن مواطن على الإطلاق، فالكويت قامت بالأساس على التسامح والوحدة الوطنية ولم تعرف تفرقة بين مواطن وآخر بسبب عرق أو مذهب أو منطقة أو قبيلة أو غير ذلك".

كان عبور المجلس للعقبات التي جاءت في ذلك الاستجواب وقبول الوزير والتزامه بتوصيات المجلس بإصلاح مواطن الخلل في بعض الجهات التابعة له، إنجازاً مهماً أيضاً لإدارة الرئيس الخرافي لجلسة الاستجواب التي حرص فيه على أن يكون الاستجواب بكل تفاصيله وإجراءاته فعّالاً، ووفقاً للقواعد والأسس الدستورية المحددة له.

نتيجة لحرص الرئيس الخرافي على الاستخدام العقلاني والدستوري لأدوات الرقابة البرلمانية، فقد بدا أن التعسّف في استخدامها أخذ يبتعد عن قاعة عبد الله السالم، على الأقل في مجال الاستجواب، حيث يمارس النواب حقهم الدستوري في استجواب من يشاؤون من الوزراء، ولكن بعيداً عن كل أعمال الحشد المجتمعي والتصعيد من خلال الديوانيات والندوات. إنها الممارسة النيابية كما نصّ عليها الدستور، وهي الممارسة المسؤولة، بل وهي علاقة الاستقلالية والتعاون بين السلطتين كما وردت في متن نصوص دستور دولة الكويت، وكما تمسّك بها وعمل من أجلها الرئيس الخرافي، وأكد عليها بقوله "إن الحكومة والمجلس هم أبناء بلد واحد وما يربط بين السلطتين أكبر بكثير مما يتم الاختلاف عليه، وأي خلاف بين السلطتين هو دائماً من أجل مصلحة الكويت وليس خلافاً شخصياً، والختام الذي

وصلت إليه قضية استجواب الوزير شرار تدل على أن بإمكاننا معالجة القضايا بالطريقة الديمقراطية المقبولة".

لم يجد الرئيس الخرافي في كثرة الاستجوابات غضاضة ما دام الاستجواب حقاً للنائب لا يمكن نكرانه عليه، وحتى كثرة استخدام هذا الحق لا تعني بالنسبة له وجود خطأ في الممارسة، فالمهم، كما يقول، كيف يتم التعامل مع هذه الاستجوابات، "فإذا كان التعامل كما أراد المشرِّع، فلن تكون هناك أي مشكلة أو توترات لاحقة لهذا الاستجواب أو ذاك". وبالمقابل، فإن الخرافي كان يطلب بشكل متكرر من وسائل الإعلام تحمل مسؤوليتها، والحرص على عدم الخروج عن مفهوم الاستجواب باعتباره سؤالاً مُغلَّظاً مُوَجَّهاً إلى الوزير المختص للإجابة عنه وفقاً لما أراده المشرّع أن يكون، وعدم تحويله إلى أزمة سياسية بين المجلس والحكومة تؤدي إلى عدم استخدام هذه الأداة الرقابية على النحو الأمثل.

الحقيقة أن الإجراءات التطويرية التي اتخذها الرئيس الخرافي لتحصين الممارسة الديمقراطية تتعدّى بكثير الأمور التي تم ذكرها، إذ اشتملت على تطوير عمل لجان المجلس والسكرتاريات الفنية التابعة لها، وتطوير أسلوب مضابط الجلسات، وتحديد مدة الحديث في الجلسة، وتشكيل الوفود البرلمانية، وإجراءات ترشيد الإنفاق، وغيرها من الإجراءات ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بتطوير وتفعيل الأعمال البرلمانية. ورغم ذلك، فإن سؤالاً مهماً يبقى مطروحاً، وهو: هل يكفي ذلك لدفع عجلة الإصلاح في مجلس الأمة ليمارس دوره كسلطة ذات تأثير من رئيس يؤكد دائماً ضرورة أن يكون الإصلاح "شامل النطاق، عميق المضمون"؟ والحقيقة أن الرئيس الخرافي يجيب بنفسه، بأن ذلك وحده بالتأكيد لا يكفي، فهو جزء من رؤيته الشاملة لإصلاح وتطوير مجلس الأمة، وهي رؤية دون شك تقع عليها محددات لا يمكن تجاوزها.

قبل الدخول في تفاصيل هذه الرؤية، لابد من الإشارة إلى مسألة مهمة في أسلوب عمل الرئيس الخرافي، وهي حرصه على أن لا تؤدي إجراءات الإصلاح والتطوير في المجلس أو غيره إلى إحداث نتائج سلبية في مواقع أخرى تكون نفسها بحاجة إلى إجراءات إصلاحية. وعليه، لابد أن يكون الإصلاح تدريجيا ومنسجماً مع المحيط الذي يتم فيه، وفي حدود الممكن

والواقـع. من جانـب آخر، ينظر الرئيس الخرافي إلى الإجراءات الإصلاحية التي قام بها من زاويـة جديرة بالاهتمـام، وتعكس خبرة الرجل ونظرته الواقعية حـين يقول "إننا كمن يحاول إصـلاح عربـة فيبدأ بمعالجة جزئيات مختلفـة، فتكون جاهزة لإصلاح أساسـي تكون بعده مؤهلـة للإنطـلاق". وفي مجلس الأمة، فإن الإصلاح الأساسـي يتم من خلال تطوير اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، وذلك بالنسبة له "لن يتسنّى تحقيقه ما لم نبدأ بنظرة شمولية تقييمية وإصلاحية للقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٣ في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة". فاللائحة الداخليـة، وفـق توصيف الرئيس الخرافي هـي "القواعد الضابطة لعَملـه، والإطار القانوني لإجراءاته وأدواته وأعماله وفقاً للدسـتور، وتطويرها بشـكل متكامل سينعكس بشكل إيجابي على كل ذلك، وسـيرتقي حتماً بـالأداء البرلماني". وينطلق الرئيس الخرافي في رؤيته هذه من المنطلقات الآتية:

أولاً: إن اللائحـة الداخليـة للمجلـس، وقد مضـى على العمل بها أكثر مـن أربعة عقود، لم تخضـع لمراجعـة تقييمية، متأنية وشـاملة، للوقوف على مناطـق الضعف، والتداخل، وعدم الوضوح، التي تعتري عدداً من نصوصها. الأمر الذي أفضى إلى تعدّد التفسير، واختـلاف الاجتهاد، وعدم التيقّن من مسـار وسـلامة عدد من الإجـراءات والأعمال البرلمانيـة، ومـن ثـم إلى اسـتنزاف الثمين من وقت المجلـس للتوصل إلـى اتفاق على الوسائل والإجراءات والأعمال البرلمانية.

ثانياً: إن التعديلات التي تمت على اللائحة بالتغيير أو الإضافة أو الحذف تدل بشكل قاطع على الرغبة نحو مزيد من التطوير في مواد اللائحة بهدف تطوير الأداء البرلماني.

ثالثـاً: إن التعديـلات التي أُجرِيَت في السـابق عبارة عن محاولات جزئيـة تُعالج جزئيات مختلفـة في مـواد اللائحة، ولم تتم في إطار تصور شـمولي لتطويرها لتحقيق الوضوح والانسجام بين مختلف بنودها. وقد يطرأ في المستقبل، وفي غياب المنظور الشمولي، ما يبرز الحاجة إلى إعادة النظر في التعديلات السابقة.

رابعاً: إن ترسيخ تقاليد وأعراف برلمانية سليمة ومنسجمة مع مواد اللائحة يجب أن ينطلق، قبل أي شيء، من التيقن من سلامة ووضوح القواعد والإجراءات المحددة في اللائحة،

وذلـك حتـى لا تتكـرّس تقاليد وأعراف برلمانية متناقضة وغير متجانسـة، سـواء بين بعضها البعض، أو بينها وبين مواد اللائحة نتيجة غياب هذا التيقن.

خامسـاً: إن الرقابة المالية التي يقوم بها المجلس على الميزانيات والحسابات الختامية، وهي من أهم أشـكال الرقابة البرلمانية، لا تحقّق كامل أهدافها في الممارسـة العملية، كما لا تتيـح الإجـراءات المتبعـة والمنصوص عليهـا في اللائحة التطبيـق الفعال لأدوات وإجراءات المراجعة والرقابة المالية.

سادسـاً: أهميـة النظـر في استحداث مذكرة شارحة، تُرفَق باللائحة، وتكون لها قوة القانون، وتحدّد طبيعة الإجراءات وتسلسلها للأعمال البرلمانية التي يشوب المواد التي تعالجها التداخل أو عدم الوضوح في أولويتها وتسلسلها أو في طبيعة إجراءاتها.

انطلاقـاً مـن ذلك، يرى الرئيس الخـرافي أنه في ضوء الخبرة البرلمانيـة التي تراكمت في مسيرة مجلس الأمة، فإن من المفيد، خصوصاً في هذه المرحلة من مراحل تطور العمل النيابي والديمقراطـي، أن يبادر المجلـس بمراجعة تقييمية إصلاحية للائحته الداخلية، تبدأ بإعداد دراسـة شـاملة لتقييم تجربة العمل بها، وتحديد مناطق الضعف، واقتراح سبل التطوير بما ينعكس إيجابياً على أداء المجلس، ويكون ذلك وفق القواعد والأسس المحددة في الدستور.

رغم الأهمية البالغة لتلك المقترحات، فإنه لم يكن من اليسير ترجمتها إلى مبادرة عملية. فحساسية الموضوع تتطلّب حذراً وترويّاً حتى لا يساء فهمها. وعليه، فقد تطلّب الأمر جهوداً حثيثـةً مـن الرئيس الخرافي لبناء جسـور الثقة بينـه وبين أعضاء المجلس، كمـا تطلّب خَلْق توجّه مُشتَرك بينهم نحو إجراء إصلاحي شمولي يرتَقي بالأعمال البرلمانية من خلال تطوير متكامـل للائحة الداخلية هدفه تفعيل سـلطات ودور وأداء المجلس، وذلك ما كان من الممكن تحقيقـه منـذ البداية واسـتغرق ما يتطلبه مـن الوقت. والحقيقـة أن الرئيس الخرافي رغم إصراره على مقترحاته ورغبته الشـديدة في أن يتبناها المجلس، فإن الواقعية التي يتميز بها أسـلوبه وعمله دفعته إلى الإصلاح التدريجي المتواصـل وصولاً لإصلاح مهمّ وجوهري. وقد أثمر ذلك من خلال مبادرة واقعية ومتأنية ومدروسة بادر بها الرئيس الخرافي وقام بها نائب رئيس المجلس، بتعاون ومسـاندة من بعض أعضاء المجلس ذوي الخبرة والاختصاص لتطوير

اللائحـة الداخليـة. أما لماذا تأخرت هذه المبادرة الإصلاحية، فذلك يعود إلى ما يرتبط بهذا الموضوع من حساسـيات مبالغ فيها نحو أي محاولة شـمولية لتطوير اللائحة الداخلية خوفاً على تقليص دور المجلس في التشـريع والرقابة، وتقييد عضو المجلس عن ممارسـة مهامه في إطار حرية برلمانية ضمنها الدسـتور. ولاشـك أن هذه الحساسيات تبلغ ذروتها عند التطرق لمسألة تطوير النظام الديمقراطي في إطار دستور١٩٦٢، ولذلك ما يبرره في إطار التأزّم والشدّ والجـذب بـين المجلس والحكومة، وما تمخّض عنه من تراجـع في الثقة بين الطرفين، كان له انعكاساته المهمة على محاولات وبرامج التطوير والإصلاح، ليس في مجلس الأمة فقط وإنما في جميـع جهود الإصلاح في الدولـة، وذلك باعتبار مجلس الأمة، وفق رؤية الرئيس الخرافي حجر الزاوية في تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات الذي نص عليه الدستور، وباعتباره أيضاً المدخل لمواجهة المعضلات السياسية والاقتصادية القائمة.

من جانب آخر، اكتسب التعاون بين السلطتين، التشريعية والتنفيذية، موقعاً مهماً في رؤية وعمـل الرئيس الخرافي. والتعاون بين السـلطتين لم يكن يعنـي عنده أن تكون علاقة مجلس الأمة والحكومة دائماً علاقة ود ووئام، كما أنها ليست علاقة شخصية أو سياسية بين رئيس كل منهما، بل علاقة بين سـلطتين دسـتوريتين تتفقان وتختلفان ولكن في إطار الحرص على وحدة كيان سياسـي ودسـتوري واحد يربطهما. ومن هذا المنطلق، كان يعبّر عن اختلافه مع الحكومة كلما كان هناك اختلاف، بل وصوّت ضد مواقفها في جلسـات المجلس كثيراً، ووجّه لهـا انتقادات أكثر. وباسـتعراض الخطابات السياسـية للرئيس الخرافي منـذ تولّيه منصب الرئاسـة يتضح جليّاً موقفه النقدي، واللاذع في بعض الأحيان، لبعض الممارسـات الحكومية التـي يـرى أنهـا غير سـليمة، بـل ولا يكاد يخلـو منه أي خطـاب من خطاباتـه، كما حرص على تقديم النصح والتوجيه للحكومة، باعتباره رئيسـاً للسـلطتين في جلسات المجلس، وذلك لتصحيح بعض ممارساتها وتطوير أدائها لتتمكن من كسب ثقة مجلس الأمة، وليكون التعاون بين السلطتين مبنياً على قاعدة صلبة وأُسس متينة.

في هذا السياق، وبدءاً من خطابه الأول في دور الانعقاد الثاني لمجلس ٩٩، وفي الخطابات اللاحقة، وفي مناسبات وطنية عديدة، وجّه الرئيس الخرافي انتقادات عديدة وعميقة، لكنها موضوعية، تناولَت أسـلوب التشكيل الحكومي، وبرنامج عمل الحكومة وما يعتريه من ضعف

في المضمون والتنفيذ، وغياب الآليات التنفيذية ووسائل المتابعة اللازمة له وعدم ارتباطه بالتشكيل الوزاري، إضافة إلى عدم التزام الحكومة بتقديم برنامج عمل واضح.

من بين الكثير من الانتقادات التي وجهها الرئيس الخراف للأداء الحكومي، يمكن الإشارة إلى خطابه في افتتاح دور الانعقاد العادي الرابع للفصل التشريعي التاسع لمجلس الأمة ٩٩، بعد مرور ثلاثة أدوار انعقاد تبّين فيها ضَعف إعداد وتنفيذ برنامج عمل الحكومة. وما يهمّ هنا تقديم نموذج للتدليل اللاحق عليه، ففي ذلك الخطاب لفتَ الرئيس الخراف انتباه الحكومة إلى أبعاد المشكلة في ضعف أدائها. وبين أن مواجهة هذه المشكلة تتطلّب أن "تعمل الحكومة كفريق تنفيذي متجانس الاتجاهات، متّسق الرؤى والغايات، يمتلك من وضوح الرؤية ما يجعله مُدركاً لما في الحاضر من معضلات، وواعياً لما في المستقبل من تحديات، ويمتلك من كفاءة الأداء ما يحسن به استخدام الموارد ويضمن به النتائج والعوائد، ومن الجرأة ما يستدعيه اتخاذ القرار الصائب في الوقت المناسب، ومن الشفافية والمصداقية ما يؤهله لبناء الثقة وحشد الجهود". وكان الرئيس الخراف بذلك يوضح مناطق الخَّلل في الأداء الحكومي التي تؤثّر سلباً وبشكل كبير على تنفيذ برنامج عملها، وتنعكس سلباً على علاقتها بمجلس الأمة.

تعدّدت وتنوّعت انتقادات الرئيس الخراف للحكومة من خلال تصريحاته أو خطاباته، وضمن جلسات المجلس، وكان معظمها موجهاً لغياب الرؤية الحكومية الواضحة، وضعف التنسيق بين الوزراء، واهمال خطط التنمية، والتراخي في تطبيق القوانين، والقصور الذي يعتري إجراءاتها في الحفاظ على أملاك الدولة والمال العام، وتأخرها في الرد على الأسئلة البرلمانية، وفي التجاوب مع المتطلبات الرقابية لمجلس الأمة، وغيرها من أوجه النقد التي تدلل على أن حرص الرئيس الخراف على تأصيل مبدأ التعاون لم يعنِ بالنسبة له مطلقاً علاقة وئام دائم بين المجلس والحكومة أو أن يكون مجلس الأمة أداة طيّعة بيدها، أو يَتغاضىَ عن أخطائها. وكان غرضه من تلك الانتقادات أن تحرص الحكومة على أن تصبح طرفاً إيجابياً وفعالاً في بناء علاقة تعاون مثمرة ومستقرة مع مجلس الأمة تخفّف الاحتقانات السابقة التي شابتها.

قد يكون من المفيد كذلك الإشارة إلى مسألة مهمة، على صغرها، وهي أن هذه الانتقادات العميقة المضمون، والواسعة النطاق والدلالة لم تلفت انتباه الصحافة في بعض الأحيان، وانتباه أولئك الذين اختزلوا مفهوم الرئيس الخرافي للتعاون بين السلطتين في مجرد تحالف بين رئيس السلطة التشريعية ورئيس السلطة التنفيذية. ويعود ذلك، من بين أسباب عديدة، إلى طبيعة الثقافة السياسية السائدة وإلى أساليب العمل الوطني التقليدي التي اقترن فيها النقد السياسي والخطاب المعارض بـ "الضرب على الطاولة"، و"نبرة الصوت العالي"، و"حدّة الطرح"، و"كيل الاتهامات"، "وتحمير العين"، داخل مجلس الأمة وخارجه. وهي أساليب لا تنسجم مع التكوين الأخلاقي والتربوي للرئيس الخرافي ومفرداته وأساليبه التي طبعت خطابه الاجتماعي والسياسي وتميزت بالموضوعية والبعد عن التجريح والحرص على كرامات الناس أياً كانت درجة الاختلاف، والتي عكست حرصه على مسألة في غاية الاهمية في العمل الوطني الكويتي، وهي ضرورة الحفاظ على الود والوئام والتماسك الاجتماعي، كضمانة لعدم تحول الاختلاف في الرأي إلى خلاف ونزاع سياسي يهدّد الوحدة الوطنية ويشوّه الممارسة الديمقراطية، كما لا تتفق، من جانب آخر، مع سعي الرئيس الخرافي الحثيث لتأصيل العقلانية في الخطاب السياسي الكويتي، وحرصه على ممارسة النقد البناء الذي يجب، كما كان يردد دائماً أن، "يداوي ولا يجرح، يبني ولا يهدم".

إذن لم يكن قلق البعض على استقلالية مجلس الأمة في ظل تعاون وثيق ودستوري بين السلطتين في محلّه، كما لم يكن قلق البعض الآخر في محلّه أيضاً بشأن فعالية أداء المجلس تحت قيادة رئاسة جديدة. فمجلس الأمة في فصله التشريعي التاسع حقق إنجازات مهمة فاقت مؤشراتها العديد من الفصول التشريعية السابقة، وذلك بمعزل عما أتت به تركيبته السياسية من تغييرات في الهيكل التمثيلي للقوى السياسية على الساحة الكويتية، وكانت في كل الأحوال تعبيراً عن مستوى الوعي السياسي العام.

في إطار مهامه التشريعية، قام مجلس عام ٩٩ برئاسة الخرافي بدور فعال، وتجاوب إلى حد بعيد مع القضايا المطروحة على الساحة الكويتية، وعالج عدداً من الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والقانونية الحيوية في المجتمع الكويتي من خلال ٣٠٠ قانون أقرّها خلال أدواره المتتالية. كما مارس اختصاصه الرقابي بفعالية أيضاً، فبلغ إجمالي الأسئلة البرلمانية التي

وجهّها أعضاؤه للحكومة في الفصل التشريعي التاسع حوالي ٣٠٨١ سؤالاً برلمانياً، تمت الإجابة عن حوالي ٩٥٪ منها، في حين بلغ عدد الاستجوابات التي طُرِحَت في المجلس سبعة استجوابات لوزراء في الحكومة هدفت لمعالجة بعض الاختلالات في الأداء الحكومي، إضافة إلى ٢٥ طلب مناقشة عامة لاستيضاح سياسة الحكومة في موضوعات وقضايا سياسية واقتصادية واجتماعية مهمة.

على صعيد العلاقات الخارجية للمجلس، كان للجنة الشؤون الخارجية وللشعبة البرلمانية وللمجلس عموماً دور بارز ومؤثر. إذ تفاعل المجلس مع التطورات والأحداث الإقليمية والدولية، وساهم في تعزيز الحضور الكويتي على هذين المستويين، كما أدى دوراً مهماً في دعم القضايا الوطنية والعربية والإسلامية، وعلى رأسها كانت قضية الأسرى والمرتهنين في سجون النظام العراقي البائد.

لاشك أن التقدم الملحوظ في أداء المجلس، والثقة الشعبية التي حصل عليها، كانا يدلان على أن الرئيس الجديد، جاسم الخرافي، وفي أول رئاسة له قد نجح، إن لم نقل تفوق، في إدارة أعمال ومهام المجلس. وقد كان ذلك نتيجة لعوامل عديدة يتصل معظمها بالقدرات والمهارات السياسية للرئيس الجديد، ومقومات شخصيته، وأسلوب عمله البراجماتي الواقعي. فالرئيس الخرافي في إدارة جلسات المجلس كان منفتحاً ومتوازنا مع جميع الاتجاهات السياسية والآراء، مع صرامة في ضبط أوقات الجلسات والحديث، وحرص على أن يبقى الحوار دائماً ضمن موضوع بند جدول الأعمال المطروح في الجلسة.

بحكم شخصيته البسيطة المتواضعة، والابتسامة التي لا تفارقه، والمقومات الأخلاقية والتربوية التي يتحلّى بها، وحرصه على علاقات الود والوئام مع جميع أعضاء مجلس الأمة بمن فيهم الذين يختلفون معه، تمكن الرئيس الجديد، جاسم الخرافي، من تأصيل علاقات أخوية وودية مع جميع أعضاء المجلس، استثمرها في تقريب وجهات النظر وتوجيه المجلس نحو الطريق الذي يؤدي إلى إنجاز المهام المطروحة على جدول أعماله.

بالتأكيد، فإن ذلك لم يكن كل شيء وراء نجاح الرئيس الخرافي وما حققه من تقدم في إدارة شؤون المجلس. فهو يعتبر شخصية سياسية مقبولة من الأغلبية، إن لم نقل من الجميع،

ويتمتع بعلاقة جيدة مع التيارات الإسلامية في الوقت نفسه الذي كان فيه قريبا من التيارات الليبرالية، وهو محافظ في الوقت نفسه الذي يقف فيه بصلابة مع التحديث والتطوير الثقافي والسياسي، وهو ضد الطائفية والقبلية مع موقفه الواضح بحق الجميع في التعبير عن همومهم وتطلعاتهم. باختصار كان الرئيس الخرافي محل تقدير واحترام جميع فئات المجتمع وتياراته، كما كان محل ثقتهم. ولعل خصاله الشخصية، وسعة صدره، وقدرته على الاستماع للآخرين أياً كان موقعهم أو توجههم، واحترامه للرأي الآخر، ومهاراته في الحوار ساهمت جميعاً في ترسيخ هذه الثقة، بل وحولّتها في معظم الأحيان إلى علاقاتِ ودٍّ ومحبة. ولا مبالغة في القول إن نجاح الرئيس الخرافي داخل المجلس تعدّى نطاق رئاسته للمجلس إلى نطاق سياسي ووطني أرحب، كان فيه قائداً وطنياً يتطلع الكويتيون دائماً إلى دوره ورؤيته خصوصاً في الأوقات الصعبة.

جاسم محمد الخرافي

الفصل الثاني عشر
رئيساً لخمسة فصول متتالية

رئيساً لخمسة فصول متتالية

انتُخِبَ جاسم الخرافي رئيساً لمجلس الأمة لخمسة فصول تشريعية متتالية في ظاهرة غير مسبوقة في تاريخ الكويت، فاز خلالها بمنصب الرئاسة بالتزكية لفصلين تشريعيين. ولعل ذلك يستحق التأمل والدراسة لاسيما وأن الفترة التي تولّى فيها رئاسة المجلس كانت مرحلة دقيقة من تاريخ الكويت، إذ شـهدت الكثير من الأزمات والظواهر الجديدة على الساحة السياسية، إضافـة إلـى أن تلك الفترة تميّـزت بتنامي الوعي السياسـي والديمقراطـي للمواطنين بعد الانفتاح الثقافي الكبير الذي شـهده العالم خلال تلك الحقبة. وإذا كانت الصفحات الماضية تناولت فوز جاسـم الخرافي بمنصب الرئاسة وأداءه في الفصلين التشريعيين التاسع والعاشر بقدر من الإيجاز والاختصار، فإن رئاسته للمجلس خلال الفصول التشريعية التالية، الحادي عشر، والثاني عشر، والثالث عشر، تختلف تماماً وتتطلّب وقفة مطولة لكل فصل بذاته، لأن الفصول التشريعية تلك كانت زاخرة بالأحداث والمعطيات، بل والتحولات، مما خلق نوعاً من عدم الاستقرار السياسي على الساحة، بسبب تزايد حالة الاحتقان بين السلطتين التشريعية والتنفيذيـة وتصعيدهـا بدرجـة كبيرة، أدّت إلى اللجوء إلى حلّ مجلس الأمة دسـتورياً ثلاث مرات، وتغيير الحكومة ست مرات، وهي حالة جديدة على الوضع السياسي في الكويت.

ربما تضافرت مجموعة من الأسـباب التي أدت إلى ذلك الوضع الغريب بالنسـبة للكويت، فالعقدان الماضيان شهد فيهما العالم تطورات كبيرة، وتغييرات عميقة خلقت تحديات جديدة، وأبرز هذه التحديات التطور السريع في مختلف مجالات الحياة وبخاصة في وسائل الاتصال والتواصل، ومن ثم زيادة الوعي وتنامي المعرفة ووفرة الأخبار والمعلومات. وفي الوقت نفسـه شـهد المجتمع الكويتي تغييرات عديدة في تركيبته الاجتماعية والسياسـية أدت إلى مزيد من التنوع والتعددية الفكرية والسياسية.

كانـت المُعضلة الرئيسـية تَكمن في قدرة الدولة ومؤسسـاتها على مجـاراة التطور العالمي واللحاق بالركب الحضاري المتسـارع الذي يشـهده العالم، فيما دخلت الممارسة الديمقراطية في مجـالات ومحـاولات ابتعـدت بها عن المسـار الصحيح الـذي يفرض الاهتمـام بأولويات

واحتياجات الوطن والمواطنين، لذلك كان التأزيم سريعاً ومستمراً بين الحكومة ومجلس الأمة، وفي تلك الحالة كانت جهود التنمية الاقتصادية تواجه تحديات كبيرة.

واجهت أول حكومة شكلها رئيس الوزراء الجديد سمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الجابر الصباح تحديات كثيرة منذ بداية عملها، وكان أهمها المطالبة بتعديل الدوائر الانتخابية. ورغم أن الحديث عن تعديل الدوائر الانتخابية كان يدور منذ سنوات طويلة، فإنه تصاعد، خاصة مع اقتراب الانتخابات البرلمانية للفصل التشريعي الحادي عشر في أكتوبر عام ٢٠٠٧، والذي كان من المقرر أن يشهد أول ترشيح للمرأة الكويتية، بعد أن نالت حقوقها السياسية ترشيحاً وانتخاباً عقب تصويت مجلس الأمة على ذلك المشروع في ١٦ مايو عام ٢٠٠٥م.

ثارَ جدلٌ طويل بين مؤيدي ومعارضي تعديل الدوائر، وبين المطالبين بتعديل الدوائر إلى خمس، وبين المطالبين بتعديلها إلى عشر دوائر كما كانت في السابق قبل زيادتها في السبعينيات إلى ٢٥ دائرة انتخابية. وكان رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي يؤيد تعديل الدوائر، مفضلاً العودة إلى نظام الدوائر العشر، مُبدياً تحفّظاً على الدوائر الخمس لكنه في الوقت نفسه لا يرفضها إذا كانت مطلَّباً شعبياً. وقد صدقَت رؤيته بعد ذلك، فبعد إقرار الدوائر الخمس وتطبيقها بدأ الجميع يوجهون الانتقادات لهذا النظام الذي لم يحقق رغبات الشعب.

كانت قضية تعديل الدوائر الانتخابية وتقليص عددها هي أول اختبار صعب للحكومة الجديدة، التي لم يمض على تشكيلها سوى أشهر قليلة، إضافة إلى اختبارات أخرى لا تقلّ سخونة عن قضية تعديل الدوائر، أهمها حقول الشمال، وكادر المعلمين، وأوضاع المتقاعدين، والتنمية الاقتصادية، وتأصيل الهوية الإسلامية الكويتية. وكانت كل قضية من تلك القضايا تزيد من حدة الاحتقان السياسي الذي سيطر على الساحة السياسية خلال أيام معدودة، حيث حدث تسابق بين أعضاء مجلس الأمة على تقديم الاستجوابات لأعضاء الحكومة.

في ضوء تصاعد حدة الاحتقان بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، أصدر سمو الأمير مرسوماً أميرياً في مطلع مايو ٢٠٠٦، بحلّ مجلس الأمة والدعوة لإجراء انتخابات برلمانية جديدة خلال أربعين يوماً وفقاً لنص الدستور. وبهذا المرسوم أسدل الستار على

الفصل التشـريعي العاشـر الذي كان واحداً من أهم الفصول التشـريعية في حياة الكويت الديمقراطية، حيث شـهد ذلك الفصل أكبر ممارسـة دسـتورية في تاريخ الحياة النيابية، وهي عملية انتقال مسـند الإمارة إلى سـمو الأمير الشـيخ صباح الأحمد بعد وفاة الشيخ جابر الأحمد في منتصف يناير عام ٢٠٠٦، والتي سيتم تناولها في فصل لاحق لتوضيح دور الرئيس الخرافي في أحداثها.

افتتح سـمو أمير البلاد دور الانعقاد الأول من الفصل التشـريعي الحادي عشـر يوم الأربعـاء ١٢ يوليـو ٢٠٠٦ بالتأكيد على أهمية اسـتثمار الوقت الثمـين بما يفيد الوطن والشـعب، بعيـداً عن المسـاجلات والحوارات التي اسـتنزفت من الجهد مـا كان ينبغي توجيّهه إلى ما هو أكثر أهمية ونفعاً للمصلحة العامة. ودعا سموه إلى سرعة الانتقال إلى مرحلة جديدة من العمل الجاد والتعاون المسؤول لإضافة صفحات جديدة من الإنجازات والمكتسبات إلى سجل مسيرة الكويت.

بعـد انتهاء مراسـم افتتاح الجلسـة وأداء اليمين الدسـتورية من قبـل الحكومة وأعضاء مجلس الأمة فُتِح باب الترشـيح لرئاسـة المجلس، ولم يتقدم للمنافسـة على منصب الرئيس سـوى جاسـم محمد الخرافي وأحمد عبد العزيز السـعدون. وفاز جاسـم الخرافي بمنصب الرئاسة بعد حصوله على ٣٧ صوتاً مقابل ٢٧ صوتا للعضو أحمد السعدون إضافة إلى ورقة بيضاء. وفي كلمة مختصرة ومعبرة، أعرب الرئيس جاسم الخرافي عن شكره للإخوة الأعضاء وقال "أود أن أؤكد أننا جميعاً أنا والأخ أحمد السعدون إخوان، وإذا كانت هناك منافسة فهي منافسـة من أجل الكويت، وأرجو أن يعلم الجميع أنني والأخ أحمد السـعدون سـنعمل جميعاً لما فيه مصلحة الكويت، فأرجوكم التزام الهدوء، ونحن الآن في مؤسسـة ديمقراطية، جميعنا قبلنا بنتائجها ومخرجاتها فأرجوكم مسـاعدتنا في الحفاظ على الهدوء لاسـتمرار الجلسة، وأؤكد لكم مرة ثانية وثالثة ورابعة نحن جميعاً آمنا بالديمقراطية، وسأجتهد قدر ما أستطيع بأن نتعاون لما فيه مصلحة الكويت وأهل الكويت". وكان واضحاً ما بين ثنايا هذه الكلمة وجود قلق عبّر عنه الرئيس الخرافي بشأن تطورات الأحداث، وكان قلقه في محله.

شهد مجلس ٢٠٠٦ مناقشة العديد من القضايا الشائكة والساخنة، منها قضية إسقاط القروض عن المواطنين، التي فجرت إسـقاطات وأزمات شـديدة بين المؤيدين والمعارضين،

وكانت أبرز أزماتها تلك الجلسة الساخنة في منتصف مايو ٢٠٠٧، التي شهدت تبادل الاتهامات والألفاظ غير اللائقة بين أعضاء المجلس، ورسمت هذه الجلسة صورة قاتمة لواقع الأمر خلال الفصل التشريعي الجديد، إذ شهد سبعة استجوابات، وهو أعلى معدل للمساءلة السياسية في أي فصل تشريعي سابق، ثلاثة منها انتهت باستقالة وزير الإعلام محمد السنعوسي، واستقالة الشيخ علي الجراح وزير النفط، واستقالة الدكتورة معصومة المبارك في نفس يوم تقديم الاستجواب، أما الاستجواب الرابع فقد انتهى بتقديم الحكومة استقالتها بعد أن قدم عشرة نواب طلباً لطرح الثقة في وزير الصحة أحمد العبدالله. وجاء الاستجواب الخامس ضد وزير المالية بدر الحميضي الذي تمَّ تدويره وزيراً للنفط، وانتهى الاستجواب السادس بإعفاء وزير العدل ووزير الأوقاف الدكتور عبدالله المعتوق من منصبه، في حين انتهى الاستجواب السابع بتجديد الثقة في وزيرة التربية ووزيرة التعليم العالي نورية الصبيح بغالبية ٢٧ صوتاً مقابل رفض ١٩ نائباً تجديد الثقة فيما امتنع نائبان عن التصويت. وقد انتهى الفصل التشريعي الحادي عشر باستقالة الحكومة وحل مجلس الأمة حلاً دستورياً في ١٩ مارس ٢٠٠٨.

في كل ذلك، حافظ رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي على حياده الذي اتّبعه منذ أن تسلم مهام الرئاسة، إلا أنه كان حياداً إيجابياً، فكان يتدخّل دائماً لتهدئة الأمور وتخفيف حدَّة التصعيد بين السلطتين، وكان حاسماً في كثير من الحالات التي يرى فيها أن الممارسة النيابية قد ابتعدت عن مسارها الصحيح، أو أن المناقشات التي تدور تحت قبة البرلمان قد تجنح نحو طريق لن يكون في صالح الديمقراطية أو صالح الوطن.

إن المتأمل في كلمة الرئيس الخرافي في افتتاح دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الحادي عشر، الذي وُصِفَ بأنه فصل الاستجوابات والتأزيم، يجد أن الرجل حذّر من استمرار هذا النهج الذي يضيّع الوقت والجهد ويُفوِّت على البلاد كثيراً من فرص التنمية والتطور. فقد لخَّص الرئيس الخرافي في كلمته الحالة التي تشهدها الساحة السياسية، ووضع الحلول والبدائل قبل أن يطرق باب النقد. ونبّه إلى ضرورة أن يكون العمل الوطني على مستوى المسؤولية، وتجسيداً للوحدة الوطنية وبعيداً عن المزايدات والمصالح الشخصية.

أكد الرئيس الخرافي في تلك الكلمة أن الدول لا تُدار بالعفوية، والمؤسسات لا تُحكَم بالعلاقات الشخصية، وتطبيق القانون ليس مسألة انتقائية، والديمقراطية ليست نظاماً لتقسيم المنافع الذاتية، والعمل الوطني يجب أن يكون بمستوى المساءلة وتجسيداً للوحدة الوطنية وبعيداً عن المزايدات والمصالح الشخصية. وأضاف أن القيادة لابد أن تقود، والقانون لابد أن يسود، وهيبة الدولة يجب أن تعود، مؤكداً أن الإصلاح أداة سياسية لبناء الحكم الصالح، وبرنامج عمل لتحقيق أهداف التنمية الشاملة، وشأن وطني شامل لا يقتصر على فئة دون أخرى أو تيار دون سواه. وحدّد مقومات الإصلاح التي تكمن في الوحدة الوطنية، والرؤية الواضحة والقرار الجريء ومقوماته العادلة وتكافؤ الفرص والشفافية. وحذّر من خطورة التحديات التي تواجه الكويت والتي تتطلب الكثير من الحيطة واليقظة والحذر.

جاءت الانتخابات النيابية الجديدة للفصل التشريعي الثاني عشر التي جرت في منتصف شهر مايو ٢٠٠٨، وللمرة الأولى في تاريخ الكويت من خلال الدوائر الخمس، وهو ما زاد من حدة المنافسة بين المرشحين. ودخلت المرأة الكويتية حلبة المنافسة، لأول مرة في تاريخ الحياة الديمقراطية لكنها لم تُوَفَّق، وكان حظها من الأصوات ضئيلاً جداً، بالإضافة إلى أن عدداً من الأقطاب المعروفة تراجعت عن الصدارة إلى مراكز متأخرة. غير أن الرئيس جاسم الخرافي حافظ على مكانته نفسها في صدارة الفائزين بدائرته المعتادة الثانية، التي اتسعت في ضوء التقسيم الجغرافي الجديد للدوائر لتضم الشامية والشويخ والقبلة وضاحية عبدالله السالم والمنصورية والقادسية والصليبخات، لكن الأمر الأكثر أهمية هو حفاظه على مقعد الرئاسة بفوز ساحق على منافسه الجديد النائب عبدالله الرومي الذي حصل على ١١ صوتاً فقط مقابل ٥٢ صوتاً للرئيس الخرافي.

في كلمة قصيرة، بعد فوزه الساحق بانتخابات الرئاسة، قال الرئيس الخرافي "أودّ في بداية الحديث أن أتقدم بالشكر الجزيل للإخوة الأفاضل على هذه الثقة التوافقية، وأتمنى من كل قلبي أن أكون عند حسن الظن، وأعاهد من كانت لديه ملاحظات أن أعمل جاهداً على أن أزيل هذه الملاحظات، وأتقدم مرة أخرى بالشكر، وأتمنى أن يعينوني في أداء هذه المهمة، وأن أؤدي الواجب حسب القسم الذي أقسمته".

رغم أجواء التفاؤل التي سادت الشارع الكويتي بعد انتخابات الفصل التشريعي الثاني عشر في مايو ٢٠٠٨ بسبب ارتفاع أسعار النفط إلى ما يزيد عن ١٣٠ دولاراً للبرميل الواحد، وأهمية ذلك في تمويل جهود التنمية، فإن التأزيم بين السلطتين بدأ بشكل مبكر، وأسرع مما كان متوقعاً، فمراسم افتتاح دور الانعقاد الأول كانت تبشّر بمزيد من الأمل، حيث تطابقت كلمة رئيس السن النائب خالد بن سلطان بن عيسى مع الخطاب الأميري الذي تلاه سمو رئيس مجلس الوزراء، من حيث التأكيد على أهمية التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، والابتعاد عن كل ما من شأنه تأزيم العلاقة بينهما لإنجاز ما يصب في مصلحة الوطن والمواطنين. غير أن كل ذلك لم يكن كافياً لوقف التأزيم الذي بدأ مبكراً وبشكل لافت. فبعد انتهاء مراسم الافتتاح، ومغادرة سمو الأمير، شرعت الحكومة في أداء اليمين الدستورية، غير أن تسعة من النواب انسحبوا من الجلسة للتعبير عن احتجاجهم على الحكومة التي تضم في عضويتها وزيرتين هما نورية الصبيح والدكتورة موضي الحمود، إلا أن الرئيس الخرافي استطاع بحكمته وحنكته أن يتجاوز ذلك الموقف الذي كان من الممكن أن يشكل أزمة مبكرة تؤثر على أداء المجلس وعمله.

ودعا الرئيس الخرافي إلى أهمية التعاون، وعدم إشغال الناس بموضوعات ومطالبات لا تستطيع الدولة تحقيقها مثل إلغاء الديون، وأكد أهمية قراءة ما جاء في النطق السامي لحضرة صاحب السمو أمير البلاد، والذي ركز على التعاون والبعد عن الخلاف الذي لا يحقّق مصلحة الوطن ومصلحة أبنائه. وفي حديث لصحيفة الدار نشرته بعد حوالي أسبوعين من بداية دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الثاني عشر، دعا الرئيس الخرافي إلى ضرورة الالتزام بأدب الحوار أثناء الجلسات، سواء بين النواب بعضهم بعضاً أو بين النواب وأعضاء الحكومة، وقال "يجب أن نتذكر دائماً أهمية المحافظة على كرامة المواطنين، لأننا أهل ديرة واحدة، تجمعنا روابط أسرية، ولا يمكن أن نجرح مشاعر بعضنا من دون أن نترك جراحاً تؤثر على الوحدة الوطنية. وأكد أن الكويت بلد صغير لا يتحمل الإثارة أو ما يسيء إليه من تصريحات"، وأضاف "إننا في أشد الحاجة خلال هذه الظروف المحلية والإقليمية للتركيز على الوحدة الوطنية، وعلى معالجة مواضيعنا بحكمة، فلا يعيبنا أن نختلف، ولكن يعيبنا ألا نعرف كيف نختلف".

سارت الأمور على عكس الأمنيات، فكان مجلس ٢٠٠٨ الأكثر جدلاً منذ بداية الحياة النيابية في الكويت والأكثر إثارة رغم أنه كان الأقصر عمراً. فقد شهد الفصل التشريعي الثاني عشر دور انعقاد أول اكتمل ودوراً ثانياً لم يكتمل ودور انعقاد استثنائياً خلال العطلة البرلمانية. ولم يمض أكثر من تسعة أشهر و ١٨ يوماً، منها ١١٣ يوماً عطلة برلمانية، على انطلاقة مجلس ٢٠٠٨، حتى توقّفت أعماله وتعطّلت جلساته لمدة ٥٠ يوماً من جراء تباين وجهات النظر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. فالحكومة رأت في بيان أصدرته أن العمل البرلماني الراهن لا يهيئ الأجواء المناسبة لتعاون السلطتين ويضر بالمصلحة الوطنية، فيما تعتقد الأغلبية النيابية أن السلطة التنفيذية أُصِيبَت بالارتباك وعدم القدرة على مواجهة الأزمات، وزاد من ذلك حزمة الاستجوابات التي قدمت لسمو رئيس مجلس الوزراء على خلفية تقرير ديوان المحاسبة بشأن مصروفات ديوان سموه.

شهد المجلس خلال ذلك الفصل حالة شديدة من التأزيم والكثير من التداعيات السياسية التي ظهرت على الساحة، وكانت أجواء الشحن والتصعيد والتأزيم تتفاقم يوماً بعد يوم، لدرجة بات من الصعب استمرار الحال على ما هو عليه، مع استمرار التعطيل الدائم لمشاريع التنمية وتوقف المسيرة التنموية، وفي ضوء أزمة مالية واقتصادية شديدة هزّت العالم كله وأثّرت على اقتصاديات كل الدول، بما فيها الدول النفطية الغنية التي تأثرت بشكل واضح نتيجة الانخفاض الكبير الذي طرأ على أسعار النفط.

لم يكن الموقف مُشجّعاً كما لم يكن مُبشّراً بانقشاع أجواء التأزيم.. وحدثت تكهنات كثيرة بحل مجلس الأمة حلاً غير دستوري، لكن حكمة صاحب السمو أمير البلاد وحرصه على استمرار النهج الديمقراطي كانا أكبر من هذه التكهنات، وصدر المرسوم الأميري بحلّ المجلس وإجراء الانتخابات النيابية في غضون أربعين يوماً.

بذلَ رئيس المجلس جاسم الخرافي مجهوداً كبيراً من أجل استمرار التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ولطالما دعا نواب المجلس إلى التحلّي بالحكمة والعقلانية، وعدم التعسّف في استخدام الأدوات الدستورية حرصاً على التوصل إلى علاقة متوازنة وبناءة بين المجلس والحكومة من أجل مصلحة الكويت وأبنائها، كما دعا إلى الارتقاء بلغة الحوار وإيجاد

إطار مشترك في التعامل بين السلطتين بما يحقق مصلحة الوطن والمواطنين. وكان يرفض باستمرار توجيه الاتهامات لطرف دون آخر، فالمجلس والحكومة شركاء في المسؤولية، والنقد الهادف والبناء هو الوسيلة المثلى لمعالجة سلبيات الحكومة، وتوجيهها إلى الوجهة السليمة.

ضاعت كل النداءات التي وجهها الرئيس الخرافي ومعه المخلصون من أبناء الكويت في زحمة الاستجوابات العديدة التي تسابق النواب لتقديمها، وجاء حل المجلس. وقد انتهى مجلس ٢٠٠٨ في ١٨ مارس ٢٠٠٩ كما انتهى مجلس ٢٠٠٦، ومن قبله مجلس ٢٠٠٣، بحل دستوري على أن تتم الدعوة لإجراء انتخابات جديدة. وكان الحصاد البرلماني خلال الفصل التشريعي الثاني عشر أربعة استجوابات لسمو رئيس الوزراء من ٧ نواب، و١١٣٦ سؤالاً، و٢٤١ اقتراحاً أثناء الجلسة و٨ طلبات مناقشة بشأن غلاء الأسعار.

بعد حلّ مجلس الأمة في فصله التشريعي الثاني عشر، وما شهده ذلك الفصل من توتّر وتأزيم أوصلت العديد من الأوساط الكويتية للإحباط والقلق، رأى الرئيس جاسم الخرافي أن الأمور بدأت تسير في طريق وعر، ومن الصعوبة السيطرة عليها أو ضبطها، في ضوء محاولات كثيرة من داخل المجلس وخارجه للتصعيد والتأزيم، إضافة إلى أن حالة التصيد والتربص المستمر والتعسّف في استخدام الأدوات الدستورية تساهم في إضعاف الديمقراطية، وتعمل على تفريغها من مضمونها الرئيسي، وتبعدها عن أهدافها الأساسية، وهي الرقابة والتشريع. وكان يرى أن الديمقراطية التي يفاخر ويفتخر بها أهل الكويت منذ زمن طويل، وكانت لهم الحصن المنيع من الهزات والعواصف، قد تصبح معول هدم إذا استمرت حالة التربص بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، رغم محاولاته بكل جهد وحكمة لعدم إدخال مجلس الأمة في النفق الضيق الذي يسير فيه البعض، وتصويبه إلى المسار الصحيح الذي يحقق النمو والتنمية المنشودة، خصوصاً أن حالة التأزيم استمرت وازدادت حدتها في ذلك الفصل التشريعي. وقد كان لذلك أثر كبير في نفسه قارب به اليأس والإحباط، وهو الرجل الذي عُرِفَ بصلابته وقدرته على مواجهة التحديات. وفاجأ الرئيس الخرافي المقربين منه، بأنه لن يرشح نفسه في انتخابات الفصل التشريعي التالي، وكان لذلك القرار وقع المفاجأة على المقربين منه والذين حاولوا مع كثير من الشخصيات الكويتية والوجهاء إقناعه بالعدول عن قراره.

استجاب الرئيس الخرافي للضغوط التي مُورِسَت عليه، وقال في بيان صحفي "بعد تفكير عميق ونتيجة مشاورات مكثفة مع كثير من المخلصين من أبناء الكويت، وجدت أن مسؤوليتي تجاه هذا الوطن تحتّم علي العدول عن قراري بعدم الترشيح، انطلاقاً من حرصي على مسيرة الديمقراطية التي تعتبر الحصن المنيع لأبناء الكويت جميعاً". ودعا الخرافي في بيانه الجميع إلى تحمّل مسؤولياتهم تجاه الكويت والحرص على المحافظة على الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي، لأنهما مبعث قوة الكويت ومصدر عزّتها، كما دعا إلى الارتقاء بمستوى الحوار وعدم التعسف في استخدام الأدوات الدستورية، حرصاً على استقرار المسيرة الديمقراطية واستمرار المسيرة التنموية، وطالب الحكومة بإعداد خطة تنموية متكاملة والالتزام بتنفيذها من أجل تنمية الاقتصاد وتحسين الخدمات.

أُجرِيَت الانتخابات النيابية للفصل التشريعي الجديد التي تنافس فيها ٢١١ مرشحاً، وكان الحدث الأبرز فيها فوز أربع سيدات أكاديميات، من ضمن ١٦ امرأة خضن غمار المنافسة في الانتخابات التشريعية، واحتلال أربعة مقاعد في مجلس الأمة، وهن د.معصومة المبارك، و د.سلوى الجسار، و د.رولا دشتي، ود.أسيل العوضي، وذلك للمرة الأولي منذ أن مُنِحَت المرأة الكويتية حق التصويت والترشيح في ١٦ مايو ٢٠٠٥. وكان الحدث الأبرز في الجلسة الأولى انتخاب جاسم الخرافي رئيساً لمجلس الأمة وبالتزكية تأكيداً لشعبيته الكبيرة، وثقة أعضاء مجلس الأمة به.

رغم أن دخول المرأة لمجلس الأمة لقي اهتماماً دولياً كبيراً، ورغم ما حظِيَت به الديمقراطية الكويتية من إشادة بمشاركة المرأة من مختلف دول العالم والمنظمات الدولية، فإن وجود المرأة تحت قبة البرلمان لم يكن أمراً محموداً لدى البعض، فأثار جدلاً داخل مجلس الأمة منذ اليوم الأول لدور الانعقاد الأول، حيث خرج عدد من الأعضاء إلى خارج القاعة أثناء أداء النائبات الأربع اليمين الدستورية. وأعطت هذه الخطوة مؤشرات على استمرار حالة التأزيم، وكان من الممكن أن يثير ذلك أزمة مبكرة للمجلس الجديد الذي يبدأ أولى جلساته وسط آمال من المواطنين باكتمال مدته، إلا أن حكمة الرئيس الخرافي وحنكته في إدارة الجلسة وضعت الأمور في نصابها وواصل المجلس أعماله، تماماً كما فعل في بداية الفصل التشريعي السابق بعد أن خرج بعض أعضاء المجلس اعتراضاً على وجود وزيرتين بالمجلس.

لقد كان دور الانعقاد الأول للفصل التشريعي الثالث عشر دوراً مميزاً في أحداثه ومجرياته ووقائعه، إلا أن المشهد الهادئ الذي شهده ذلك الدور في بدايته لم يدم طويلاً، حيث أعاد الاستجواب، الذي قُدِّم لوزير الداخلية الشيخ جابر الخالد الصباح وتم تحديد يوم ١٦ من شهر مايو لمناقشة أجواء التأزيم بين المجلس والحكومة. وشهدت الفترة الفاصلة بين تقديم الاستجواب وموعد مناقشته تداعيات وأحداثاً وتكهنات كثيرة. وقد بذل الرئيس جاسم الخرافي جهوداً كبيرة من أجل التهدئة. وانتهى الاستجواب بتجديد الثقة في الوزير المستجوب. وقد شهدت جلسة الاستجواب توتراً ومشادات وصلت إلى درجة الاتهامات بين النواب المؤيدين والمعارضين لطرح الثقة، إلا أن إدارة الرئيس الخرافي للجلسة وحرصه على التزام جميع النواب باللائحة أديا إلى وصول الجلسة إلى بر الأمان. وطالب في نهاية الجلسة بأن ينظر الوزير في الملاحظات التي طرحها النواب ويأخذها بعين الاعتبار، ودعا الجميع إلى التركيز على المستقبل وكل ما يحقق مصلحة الكويت، وقال لقد انتصرت الكويت بديمقراطيتها في جلسة اليوم التي شهدت تجديد الثقة في وزير الداخلية.

جاء دور الانعقاد الثاني من ذلك الفصل التشريعي ليحمل المزيد من التوتر في علاقة مجلس الأمة بالحكومة، فرغم وفاء الحكومة بتعهداتها وتقدمت ببرنامج عملها، ورغم التأكيد الذي ورد في النطق السامي خلال افتتاح دور الانعقاد الأول والثاني من ضرورة التمسك بالديمقراطية والحفاظ عليها والتعاون مع السلطتين، فإن الأوضاع استمرت على ماهي عليه.

كان خطاب الرئيس جاسم الخرافي في حفل افتتاح دور الانعقاد العادي الثاني للفصل التشريعي الثالث عشر واضحاً وحاسماً، حيث حذّر من التحديات التي تواجه البلاد، وقال "نحن اليوم نواجه تحديات ليست يسيرة تتلاقى فيها قضايا وطنية متراكمة، وأوضاع إقليمية معقدة وتطورات دولية تنعكس آثارها على الجميع". ودعا الرئيس الخرافي إلى التأمل في أوضاع الماضي القريب ومعالجة أثاره، والتعاطي بحكمة مع معطيات الحاضر للنهوض بمقوماته، والاستعداد للمستقبل لمواجهة تحدياته، والحرص على أن تكون المسيرة الديمقراطية خلال هذا الدور والأدوار التالية لبنة إضافية في بنيان الكويت. وأكد أن النقد البنّاء ضرورة، والرقابة اختصاص برلماني أصيل، والمساءلة حق دستوري، ولكن مع الأخذ في الحسبان أن مسؤولي الدولة، في كل موقع ومستوى، لهم كرامتهم التي يجب أن تصان

ومكانتهم التي يجب أن تحترم، والحوار الديمقراطي يجب أن يأخذ من الكلام أطيبه، ومن القول أحسنه، ومن الخلق أرفعه.

وقال الرئيس الخرافي "إننا شركاء في وطن واحد هو بعد الله سبحانه وتعالى ملاذنا، ومصدر عزتنا، وإن شراكتنا الوطنية والارتقاء بممارستنا الديمقراطية، دعامتان أساسيتان لجبهتنا الداخلية وأمننا الوطني، وسند لعلاقاتنا الإقليمية والدولية في ضوء محيط إقليمي يعج بالقضايا المزامنة والملفات المعقدة التي تهدد أمنه واستقراره".

إن المتأمل في خطاب الرئيس جاسم الخرافي يجد أنه وضع يده على مكمن الجرح، بل وشخّص الداء وفصّل أعراضه، ثم وصف له الدواء الناجع، وكانت الرسالة واضحة وجلية فالتحديات التي تواجه المنطقة لا تحتمل التأزيم أو الخلاف، كما لا تحتمل التقاعس أو التأخير. ومن هذا المنطلق، فقد بذل الرئيس الخرافي جهوداً مكثفة من أجل إنهاء حالة الاحتقان، والنأي بالمجلس عن حالة التأزيم المستمر التي أرهقت البلد وأنهكت الجميع. لكن ذلك لم يثن بعض النواب عن تنفيذ تهديداتهم السابقة باستجواب رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح، ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، ووزير الداخلية الشيخ جابر الخالد الصباح، ووزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون البلدية فاضل صفر.

كانت جلسة مجلس الأمة التي عُقِدَت يوم الثلاثاء الموافق ٨ ديسمبر لمناقشة أربعة استجوابات جلسة تاريخية مشهودة للديمقراطية الكويتية، حيث ضرب سمو رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ ناصر المحمد الصباح مثلاً في التمسك بالدستور، والحرص على الديمقراطية، ووافق على الصعود إلى منصة الاستجواب، للرد على محاور الاستجواب المقدم له، كما وافق النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الدفاع على صعود منصة الاستجواب كذلك، وهي سابقة غير معهودة في تاريخ الديمقراطية، فللمرة الأولى يصعد رئيس مجلس الوزراء لمنصة الاستجواب وكذلك وزير الدفاع.

مرت جلسة الاستجوابات الأربعة رغم طولها والتي امتدت إلى ساعة متأخرة من صباح اليوم التالي بسلام، وكان يمكن أن تُطْوَى هذه الصفحة للانتقال إلى صفحة جديدة للانطلاق إلى المسيرة الوطنية، لولا أن عشرة أعضاء تقدموا بطلب طرح الثقة في رئيس مجلس الوزراء،

وعشـرة آخرين تقدموا بطلب مماثل لطرح الثقة بوزير الداخلية. وأشاد الجميع بحسن إدارة الرئيـس الخرافي لجلسـة الاسـتجوابات الأربعة، وأعرب سـمو رئيس مجلـس الوزراء عقب الاسـتجواب عن شـكره لرئيس مجلس الأمة على حسـن إدارته للجلسـة ومتابعة المداولات، وحرصه على ضمان انسجام جلسات الاستجوابات مع الدستور واللائحة.

كان من المُتوقَّع بعد فشل الاستجوابات الأربعة في سحب الثقة في رئيس الوزراء وثلاثة من أعضاء حكومته أن تهدأ الأمور لبعض الوقت، غير أن حالة التهديد بالاستجوابات استمرت، لاسـيما أن أكثر من نائب هدّد بإعادة اسـتجواب رئيس الوزراء، إضافة إلى تهديدات أخرى باستجواب عدد من الوزراء، في حين شهد الإعلام الكويتي بصحافته المقروءة والمسموعة حالة غريبة من الإثارة. وأمام ذلك، دعا الرئيس الخرافي إلى مواجهة هذه التحدّيات الخطيرة التي تهدّد الوحدة الوطنية وتؤثّر في وحدة أبناء الكويت، وطالب الصحافة بالتزام الحرية المسؤولة. وحـذر من أن اسـتمرار هذه الحالـة ينذر بعواقب وخيمة، وقال إننا لا نقبل الإسـاءة للوحدة الوطنية ولكرامة الناس. وأكّد مجدداً إيمانه بدولة المؤسسـات وسيادة القانون، وحرصه على تطبيقه وسـلامة إجراءاتـه. وجاءت تصريحاته معبّـرة عن الواقع الأليم الذي كانت تعيشـه الكويت، والتي استدعَت أن يلقي سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح خطاباً إلى المواطنين، أعرب فيه عن أسفه للممارسات التي شوهت وجه الحرية والديمقراطية، وأكد سموه أهمية الوحدة الوطنية ووجوب حمايتها من العبث والتشويه.

سـعى الرئيس جاسـم الخـرافي خلال ذلـك الفصل التشـريعي إلي أن يعيـد الهدوء إلي قبة البرلمان ويبعد الاحتقان والتأزيم، ويرسـخ التعاون بين السـلطتين، التشريعية والتنفيذية، لاسـيما أن ذلك الفصل جاء بعد ثلاثة فصول تشـريعية لم يكمل أي منها مدته الدسـتورية. وقد كانت جهوده واضحة ومحل تقدير شعبي، وحظي في ذلك الفصل التشريعي بإجماع على حسن إدارته وحنكته وحكمته والتزامه التام في تطبيق لائحة المجلس.

لـم يكـن دور الرئيس جاسـم الخرافي مقتصـراً على ما يجري تحت قبـة أو داخل أروقة المجلـس، بـل كان له دور كبيـر في تقريب وجهات النظر، وكان دائمـاً في مقدمة الاجتماعات والدعوات المخلصة لإنهاء حدّة الاحتقان وتقريب وجهات النظر بين السـلطتين ودعم التعاون المثمـر والبنـاء بينهمـا. غير أن كل هذه الجهـود والدعوات لم تثمر في إنهـاء حالة الاحتقان

المستمرة بين السلطتين، والتي واكبتها حالة من الفوضى الإعلامية التي كانت تهدّد الوحدة الوطنية وتماسك النسيج الاجتماعي. وأدى ذلك إلى حل المجلس حلاً دستورياً في السادس من ديسمبر ٢٠١١.

في ضوء ما وصلت إليه الأمور داخل المجلس، قرّر الرئيس جاسم الخرافي مرة أخرى عدم ترشحه للانتخابات المقبلة، رافضاً كل المحاولات الرامية للعدول عن قراره. وأعرب عن شكره وتقديره لكل من طالبه بالترشح، وقال في بيان تناقلته وسائل الإعلام "قررت الانسحاب من العمل البرلماني لإتاحة الفرصة لجيل جديد كي يؤدي واجبه في خدمة المواطنين"، ودعا المواطنين إلى "تحمل مسؤولياتهم في اختيار الأفضل الذي يحرص على المصلحة الوطنية ويسهم في بناء مسيرة التنمية"، وأشار إلى أن انحراف الممارسة الديمقراطية "يلحق ضرراً بالغاً بمكانة ودور مجلس الأمة وبالنظام الدستوري". وأكّد أن "دوره الوطني لن يتوقّف بالابتعاد عن الحياة النيابية وأنه سيظل يعمل من أجل الكويت طوال حياته".

كان بيان الرئيس الخرافي باعتزاله العمل البرلماني بياناً مؤثراً بكلماته وعباراته، وجاء مضمونه بإحساس وطني مرهف عالي المستوى يهز المشاعر ويحرّك الوجدان، لخّص فيه مسيرة عمله الوطني، ورؤيته لوطن عمل من أجله طوال عمره. ولأهمية ذلك البيان كوثيقة تاريخية، نورد نصه كاملاً.

"إلى الأحبة أبناء بلدي.. الحمد لله على نعمه، والثناء على جزيل عطائه، والشكر والتقدير لأسرتي الصغيرة، ولأسرتي الكبيرة من أبناء الكويت، ولكل من عمل معي وساندني طوال مشاركتي في العمل السياسي الوطني، حين تشابكت أيدينا في مسيرة من العطاء لهذا الوطن العزيز وفي سبيل رفعة شأنه. وأعلن لهم جميعا عن قراري بعدم الترشح في الانتخابات المقبلة لمجلس الأمة، وهو قرار أشعر معه بالرضا والارتياح، فقد قمت بدوري وأدّيت واجبي نحو وطني في مواقع عديدة من المسؤولية لم أكن أنشد فيها سوى مرضاة الله سبحانه، ومصلحة الكويت، وراحة الضمير. سنون عديدة أمضيتها نائبا ووزيرا ثم رئيسا للسلطة التشريعية. كانت المسؤولية عندي ومازالت تكليفا وليست تشريفا، وكان معيار النجاح لديّ هو صيانة الوحدة الوطنية، وتعزيز دولة المؤسسات والقانون، وتكريس العدالة والنزاهة والممارسة الديموقراطية البناءة، والتقدّم في المسار التنموي. سنون مرت كالومضة، ولكنها

كانت بالنسبة لي رحلة عمر ومسيرة حياة، اقتسمتُ حلوها ومرها مع الشرفاء من أبناء وطني، لم أبخل خلالها بجهد على وطني، فأفاء الله عليّ بفضله، وأنعم عليّ بمحبة خلقه الذين غمروني بتقديرهم وأكرموني بثقتهم، فوفقني الله بالحصول على ثقة الأمة في تسعة فصول تشريعية تبوأت في خمسة منها سدة الرئاسة، فشكري وتقديري لمن لا توفي عبارات الشكر والتقدير حقهم. عملت واجتهدت طوال خمسة فصول تشريعية متتالية خلال فترة رئاستي لمجلس الأمة، لم يخل فيها دور انعقاد من أزمة طارئة أو أزمات مختلقة، وحرصت فيها جميعا على تحقيق الاستقرار والحفاظ على مكتسباتنا الدستورية. تصديت فيها لمحاولات جرّ الرئاسة إلى لعبة المحاور والمصالح الضيقة، وتعاليت فوق الضجيج والصوت العالي بالتمسك بأدب الحوار وقيم الديموقراطية الحقة، وحرصت دائما على استقلاليتي، وعلى أن تكون رئاسة مجلس الأمة منصباً محايداً لا ينحاز إلا للكويت وللحق والحقيقة. وكنت دائما على يقين من أن الشعب الكويتي يمتلك من الوعي والحس الوطني ما يجعله يميز بين المصداقية والإنجاز وبين التعطيل والتأزيم، وأحسبني كنت محقا في ذلك، فقد كنت ألمس دائما مشاعر الود والتقدير والمساندة التي غمرتني من أهل الكويت طوال فترة رئاستي لمجلس الأمة. واليوم، وبعد تلك المسيرة الحافلة بالجهد والعطاء، يأبى الأحبة إلا أن أواصل المسيرة، ويعزّ على مثلي ألا يلبّي رغبة من تبوأ مكانة عالية في قلبي وفي نفسي. وإنني إذ أشكرهم على ثقتهم ومشاعرهم الغامرة، فإنني أعتذر عما انتابهم من مشاعر أسف لقراري، وأقدّر حسن تفهمهم لأسباب اتخاذي له. فقد كان من ضمن موجباته قناعتي التامة بأن الفرصة يجب أن تُتَاح لجيل جديد ليؤدي واجبه نحو وطنه، ويقود مسيرة البناء، ويضع حدا لمعاول الهدم. وثقتي كبيرة بالشباب الواعد الذي يختزن في قلبه حب الكويت، وفي عقله طاقة الإبداع والعطاء، فهم نصف الحاضر وكل المستقبل، وهم قادة الغد بإذن الله. إن الشعب الكويتي بما يمتلكه من وعي، وما يختزن فيه من حب لوطنه، يتحمل مسؤولية كبيرة في هذه المرحلة، وعليه أن يؤديها بأمانة وتفان وتضحية من خلال اختيار الأفضل للكويت في الانتخابات النيابية المقبلة حتى يسلم هذا الوطن العزيز من حالة التأزيم المتواصل التي لم نجن منها سوى تعطيل مصالح البلاد والعباد. وإنني إذ أعلن عدم ترشحي للانتخابات النيابية المقبلة، فإنني أؤكد في الوقت ذاته عدم انسحابي من العمل الوطني، فالكويت أمانة في أعناقنا جميعا، وهي أكبر من ان تُخْتصر في سلطة أو منصب. لقد قلتها وسأظل أقولها... إن وحدة الكلمة والتماسك في بيت الحكم هما الأساس للاستقرار السياسي وديمومة نظام

الحكم، ويجب ألا تؤثّر في ذلك مصالح خاصة أو نزاعات شخصية داخل بيت الحكم، وحصانة الكويت وحكمها لا تكون إلا بالالتفاف حول القيادة والحسم في القرار. والديموقراطية لا تؤتي ثمارها بالصراع على المصالح الضيقة وبالتهديد والوعيد، فذلك عدوها الذي يقوضها ويقوض الوطن معها. والتنوع المذهبي والطائفي والقبلي سمة طبيعية إذا ما تحصن بالحكمة والوعي السليم والحرص الشديد على الوحدة الوطنية، ويتحول إلى خطر داهم في ظل التعصب والتطرف والتشدد. والاحتكام للدستور والقانون والمؤسسات هو أقصر وأنجع الطرق إلى الحلول والإصلاح، والقفز على ذلك يحيل الديموقراطية إلى فوضى، والرقابة إلى ملهاة، والمحاسبة إلى كيدية، والممارسة الديموقراطية إلى عبث ضار. والقضاء هو الحصن الحصين لنظامنا الديموقراطي وملاذ الدولة وسورها المنيع، ويجب أن يبقى مستقلا وقويا وعادلا، فعكس ذلك تكون نتائجه مدمرة. والكويت رديفة وحدتها الوطنية، فإذا أصاب وحدتنا التمزق والتشتت تضرّرت الكويت، وإذا تضرّرت لا سمح الله نجح من يرغب في إيجاد الفتنة في البلاد. لقد قلت كل ذلك وعملت من أجله وسأظل أعمل من أجله، ويحق عليّ في الخاتمة أن أتقدم بعميق شكري وخالص امتناني لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وسمو ولي عهده الأمين حفظهما الله، وشكري يتواصل لزملائي أعضاء مجلس الأمة والعاملين فيه، ووسائل إعلامنا الوطني، وأعتذر إذا ما بدر مني أي وجه من أوجه القصور فعذري أني اجتهدت، وأدعو العلي القدير أن يوفّق الجميع ويحفظ الكويت وأهلها من كل مكروه. والله ولي التوفيق."

لم يكن دور الرئيس جاسم الخرافي الوطني، في ذلك الفصل التشريعي والفصل الذي سبقه، يقتصر على رئاسته لمجلس الأمة، بل وضع الكويت نصب عينيه في كل عمل يقوم به وكل خطوة يخطوها، وكان حريصاً على استقرار الكويت وإعلاء اسمها في كل المحافل الإقليمية والدولية، كما كان حريصاً على سمعتها ومكانتها ولم يقبل المساس بها من أي كائن كان.

احتلّت العلاقات الكويتية-الخليجية، والكويتية-العربية حيّزاً مهما في مهام الرئيس الخرافي وفي تصوره لدور مجلس الأمة في ذلك. ففي الدائرة الخليجية، كان يرى أن تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية تمثل نموذجاً مهماً للتعاون والتكامل الإقليمي ومطلباً حيوياً لمصلحة دول وشعوب المجلس. وانطلاقا من قناعته تلك، ساهم في وضع آلية للتشاور

وتبادل الرأي بين المجالس التشـريعية والاستشـارية في دول المجلس، وذلك في حدود النظم التـي تخضـع لها هذه المجالس. وتمثلـت هذه الآلية في اللقاءات الدورية التشـاورية لمجالس الأمة والشـورى والنواب الخليجية التي دفعت عجلة التشـاور والتنسيق على المستوى الشعبي بـين دول المجلس. وقد عمل الرئيس الخرافي بالتعـاون مع البرلمانيين الخليجيين، وخصوصاً البرلمانيين البحرينيين، على إقناع دول المجلس بأهمية تنظيم اللقاءات الدورية المذكورة تحت مظلـة مجلـس التعاون الخليجي. إذ سيُسّـهم ذلـك في الدفع قدماً بفكـرة البرلمان الخليجي الموحد وتسـهيل تحقيقه على أرض الواقع، انطلاقاً من أن دول مجلس التعاون أيدت مشروع البرلمان العربي الموحد ووافقت على إنشائه، ومن باب أولى أن توافق على إنشاء برلمان خليجي موحد يعطي بعداً شعبياً للتعاون الخليجي، ويكون نواة للوحدة الخليجية في المستقبل.

من جانب آخر، اسـتقطبت الدائـرة العربية، والعلاقـات الكويتية-العربية قدراً مهماً من اهتمام وعمل الرئيس الخرافي. وهذه الدائرة بالنسبة له تمثل عمقاً استراتيجياً مهماً للكويت ولمجلـس التعاون الخليجـي ولجميع الدول العربية، علاوة على ما تشـمله من روابط التاريخ والعقيدة والهوية التي تربط شـعوب الامة العربية. وقد تميزت خطابات الرئيس الخرافي في المحافل العربية وفي الاجتماعات الدورية للاتحاد البرلماني العربي بجرأة وصراحة، دعا فيها البرلمانات العربية لتكون قاعدة ومنطلقاً للإصلاح الديمقراطي، وحامية لحقوق الإنسـان في المنطقـة العربية، وأن تعمل بجدية على مواجهة المشـكلات والمعوقـات التي تعتري العلاقات العربية-العربية بجرأة ودون مجاملة وفي إطار من المصالح المشتركة.

كان للرئيس الخرافي دور مهم في الدفاع عن القضايا الكويتية في المحافل البرلمانية الدولية، وفي توثيق روابط العلاقات بين مجلس الأمة الكويتي وبرلمانات العالم. وقد ساعده على أداء هذا الدور ما تمتع به من حضور شخصي في الاجتماعات الدورية للاتحاد البرلماني الدولي، ومـا تميـز به من قدرات ومهارات في إقامة علاقات احترام متبادل مع رؤسـاء البرلمانات في مختلف دول العالم. وقد تميزت مواقفه وخطاباته في المحافل الدولية البرلمانية وأمام برلمانات العالـم بصراحـة في طرح ومعالجـة قضايا الدول النامية، اتضحت جليـاً في دعواته المتكررة للـدول المتقدمة لإقامة علاقـات متوازنة مع العالم النامي تكفل العدالة لقضاياه السياسـية والإنمائية، ونقده الصريح للممارسات الدولية الخاطئة وأساليب الهيمنة التي تمارسها الدول الكبرى على الدول الصغرى.

ورغم إدراكه لأهمية تنمية العلاقات الدولية بين الكويت والدول الأخرى، فإن الرئيس جاسم الخرافي كان يرى ضرورة أن تكون تلك العلاقات في إطار من التوازن والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية أو المساس بسيادة الكويت. ودلّل على ذلك في أكثر من موقف وفي أكثر من مجال دون مجاملة أو مزايدة، فلم يتوان عن انتقاد قيام السفير الأمريكي لدى الكويت بإلقاء محاضرة في إحدى فعاليات وزارة الدفاع الكويتية، تحدث فيها عن وجهة النظر الأمريكية بشأن دول المنطقة على نحو يشكل تدخلاً في الشؤون الداخلية. وفي ذلك، أكد الرئيس الخرافي عدم القبول بالتدخل في الشؤون الداخلية للكويت بأي صورة من الصور. وقال "مثلما نحترم آراء الآخرين ولا نتدخل في خصوصياتهم، فإن على الجميع عدم التدخل في خصوصياتنا، ولا ينقل معاركه، أي السفير الأمريكي، مع أي دولة أخرى إلى داخل دولة الكويت. وفي موقف آخر، رفض الرئيس الخرافي بشدة الانتقادات التي وجهتها مستشارة وزير الخارجية الأمريكية خلال زيارتها للكويت حول سجل حقوق الانسان في دولة الكويت، كما تصدى بشدة لتقرير أمريكي بشأن انتهاك حقوق الإنسان في دولة الكويت، وأكد أن الكويت حريصة على تطبيق القوانين ذات الصلة بحقوق الإنسان ومعاقبة كل من يتجاوز في هذا الشأن.

كان الرئيس الخرافي حكيماً ومحنكاً في معالجة كثير من الخلافات، أو إخماد الأزمات داخل الكويت وخارجها، إضافة إلى حرصه على دعم وتوطيد علاقات دولة الكويت مع الدول الشقيقة والصديقة. وكان له دور مشهود في إخماد الأزمة التي حدثت مع البرلمان العراقي في مطلع شهر يونيو ٢٠٠٩ نتيجة تصريحات بعض النواب البرلمانيين في كل من العراق والكويت. إذ تصاعدت النبرات التصعيدية لدى بعض النواب من الجانبين على خلفية مطالبة بعض النواب العراقيين لإسقاط التعويضات الكويتية المستحقة على العراق، بل وحتى المطالبة بإسقاط القروض الكويتية لدى العراق وتقديم الكويت تعويضات للعراق. وقد قام الرئيس الخرافي باحتواء تلك الأزمة بحكمة واقتدار. وكان لمعالجة الأزمة أثر إيجابي لدى الأوساط العراقية الرسمية والنيابية، خاصة موافقته على اقتراح نظيره العراقي الدكتور إياد السامرائي الذي طالب ببحث القضايا الخلافية عبر لجان حكومية ونيابية. وقد خفّفت الصحف العراقية من لهجتها التصعيدية وأفردت مساحات واسعة لتصريحات الرئيس جاسم الخرافي، كما أعرب رئيس مجلس النواب العراقي الدكتور إياد السامرائي عن ثقته في حكمة

الرئيس الخرافي بحل المشكلات العالقة بين البلدين، ودعا إلى حل الخلافات وتجاوز بعض النبرات التصعيدية لدى بعض النواب هنا وهناك والتركيز على الإيجابيات.

شكلت الفصول التشريعية الخمسة التي ترأّس فيها جاسم الخرافي مجلس الأمة مرحلة تاريخية مهمة من مراحل التطور الديمقراطي في الكويت، أما ما شابها من عثرات وإشكاليات فهو أمر متوقع في أي بلد تكون الديمقراطية خياره والحرية مساره، وهو ما اختاره الشعب الكويتي وتوافق عليه الحاكم والمحكوم. وللحقيقة والتاريخ، فإن الدور الكبير الذي قام به الرئيس الخرافي في البناء الديمقراطي والمؤسسي والحفاظ على الوحدة الوطنية إبان رئاسته لمجلس الأمة في تلك الفترة سيذكره التاريخ. وقد يكون الأبرز فيه التحول الكبير الذي أحدثه في دور الرئاسة فتحولت في إطار فكره وممارسته من منصب على رأس مجلس الأمة إلى قيادة شعبية لسلطة تشريعية لها مكانتها في النظام الدستوري.

جاسم محمد الخرافي

الفصل الثالث عشر

أيـام صـعـبـة

أيام صعبة

كانت بالفعل أياماً صعبة تلك التي عاشتها الكويت بعد رحيل المغفور له أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح فجر الخامس عشر من يناير ٢٠٠٦، أياماً تشابك فيها الحزن بالقلق، حزن بمصاب الكويت الجلل برحيل قائد قدم لوطنه وأمته ما سيبقى التاريخ يذكره بكلمات مشرقة، وقلق على الآتي من الأيام من جراء الشعور العام بالتعقيدات التي قد تحيط بانتقال مسند الإمارة. وبنفس الحزن والقلق عاش رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي تلك الأيام، فحزنه كان كبيراً لرحيل أمير الكويت إلى مثواه الأخير، ومسؤوليته كانت كبيرة في تلك الأيام التي تطلبت الحكمة والخبرة والدراية لضمان انتقال مسند الإمارة إلى الأمير القادم بشكل سلس ووفق الإجراءات الدستورية، وبما يحفظ كيان الدولة. ولا شك أنه لا يمكن المرور على أحداث تلك الأيام دون التوقف عند الدور الذي قام به الرئيس جاسم الخرافي.

واجهت الكويت معضلة كبيرة عقب رحيل سمو الأمير وخلو مسند الامارة، فحسب الدستور أعلن مجلس الوزراء تسمية سمو ولي العهد السابق الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح أميراً للبلاد، غير أن سموه - رحمه الله - وهو رفيق درب الأمير الراحل، وهما اللذان قادا مسيرة النهضة في الكويت الحديثة، وعاصرا تجربتها الديمقراطية والدستورية منذ مولدها، كان يعاني من متاعب صحية منذ سنوات، وهي متاعب أثارت القلق بشأن القيام بمهام صعبة كرئاسة الدولة، وقيادة الأمة في تلك الفترة التي كانت تشهد تحديات وتحولات إقليمية ودولية معقدة. كان لسمو الشيخ سعد العبدالله مكانة كبيرة في قلوب الكويتيين، وكان تقديرهم كبيراً للجهود العظيمة التي قدمها سموه لوطنه وشعبه طوال حياته، وفي كل موقع ومسؤولية تقلّدها، وما تحمله من مشاق في ذلك لسنوات طويلة، وبصفة خاصة خلال محنة الاحتلال العراقي، والتي لا ينكرها أي إنسان يعيش على أرض الكويت، مواطناً كان أو مقيماً، والدور الذي قام به سموه رحمه الله في الدفاع عن قضية الكويت على جميع الأصعدة، إلا أن الجميع كان يدرك كذلك أن التحديات التي تشهدها المنطقة تتطلب التعامل بواقعية وبمنطق يحفظ للكويت وحدتها واستقرارها، ويجنبها أي هزات لا تتحملها.

منذ البداية، أدرك رئيس مجلس الأمة بحكم خبرته وحنكته السياسية أن انتقال السلطة قد تشوبه بعض التعقيدات، لذلك عمد إلى التأكيد على أهمية الحفاظ على الوحدة الوطنية، والتعاون والتلاحم من أجل تجاوز المصاب الجلل، ومواصلة المسيرة لما فيه خير الكويت وشعبها. وفي أول تصريح له، عقب وصوله إلى أرض مطار الكويت الدولي قادماً من لندن بعد أن قطع إجازته فور إعلان وفاة الأمير الراحل سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح، قال الرئيس الخرافي "لله الحمد أننا ائتمنا أسرة آل الصباح ثلاثة قرون، وهذه الأسرة بادلتنا هذه الأمانة بوفاء وحرص على الكويت وأهلها، ونحن على ثقة من أن أسرة آل الصباح الكريمة ستُسْهِم وبفعالية في تجاوز المرحلة الحالية من خلال القنوات الدستورية، ونحن على ثقة من أن كل ما نحن بحاجة له من معالجة ستتم من خلال الدستور والإجراءات الدستورية التي نص عليها الاتفاق بين الحاكم والمحكوم". وأضاف "لقد بدأت الإجراءات الدستورية ولله الحمد بمناداة ولي العهد سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح أميراً للإمارة". وقال "سنتفق على تحديد جلسة خاصة لتأدية صاحب السمو الأمير القسم، حتى نتمكن من التوصل إلى النتائج التي تسير أمور البلاد وتحقق الاستقرار اللازم في مثل هذه الظروف".

في يوم الثلاثاء ١٧يناير، أي بعد يومين من وفاة سمو الأمير الراحل، اجتمع رئيس مجلس الأمة بمكتبه مع ٤٢ نائباً لتدارس الوضع بشأن الجلسة المخصصة لأداء سمو الأمير الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح القسم الدستوري. وعقب الاجتماع، قال الخرافي في تصريحاته للصحفيين "لمست حرصاً من الجميع على التوافق فيما يتعلق بالإجراءات الدستورية وتنفيذها، لتجاوز هذه الأوضاع المحزنة التي نعيشها، وكلنا ثقة في أن كل الأمور ستُحَّل بالطريقة التي أوصانا بها الأمير الراحل، وهي الحكمة وتوحيد الكلمة في معالجة أمور بلدنا، وإن شاء الله سنكون عند حسن ظن أميرنا الراحل، وتنفيذ وصيته وإيجاد الاستقرار المطلوب للكويت وأهلها".

جاء اجتماع رئيس مجلس الأمة مع النواب ليضع الأمور في نصابها الصحيح، لاسيما أن التغطيات الصحفية الواسعة لأجهزة الإعلام المحلية والعالمية وما رافقها من تحليلات وتصريحات أعطت انطباعاً بأن هناك أزمة حكم في الكويت، وانقساماً لدى الأسرة الحاكمة.

وقد انعكس ذلك على مشاعر المواطنين إذ سيطرت عليهم حالة من الخوف والقلق خشية حدوث أزمة حقيقية في انتقال السلطة. وزاد من الشعور بوجود أزمة في الحكم تضارب أو تناقض تصريحات بعض أعضاء مجلس الأمة، ففي الوقت الذي أصر فيه عدد من النواب على تطبيق الإجراءات الدستورية بشكل كامل، وأن يكون أداء اليمين الدستورية كاملاً، طالب فريق آخر بالتساهل في أداء القسم دون الالتزام الكامل بنصه.

على الجانب الآخر، كان هناك تحرك واسع ومشاورات كبيرة داخل الأسرة الحاكمة لاتخاذ الخطوة التي تجنب البلاد مأزقاً سياسياً لا تحتمله الكويت في ضوء التحديات الإقليمية والدولية، والظروف التي تشهدها منطقة الخليج بصفة خاصة والشرق الأوسط بصفة عامة.

انتهت مشاورات الأسرة الحاكمة إلى الاتفاق على الخطوة التالية من أجل الخروج من الوضع الراهن، حيث عبر معظم أفراد الأسرة عن دعمهم لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في ضوء الظروف الصحية التي ألمت بسمو الشيخ سعد العبدالله. وعقدت الأسرة الحاكمة صباح يوم الجمعة ٢٠ يناير ٢٠٠٦ اجتماعاً موسعاً في دار سلوى، تم خلاله مبايعة سمو الشيخ صباح الأحمد أميراً للبلاد والاتفاق على سرعة حسم الأمور. ورغم أن المبايعة تمت من قبل أقطاب الأسرة الحاكمة، غير أن بعض الأطراف لم تلتزم بهذا الاتفاق.

في اليوم التالي، السبت ٢١ يناير، عقد مجلس الوزراء اجتماعاً استثنائياً برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، حيث تمت مناقشة الأوضاع الدستورية المترتبة على وفاة صاحب السمو الأمير الراحل. وقال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة محمد ضيف الله شرار عقب الاجتماع "إن المجلس أكد ثقته الكاملة بالأسرة الحاكمة وحكمتها، وقدرتها على تقدير ما يحقق الخير والمصلحة للوطن والمواطنين، في الحاضر وفي المستقبل، دأباً على النهج المميز الذي التزم به أهل الكويت منذ القدم في تجسيد العلاقة المميزة بين الكويتيين وحكامهم، وحرصهم على وحدة الكلمة، والوقوف صفاً واحداً للحفاظ على مصلحة وطنهم".

في ذلك الاجتماع، قرر مجلس الوزراء الالتزام بجميع الإجراءات الدستورية اللازمة لانتقال مسند الإمارة حفاظاً على المشروعية والدستورية للحكم التي لطالما حرصت عليها الأسرة الحاكمة. وقال الوزير شرار "إن المجلس إذ يعرب عن عميق أسفه وحزنه لما آلت إليه الأوضاع الصحية لصاحب السمو الأمير الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح، فإنه قرّر تفعيل الإجراءات الدستورية المقررة في المادة الثالثة من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن أحكام توارث الإمارة، وهي المادة التي تنص على أن يشترط لممارسة الأمير صلاحياته الدستورية ألاّ يفقد شرطاً من الشروط الواجب توافرها في ولي العهد، فإن فقد أحد هذه الشروط أو فقد القدرة الصحية على ممارسة صلاحياته، فعلى مجلس الوزراء بعد التثبت من ذلك عرض الأمر على مجلس الأمة في الحال لنظره في جلسة سرية خاصة، فإن ثبت للمجلس بصورة قاطعة فقدان الشرط أو القدرة المنوه عنهما، قرر بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس انتقال ممارسة صلاحيات الأمير إلى ولي العهد بصفة مؤقتة أو انتقال رئاسة الدولة إليه نهائياً".

بعد ذلك، تزايدت سخونة الأحداث على الساحة السياسية، فعقب اجتماع مجلس الوزراء وقراره بتفعيل المادة الثالثة من قانون توارث الإمارة، تلقى رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي رسالة من صاحب السمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح يطلب فيها تمكينه من أداء اليمين الدستورية في جلسة خاصة في الساعة السادسة والنصف مساء يوم الأحد ٢٢يناير ٢٠٠٦م. وقد رد الرئيس الخرافي برسالة يطلب من سموه تحديد موعد جديد بسبب ضيق الوقت، وتم الاتفاق على أن يكون الموعد الجديد مساء يوم الثلاثاء ٢٤ يناير. وأمام هذه الأجواء المشحونة والمتوترة وجه الرئيس جاسم الخرافي رسالة إلى الشعب الكويتي، أكد فيها أن الكويت ستكون في بال أصحاب القرار في هذا البلد، موضحاً أن الاستقرار سيسود في النهاية. وطمأن أهل الكويت جميعاً بأن الأمور بأيدٍ حكيمة، وأن هؤلاء الحكماء سينظرون للكويت ومصلحتها.

وفي صباح يوم الأحد ٢٢ يناير عقد مجلس الوزراء اجتماعه الأسبوعي حيث تم خلاله متابعة الإجراءات بتفعيل قانون توارث الإمارة. وفي أعقاب الاجتماع طلبت الحكومة من مجلس الأمة عقد جلسة خاصة صباح يوم الثلاثاء ٢٤ يناير للنظر في تفعيل المادة الثالثة

من قانون توارث الإمارة. وفي الوقت نفسه، تلقى رئيس مجلس الأمة الخرافي طلباً آخر من صاحب السمو أمير البلاد الشيخ سعد العبدالله لتحديد جلسة خاصة تعقد مساء يوم الاثنين ٢٣يناير بدلاً من الثلاثاء ٢٤يناير، لأداء القسم أمام مجلس الأمة، وذلك استباقاً للجلسة التي طلبها مجلس الوزراء صباح الثلاثاء للتصويت على تولي مهامه، والتي بدورها تسبق جلسة أداء القسم التي حددها رئيس مجلس الأمة للأمير وهي في السادسة والنصف من مساء يوم الثلاثاء.

الأوراق المتشابكة إذن تجمعت كلها في يد رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي، وعليه أن يقوم بدور تاريخي، ويحسم ذلك الجدل. وإزاء ذلك، ازدادت الأمور تأزماً، واشتدت تخوفات المواطنين من حدوث تداعيات غير متوقعة، أو على الأقل استمرار الأزمة بما يعطل سير الحياة في بلدهم الهادىء الذي لم يعرف عبر تاريخه سوى لغة الحوار كحل لأي مشكلة تعترضه مهما كبرت أو صغرت.

كانت الساعات الفاصلة بين يومي الاثنين والثلاثاء ٢٣، ٢٤ يناير بمثابة لحظات المخاض العسير، فعلى مدار ثمان وأربعين ساعة أو أقل عاشت الكويت كلها في تداعيات متسارعة اختلطت فيها التوقعات والتكهنات بالهواجس والتخوفات. الجميع كان يترقب لحظة الفرج، وبين أخبار الإذاعات وتقارير الفضائيات وتصريحات النواب، كانت الصورة قاتمة، يكتنفها الغموض والمجهول، ولم يكن هناك أحد يمكنه أن يحدد بوضوح ما ستؤول إليه الأمور بعد أن وصلت إلى ذروة التأزم، ولم يبق أمام رجال الكويت، ومنهم بالتأكيد رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي، سوى التعامل مع الواقع بأقصى درجات الحكمة الممكنة من خلال تغليب مصلحة الكويت على كل المصالح الأخرى، والالتزام بالإجراءات الدستورية.

رغم الأجواء الضبابية التي شهدتها الكويت آنذاك، فإن الرئيس جاسم الخرافي حافظ في كل الأوقات على روح التفاؤل التي لم تفارقه لحظة واحدة منذ بداية الأزمة. وكان ذلك مبعث طمأنينة كبيرة للشعب الكويتي الذي يراقب الأحداث بقلق. وكانت تحركاته والمشاورات الدؤوبة التي قام بها محل متابعة الكويتيين وثقتهم بخبرة وحكمة الرئيس الخرافي في إدارة الأزمة والوصول بها إلى برّ الأمان. وأعرب في تصريحاته يوم الاثنين

٢٣يناير وفي ضوء تأزم الأمور عن تفاؤله لاحتواء الخلاف، والتوصل إلى توافق، مجدداً ثقته بحكماء الأسرة لما فيه مصلحة البلاد. وأعلن عن جهود تبذلها أطراف عديدة لإنهاء الوضع بالصورة التي يرضى بها الجميع. وقال إن هناك جهداً يبذل من النواب وعدد من رجالات الكويت، ونأمل أن نرى نتائج هذه الجهود.

أكد الخرافي أن من واجباته كرئيس للمجلس أن يقوم بكل جهد للتوصل إلى نتائج مرضية لكل الأطراف، مؤكداً أن مجلس الأمة سيتحمل مسؤولياته الدستورية كاملة أياً كانت النتائج. وقال إن المجلس سيتخذ إجراءاته الدستورية، مضيفاً أن الكويت دولة مؤسسات ترتبط تعاملاتها بالدستور، ولابد من الالتزام بالإجراءات الدستورية. وأوضح أن الدستور يمنح مجلس الوزراء صلاحيات أميرية في ضوء الوضع الراهن، وهو يحظى بصلاحيات تفوق صلاحياته قبل رحيل الأمير الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح. وقد كانت تصريحات الرئيس الخرافي شاملة ومعبّرة عن كل ما يجري على الساحة، خاصة الجهود التي تُبذَل لحسم القضية، وإنهاء الأزمة بالشكل الذي يرضي الجميع.

في إطار تحركاته الحثيثة لاحتواء الوضع، دعا الرئيس الخرافي إلى اجتماع خاص لأعضاء مجلس الأمة ضم أكثر من ٣٢ نائباً لتدارس الوضع في ضوء الجهود المبذولة والتداعيات التي تحدث على الساحة، وبحث جميع المقترحات والسيناريوهات المطروحة، والاتفاق على الإجراءات الدستورية، بما يضمن مصلحة الكويت، ويؤمن الدور المطلوب من مؤسسة مجلس الأمة لاجتياز الوضع المتأزم الذي لم يكن أحد في الكويت يتمنى أن يحدث. وقد حقق ذلك الاجتماع نتائج طيبة في إطار تقارب وجهات النظر بين النواب، وتنسيق المواقف، خاصة بعد أن فشلت جهود الوساطة السابقة، وشعر النواب بضخامة المسؤولية الملقاة على مجلس الأمة.

كان الرئيس جاسم الخرافي يدرك بحكمته ودرايته ببواطن الأمور ان الحل يكمن في وحدة الصف وتماسك أبناء الشعب والالتزام بالدستور، ولذلك عمل سراً وعلانية على الحفاظ على وحدة مجلس الأمة وتماسكه أمام تلك المحنة العسيرة التي لم تشهدها البلاد من قبل، وكان يدرك أن اختلاف أعضاء المجلس وتفككهم ستكون له انعكاسات ومضاعفات خطيرة على الوضع. وقد نجح الرئيس الخرافي في ذلك نجاحاً كبيراً، حيث اجتمعت آراء النواب على

كلمـة واحدة هي مصلحة الوطن، وعلى مفهوم واحد لهذه المصلحة. ومن منطلق ذلك المفهوم أخذ مجلس الأمة على عاتقه القيام بمبادرة تضمن الانتقال السلس للسلطة، وتحفظ للكويت وحدتها وقوتها. وقام مجموعة من النواب تقارب العشرين نائباً من مختلف التوجهات بالبحث عن إيجاد مخرج لهذا الوضع يستند إلى عدة أسس أهمها أن مصلحة الكويت فوق الجميع، وأن التمسك بالإجراءات الدستورية هو الحل والمخرج من الأزمة.

وكان الرأي السائد بين مجموعة النواب، أن يتنازل سمو الأمير الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح لأخيه الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ليتولى المسؤولية كما تحملها طوال السنوات السابقة، وذلك بعد أن يؤدي سمو الشيخ سعد العبدالله القسم الدستوري.

وتقاطعت مساعي النواب مع مساع أخرى عديدة أهمها اجتماع أقطاب أسرة آل الصباح مساء يوم الاثنين ٢٣ يناير بدار سلوى، حيث أطلعهم سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح على آخر الاتصالات والتطورات المتعلّقة بالوضع الراهن. وكان وفد من وجهاء الكويت قد التقى سمو الشيخ سالم العلي في إطار الجهود المبذولة للتوفيق بين جناحي الأسرة، وطالب أعضاء الوفد سموه بالقيام بعمل بمستوى الطموح والمسؤولية، مؤكّدين على وضوح المادة الثالثة من قانون توارث الإمارة التي تقول "فإذا فقد الأمير الأهلية يجب أن يتغير". وأبدى سمو الشيخ سالم العلي تفهمه لما قاله الوفد حول صحة سمو الأمير الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح وأهمية تولي سمو الشيخ صباح الأحمد مسند الإمارة.

رغم عدم وضوح مسار الأوضاع، فإن الساعات الأخيرة من يوم الاثنين الثالث والعشرين من يناير أظهرت انفراجاً ملحوظاً، فجميع الفئات والشرائح ومنها النواب وأقطاب الأسرة والوجهاء والتيارات السياسية متفقون على رأي واحد، وعلى سهولة الحل وعلى أن مصلحة الكويت فوق الجميع. وقد ازداد الانفراج بعد أن التأم القطبان الكبيران لأسرة آل الصباح.. سمو الشيخ سالم العلي الصباح وسمو الشيخ صباح الأحمد في لقاء أخوي حميم بقصر الشيخ سالم العلي في منطقة البدع، ذابت معه كل توترات المرحلة الصعبة الماضية منذ وفاة سمو أمير البلاد المغفور له الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح.

بينما كان أهل الكويت يمضون ليلتهم وفي قلوبهم هواجس التخوّف مما سيحدث في مجلس الأمة صباح يوم الثلاثاء، زفّ سمو الشيخ سالم العلي إلى أبناء شعب الكويت نبأ الاتفاق، وقال

"الشيخ صباح أميرنا". وأضاف الشيخ سالم العلي "لقد اتفقنا أن لا تنقطع شعرة التراحم والتوادد والمحبة في عائلة آل صباح"، وأوضح "أن سمو الأمير الشيخ سعد العبدالله يرغب بأن يرتاح، وكله ثقة بأخيه سمو الشيخ صباح الأحمد، وأن سمو الأمير قد أبلغني أنه قَدَّم ما تمليه عليه مسؤوليات الوطن هو وأخوه المرحوم بإذن الله تعالى الأمير الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، وحان الوقت ليحمل الراية رمز آخر من أسرة الصباح"، وقال "استجابة لأهل الكويت ولائتلاف وتعاضد ووحدة أسرة الصباح، سيصدر بيان صباح الثلاثاء ٢٤يناير، يعبر عن انفراج الأزمة ودخول مرحلة جديدة من العمل لخدمة الكويت وأهلها".

بعد تلك التصريحات، عاشت الكويت طوال ليل الاثنين في ترقب بانتظار ما سيتم في مجلس الأمة صباح اليوم التالي الثلاثاء بعد أن بدأت تلوح في الأفق حالة مطمئنة من الانفراج عقب لقاء قطبي أسرة آل الصباح، وما أعلنه سمو الشيخ سالم العلي من مبايعة لسمو الشيخ صباح الأحمد أميراً للبلاد، غير أن الإشاعات التي سرت بعد ذلك عبر رسائل الهواتف المحمولة مجهولة المصدر أعادت أجواء الترقب والانتظار إلى كل أرجاء الكويت التي لم تعرف طعم النوم في تلك الليلة الباردة من شتاء ٢٠٠٦.

كان من المفترض أن تبدأ جلسة مجلس الأمة السرية في الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء، بناء على طلب مقدم من الحكومة للنظر في موضوع فقدان صاحب السمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح أمير البلاد قدرته الصحية على ممارسة اختصاصاته الدستورية تفعيلاً للمادة الثالثة من قانون توارث الإمارة رقم (٤) لسنة ١٩٦٤م، غير أن رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي رأى أن من الحكمة تأجيل عقد الجلسة حتى الساعة الثانية عشرة والنصف من بعد الظهر لمنح المزيد من الوقت للخروج بحل أفضل من اللجوء إلى هذا الإجراء، وذلك في ضوء ما أسفرت عنه الجهود التي بذلتها الأطراف العديدة والانفراجات التي حدثت في الساعات الأخيرة. وقد لقي رأي الرئيس الخرافي استحسانا وقبولاً من أعضاء الحكومة وأعضاء مجلس الأمة انطلاقاً من الحرص الذي تضمنه على روح الأسرة الواحدة التي اعتادت عليها الكويت.

في الساعة الثانية عشرة والنصف وهو الموعد المحدد للجلسة كان هناك طلب آخر لتأجيلها حتى الساعة الثانية ظهراً. وجاء طلب التأجيل هذه المرة من سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ

صباح الأحمد، وذلك من أجل استكمال المساعي الحميدة الجارية لحل هذا الموضوع. وسواء كان طلب التأجيل من الرئيس جاسـم الخرافي أو من سـمو رئيس مجلس الوزراء، فقد عكس تأجيل الجلسة حرص رجال الكويت على الحفاظ على روح الأسرة الواحدة والثوابت المعهودة وعدم اللجوء إلى الإجراءات الحاسمة إلا إذا حتمتها الظروف.

في السـاعة الثانية اسـتُؤنِفَت الجلسـة، حيث بدأها سـمو الشـيخ صباح الأحمد الجابر الصبـاح بكلمـة اسـتذكر فيها بكل الإجلال والاعتـزاز الدور التاريخي المشـهود الذي قام به حضرة صاحب السـمو الشـيخ سعد العبد الله السـالم الصباح "الذي بذل حياته كلها لأجل الكويت وأهل الكويت عطاء وتضحية وإنجازات"، وقال سموه، "قد عرفناه بحكمته وشجاعته وتواضعـه وعفته وسـمو أخلاقـه، فاعتمرت قلوبنا جميعـاً بمحبته، وما عهدناه إلا مواسـياً للآلام وبلسما للجراح ومضحياً بجهده وصحته، حاملاً هموم وطنه في قلبه وعقله ووجدانه". وأضـاف سـموه "يعزّ علينا، ويحزّ في أنفسـنا جميعـاً التطرق إلى مناقشـة الوضع الصحي لحضرة صاحب السـمو أمير البلاد سـعد العبدالله السـالم الصباح، ونحن العارفون بقيمة وقـدر هذا الرجل ومنزلته الرفيعة بما عمل وقـدم وأنجز، وندرك جميعاً حجم هذا الخطب وخطورتـه وأهميته". واختتم سـموه كلمته مؤكداً ثقته في حكمـة مجلس الأمة وحرصه على تفعيل أحكام القانون رقم (٤) لسـنة ١٩٦٤م في شـأن توارث الإمارة بما يجنب البلاد محاذير لا تُحْمَدَ عُقباها، ويحقّق خير ومصلحة الكويت وأهلها والعبور بسفينتها إلى بر الأمان.

عقـب كلمة سـمو رئيس مجلـس الوزراء تلي اقتراح قدمه مجموعة مـن النواب بقفل باب النقاش بعد سـماع التقرير الطبي ورأي الحكومة. وأعلن الرئيس الخرافي أنه إذا لم يحصل هذا الاقتراح على إجماع الأعضاء، فيتعين إعطاء الكلام لأربعة متحدثين، غير أن سمو رئيس مجلس الوزراء أعلن أنه تم إبلاغه بأن كتاباً من سمو أمير البلاد بتنحيه عن مسند الإمارة في طريقه إلى المجلس وطلب سـموه الانتظار قليلاً حتى وصول الكتاب مختوماً، وبناء عليه قرر رئيس المجلس إيقاف الجلسة إلى حين وصول الكتاب.

بعد انتظار استمر حوالي خمس عشرة دقيقة واصل المجلس جلساته بسبب عدم وصول كتـاب التنازل، وتمت تلاوة التقرير الطبي للحالة الصحية لسـمو أميـر البلاد. وبعد تثبّت المجلـس من ذلـك بصورة قاطعة، قـرر بإجماع جميع أعضائه الخمسـة والسـتين "انتقال

صلاحيات الأمير بصفة نهائية ووفقاً للمادتين الثالثة والرابعة من قانون توارث الإمارة، ولخلو منصب ولي العهد يمارس مجلس الوزراء اختصاصات رئيس الدولة لحين اختيار الأمير". وبعد صدور قرار مجلس الأمة، وصل كتاب سمو الشيخ سعد العبدالله بتنازله عن مسند الإمارة. وأعلن رئيس المجلس إلغاء الجلسة المقرر عقدها مساء اليوم والمخصصة لأداء سمو الأمير اليمين الدستورية.

بهذه النهاية، استطاع مجلس الأمة بحكمة رئيسه وأعضائه وتوافقهم في الرأي وتمسكهم بالدستور، إسدال الستار على تلك الأزمة التي عاشتها الكويت على مدى عشرة أيام، لتبدأ عهداً جديداً بقيادة سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح الذي نادى به مجلس الوزراء أميراً للبلاد، وأجمع عليه أعضاء مجلس الأمة بعد ذلك.

لقد خطا مجلس الأمة خطوة مهمة وتاريخية، حيث أخلى دستورياً مسند الإمارة، مفعلاً للمرة الأولى في تاريخ الكويت المادة الثالثة من قانون توارث الإمارة، إثر قناعة جميع أعضاء السلطتين وتثبّت مجلس الأمة بصورة قاطعة من التقرير الطبي بفقدان سمو أمير البلاد الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح القدرة على إدارة شؤون البلاد.

اضطّر أعضاء السلطتين لاتخاذ ذلك الإجراء بعد جلسة استمرت سبع ساعات من القلق والترقب، وبعد أن تعطّلت أربع مرات، رغم أن رئيس مجلس الأمة وسمو رئيس مجلس الوزراء حرصاً على إفساح الفرصة امام الاطراف المعنية لتقديم بيان التنازل من سمو الأمير الشيخ سعد العبدالله الصباح، تنفيذاً وتفعيلاً لصيغة الاتفاق الذي توصلت إليه أقطاب الأسرة الحاكمة في وقت سابق، غير أن إجراءات الصياغة وتوقيع وختم كتاب التنازل تأخرت رغم كل الجهود المبذولة إلى ما بعد إعلان نتيجة التصويت وحسم الأمور دستورياً.

أُسدِلَ الستار على هذه الأزمة، وبدأ الاطمئنان يعود إلى قلوب الكويتيين مع تزكية سمو الشيخ صباح الأحمد الصباح لمسند الإمارة، مع ما يعنيه ذلك من عودة الحكم إلى دائرة الاستقرار، وإعادة انطلاق مسيرة الإعمار والأصلاح والازدهار. وقد وصف الرئيس الخرافي الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمة لعبور الأزمة بأنها تعكس مدى تلاحم الشعب الكويتي والتفافه حول قيادته، وقال "لقد تمكنا من خلال دستورنا وإجراءاتنا ومن خلال

تلاحم الشعب الكويتي وحكمة الأسرة الحاكمة من أن نمرّ من هذه المرحلة الدقيقة". وأكد "أن سلامة الإجراءات تدل على أن الكويت وشعبها وقيادتها بخير ما دام هناك هذا الترابط والتلاحم بها".

سوف يتوقف التاريخ طويلاً أمام تلك الأزمة الصعبة التي هزّت الكويت، وأقلقت مضاجع أبنائها خلال الأيام العشرة التي أعقبت وفاة الأمير الراحل المغفور له الشيخ جابر الأحمد، والتي كان بها الرئيس الخرافي كما وصفه الكثيرون بحق "رجل المرحلة"، فقد كانت الكويت بقلبه في تلك الفترة، وكان العين الساهرة التي لا تنام طوالها، والصوت المسموع الذى يبدد قلق المواطنين من خلال تصريحاته التي لم يتخل فيها عن تفاؤله المعتاد، وحرصه اليومي على طمأنة أبناء الكويت، وتجديد الثقة في حكمة أسرة آل الصباح، حتى انتهت الأزمة بشكل أذهل العالم، وجعل الصحافة الكويتية تقول عقب انتهاء الأزمة: لقد انتصر تفاؤل الخرافي.

إن الدور الذي أداه رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي خلال تلك الأزمة، والجهود التي بذلها كانت محل تقدير وطني واسع وكبير. وقد تسابقت الصحافة المحلية في اليوم التالي لانتهاء الأزمة إلى إبراز ذلك الدور وتلك الجهود، وقالت القبس في افتتاحيتها "لا يسعنا في هذا المجال إلا أن نشكر كل من ساهم في إيجاد حل لهذه الأزمة انطلاقاً من مصلحة الكويت العليا، ونخصّ بالشكر رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي، الذي راهن في كل تحرّكه لرأب الصدع منذ البداية حتى النهاية على حكمة الحكماء، فبقي متفائلا معتصماً بالدستور، باذلاً الجهد المميز حتى في أحلَك مراحل الأزمة وأكثرها تعقيداً". وقالت صحيفة الوطن في افتتاحية لها بعنوان "أصحاب الأيادي البيضاء" "بعد ما حطت الأزمة أوزارها، واتضحت الرؤية، وعادت النفوس مطمئنة هانئة في الكويت التي عرفها الجميع، لابد من تسجيل كلمة حق تقال في رجل حارب ليل نهار من أجل ضمان السلامة والهدوء والحفاظ على صورة الكويت كبلد دستور ومؤسسات لا تهزّه أزمة هنا أو أزمة هناك. بلد راسخ بدستوره ومؤسساته الدستورية رسوخ تاريخه الجميل النقي الطاهر. إنه جاسم محمد عبدالمحسن الخرافي الذى احتفظ برباطة جأشه وقوته، ولم تفارق ابتسامته محياه حتى في أحلك اللحظات".

كان جاسم الخرافي بحقّ رجل المرحلة، عمل على علاجها بهدوء، وتابع إنجاز الاتفاق النهائي أولاً فأولاً حتى انتهت الأزمة، وتشتّت الغيوم عن سماء الكويت لتعود صافية بنقاء

وطهر أهلها، وتثبت أن جاسم الخرافي عندما كان مصرا على التفاؤل ويعلن مراراً أنه رجل متفائل، كان على حق. وتبقى في هذا المجال كلمة لابد أن تقال وهي أن جاسم الخرافي واحد من أبناء هذا البلد المخلصين الذين يستمدّون طاقتهم من قوته، ويؤكدون ذاتهم من نبض أبنائه، عمل بوجدانه وضميره من أجل إنهاء تلك الأزمة وتحمل همومها وضغوطها، وكان مجلس الأمة في صفه، وكان على قدر المسؤولية وأهلاً للثقة والأمانة. ويحسب لمجلس الأمة ورئيسه أنه من المرات القلائل في تاريخه الذي يحدث فيه هذا التوافق في الرأي والإجماع على قرار واحد، وهو قرار وطني صائب كرّس الشرعية من خلال اللجوء إلى الدستور بصفته المحدِّد لكل السلطات، والضامن لتداولها والجامع لكل الصلاحيات، والمانع لأي فراغ سياسي أو دستوري، والحامي للثوابت الوطنية.

جاسم محمد الخرافي

الفصل الرابع عشر

قراءة في فكر الرئيس

قراءة في فكر الرئيس

إن علاقة التأثير المتبادل بين العام والخاص، بين الموضوعي والذاتي، وبين أبعاد الحدث أو الموقف ورؤية وفكر صاحبه أو صانعه، هي ركن أساسي في أي منهج تحليلي للخاص والذاتي، ولفهم أبعاد ومضمون الرؤية والفكر، لأي مفكر أو شخصية سياسية، فما بالك إذا كانت هذه الشـخصية هي الرئيس جاسـم الخرافي، شـخصية تتميز بالإلمام والمتابعة والتفاعل المستمر مـع مجتمعها ومع التطورات والأحـداث المحيطة بها، وبوفرة الإمكانـات والأدوات والقنوات والخبرة المتراكمة، والمسـؤوليات والمناصب المهمة والمتعـددة، وفوق كل ذلك، بالرؤية الواقعية العقلانية، وبالعلاقات الاجتماعية المتوازنة. وتلك المزايا مجتمعة تجعل من قراءة واستعراض العناصـر الأساسـية في فكـر الرئيس الخرافي، الاقتصادي والسياسـي، مسـألة مطلوبة بل ومفيدة لتطور العمل الوطني الكويتي والفكر السياسي الكويتي.

في هذا السياق، فإن من الموضوعي، بل من الضروري، النظر إلى العوامل والتطورات المؤثرة في المجتمع الكويتي منذ خمسينيات القرن الماضي، باعتبارها مؤثرات مهمة في صياغة رؤية الرئيس جاسم الخرافي وخطابه الفكري والسياسي، فهما يستندان إلى إلمامه الموضوعي، أي بـإدراك هذه العوامل، وعلى قدرته علـى فهمها، والتعامل معها، ومن ثم صياغة موقفه منها، ففكره السياسي بالتأكيد ليس منفصلاً عنها.

لا شـك أن العوامل التاريخية المؤثرة في مسـيرة المجتمع الكويتي وتطوره كثيرة ومتعددة، ولا تخلـو من التعقيد، لكنها جميعاً، ولأسـباب تعود لتسـهيل المهمـة، يمكن معالجتها ضمن ثلاثة عوامل أساسـية، فعلت فعلها في البنى المجتمعية والسياسـية والاقتصادية في المجتمع الكويتـي، وأحدثـت تغييرات مهمة في قِيَمه وثقافته السياسـية، وتتشـعّب منهـا العديد من القضايا الفرعية ذات الصلة.

لم يكن لجاسـم الخرافي، كشـخصية سياسـية اقتصادية واجتماعية فاعلة متفاعلة، أن يعيـش بمعـزل عن كل ذلـك أو لا يتأثر به. وما يهم هنا هو اسـتعراض تفاعلـه، وردود فعله

والتوجهـات والمنطلقات الفكرية التي عبر فيها عن موقفه من هذه العوامل، وما صاحبها من تحولات ونتائج، سواء كان ذلك التفاعل قد تم التعبير عنه مباشرة أو ضمنا.

فالعوامل الأساسية الثلاثة التي سيتم تناولها، رغم آثارها التحديثية الإيجابية، صاحبتها اختـلالات عديـدة لا تزال بصماتها وآثارها جلية حتى اليـوم، بل وأصبحت هذه الاختلالات في صلب الإشكاليات والمعضلات التي يواجهها المجتمع الكويتي، وفي صلب القضايا والمحاور الأساسية في فكر الرئيس الخرافي السياسي والاقتصادي.

إن التحوّل إلى الاقتصاد "النفطي"، دون الدخول في تفاصيله أو محطاته الزمنية، هو أول هذه العوامل. ومن الطبيعي أن النمط الاقتصادي التقليدي لم يكن ليصمد أمام نمط جديد يعتمـد على العوائد النفطيـة المتنامية، ومن الطبيعي أيضاً أن يكون للثروة الجديدة فعلها في تغييـر خارطـة المجتمع. فالاعتماد على العوائد النفطية تنامى إلى أن أصبح شـريان الإنفاق الحكومي بل وشـريان الحياة، والإنفاق الحكومي كي يسـتجيب للحاجات والخدمات المتنامية خلق إدارة عامة متشابكة هيمنت على الاقتصاد والمجتمع، بل وأكثر من ذلك أصبحت الدولة الموظف الوحيد والمحرك للاقتصاد. وأصبحت الدولة أشبه بدولة "الرفاهية"، لكنها بمضمون مجتمع الاسـتهلاك، والإنتاجية المنخفضة، والاعتماد شـبه الكلي للمواطن على الدولة، وهو دون شـك مضمون لا يمتّ لدولـة الرفاهية الحقيقية وللتنمية الحقيقية بصلة. ودون شـك، فإن الإشكاليات والمعضلات التي صاحبت ذلك كالتضخم الوظيفي، والبطالة المقنّعة والمؤقتة، وتدني مستوى الخدمات العامة، والهدر في الإنفاقين الاستهلاكي والاستثماري، وعدم فاعلية القطاع الخاص، وغياب مناخ اسـتثماري موات وغيرها، برزت كإشـكاليات فرعية من الأصل الجوهري وهو بقاء العوائد النفطية مورداً رئيسـياً للدخل وعموداً فقرياً للاقتصاد الوطني، وبقاء الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها النظام الاقتصادي على حالها دون تصحيح جوهري، كما كان يشير دائماً الرئيس جاسم الخرافي، وأصبح هاجساً ملازماً لخطابه الاقتصادي.

كرجـل اقتصاد، ورجل سياسـة أيضاً، كان الرئيس الخرافي قـد أدرك مبكراً أخطار تلك الأوضاع، ونبّه إلى ضرورة توفير رؤية تنموية في التعامل مع العوائد النفطية المتنامية، وحذّر مبكراً من عواقبها على الحاضر والمسـتقبل، كما نبّه إلى الإشـكاليات المحيطة بالاسـتخدام

السياسي للعوائد النفطية منذ بداية دخوله معترك العمل الوطني في منتصف سبعينيات القرن الماضي، وهي الفترة التي كانت فيها العوائد النفطية قد بلغت الذروة نتيجة الطفرة التي حدثت في ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٤. وإذا كان صحيحاً أن الرئيس جاسم الخرافي، لم يكن الوحيد في إدراك أخطار المستقبل من جراء هذه الأوضاع، فإن من الصحيح أيضاً أنه كان ضمن قلة ممن أدركوا ذلك، وصحيح أيضاً أنه تميّز بوضوح رؤية وجرأة في طرح تلك الإشكاليات. ومن اللافت للانتباه حقاً أن دعوات مثل "إعادة الهيكلة الاقتصادية"، و"تنويع مصادر الدخل"، و "تقليص دور الدولة"، و "تنمية الموارد البشرية"، و"تشجيع القطاع الخاص"، و "إقامة مناخ استثماري مناسب" كانت مفردات وقضايا ومفاهيم ملتصقة بالخطاب الاقتصادي والسياسي للرئيس الخرافي طوال فترة انشغاله بالعمل الوطني، وكانت تحتل حيزاً كبيراً في رؤيته المستقبلية للاقتصاد الوطني منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي.

كان الخرافي يرى أن النفط مصدر ناضب، ولا يمكن الاعتماد عليه وحده، والتقلبات التي تشهدها أسواق النفط في أحجام الطلب والعرض ومن ثم مستوى الأسعار تجعل من غير العقلاني، بل ومن الخطير، أن تعتمد الميزانية العامة للدولة على الإيرادات النفطية اعتماداً كلياً، ويتحوّل الكويتيون إلى موظفين يعيشون على الباب الأول من الميزانية، كما لا يمكن لجهاز الدولة الإداري والتنفيذي أن ينمو ويتشعّب دون نهاية، ويتحول إلى مهيمن على النشاط الاقتصادي ويتحمل مسؤولية جميع الخدمات العامة. فهذا بحد ذاته يؤدي إلى تراجع مستوى الخدمات العامة وشَلَلٌ قُدرة الدولة في تنفيذ سياسات عامة فعالة. ومن اللافت للانتباه كذلك أن أدبيات وتصريحات وخطابات الرئيس الخرافي خلال حملته الانتخابية الأولى عام ١٩٧٥ نبّهت في وقت مبكر إلى أخطار تلك الأوضاع الاقتصادية، وحذّرت من مغبة الاستمرار فيها. وقد تواصل تحذيره في مختلف مواقع المسؤولية.

يتجلّى **العامل الثاني** في نمط العلاقة بين المعارضة إن صحّ هذا المفهوم والحكومة، التي مرّت بمنعطفات تاريخية مهمة ولم تثمر عن خلق أرضية سليمة للتوافق السياسي لأسباب عديدة، ومن ثمَّ لم تؤدِّ إلى صياغة رؤى مشتركة للعمل السياسي والوطني بحيث تستقر عليها علاقة تعاون بناء وإيجابي بينهما، فقد كانت المعارضة ترى أن الحكومة عقبة أمام التطور الديمقراطي، والحكومة من جانبها كانت ترى أن المعارضة تستغل الديمقراطية لزعزعة

نظام الحكم والاستقرار السياسي. وقد تحولت هاتان الرؤيتان بمضمونهما العدائي، لدى كل طرف إلى فكر وممارسة كان لهما تجلّيات واضحة في العثرات العديدة، ومحطات الشد والجذب، والتوتر والتأزّم في مسيرة النظام الدستوري الديمقراطي.

عاش الرئيس جاسم الخرافي جميع العثرات التي أصابت المسيرة الديمقراطية، وبشكل خاص مسيرة مجلس الأمة، وكان يرى أنها تعود لثلاثة أسباب جوهرية مباشرة تتفرع منها أسباب أخرى غير مباشرة. **أولها** تشنّج الخطاب السياسي لشريحة واسعة في المعارضة وانغلاقها على فئة قليلة نخبوية، إضافة إلى المغالاة السياسية التي تشوب ذلك الخطاب في بعض مكوناته، نتيجة انطلاقه من منطلقات إيديولوجية لا تتوافق في الكثير من الأحيان مع الواقع الكويتي، وما تجلى فيه هذا الخطاب من غياب الحلول البراجماتية العملية، وما احتواه من تصنيفات سياسية لا يسندها الواقع، إضافة إلى غياب المرونة الفكرية الضرورية للعمل السياسي.

أما **ثاني هذه الأسباب** فيتجلى في ضعف الأداء الحكومي على الصعيد السياسي وعلى الصعيدين الإداري والتنموي. فالأداء الحكومي، بالنسبة للرئيس الخرافي، عادة ما يحمل بذور ضعفه منذ بداية التشكيل الحكومي الذي يتم وفق قواعد وأسس تقليدية، ووفق توازنات سياسية واجتماعية، ويغيب عنه البرنامج التنفيذي الواضح الرؤية والمعالم والأدوات، والذي لابد أن يقوم عليه أي تشكيل حكومي فعال، كما يغيب عنه التنسيق والتضامن اللازمان للأداء الحكومي المتماسك، مما يتحول معه مجلس الوزراء (الحكومة) إلى وزراء كل يعمل في اختصاصه بدلاً من أن يكون فريق عمل تنفيذياً متجانساً يعمل وفق برنامج واضح، ويؤدي مهامه ضمن خطة، وهو وضع غير صحي كان يشير إليه الرئيس الخرافي وينتقده حتى أثناء فترة مشاركته وزيراً في الحكومة.

وثالث هذه الأسباب يرجع إلى دور الصحافة الوطنية، فرغم كل ما تحظى به من تقدير في الأوساط الكويتية المختلفة، فإنها أدت في بعض الأحيان دوراً سلبياً، فكانت في بعض الأحيان مصدراً للإشاعات، ومسرحاً لتبادل الاتهامات، وفي أحيان أخرى تمحورت خلف المحاور والقوالب الموجودة في المسرح السياسي الكويتي دون أن تبادر بدور المرشد والناصح المسؤول.

كانت تلك الأسباب الثلاثة، بالإضافة إلى أسباب أخرى، تغذّي نزعة عدم الثقة بين مختلف الأقطاب والتيارات السياسية، وبينها وبين الحكومة. وانعكس ذلك بشكل واضح، خلال العقود الأخيرة، في عدم الاستقرار الوزاري، وعدم استقرار العلاقة بين مجلس الأمة والحكومة، وأدّى إلى أن يكون التوتر سِمةً ملازمة في علاقة السلطتين التشريعية والتنفيذية مما حد من كفاءة أداء النظام الدستوري.

كان الرئيس الخرافي - الذي حرص طوال فترة عمله السياسي على البقاء مستقلاً عن التنظيمات والتيارات السياسية الكويتية - يدرك ويؤكد أن تغييراً جوهرياً لابد أن يتم في أسلوب ومفردات الخطاب السياسي لدى مختلف القوى السياسية، وفي محتوى الحوار وطرح القضايا الوطنية، وأسلوب تشكيل الحكومة وطريقة عملها وشفافيتها، ووضوحها في الالتزام بالدستور والقوانين، مضافاً إلى ذلك دور فاعل للصحافة الوطنية تمتزج فيه الحرية الصحفية بروح المسؤولية استناداً إلى قانون يؤكد حرية الصحافة، ويحدد مسؤولياتها، ويضمن وجودها "كسلطة رابعة". فكل ذلك سيؤدي إلى إعادة بناء جسور الثقة، ويضع أرضية للاتفاق على رؤية وطنية مشتركة لكل القضايا، ويرفع من كفاءة أداء النظام الدستوري.

التغيير الجوهري المطلوب، بالنسبة للرئيس جاسم الخرافي، لا يتم إلا من خلال قواعد أساسية لابد من تكريسها فكراً وممارسة في العمل السياسي. وهذه القواعد هي "العقلانية السياسية"، و"الواقعية"، و" الوحدة الوطنية"، و"الالتزام بالثوابت". وتشكل هذه المفاهيم الأربعة، مترابطة ومتكاملة، مفاهيم أساسية للفكر السياسي للرئيس جاسم الخرافي، ولرؤيته الوطنية للتحديث والاستقرار السياسي في المجتمع الكويتي. وقد لازمت تلك المفاهيم خطابه السياسي لكنها بدت أكثر وضوحاً، واستقطبت منه تركيزاً أكثر في مرحلة رئاسته لمجلس الأمة.

إن العقلانية السياسية، بالنسبة للرئيس الخرافي، تكون بتهذيب الخطاب السياسي مما يعلق به من الشوائب الإيديولوجية، ومظاهر التشنج والتصلب والحدة المؤذية والمعوِّقة للممارسة الديمقراطية. والواقعية السياسية في مفهوم الرئيس الخرافي تقتضي أن لا يطلب أي طرف من الآخر أكثر من طاقته وقدراته، كما تقتضي النظر لأهداف العمل السياسي في

إطار ما يمكن تحقيقه من توافق واتفاق وطني بشـأنها، وكل ذلك ينبغي أن يكون على قاعدة صلبة من الوحدة الوطنية المقرونة برؤية وطنية مشـتركة يسـهم الجميع في صياغتها، وعلى أساس من الالتزام بالثوابت والاحترام والتقدير الأصيل لمبدأ التعددية الفكرية والسياسية.

لا يعود حرص الرئيس جاسم الخرافي على البقاء مستقلاً عن التيارات السياسية العاملة في السـاحة الوطنية المحلية إلى عدم قناعة بالتنظيم السياسـي، وإنما، بشكل أساسي، إلى غيـاب التنظيم السـليم والبرنامج الواضـح على أرض الواقع، مما يجعل العمل السياسـي الوطنـي متأرجحـاً بين العمل الفـردي والنخبوي في معظم الأحيـان وفي المضمون، وعملاً جماعيـاً في أحيان قليلة وفي الشـكل، كمـا يعود، من جانب آخر، إلى غيـاب قانون لتنظيم العمل السياسي والحزبي.

الأحزاب السياسـية كما يراها الرئيس الخرافي في السـاحة السياسـية الكويتية موجودة وغير موجودة في آن واحد، وهي منظَّمة وغير منظَّمة في الوقت نفسه، وهي مخالفة للقانون في المضمون وقانونية في الشـكل، فهي أحزاب في الواقع وجمعيات وتيارات في الشـكل. هذه الوضعية، تجعل من العمل السياسي الوطني، كما وصفه الرئيس الخرافي، " كالسير في حقل ألغام... ويتطلب الدقة والحذر والحكمة دائماً"، كما يؤدي في الوقت نفسه إلى عزوف المواطن الكويتي عن العمل السياسـي في إطار غموض الوضع السياسـي القائم، ناهيك عن دفعه إلى أنماط أخرى من التنظيم الطائفي أو القبلي أو الأسري وغيرها. ورغم استقلاليته، فقد كانت رؤية الرئيس الخرافي للعمل السياسـي تنطلق وتؤكد على أن تنظيم العمل السياسـي في إطار قانون للأحزاب السياسـية سـيؤدي إلى تطوير العمل السياسي الكويتي وإرسائه على قواعد أكثر فاعلية وحداثة، أو على الأقل، أكثر وضوحاً.

أما العامل الثالث والمؤثر في التطور المجتمعي والسياسـي فيتمثل في التركيبة السـكانية، ومـا آلـت إليه عبر مراحل زمنيـة مختلفة وذلك ضمن آليتين همـا التجنيس ومعدلات النمو السكاني المرتفعة، بالإضافة إلى الخلل المتنامي في التركيبة السكانية الناتج عن الاختلالات في سوق العمل، وبشكل خاص اختلال هيكل الأجور وسياسات العمل والهجرة التي أدّتْ إلى نمو كبير في العمالة الوافدة على حساب العمالة الوطنية، وإلى اختلال كبير في هيكل قوة العمل،

ومـن ثم في التركيبة السـكانية. كل ذلك أحدث تغييـراً في التركيبة المجتمعية والديموغرافية للمجتمع الكويتي، ومن ثم في بنيته الثقافية والاقتصادية والسياسية.

لا شـك أن **العوامـل الثلاثة** السـالف ذكرها طبعـت المجتمع الكويتي وحياته السياسـية بطابعـه وملامحه التي نراهـا حالياً، وكانت تفعل فعلها في مجرى أحداثه وتطوراته، وما كان في الأسـاس لفرد وحده، أو قيادة منفردة، أو تنظيم سياسـي وحده، أن يحكم السـيطرة على تلك العوامل ويوجهها ويستثمرها الاستثمار المطلوب لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحديـث السياسـي. فقد كان علـى الجميع أن يقوم بذلك، أي جميع الشـركاء في المجتمع الكويتي، وعلى قاعدة من الوحدة الوطنية والمصلحة الوطنية المشتركة، وهذا في صُلْب الرؤية الوطنية للرئيس الخرافي التي عمل دائماً من أجل ترجمتها للواقع، وفي صلب مفهومه "الرئاسة للجميع" الذي تم تناوله في فصل سابق، والذي انتهجه في رئاسته لمجلس الأمة.

في إطار إدراكه لهذه العوامل التاريخية وتأثيراتها على الحاضر والمسـتقبل، وعلى قاعدة من الولاء الوطني للكويت، وإيماناً وقناعة بالمسؤولية أمام أجيالها القادمة، كانت رؤية جاسم الخـرافي، بوَعْـي لتلك العوامل وفهم لأخطارها، تتبلور في أطروحات فكرية وسياسـية ميزت خطابه السياسي والاقتصادي والاجتماعي طوال فترة ممارسته للعمل السياسي.

قبل اسـتعراض المُرتَكَزات والمنطلقات الفكرية والسياسـية لهذه الأطروحات، سيكون من المناسـب التعرض إلى مسـألة مهمة لطالما نبه الرئيس الخرافي إلى خطورتها، وهي مسـألة التصنيفات السياسية التي لا تخلو منها أي ساحة سياسية، فما بالك بساحة سياسية في دولة نامية تتّسـم بالانفتاح النسبي، وتعجّ بالأطروحات العلمانية والليبرالية والقومية والاشتراكية والناصريـة والأصوليـة العقائدية، وأصبحت فيهـا التصنيفات مثل "العلمانـي"، "الليبرالي"، "الحكومي"، "الإخواني"، "السـلفي"، تسـتخدم في تلخيص الموقف الفكري والسياسي، رغم أن التحليـل المنهجي الدقيـق والموضوعي يمكن أن يفضي إلى أن الخطابات السياسـية المتصلة بتلـك التصنيفـات لا تبتعـد كثيراً عن بعضهـا في الملامح العامة، بقدر مـا تفترق عند الموقع والسلوك الاجتماعي ونمط المعيشة الاجتماعية. وكان للرئيس جاسم الخرافي نصيبه من تلك التصنيفات، فكانت كلمة "حكومي" التي صنف بها كل مستقل عن التيارات السياسية القائمة، أو من لا يرضى عنه هذا التيار أو ذاك.

من المفارقات العجيبة أن تصنيف "حكومي" أصبح مفردة سياسية في القاموس السياسي الكويتي، بل والأعجب أنها استخدمت "سبة" في العمل السياسي، والأعجب منه أنه تم تداولها من عناصر وقيادات لها مكانتها في العمل السياسي الوطني دون التدقيق في مضمونها ودلالاتها السياسية، ودون غرض سوى النيل من الموقف الوطني والسمعة السياسية لمن يختلف معهم. كان تصنيف "الحكومي" أو "الوطني" أشبه بشهادات الجودة، أو المنشأ التي تلقى على هذا الطرف أو ذاك في إطار الخصومات السياسية والاختلافات الفردية، دون وعي بالضرر الذي يلحقه ذلك في نسيج العلاقات الاجتماعية والوحدة الوطنية. ويظهر هذا المصطلح جلياً خلال المنافسة الانتخابية حيث لا يتورّع بعض المرشحين عن نَعْتِ خصومهم بهذا الوصف، وكان الرئيس جاسم الخرافي الذي أُلْصِقَ به وصف "الحكومي" من بعض خصومه السياسيين، شأنه شأن عديدين ممن لا ناقة لهم ولا جمل في ما يعنيه ويتضمنه هذا المصطلح، يؤكد دائماً أن كلمة "حكومي" ليس لها مضمون أو دلالة، وأنها تُستَخدم للنيل من الآخرين في المقرات الانتخابية، وللتشويش على كل من يختلف مع الطرح الأيديولوجي المتشدّد والمتشنّج للذين يعتقدون أن كل من يختلف معهم هو حليف للحكومة، "وكأن الحكومة هي حكومة دولة معادية وليست حكومة دولة الكويت".

وإذا كان وصف "حكومي" من وجهة نظر الواصف، يعنى الإذعان والتبعية لمراكز القرار والنفوذ الحكومي، فهو بالتأكيد لا ينطبق على الرئيس الخرافي الذي يمتلك من مقومات الاستقلالية الشخصية والفكرية والاقتصادية ما لا يتوفر للكثيرين، أما إذا كان يعني التمسك بالشرعية الدستورية للحكم فذلك أحد الثوابت الأساسية في العمل الوطني الكويتي الذي، دون شك، تصبح معه مفردة "حكومي" مدعاة للوطنية والفخر. وفي كل الأحوال، فإن جاسم الخرافي بكونه عضواً منتخباً في جميع الفصول التشريعية التي ترشح لها بما فيها عندما كان وزيراً، وما يتوفر لديه من الخبرة في المجالين السياسي والاقتصادي ومستوى مرتفع من الأمان الاجتماعي، وقناعته بأن المشاركة السياسية في الحكم تتطلب من العناصر الوطنية المؤهلة المشاركة في الحكم، كل ذلك يجعله مؤهلاً ليكون عضواً في أي حكومة، دون خوف أو مواربة من أن يكون تابعاً أو مرغماً لقرار من حكومة أو تيار سياسي، فالرجل حرص طوال حياته ألا يكون رقماً أو تابعاً، وقد برهن على ذلك دائما.

عودٌ إلى بدء، يمكن القول إن مفاهيم "الوحدة الوطنية"، و"التماسك الاجتماعي"، و"التعددية السياسية"، و"العقلانية السياسية"، و"الإصلاح"، تعتبر مفاهيم أساسية في الفكر السياسي للرئيس جاسم الخرافي، ولرؤيته الوطنية للتنمية السياسية والاجتماعية، وذلك ما يستخلص من القراءة الموضوعية المحايدة لخطابه الفكري والسياسي. ولابد من الإشارة هنا إلى أن تبلور الفكر السياسي للرئيس الخرافي في إطار هذه المفاهيم لم يكن ولا يمكن اعتباره نمطاً أو ضرباً من التنظير الفكري أو " الترف الفكري"، بل استناداً وانطلاقاً من فهمه للواقع السياسي والاجتماعي الجديد الذي بدأ يتشكل خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي بفعل العوامل الثلاثة الأساسية التي أشرنا إليها سابقاً، والتي شهدها الرئيس الخرافي وتفاعل معها. فالحالة المستجدة لهذا الواقع تتسم بالتنوع الاجتماعي والفكري، واشتداد حدة الصراع السياسي والاجتماعي، وظهور مظاهر وظواهر اقتصادية ومراكز نفوذ وقوى اقتصادية تختلف فكراً وممارسة عن القوى الاقتصادية والجماعات التجارية التي عرفها وتعارف عليها المجتمع الكويتي. وهي حالة تتطلب معالجتها والتعامل معها فكراً إصلاحيا جامعاً، ينطلق من رؤية ثاقبة للواقع أياً كان الموقف منه، ويعالج التنوع الفكري والثقافي باعتباره ظاهرة إيجابية، مع تركيز شديد ومهم على الوحدة الوطنية والثوابت والقواسم المشتركة، وذلك وفق قناعةٍ مفادُها أن الإصلاح على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لابد أن يكون حالة متواصلة وعملية مستمرة تساهم فيها وتتحمل مسؤولياتها جميع القوى السياسية. وذلك، باختصار، هو بيت القصيد في فكر الرئيس الخرافي. إن فكراً سياسياً هذه أركانه ومفاهيمه يمثل دون شك استجابة مهمة وضرورية لاحتياجات الواقع السياسي والاجتماعي الكويتي، كما أنه في الوقت نفسه محصلة لتجربة سياسية ثرية حاول صاحبها، الرئيس الخرافي، في كل مرحلة من مراحلها المساهمة في صياغة فكر وطني يثري التجربة الديمقراطية الكويتية، ويحدّد توجهاتها العامة والأسس والثوابت الضرورية لوجودها واستمرارها واستقرارها.

في بيانه السياسي الذي دشّنَ فيه حملته الانتخابية في انتخابات مجلس الأمة في يونيو ١٩٩٩م للفصل التشريعي التاسع، وهو الفصل التشريعي الذي انتخب فيه رئيساً لمجلس الأمة، دعا الرئيس الخرافي جميع القوى السياسية إلى "صياغة رؤية وطنية مشتركة" تتحدد عناصرها وفق ثوابت المجتمع الكويتي، وتوجهاتها وفق توجهاته، وتكون مرشداً للعمل الوطني

على النحو الذي يعزز فاعليته، ويوحد صفوفه وأهدافه. وكان الرئيس الخرافي يسعى تحديداً من خلال هذه الدعوة إلى احتواء ما أطلق عليه هو "الاختلافات التي تحولّت إلى خلافات"، من خلال إيجاد صيغة تقرب وجهات النظر والتوجهات السياسية بين مختلف التيارات السياسية من جانب، وبينها وبين الحكومة من جانب آخر، خصوصاً في مرحلة ما بعد الغزو العراقي للكويت التي كان فيها الكويتيون جميعاً، وبمختلف قواهم السياسية، يبحثون عن تفسير لما حدث، وعمن يتحمل مسؤولية ما حدث. وهي مرحلة بلغ التأزم فيها على الساحة السياسية الكويتية حداً شبيهاً بالمرحلة التي سبقت الغزو العراقي مباشرة، وكلتاهما بملامحها ومؤشراتها وما صاحبهما، أي المرحلتان، لا تختلفان بما شهدتاه من طرح سياسي ومواقف حدّية أنذرت بعواقب وخيمة.

في ضوء ذلك، كان لابد من موقف قيادي جديد يمكن أن تلتقي عنده جميع الأطراف، وإن بالحدود الدنيا، وتتوفر له الإمكانية لدعوة مختلف القوى والتيارات السياسية للتمهل، وإعادة النظر، والتشاور، والبحث الجماعي، وتبادل الرأي من أجل التوصل إلى "رؤية وطنية مشتركة" تحدد مسارات العمل الوطني وأولوياته والتزاماته وتنتشله من حالة التأزم. وبطبيعة الحال، ومن بين قليلين، كان هذا ما تمسك به الرئيس الخرافي ودعا إليه وعمل من أجله.

كان الرئيس الخرافي يرى أن الموقف القيادي المطلوب لابد أن يقوم على الثوابت الأساسية للمجتمع الكويتي، ولابد أن يدفع الممارسة الديمقراطية والتعددية لتكونا عنصرا بناء في النظام السياسي الكويتي، لا عوامل فرقة ونزاع. وفي هذا الإطار، فإن العناصر المكونّة لنسيج فكره السياسي والمفاهيم الوطنية التي طرحها وحاور فيها بشكل مستقل، ومن خلال مواقع ومسؤوليات عديدة تقلدها طوال فترة عمله الوطني، تلاقت مع هذين الهدفين، وأفسحت الطريق ممهداً لدور قيادي للرئيس الخرافي للعمل من أجلهما فكراً وممارسة.

في الحقيقة، لا يتوفر مصدر جامع واحد يمكن فيه التوصل إلى قراءة متماسكة للفكر السياسي للرئيس جاسم الخرافي. غير أن تحليل محتوى ومضمون خطاباته وتصريحاته ولقاءاته في إطار قراءة بنيوية متكاملة متفهمة يسهم في استخلاص الملامح والمكونات الفكرية والسياسية لهذا الفكر. وبالنظر إلى تشعب وتنوع هذه الملامح والمكونات، وثراء الخطاب

السياسي للرئيس الخرافي، فإن الضرورة المنهجية تقتضي رؤية هذا التشعب والتنوع من خلال معالجة أربعة مفاهيم أساسية شكلت المقومات الرئيسية لهذا الفكر، وتتفرّع منها العديد من القضايا التفصيلية. وهذه المفاهيم هي "الوحدة الوطنية والتعددية"، "الإصلاح والعولمة". وسوف يتناول الفصلان المقبلان هذه المفاهيم بقدر من التفصيل نظراً لأهميتها ودلالاتها في فكر الرئيس الخرافي.

جاسم محمد الخرافي

الفصل الخامس عشر

الوحدة الوطنية والتعددية

الوحدة الوطنية والتعددية

يتلازم مفهوم الوحدة الوطنية تلازماً كبيراً مع الأطروحات السياسية المختلفة للرئيس جاسم الخرافي، بل كان مكوناً أساسياً لخطابه السياسي، ولا تكاد تخلو أي كلمة من كلماته أو خطاب من خطاباته من التأكيد على هذا المفهوم. ويأتي ذلك انطلاقاً من رؤية واقعية لأوضاع الكويت وظروفها، إذ يرى الرئيس الخرافي:

١- أن الكويت بلد صغير المساحة، قليل السكان، ويقع في موقع جيوسياسي مؤثر، وفي نظام شبه إقليمي يعاني من التوتر وعدم الاستقرار بفعل العديد من العوامل الإقليمية والتطورات الدولية التي كانت لها انعكاسات على الأمن الوطني والاستقرار الداخلي، فموقع الكويت الاستراتيجي عرضة للتأثيرات السريعة والعميقة التي تولّدها التحولّات والأحداث في الدول المحيطة بالكويت، وهي دول كبرى إقليمياً.

٢- أن التكوين السكاني والاجتماعي والثقافي في المجتمع الكويتي لم يتشكل حتى الآن في إطار وحدة اجتماعية سياسية ثقافية منسجمة، رغم النمو المطرد في القواسم المشتركة ثقافياً واجتماعياً وسياسياً بين مختلف الفئات الاجتماعية والسياسية لهذا التكوين.

٣- أن المحيط شبه الإقليمي الذي يشمل الكويت يشكل ثقلاً استراتيجياً كبيراً في الاقتصاد العالمي، فأكثر من ثلثي المخزون النفطي العالمي يقع فيه موزعاً بين الكويت وشمالها وجنوبها وشرقها. ولا شك أن هذا الثقل الاقتصادي الاستراتيجي المهم يضع الكويت، كما يضع محيطها شبه الإقليمي، في دائرة التصورات الاستراتيجية العالمية للدول المؤثرة في النظام الدولي، ويجعلها محل أطماع وصراعات ونزاعات دولية تنعكس بشكل أو آخر على أوضاعها الداخلية.

في ضوء هذه المعطيات، فإن مفهوم الوحدة الوطنية لابد أن يقفز على قائمة الأولويات والقضايا الوطنية في الفكر السياسي الكويتي، وهكذا كان في فكر الرئيس جاسم الخرافي، وفي خطابه السياسي. فالوحدة الوطنية عنده هي خط الدفاع الأول والأساس الذي تُبنَى عليه خطوط الدفاع الأخرى للأمن الوطني، داخلياً وخارجياً، والسند الحقيقي للمصالح

الوطنيــة الكويتية في العلاقــات الإقليمية والدولية. وفي هذا الإطــار، يرى الرئيس الخرافي، "أن الطريق للمســتقبل لن تتســارع فيه الخطى إلا بمزيد من الجهــد والتعاون، وبفكر عقلاني رشــيد، وبوحدة وطنية تخطط وتصون، تبني ولا تهدم، تجمع ولا تفرق"، كما يرى أن منطلق القــرار، أي قــرار، "يجــب أن يكــون دائماً، وفي مختلــف المجالات، وعلى كافــة الأصعدة، في مصلحة الكويت وتعزيز وحدتها الوطنية".

إن تماســك الجبهة الداخلية، ومعالجة الحواجز والمحددات القبلية والطائفية والعائلية، وصياغة رؤية مشــتركة للعمل الوطني تُســهم فيهــا جميع التيارات السياســية، وتوجيه نظم التنشــئة والثقافــة والإعلام نحــو صياغة فكر وثقافة كويتية جامعــة، كل ذلك يعتبر، في فكر الرئيس جاسم الخرافي، جوهر الوحدة الوطنية، ومضمونها السياسي والاجتماعي والثقافي، وهــو الســبيل كي تكــون الوحدة الوطنيــة الكويتية قاعــدة وركيزة لحماية اســتقلال الكويت والحفاظ على أمنها الوطني واستقرارها.

في كلمتــه الافتتاحيــة في آخر دور انعقاد لمجلس الأمة في فصله التشــريعي التاســع، ذكر الرئيــس الخرافي مختلف التيارات السياســية في مجلس الأمــة بحقيقة مهمة، يرى أنها لابد أن تكــون محل عناية واهتمام في خضم العمل النيابي والوطني. وهذه الحقيقة، بكلماته، هي "التماســك الوطني، فتلاحم الجبهة الداخلية في الديمقراطيات الناشئة لا تترسخ مقوماته إلا بنسيج من علاقات الود والتآخي الاجتماعي، تؤكّد تماسكها الممارسة الديمقراطية السليمة، وتتوحّــد أواصرهــا بحوار ديمقراطي يحترم الرأي الآخر ويحفــظ كرامة الأفراد، وبنقد بنّاء عند الاختلاف، وطرح موضوعي عند التباين، وبمعالجة القضايا لا محاكمة النوايا". فترسيخ العلاقــات الاجتماعيــة وفق المرتكزات التــي حددها الرئيس الخرافي يعتبــر ضرورة للوحدة الوطنية وللنظام الديمقراطي. إذ في غياب هذه المرتكزات، يرى الرئيس الخرافي "أن النسيج الاجتماعي ســيضعف، ويفقد البناء الديمقراطي قاعدته، وتعجز الممارسة الديمقراطية عن تحقيق غاياتها. فيتحوّل الخلاف في الرأي إلى شــقاق بين الإخوة، ويصبح النقد معول هدم، وتكون التعدّدية مصدر فرقة ونزاع بين أبناء الوطن الواحد".

يطــرح الرئيس الخرافي مســألة مهمة جداً لتطوّر النظــام الديمقراطي الكويتي، تتمثّل في الترابط الوثيق بين النســيج الاجتماعي والنظام الديمقراطي، باعتبار أن تماســك الأول شرط ضروري لاستقرار وتماسك الآخر. ولا شك أن هذا الترابط يعكس دراية وفهماً واقعياً

للعوامل المحيطة بتطور واستقرار الديمقراطية في الدول النامية، كما يعكس حرصاً على ألا يتضمن العمل السياسي الكويتي مفاهيم وقيماً ومواقف من شأنها أن تزعزع العلاقات الاجتماعية التي يعتبرها الرئيس الخرافي ضرورية لعدم تحول الاختلاف السياسي إلى عداء اجتماعي.

عندما كان الرئيس جاسم الخرافي يؤكد "أن وحدتنا الوطنية هي قلب نظامنا السياسي"، فإنه تحديداً كان يعني أن الوحدة الوطنية هي الضمانة الواقية للديمقراطية والتعدّدية، وهي الكفيلة بالحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي وذلك إذا ما بُنِيَت على قاعدة صلبة من التماسك الاجتماعي، والاحترام المتبادل بين مختلف المواقع والفئات الاجتماعية والسياسية.

إن مفهوم " الوحدة الوطنية " في فكر الرئيس جاسم الخرافي لا يقف عند حدود ذلك، بل يمتد ليشمل ضرورة بلورة رؤية وطنية مشتركة، كما تمت الإشارة إليه سابقاً، بل ويمتد أكثر من ذلك ليشمل مفاهيم سياسية وعملية، وإن لم تكن جديدة في مضمونها، ولكنها جديدة في وسائلها ودلالتها وفي أهميتها في العمل الوطني لتكريس الوحدة الوطنية، وتعزيز الاتفاق على أولويات القضايا الوطنية، إضافة إلى أهميتها في تفعيل العمل البرلماني. فلم يخلُ أي موقف أو خطاب سياسي للرئيس الخرافي من الدعوة إلى "العمل الجماعي"، و"روح الفريق الواحد"، و"التنسيق والتشاور" بين أعضاء مجلس الأمة دون التوقف عند حدود التكتلات التي ينتمون إليها. ورغم مثالية وأخلاقية هذه الدعوة، فإنها تعكس رؤية واقعية للعمل السياسي في مجلس الأمة الذي يرى الرئيس جاسم الخرافي أنه - أي المجلس - لن يتمكّن من ممارسة اختصاصاته الرقابية والتشريعية بفعالية وتأثير دون تطوير أنماط وقنوات وأساليب للتشاور والتنسيق والعمل الجماعي المتّسق والفعّال بين أعضائه وعلى قاعدة من الوحدة الوطنية.

لا شك أن التأكيد على العمل الجماعي في رؤيته يزداد أهمية في ضوء عمل سياسي يغيب عنه التنظيم السياسي الحزبي والبرامج السياسية الواضحة، التي تشكل في الديمقراطيات المتطورة قاعدة لتنظيم وتفعيل العمل البرلماني. فمجلس الأمة الكويتي يتكوّن من خمسين عضواً منتخبين من دوائر انتخابية يكون ممثلو كل منها في وضع تنافسي أكثر منه تكاملياً، ومن ثم فإن ديناميكية وحركية المجلس موزعة على خمسين عضواً. ومن هذا المنطلق، فإن التنسيق والتشاور بشأن الأولويات، والقضايا الوطنية، وأسلوب العمل والمعالجة الجماعية في

مختلف الأعمال البرلمانية هو مدخل رئيسي لتفعيل أداء المجلس، وزيادة حركيته في تحديد ومعالجة الأولويات الوطنية. ولا شك أن تأصيل العمل الجماعي التشاوري المنسق هو دعامة من دعامات العمل البرلماني، وعامل مهم في تأصيل الحوار الوطني وترسيخ الوحدة الوطنية في إطاره، وقد ساهم في ترسيخه، ومارسه الرئيس الخرافي بصور ومحطات مختلفة.

إذا كانت الوحدة الوطنية هي قلب نظامنا السياسي، فإن التعدّدية هي شريانه الرئيسي، هكذا يعتقد جاسم الخرافي، وهكذا يؤكّد قناعته بالنظام الديمقراطي الذي ينبغي أن يقبل التنوع والتعدّدية باعتبارهما مبدأ أصيلاً في الفكر الديمقراطي. وركناً أساسياً يضفي على النظام السياسي صفته الديمقراطية، هذا إذا ما كان البنيان السياسي والمؤسسي والقانوني للدولة الديمقراطية قد بني وفق مبدأ التعدّدية السياسية والاجتماعية والاثنية، وشيّدت مؤسساته الديمقراطية على أساسه، وتمت ممارسة العمل السياسي في إطاره. والحقيقة أن الرئيس جاسم الخرافي بتأكيده المتكرر على مبدأ التعدّدية السياسية والفكرية لا يضيف جديداً ولا يستحدث شيئاً غريباً على النظام الديمقراطي، فالتعدّدية مبدأ أصيل في الفكر السياسي الديمقراطي. وفي هذا الصدد، تكتسب التعدّدية أهميتها في عرض وتبيان المنظور الديمقراطي الذي يتعامل به الرئيس الخرافي في مختلف مجالات الحياة ومواقع المجتمع، وهو منظور شامل تبدو مظاهره وتعبيراته السلوكية والقيمية واضحة في السلوك السياسي للرئيس الخرافي، وفي فكره، وقيمه، وفي علاقاته الاجتماعية، وينطلق من احترام وتقدير للتنوع والتعدد السياسي والثقافي في المجتمع الكويتي باعتباره سمة من سمات الديمقراطية الكويتية، وتعبيراً عن التسامح والتعايش الاجتماعي المتأصل في المجتمع الكويتي.

إن تطبيق مبدأ التعدّدية في الممارسة السياسية الكويتية يقتضي، عند الرئيس جاسم الخرافي، الالتزام بقيم الديمقراطية، واحترام القيم الاجتماعية السائدة باختلاف وتنوّع وتعدّد مظاهرها ما دامَت متجلّية في إطار القانون وفي حدوده، ووفق قاعدة الاحترام المتبادل وبموجب ثوابت المجتمع. فاحترام الرأي الآخر، والنقد البنّاء الهادف، والحوار الديمقراطي المعتدل، وصيانة كرامات وأعراض البشر، وهي قيم لا يخلو من التأكيد عليها أي خطاب سياسي للرئيس الخرافي، هي القيم التي يقوم عليها مبدأ التعدّدية في الواقع العملي، ويكون على أساسها عامل تماسك وفعالية في الممارسة الديمقراطية.

إذا كانت هذه القيم في فكر الرئيس الخرافي تتأكّد في موقف أخلاقي واجتماعي حميد عرفه أهل الكويت به وبأسرته، فإن تأكيده المستمر عليها يعكس هاجساً كبيراً لديه، وعبّر عنه

في مناسبات ومواقف عديدة منذ دخوله معترك السياسة. ففي " جو المشاحنات السياسية، وظلام الحساسيات الذي ساد العمل الوطني والبرلماني"، هكذا يؤكد جاسم الخرافي، " لم يعد أحد يرى أحداً"، فتراجعت هذه القيم، وسادت المواقف المتشددة، وغاب التنسيق بين أطراف وتيارات العمل الوطني، وانعكس ذلك بشكل حاد على أداء مجلس الأمة الذي بقي أمام القضايا والأحداث الوطنية المهمة مسرحاً لاستعراض المواقف وتبادل الاتهامات، دون أن تكون لدى المجلس قدرة على تقديم حلول خلاقة ومبتكرة تستند إلى موقف منسجم موحد بين مختلف تياراته وأعضائه لمعالجة تلك القضايا والأحداث.

يمتد مفهوم التعدّدية عند الرئيس جاسم الخرافي ليشمل تنظيم الأحزاب، فالديمقراطية الحقيقية في رأيه لا تكتمل إلا بوجود التنظيم الحزبي، لتخفيف الأعباء التي تعاني منها السلطتان التشريعية والتنفيذية، وتصحيح العلاقة بينهما في إطار قانوني ودستوري سليم. وأيضاً لتحقيق التوازن داخل مجلس الأمة من خلال كتل نيابية منظمة منها من يؤيد الحكومة ومنها من يمثل المعارضة. فالحكومة بحاجة إلى تكتل قوي داخل المجلس تعتمد عليه في طرح برامجها ومشاريعها، والمعارضة في حاجة أيضاً إلى تنظيم تنطوي تحت لوائه ويفعل عملها. في إطار ذلك، كان الرئيس الخرافي يبني قناعاته بأهمية التنظيم الحزبي وعلى أساس من الفهم المتعمّق للواقع السياسي بالساحة الكويتية التي تضم لفيفاً من التكتلات والتجمعات السياسية، لكنها جميعاً تفتقر إلى الإطار القانوني أو التقنين الذي يمنحها الشرعية لتمارس الديمقراطية علناً.

رغم أن الرئيس الخرافي يعترف بأن وضع الدستور وتركيبة المجتمع وظروف مجلس الأمة لا تسمح بقيام أحزاب في الوقت الحاضر، لكنه يؤكد أهمية الاستعداد والتحضير للأحزاب في المستقبل حتى تكون رافداً يدعم الديمقراطية، ولا تكون عبئاً عليها.

من جانب آخر، يتصل مبدأ التعدّدية السياسية في التطبيق العملي، عند الرئيس جاسم الخرافي، بمبدأ فصل السلطات الذي يعتبر حجر الزاوية في بنيان النظام السياسي وفق ما حدّده ونظّمه الدستور الكويتي. فمبدأ فصل السلطات هو تعبير عن تعدد مصادر السلطة وأركانها، ونظام فصل السلطات لا يؤدي وظيفته، ولا يحقق أهدافه في تفعيل أداء كل سلطة، وتحقيق التوازن والتدقيق المتبادل بين السلطات إلا في إطار تعدد السلطات والاحترام المتبادل لاختصاصات كل منها وفق ما حدده الدستور. وترسيخ مبدأ التعدّدية السياسية والعمل به في النظام الدستوري الكويتي يفترض أول ما يفترضه تطوير علاقة شراكة أصيلة بين

سـلطات ثـلاث لكل منها كيانها الدسـتوري، وتحقيق أكبر قدر من التعـاون بينها في إطار ما حدده الدستور من اختصاصات وصلاحيات لكل منها، وعلى قاعدة الاحترام المتبادل للمنهج السياسـي لكل منها. وفي هذا الصدد، يتعين على القائمين على هذه السـلطات إدراك هذه المسـألة إدراكاً تاماً، والعمل على ترجمتها إلى واقع من خلال إجراءات وممارسـة سياسـية تعكس التباين والاختلاف، وتحقق الشراكة المطلوبة في مناخ من الانسجام الوطني الضروري لتؤدي كل سـلطة مهامها واختصاصاتها على النحو الأمثل. فنظام فصل السـلطات لا يمكن أن يعمل ويحقق أهدافه دون تعاون فعّال وأصيل بين السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية. وفي ذلك، فإن الرئيس جاسم الخرافي يرى أن التجاذب بين السلطتين، التنفيذية والتشريعية، في نظامنا السياسي، رغم مظهره الديمقراطي، كاد يتحول إلى ظاهرة في علاقة الحكومة بمجلس الأمة، وذلك بسبب عدم التطبيق السليم لمبدأ فصل السلطات في الممارسة السياسـية، وتراجع القيم الديمقراطية الضرورية له، إضافة إلى تراجع الثقة، والحساسـية المفرطة، نتيجة ممارسات سلبية سابقة، وغياب فهم ورؤية مشتركة تجمع أعضاء السلطتين. وكثيـراً مـا كان الرئيس الخـرافي يردد "أن مبدأ فصل السـلطات الذي يرتكـز عليه نظامنا الدستوري لا يمكن أن يترجم إلى الواقع العملي، ولا يمكن أن يحقق نتائجه المطلوبة إلا بتعاون بناء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وبدون هذا التعاون يكون نظام فصل السلطات دون جدوى، ويفقد نظامنا الدستوري فاعليته وتأثيره".

يعزو الرئيس الخرافي حالة التعثر والشـلل، بل والتصادم في بعض الأحيان، التي سـادت العلاقة بين السلطتين، التشريعية والتنفيذية، إلى غياب تعاون فعال مَبْنِي على قناعة أصيلة وممارسـة سـليمة للتعدّدية السياسـية، يمكن بنـاءًا عليهما تطوير إجراءات وقنوات تشـاور وتنسـيق بين السـلطتين يسـتقر عليها تعاون مؤسسـي بناء. ويرى الرئيس الخـرافي أنه إذا اسـتمرت هذه العلاقة على هذا النحو، فإن حالة التعثر والشـلل ستسـتمر، وسيفقد النظام الدسـتوري الكويتـي قدرته على تحقيـق الأهداف المرجوة منه في المحافظة على الاسـتقرار السياسي والاجتماعي، وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في إطـار هذا الفهم الموضوعـي الثاقب، احتلّت قضية التعاون بين السـلطتين حيزاً مهماً لدى الرئيس الخرافي في الفكر والممارسـة السياسـية، وسعى جاهداً لتكريسها في إطار طرح موضوعـي يشـكل "أرضية وسـطا" في الأزمات التي شـابت هـذه العلاقة عندمـا كان نائباً، وفي حـوار متـوازن مع أعضـاء مجلس الأمـة نحو أرضية وفهم مشـترك عندمـا كان وزيراً

للمالية والاقتصاد، ومن خلال تشاور نيابي مستمر وإجراءات وقنوات للحوار والتعاون بين المجلس والحكومة عندما أصبح رئيساً لمجلس الأمة. غير أن من الضروري هنا الإشارة إلى مسألة مهمة، أكد عليها الرئيس الخرافي ويؤكد عليها دائماً، وهي أن تكريس مبدأ التعاون بين السلطتين، والحرص عليه في إطار علاقة مجلس الأمة بالحكومة يجب ألا يكون على حساب اختصاصات وصلاحيات أي منهما. فتنازل أي سلطة عن كل أو جزء من اختصاصاتها - علاوة على كونه تجاوزاً للدستور - يلحق ضرراً بالتوازن المطلوب بين الحكومة والمجلس، والضروري ليستقيم تطبيق مبدأ فصل السلطات على أرض الواقع. وفي هذا السياق، يرى الرئيس الخرافي أن "التعاون البناء لا يعني إطلاقاً أن تتنازل أي سلطة عن اختصاصاتها الدستورية، بل يعني الاستخدام الأمثل والأكمل لهذه الاختصاصات بما يجعلها مكمّلة ومنسجمة مع اختصاصات السلطة الأخرى". ومن ذلك يكتسب نظام فصل السلطات أهمية وفاعلية في النظام الديمقراطي.

يأتي حرص الرئيس جاسم الخرافي على المحافظة على التعدّدية السياسية في العمل الوطني الكويتي واحترام التنوّع العقائدي والاجتماعي الذي تستند إليه، انطلاقا من أهمية الدور الذي يؤديه التنوع السياسي والفكري في التحديث السياسي، وتطوير دولة المؤسسات الديمقراطية التي لا تزدهر وتنمو مؤسساتها ونظمها إلا على قاعدة من الاحترام والتقدير المتبادلين بين مختلف أطراف المجتمع والسياسة، وفي ضوء ثراء وتنوع في الفكر والممارسة يوفران مقومات هذه الدولة. ويأتي هذا في صلب الرؤية السياسية للرئيس الخرافي التي تحتل دولة المؤسسات الديمقراطية موقعاً مهماً فيها، باعتبارها هدفاً أساسياً للتطوير والتحديث السياسي في المجتمع الكويتي، وباعتبارها الشكل الأكثر ملاءمة للتنمية والاستقرار السياسي والاجتماعي.

جاسم محمد الخرافي

الفصل السادس عشر

الإصلاح والعولمة

الإصلاح والعولمة

إن قراءة متأنّية متعمّقة لفِكرِ الرئيس جاسم الخرافي تؤدي إلى استخلاص لا مبالغة فيه، وتستند واقعيته ومصداقيته إلى مضامين وعناصر خطابه السياسي والاقتصادي، ومفاده أن "الإصلاح" بدلالاته وعناصره الاقتصادية والسياسية المختلفة يعتبر مكوناً مهماً في رؤيته الوطنية، وله حضوره الدائم وانعكاساته في عمله الوطني إلى الحد الذي يضعه في موقع "المصلح" إن صح التعبير. ولا شك أن ذلك كان بفعل عوامل عديدة منها ما هو شخصي، مثل التكوين التربوي والأخلاقي والأمان الاجتماعي الذي ساهم في تأصيل هذا المنطلق الإصلاحي في فكره بشكل عام، ومنها أيضاً العوامل المؤثرة في الحقبة التي عاشها، وتبلور فيها وعيه السياسي ورؤيته الوطنية، ومن ثم ممارسته السياسية. فقد شهدت تلك الحقبة - كما أشرنا في بداية هذا القسم - تحوّلات اقتصادية وسياسية واجتماعية مهمة كان لها فعلها المؤثر في البنى المجتمعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع الكويت، وخلفت وراءها إشكاليات وقضايا مهمة.

لخّص الرئيس الخرافي في بيانه السياسي في انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٩٩م، وبكلمات معبرة، أهم ملامح وسمات الوضع العام، فقال، "إن كل المشكلات تبدأ كبيرة ثم تصغر، إلا مشكلاتنا كانت على العكس، إنها غياب القرار وانعدام الرؤية، إنها التقارير والدراسات التي يطويها النسيان في الأدراج المهملة، إنها الرجل غير المناسب في المكان غير المناسب، إنها اللاعقلانية التي استَشْرَتْ في خطابنا السياسي، وبعد ذلك كله، إنها العربة التي وضعنا بسوء أدائنا وغموضنا الخيل وراءها وانتظرنا أن تتحرك". وإضافة إلى ما تعكسه تلك الكلمات من مشاعر المرارة في تقييم حقبة زمنية شهدها الرئيس الخرافي، فإنها تعكس دون شك موقفا واعياً وصريحاً، وفي معظم الأحوال، رافضاً لملامح وسمات التخلّف والتراجع التي عبرت عنها ضمناً تلك السطور. وقد طبع هذا الموقف عمله الوطني ونشاطه السياسي الذي تحول في مجمله، وفي ما صاحبه من خطاب فكري، إلى محاولة لتأصيل مبدأ الإصلاح ومفهوم العقلانية، في الفكر والممارسة، في العمل الوطني الكويتي.

يبيّن التحليل الموضوعي لمضمون رؤية الرئيس الخرافي موقفاً متصلاً من الإشكاليات والقضايا التي يواجهها المجتمع الكويتي في رؤيته إلى الحد الذي أصبح فيه "الإصلاح ضرورة

لا غنى عنها"، في رؤيته لمواجهة مشكلات الحاضر والاستعداد لتحديات المستقبل. والحقيقة أن هـذه الرؤيـة الإصلاحية تستند إلى فهم موضوعي لجملة من الأوضـاع والتطورات التي عاشـها المجتمـع الكويتي خـلال العقود الأربعـة المنصرمة. فعلى الصعيـد الاقتصادي، يرى الرئيس الخرافي "أن اقتصادنا لا يزال بحاجة ماسّة إلى تصحيح بنيوي في قطاعاته ومساراته التي لم تتمكن جهود الإصلاح والإنعاش الاقتصادي من الوصول إلى أعماق مشكلاته، وبقيت أسـيرة فقدان الجرأة والقـرار". ويواصل الرئيس الخرافي ليعبر عن قلق قديم كان هاجسـاً عنده منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، وهي الفترة التي بدأ فيها عمله السياسي فيبين أنه "إذا كنا في السـبعينيات نتحدث عن العجز والبطالة باعتبارهما خطراً مسـتقبلياً، وتمكنا من أن نتعايش معهما خلال الثمانينيات بما تحقق لنا من وفورات، فقد أصبحا مع نهاية عقد التسعينيات خطراً قائماً لا يهدّد الاقتصاد فقط وإنما المجتمع برمته".

في إطـار موقفـه من أوضاع الاقتصـاد الوطني، يطرح الرئيس الخرافي تسـاؤلات كبيرة كانت ولا تزال تشـغل بـال الخبراء والمفكرين الاقتصاديين الكويتيـين، وتتصل بطبيعة الحال بموقفه من هذه الأوضاع. فيتساءل، "هل يمكن في ظل هذه الأوضاع الاقتصادية القائمة" أن نوفّـر مناخاً يجذب الاسـتثمارات الأجنبية، بل ويجذب قبل ذلـك رؤوس الأموال الوطنية ولا يدفعهـا للفـرار؟ وهل يمكن في ظل هذه الظروف أن نوفر مقومات النمو المطلوبة؟ وهل يمكن لأهداف التنمية أن تتحقق في ظل هذه المعطيات؟". ولا شـك أن تسـاؤلاته هذه تحتوي ضمناً إجابة نافية منه تتضح حين يعبر عن اعتقاده "أن النهج الاقتصادي الحالي لا يحمل مخاطره علـى الصعيد الاقتصادي فقط، بل وسـينعكس على البنيـة الاجتماعية في عصر تبحث فيه المجتمعات عن مكان لها في ظل التنافس الدولي المتنامي".

يـرى الرئيس الخرافي، عاكسـاً قلق بعـض الدوائر الثقافية والنخب السياسـية الكويتية، أن الإشـكاليات الرئيسـية التي بـدأت ملامحها في السـبعينيات، واشـتدت في الثمانينيات، وتفاقمت في التسـعينيات، تحوم نذرها حول الحاضر وتنذر بعواقب في المسـتقبل " فالعوائد النفطية لا تزال تشكّل المصدر الرئيسي للدخل، بل وعموداً فقرياً لاقتصادنا الوطني. والقلق مستمر على سوء تخصيص الفوائض المالية، والثقة بنظامنا الاقتصادي ستتعدم ما لم نؤصل الشـفافية في الرقابة والمحاسـبة، والتوسـع في الخدمات أدّى إلى تراجع مستواها، وضاعف من عمالة هامشية زادت الخلل في تركيبة سكانية مختلة وتحولت مشكلة البطالة من مشكلة

اقتصادية تتصل باختلالات هيكلية في الاقتصاد وسوق العمل إلى قضية توظيف وإجراءات إدارية. وتضخمت الإدارة العامة وترهلت في وقت ننشد فيه تقليصها وتفعيلها".

يلخص الرئيس الخرافي بكلماته تلك الإشكاليات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد الوطني الكويتي، ويدقّ ناقوس الخطر من عواقب استمرارها. فالإقتصاد الوطني، بالنسبة له، يجب ألا يبقى أسير العوائد النفطية، مؤكداً ضرورة اخضاع المبادرة الاقتصادية والاستثمار للقانون والرقابة والشفافية، وتقليص نشاطات الدولة لتخفيف الأعباء المالية عليها وإتاحة الفرصة للمبادرات الخاصة، وتقليص الإدارة العامة وتفعيلها، ومعالجة مشكلة البطالة ومواجهتها في إطار تصحيح الاختلالات الاقتصادية الهيكلية والاختلالات في سوق العمل، إضافة إلى ضرورة إعادة التوازن للتركيبة السكانية من خلال تأهيل الموارد البشرية الوطنية وإصلاح الخلل في هيكل الأجور في سوق العمل.

كل تلك الأوضاع، في منظور الرئيس الخرافي، "تُرِكَتْ تتدحرج ككرة الثلج لتكبر وتزداد وطأة" بفعل إشكاليات وتعقيدات سياسية كان أبرزها غياب العقلانية في الفكر والممارسة السياسية الوطنية، وغلبة المصالح الضيقة على المصلحة الوطنية العليا، والتأزم والتصعيد المتكرر بين السلطتين، التشريعية والتنفيذية، وحالة عدم الثقة المتنامية بين الحكومة والمعارضة، والتراجع الذي أصاب دولة المؤسسات والقانون التي يعتبر بنيانها مدخلاً ضرورياً لمواجهة تلك الإشكاليات.

يعبّر الرئيس الخرافي عن شعورٍ بخيبة الأمل لما أحدثته هذه الإشكاليات والتعقيدات السياسية من خلل ونتائج على الاقتصاد الوطني، وعلى جهود التنمية بشكل عام. فيرى أن ذلك جعل من أداء الحكومة ومجلس الأمة في مواجهة تحديات الإصلاح الاقتصادي مجرد "ردود أفعال متناثرة، فبقي برنامج عمل الحكومة يسير بخطى مثقلة، وبقيت جهود الإصلاح في دهاليز السياسة إما تسويات أو قرارات معطلة".

يرى الرئيس الخرافي أيضاً أن القضايا والإشكاليات التي تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا تقف عند حدود الأوضاع الاقتصادية والسياسية، بل تتعداها إلى قضايا وإشكاليات لا تقل أهمية وتعقيداً. ففي رؤيته للاحتياجات الوطنية، يعتقد الرئيس الخرافي "أننا اليوم في أمس الحاجة لصياغة مفهوم جديد للأمن الوطني، وبلورة أسلوب عمل فعال

لتوفير مقوماته. أسلوب عمل يتجاوز المنظور الضيق لتطوير القوات المسلحة وتعزيز قوى الأمن الداخلي، رغم أهميته، ليشمل أيضاً الأوضاع المحلية التي تؤثر على الأمن والاستقرار، بما يعنيه ذلك من مواجهة معدلات الجريمة المتصاعدة، وحل الإشكاليات القانونية لغير محددي الجنسية، ومعالجة الزيادة غير المبررة للعمالة غير الماهرة، وتحقيق التوازن المطلوب للتركيبة السكانية التي تحول فيها المواطنون إلى أقلية بفعل سياسات العمل والهجرة الحالية". وذلك كله في منظور الرئيس الخرافي لا يكتمل إلا "على أساس من العدالة الاجتماعية في تقديم الخدمات العامة والرعاية الإسكانية والصحية على النحو الذي يتحقق فيه التكافؤ بين المواطنين، والتوازن بين نوعية هذه الخدمات وتكاليف تغطيتها من الأموال العامة".

هنا يكون الرئيس الخرافي قد أعطى صورة شاملة ومتكاملة لمختلف القضايا والمجالات التي لابد أن تكون محاور لأي رؤية وطنية أو برنامج إصلاحي. ولابد من مواجهتها بشكل شامل ومتعمق وفي إطار جهود إصلاحية متكاملة. فالإصلاح بالنسبة له لابد أن يكون عميق المضمون، شامل النطاق، فعال المعالجة. وبدون ذلك، سيبقى، كما يقول الرئيس الخرافي "يقلم الأغصان ولا يعالج الجذور".

رغم التفاؤل العفوي الذي ينساب دائماً في حوارات الرئيس الخرافي وأطروحاته السياسية، ورغم نظرة الأمل المعهودة فيه، فإن عبارات مثل "القلق والخوف على المستقبل"، و "اليأس والإحباط من أوضاعنا القائمة"، و"مصير أجيالنا القادمة"، وغيرها من المفردات التي تعبر مباشرة أو ضمنا عن قلق شديد من أن تتحوّل هذه الإشكاليات إلى "مُعضلات مُستعْصِية عن الحل" كما وصفها بكلماته، أصبحت متلازمة بل وحاضرة بشكل واضح في تلك الحوارات والأطروحات، مما يعكس، بالفعل، قلقاً لدى الرئيس الخرافي على مستقبل الكويت نتيجة استمرار هذه الإشكاليات دون مواجهة فعالة.

في ضوء هذا القلق، وفي إطار التفاعل الدائم والمستمر مع هذه القضايا، يكمن جوهر الدعوة المتتالية والمتواصلة لتأصيل مبدأ الإصلاح في العمل الوطني، التي أكد عليها الرئيس الخرافي، وميزت خطابه السياسي والاقتصادي بل وأصبحت مكوناً مهماً فيه.

إن الإشكالية الرئيسية التي تتمحور حولها الرؤية الإصلاحية للرئيس الخرافي، لا تكمن في تشخيص إشكاليات التنمية الاقتصادية والتحديث السياسي في المجتمع الكويتي.

فالإشكاليات واضحة، وعناصرها بادية للعيان، وأساليب مواجهتها متوفرة، ومواجهتها، كما يرى الرئيس الخرافي "لا تحتاج منا لإعادة اختراع العجلة مجدداً"، لكنها تحتاج لإرادة وطنية لمعالجة الحالة السياسية القائمة، باعتبارها مدخلاً لتحقيق المحاور الأخرى للإصلاح.

يؤكد الخرافي، بعفويته وحسن نيته المعهودتين، أن "إرادة الإصلاح، بإذن الله، متأصّلة فينا جميعاً"، كما يؤكد من واقع خبرته ودرايته السياسية وفي إطار فهمه لعلاقاته وحواراته مع مختلف الكتل البرلمانية في مجلس الأمة، وهي امتداد للتيارات السياسية الفاعلة في العمل الوطني، أن العمل الوطني الكويتي تمكن في مرحلة ما بعد الغزو العراقي، وخصوصاً مع بداية الألفية الثالثة، من صياغة "رؤية وطنية مشتركة" كإطار وطني جامع يلتقي الجميع عند قواعده وثوابته ووضعت أسسه في مؤتمر جدة عام ١٩٩٠م. وأن هذه الرؤية الوطنية، كما يراها، "أساسها العدالة والمساواة، وعمادها سيادة القانون ودولة المؤسسات، تلتقي فيها التعددية والاختلاف عند حدود الثوابت، وتتحول فيها الدولة الراعية إلى مجتمع إنتاج وعمل"، وذلك في إطار النظام الدستوري القائم. وهي الرؤية التي كان يدعو إليها ويعمل من أجلها منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي لتكون قاعدة لانطلاق العمل الوطني في إطار من الاتفاق على الثوابت وفي مناخ من الوحدة الوطنية.

إذن، فالمشكلة في تعثّر جهود الإصلاح بالنسبة للرئيس الخرافي، لا تكمن في إرادة المجتمع الكويتي للإصلاح، ولا في الاتفاق على الثوابت، مما يقود إلى تساؤل مهم.. أين تكمن المشكلة إذن؟

يجيب الرئيس الخرافي، إن المشكلة تكمن في ترجمة الرؤية والثوابت الوطنية إلى واقع عملي من خلال صياغة وتنفيذ "برنامج شامل للإصلاح الوطني، نطوّر به أدواتنا ووسائلنا، ونفعل من خلاله برامجنا وخططنا، ونصلح في إطاره مؤسساتنا وأجهزتنا". وذلك ما لم يتم حتى الآن نتيجة حالة التأزم وعدم الثقة التي سادت العلاقة بين الحكومة ومجلس الأمة، وأدت إلى شلل جهود الإصلاح وتحولها إلى عناوين وخطابات رغم الاتفاق الذي تبلور على الإصلاح الاقتصادي والسياسي باعتباره ضرورة وطنية. إذن، فالمشكلة بالنسبة للرئيس الخرافي هي مشكلة سياسية في المقام الأول. فما هي أبعاد هذه المشكلة؟

لنتذكر قبل استحضار الإجابة عن هذا التساؤل من رؤيته، أن الرئيس جاسم الخرافي خاض تجربة ثرية وعميقة في العمل السياسي الكويتي، وتميز، بل وتفرد، بتقلّد مواقع ومسؤوليات مهمة ومتنوعة ابتداءً من القطاع الخاص، ثم العمل النيابي، ثم العمل الحكومي، ثم رئاسة السلطة التشريعية وهي ثاني منصب قيادي في التسلسل الدستوري للدولة. وما يميزه ويجعله متفرداً أكثر، أنه في إطار عمله الوطني، وفي مختلف مسؤولياته، كان يعمل باستقلالية لم يؤثر فيها التزام حكومي، أو التزام حزبي، أو تحيز أيديولوجي، لذا كان يتفق أو يختلف مع هذا الطرف أو ذاك، كما تبين تجربته السياسية، وفقاً لدرجة العقلانية والرشد في الموقف من القضايا الوطنية في إطار من المصلحة العامة ووفق رؤية للمستقبل. فحين يتفق مع موقف حكومي لا يعني ذلك غياب موقفه النقدي أو المعارض من مواقف وممارسات حكومية أخرى لا يقبلها ولا يوافق عليها، وكذلك شأن مواقفه في علاقاته مع مختلف التيارات السياسية، لذلك فإن تجربته في العمل السياسي تضمنت "اختلافاً" في الرأي أو الموقف، واشتملت كذلك على "اتفاق" في الرأي والموقف أيضاً مع الحكومة أو التيارات السياسية الكويتية.

لكنها، أي تجربته، لم تتضمن "خلافاً" أو "خصومة" تؤدي إلى خلق عداوات سياسية. وقد سهل ذلك للرئيس الخرافي ووفر له الإمكانية للتواصل والتحاور مع مختلف قيادات ورموز العمل الوطني بسهولة ويسر وثقة، كما وفر له قبولاً وطنياً عاماً ومكانة وثقلا سياسياً لا يعارضه أو يعاديه فيه الجميع، وإن اختلف معه البعض.

من جانب آخر، فإن هذا التفرد والتميز والاستقلالية في شخصية الرئيس الخرافي وقدرته على عدم تحويل "الاختلاف إلى خلاف" مكنه من تمهيد الطريق لدور قيادي في العمل الوطني، بلغَ حدّ الفوز بمنصب رئاسة مجلس الأمة خمسة فصول تشريعية متتالية منها مرتان بالتزكية، وهو ما لم يحدث في تاريخ العمل البرلماني الكويتي، ويعتبر حدثاً فريداً في عمل سياسي لشخصية سياسية مستقلة. ولا شك أن الدراية السياسية للرئيس الخرافي مجتمعة مع العقلانية السياسية التي كان يدعو في خطابه السياسي إلى تأصيلها في العمل السياسي فكراً وممارسة، كانت عاملاً مهما في ذلك.

تعود المعوقات التي تواجه الإصلاح الاقتصادي والسياسي في رؤية الرئيس الخرافي إلى عدم نجاح الأطراف السياسية الفاعلة في العمل الوطني، بما فيها الحكومة، حتى الآن في

تأصيل مبادئ الإصلاح ومقومات الحكم الصالح في برامج عمل ومشاريع إصلاحية عملية وواقعية تستقطب اتفاقاً وطنياً. وفي خطاب تميز بالصراحة والجرأة في افتتاح مؤتمر "الفساد الإداري والمالي" الذي عُقِد في الكويت في مايو ٢٠٠٥، رأى الرئيس الخرافي أن "الشفافية، ومعايير الجودة والكفاءة، والمساءلة والمحاسبة، وسيادة القانون، والقرار الجريء" هي قواعد الإصلاح والحكم الصالح. وعبر عن أسف ومرارة لأن تجربة العقود الأربعة المنصرمة من العمل البرلماني والوطني لم تؤصل هذه القواعد في العمل السياسي الكويتي. وهو يرى، أن هذه القواعد لا تكون صلبة وراسخة "إلا عندما تتأصل في الوعي الاجتماعي، وتثبت في الممارسة السياسية، وتستقر في النظام المؤسسي".

من يتحمّل مسؤولية ذلك؟.. "الجميع"، يقول الرئيس الخرافي، الحكومة، ومجلس الأمة، والصحافة الوطنية، والمواطن. لكن المسؤولية، بالنسبة له، تقع في المقام الأول على الحكومة ومجلس الأمة، فهما "شركاء في النجاح.. وفي الفشل"، وإن عليهما معاً "التزاماً وطنياً بتأصيل وتثبيت واستقرار قواعد الحكم الصالح إذا ما كان الإصلاح منهجاً واقعياً لا خطاباً، وبرنامج عمل لا شعاراً".

يرى الرئيس الخرافي أن مسؤولية الإصلاح تقع في المقام الأول على السلطة التنفيذية فهي جهة الاختصاص وسلطة التنفيذ، وهي "المختصة بتنفيذ السياسات والتشريعات، والمسؤولة عن تنفيذ برنامج عملها، وأداء أجهزتها ومؤسساتها، ولكي تمضي في طريق الإصلاح الصعب لابد أن تمارس اختصاصاتها وتقوم بواجباتها، ولابد في ذلك أن تستند إلى إرادة سياسية وإدارة متماسكة، وتنطلق من رؤية مستقبلية ثاقبة، وتؤدي مهامها بكفاءة وشجاعة".

رغم أن الرئيس الخرافي يضع مسؤولية الإصلاح في المقام الأول على الحكومة، فهو لا يعفي مجلس الأمة من المسؤولية. فيرى أن " مجلس الأمة، باعتباره سلطة تشريع ورقابة، شريك في صياغة توجهات الإصلاح وسياساته، ورقيب على سلامة تنفيذ برامجه وأهدافه"، وذلك بالنسبة للرئيس الخرافي القاعدة للشراكة بين السلطتين، والمبدأ الأصيل للتعاون بينهما. ولكي يقوم مجلس الأمة بالدور المطلوب في إطار هذه الشراكة، يرى أن على المجلس أن يكون "نموذجاً في الالتزام بالقوانين، ومثالاً في الإصلاح، وقدوة في ممارسة الرقابة. فلا يجوز أن يضع ممثل الأمة نفسه فوق القانون وهو الرقيب على تنفيذه، ولا يصح أن يجعل

الإصلاح مناورة سياسية وهو الحسيب على تطبيقه، ولا يستقيم أن تكون قضايا الإصلاح انتقائية وفقاً لرغبته وأهوائه، أو يجعل منها تكتيكا انتخابياً وهو ممثل الأمة". وبهذه الكلمات يوضح الرئيس الخرافي بشكل مباشر مكامن الخلل في سلطة لابد أن تصلح نفسها أولاً لتكون مؤهلة للإصلاح.

والحقيقة أن الرئيس الخرافي لا يطرح برنامجاً مفصلاً للإصلاح الاقتصادي والسياسي، فذلك أمر غير منطقي، وغير متوقع منه في الأساس. لكنه يطرح المقومات الأساسية التي لابد أن يقوم عليها وينطلق منها هذا البرنامج، الذي يرى أنه لابد أن يكون خلاصة رؤية وطنية مشتركة وجهود متوافقة من مختلف الأطراف العاملة على الساحة السياسية الوطنية. وهذه المقوّمات تتمثّل بإصلاحات سياسية مهمة في تركيبة وأداء السلطتين، التنفيذية والتشريعية، وعلى قاعدة متينة من الشفافية، والعقلانية السياسية، وسيادة القانون، وتفعيل دولة المؤسسات الديمقراطية.

على صعيد السلطة التنفيذية، يرى الرئيس الخرافي "أن على الحكومة تفعيل أدائها بوسائل عديدة.. يأتي في مقدمتها تأصيل تقليد ضروري للتشكيل الحكومي ليتم وفق برنامج عمل محدد الأولويات، واضح المعالم والاتجاهات، تحكم تجانسه وأداءه وحدة الرؤى والغايات، وتحقيق أهداف أي برنامج حكومي لن يتسنّى إلا بخطة جريئة للإصلاح الإداري تطور إدارتنا العامة، وتؤهلها لأداء مميز وفعال في تنفيذ السياسات العامة ومشروعات التنمية وتقديم الخدمات، على أن يرتبط كل ذلك بجهود حثيثة لترشيد الإنفاق، ووقف الهدر، والاستثمار الأمثل للموارد".

أما على صعيد السلطة التشريعية، فيرى الرئيس الخرافي أن مجلس الأمة يجب أن يعمل "كمؤسسة فاعلة وكسلطة ذات تأثير، وأن يكون قدوة للأجهزة الأخرى ونموذجاً يحتذى به". وفي هذا السياق، يؤكد أن مسؤولية عضو مجلس الأمة مسؤولية كبيرة وحساسة لابد أن يؤديها على النحو الأمثل، "فالرقابة الملتزمة مسؤولية، والتشريع الواعي مسؤولية، وحفظ القانون مسؤولية، والحوار الديمقراطي مسؤولية، والنقد البناء مسؤولية، واحترام الرأي الآخر مسؤولية، وصيانة كرامات البشر مسؤولية".

وبمنطق الرجل الواقعي، وبرؤية الإنسان الذي لا يفارقه التفاؤل والأمل، يقول الرئيس الخرافي "ليس عيباً أن تَعْلق بتجربتنا الديمقراطية بعض الشوائب، ولكن الطامة الكبرى هي أن نتراخى ونتقاعس عن التصدي لتخليص مسيرتنا الديمقراطية منها، فتتخلف تجربة العمل الديمقراطي عن مواكبة التطورات، وتبقى رؤيتنا الوطنية شعارات وأمنيات".

لم تتوقّف رؤية الرئيس الخرافي الإصلاحية عند الحدود الوطنية، بل امتدت إلى آفاق أرحب وأشمل في إطار رؤيته للعولمة بما لها من آثار وانعكاسات مهمة على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع الكويتي بشكل خاص، والمجتمع العربي بشكل عام. وقد كان الرئيس الخرافي يلمس ذلك ويعيشه بل ويتناول أبعاده ويعالجه بفهم واقعي وبمنظور إصلاحي حتى لا تتحول العولمة إلى هيمنة.

"إن عالمنا اليوم أصبح قرية صغيرة، وأصبحنا جميعاً جيراناً في عالم واحد بفضل التطورات الكبيرة والمتسارعة في تقنيات الإنتاج والاتصالات والمعلوماتية، وبما حملته التحولات الاقتصادية والسياسية الدولية من تداخل وتشابك على جميع الأصعدة"، بهذه الكلمات خاطب الرئيس الخرافي اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي في المكسيك عام ٢٠٠٤م. وبهذه الصورة والملامح يرى الرئيس الخرافي النظام العالمي الجديد، وهما صورة وملامح كان قد أدرك ووعى إرهاصاتهما والعوامل والتحولات التي أفرزتهما منذ وقت مبكر يعود إلى منتصف ثمانينيات القرن الماضي.

أول ما يلفت الانتباه في هذا الصدد، أن الرئيس الخرافي، الذي تبلور ونضج وعيه السياسي والفكري خلال الربع الثالث من القرن الماضي، لم يكن أسير الأطروحات والتيارات الإيديولوجية والفكرية التي اتسم بها الفكر السياسي العربي برؤى وقوالب فكرية عقائدية غلبت عليها الدوغماتية العقائدية، وهي سمة لا تزال امتداداتها وآثارها قائمة في معظم أنماط التفكير السياسي العربي في الوقت الراهن. ونتيجة لذلك، كان من السهل على الرئيس الخرافي التعامل والتفاعل مع مختلف مظاهر ونتائج التحولات الدولية نحو العولمة بأسلوب عملي وواقعي، وباستقلالية نسبية عن الدوغماتية العقائدية السائدة، ودون أن يأخذ منها - أي العولمة - موقفاً أيديولوجياً حدياً يكون عقبة أمام الفهم السليم لها وللواقع الدولي الجديد، وأمام التعامل والتفاعل الواقعي مع ما يواكبهما من مظاهر وتطورات وتحولات.

"العولمة"، بالنسبة للرئيس الخرافي، هي حالة أو مرحلة تمر بها العلاقات الدولية، وتتسم بتحولات في النظم والعلاقات الاقتصادية والسياسية من نطاقها الوطني أو الإقليمي، فتتداخل وتتشابك في إطار نظم وعلاقات اقتصادية وسياسية عالمية، وذلك بفعل النمو الاقتصادي العالمي، واتساع وتنامي التجارة العالمية، والتطور المعرفي الكبير، والتقدم الهائل والمطرد في النظم المعلوماتية ووسائل الاتصال، مما جعل العالم، كما يصفه الرئيس الخرافي، أشبه "بقرية صغيرة"، تشابكت وتداخلت فيه المصالح فتجاوزت الحدود القطرية والإقليمية. وبطبيعة الحال، فإن هذا التصور الموضوعي "للعولمة" المتنامية في العلاقات الدولية، يتّسم بواقعية تجعله يختلف عن الموقف الإيديولوجي والسياسي السائد في دوائر سياسية عربية عديدة، والذي يرى في العولمة الاقتصادية والسياسية "استراتيجية" أو "مؤامرة" من الدول الكبرى للتوسع والهيمنة، كما تجعله إيجابياً في نظرته للعلاقات الدولية.

لا شك أن هذا التصور الموضوعي أسهم بشكل أساسي في واقعية رؤية الرئيس الخرافي للقضايا الدولية، ولمختلف أشكال وأنماط التعاون الاقتصادي والدولي. ويتّضح ذلك في دعوته المتكررة، سواء على الصعيد الوطني أو العربي أو على صعيد الدول النامية، للإصلاح الاقتصادي والسياسي، والاستعداد لما تأتي به التحولات الدولية الجارية من تحديات أمام هذه الدول على مختلف الأصعدة، باعتبار أن هذه التحديات نتيجة طبيعية لما تم من تقدم وتطور في الحياة الإنسانية في مختلف الجوانب. وقد بدأت هذه الدعوة مبكراً، ومنذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي، حين كان وزيراً للمالية والاقتصاد، وحين نبّه وقتها بصراحة وجرأة إلى أن "واقع الأمر يشير إلى أن فشل بعض الجهود الإنمائية تقع مسؤوليته على الدول النامية نفسها، وعليها أن تقوم باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتصحيح ذلك". كما نبّه، من جانب آخر، إلى "أن إضفاء النظام على الاقتصاد العالمي يتطلب التزاماً ثابتاً من الدول الصناعية للمضي قدماً إلى طاولة المفاوضات (مع دول الجنوب)، بإرادة أكيدة وبروح من المسؤولية، من أجل رفاهية المجتمع الدولي في جو تسوده المساواة والعدالة".

في هذا الإطار، وبتأكيد على الإصلاح الداخلي في الدول النامية وعلى التزام الدول المتقدمة بالتوازن والعدالة والمساواة في علاقاتها الاقتصادية، وانطلاقاً من فهم واقعي وإيجابي للتحولات العالمية، كان موقف الرئيس الخرافي من "العولمة" يتبلور ويتكامل منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي، والتي بدأ وقتها إدراكه لتطورات العولمة ولتطور الاقتصاد العالمي وآثاره مبكراً ولافتاً للانتباه.

إن الموقف الواقعي والإيجابي للرئيس الخرافي من "العولمة" لم يحجب عنه ما تتضمنه وتأتي به من أخطار وتحديات خصوصاً في ضوء أوجه القصور والفشل والتعثر الذي تعاني منه جهود وبرامج التنمية في الدول النامية، وما حققته الدول المتقدمة من تطور وتقدم في مختلف المجالات. ففي إطار عدم التكافؤ بين هذا وذاك، وعدم التوازن في العلاقة بينهما، فإن تنامي "العولمة" واتساع التشابك والتداخل الاقتصادي سيؤديان إلى تراجع مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الطرفين، وستصبح الهيمنة خطراً داهماً على الدول النامية في ضوء الفجوة الاقتصادية والتقنية والمعرفية الهائلة التي تفصل هذه الدول عن الدول المتقدمة. وقد بدا ذلك الخطر واضحاً في خطاب الرئيس الخرافي أمام مؤتمر البرلمانيين العرب عام ٢٠٠٤م الذي عبّر فيه عن قلقه من "أن العالم المتحضر دخل الألفية الثالثة متسلحاً بمعرفة متقدمة، وتكنولوجيا لم يسبق لها مثيل، ونظم اقتصادية وسياسية قادرة على التكيف مع متطلبات العصر. وقد أدى كل ذلك إلى اتساع الفجوة بيننا (الدول النامية) وبين الأمم المتقدمة، وإلى خلق نظام غير متكافئ في العلاقات الدولية".

رغم قناعة الرئيس الخرافي بمبدأ التنافسية كقاعدة للاقتصاد الحر وكمحرك للنمو الاقتصادي، فإنه لا يُخفي قلقه على المستقبل مما ستؤول عليه أوضاع الدول النامية في ضوء التحوّلات الاقتصادية العالمية، وما يتولّد عنها من علاقات واتفاقات اقتصادية ترتكز أساساً على قدرات تنافسية غير متكافئة بين أقطابها. ولم يأت هذا القلق من فراغ، بل كان يعكس تقييماً واقعياً، ورؤية صائبة، للأوضاع الاقتصادية والسياسية القائمة في الدول العربية بشكل خاص، وفي الدول النامية بشكل عام. فالمؤشرات الاقتصادية في هذه الدول لا تنم عن قدرات وإمكانات تنافسية، والمؤشرات الاجتماعية بما تشمله من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وانخفاض مستوى التعليم، لا توفر إمكانات بشرية للمنافسة الدولية، في الوقت نفسه، الذي تعاني فيه هذه الدول من مديونيات خارجية ثقيلة ومتنامية، وبطء وشلل في برامج الإصلاح الاقتصادي والسياسي، إضافة إلى غياب المقومات اللازمة للحكم الصالح التي يرى الرئيس الخرافي أنه بدونها لا تستطيع الدول النامية الاستمرار في عالم المنافسة الدولية.

في ضوء هذه الأوضاع، التي أدركها الرئيس الخرافي، وعبر عنها بجرأة وصراحة في مواقع مختلفة، كان يؤكد أن اتفاقية التجارة العالمية والتوسع في أنشطة ومهام منظمة التجارة

العالمية سيؤديان إلى تنامي الفجوة الاقتصادية والحضارية بين الدول المتقدمة والدول النامية، وتتحول فيها "العولمة" إلى هيمنة. وما كان على الرئيس الخرافي إلا أن يعبر عن قلقه، ويدق ناقوس الخطر منبهاً إلى "أن هذه الفجوة ستتسع وستزداد تبعاتها إذا ما بقيت أوضاعنا الحالية على ما هي عليه. الأمر الذي يضع علينا (الدول العربية) بصفة خاصة وعلى الدول النامية بصفة عامة مسؤولية معالجة هذه الفجوة على نحو يكفل التوازن والتكافؤ في العلاقات الدولية، ويوفر متطلبات الاستقرار والتعايش السلمي في العالم".

يرى الرئيس الخرافي أن " العولمة " وما ولدته وتولده من تزايد الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، لا تجعل هيمنة الدول المتقدمة على الدول الفقيرة، مبعث قلق وخطر يهدد استقلال الأخيرة فقط، وإنما أيضاً سيسهم في تكريس أوضاع اقتصادية واجتماعية تؤدي إلى عدم الاستقرار وزعزعة الأمن الإقليمي وتهديد الأمن والسلم العالميين، ولن تقع مسؤولية ذلك على الدول الفقيرة إنما أيضاً على الدول المتقدمة. وقد شهد العالم الكثير من أحداث العنف وعدم الاستقرار التي أكدت واقعية هذه الرؤية، وما تنطوي عليه من محاذير.

من جانب آخر، تكتسب "الشراكة الدولية" أهمية خاصة في رؤية الرئيس الخرافي لأسلوب مواجهة الآثار السلبية "للعولمة"، وفي تصحيح مسار العلاقات الدولية في النظام العالمي الجديد. فهذا النظام، كما يصفه الرئيس الخرافي، "يلج الألفية الثالثة بخطى مثقلة بالتوتر وبؤر الصراع"، وسيستمر ويبقى كذلك، ما لم تكن هناك شراكة دولية حقيقية تأخذ في الاعتبار مصالح جميع الشعوب وثقافاتها وعقائدها. فالجميع، كما يؤكد الرئيس الخرافي "شركاء متساوون في صياغة عالم جديد، نتحمل جميعاً مسؤولية ومهام بنائه، ونقطف جميعاً ثمار استقراره وتقدمه". فقط في إطار الشراكة الدولية والمسؤولية المشتركة، يكون النظام العالمي الجديد جديداً في رؤية الرئيس الخرافي، وبدونهما سيكون نسخة منقحة من النظام العالمي القديم بما ينطوي عليه من مناطق وبؤر التوتر والصراع، ومظاهر الهيمنة والتوسع.

إن النظام العالمي الجديد كي يكون جديداً يجب أن يكون، كما يصفه الرئيس الخرافي، "نظاماً دولياً مستقراً آمناً وعادلاً، تكون الشراكة الدولية أساسه، والتعاون الدولي سمته، والمشروعية والقانون الدولي أداته وأسلوبه". ويرى أنه "في ظل شراكة عالمية بناءة"، لا ينبغي أن تكون مسؤولية حفظ السلم والأمن العالميين، مسؤولية دولة دون أخرى، كما لا ينبغي أن

تكون ثمار نمو الاقتصاد العالمي وعولمته، لمصلحة شعب دون آخر، ولا أن تقتصر مصادر الثقافة العالمية على حضارة أو أمة دون أخرى، فتلك هي أركان الشراكة التي يجب أن يؤمن بها، ويعمل من أجلها الجميع".

يؤكّد الرئيس الخرافي، في إطار رؤيته للعولمة أن المحافظة على الأمن والسلم العالميين لا تقتصر فقط على هذين الركنين، إنما أيضاً على جهود وإرادة المجتمع الدولي في "حل النزاعات بالطرق السلمية، وإعادة إعمار المناطق المتضررة منها، وخلق بيئة عادلة للتجارة العالمية وللتعاون الاقتصادي، وزيادة العون الإنمائي الدولي وتحسين شروطه، وحماية حقوق الإنسان، وتفعيل الحوار الثقافي والحضاري بين الأمم" باعتبارها أهدافاً رئيسية للشراكة الدولية، ولتخفيف موقف الريبة والعداء عند شعوب الدول النامية من " العولمة" ومن النظام العالمي الجديد.

يمثّل الوطن العربي مرتكزاً مهماً في رؤية الرئيس الخرافي للنظام العالمي الجديد بما يحتلّه النظام الإقليمي العربي من موقع استراتيجي وثروات وقدرات وإمكانات اقتصادية، تجعله مؤهلاً ليكون عاملاً رئيسياً ومهماً في الخارطة السياسية والاستراتيجية العالمية. إلا أنه كان يرى أن الأوضاع الاقتصادية والسياسية في الدول العربية ليست أفضل حالاً مما هي عليه في بقية الدول النامية، إن لم تكن أسوأ في بعض منها. "فالاقتصاد العربي يشهد تراجعاً ملحوظاً في مؤشراته، ومستوى منخفضاً في تكامل مقوماته وأركانه، وعجزاً واضحاً في تحقيق أهداف التنمية العربية"، وذلك في ضوء العثرات التي واكبت جهود التنمية العربية، وشلل جهود التكامل الاقتصادي، وتعثر مؤسسات العمل العربي المشترك، كما أن عجلة الإصلاح السياسي في المنطقة العربية تسير بخطى بطيئة ومثقلة، الأمر الذي سيولد أوضاعاً صعبة أمام القدرة التنافسية للدول العربية، وتحديات كبيرة أمام شعوبها في ضوء "العولمة".

يعتقد الرئيس الخرافي أن الأمة العربية، في ضوء تلك الأوضاع، تمر بمرحلة تاريخية مهمة ستكون نتائجها صعبة على حاضرها ومستقبلها، ما لم تعمل الدول العربية "وبتعاون عربي وثيق، على ترتيب أوضاعها الداخلية على أسس واقعية، وتأسيس العلاقات العربية - العربية على قاعدة صلبة من التكامل الاقتصادي والسياسي والمصالح المشتركة، وصياغة العلاقات العربية مع العالم بما ينسجم مع المتغيرات الدولية، ويضمن حقوق الأمة العربية،

ويؤكّـد عدالــة قضاياها". ولا شــك أن التأكيد على هــذه المتطلبات القوميــة يأتي في إطار اعتقاد راسخ للرئيس الخرافي مفاده أن الوطن العربي يمثل عمقاً استراتيجياً لجميع أقطاره، لا يغيــب ويجــب ألا يغيب عــن أي دولة عربية في علاقاتها الدولية وسياســتها الخارجية، أياً كان موقعها أو كانت أوضاعها الاقتصادية. ففي هذا العمق الاســتراتيجي، كما يرى الرئيس الخــرافي، يتصل الأمــن الوطني لكل قطر عربي بالأمن العربــي. فالنظام الأمني الإقليمي لا تترابط مكوناته وأقطاره على أساس اللغة والعقيدة والتاريخ فقط، وإنما أيضاً، وهذه مسألة مهمة للرئيس الخرافي، على أساس من المصالح الاقتصادية والأمنية والسياسية المشتركة.

يرى الرئيس الخرافي أن تعزيز النظام الإقليمي العربي وتفعيل التضامن العربي في ضوء "العولمة" يتطلّب طرح أســس واقعية جديدة ترتكز أساســاً على المصالح الاقتصادية المشــتركة، وتعزيز الشعور بأن الحفاظ على التماسك القومي لابد أن يقوم على المحافظة على التماسك الداخلي لكل قطر عربي وأمنه الوطني.

علــى هذه القاعدة، يرى الرئيس الخرافي، أن الإصلاح الاقتصادي والسياســي في النظام الإقليمــي العربي ضرورة قصوى لتوفير القدرة التنافســية له، لمواجهــة التغيّرات والتحدّيات التي تحملها العولمة الاقتصادية. وبدون إصلاح اقتصادي وسياسي جاد وفعال على الأصعدة الوطنيــة، وعلى صعيد العلاقــات العربية العربية وعلى صعيد التنظيم الإقليمي العربي، فإن المنطقــة العربية مهددة بالتهميش وبالتراجع في التأثير والنفوذ، وســينعكس ذلك ســلباً على مصالحها القطرية والقومية.

إن رؤيــة الرئيس الخرافي وموقفه الذي يرى فيــه إصلاح النظام الإقليمي العربي ضرورة ملحّــة، لــم يكن نتاج تطورات العولمــة التي اتضحت مع بداية الألفية الثالثة، بل كان هاجســاً لــه منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضــي، وهي الفترة التي حذر فيها من عواقب التحولات الاقتصادية الدولية على المنطقة العربية إذا ما اســتمرت أوضاعها الاقتصادية والسياســية على ما هي عليه. وهي أيضاً الفترة نفسها التي طرح فيها مبادرته الشهيرة، حين كان وزيراً للمالية والاقتصاد، بإعادة هيكلة منظمات العمل العربي المشترك، وإصلاح المؤسسات المالية العربيــة، وتطويــر أجهزة الجامعة العربيــة. وهي مبادرة لقيت تجاوبــاً عربياً وحقق تنفيذها نتائــج مهمــة كان الرئيــس الخرافي يتطلع إلــى تعميقها وتوســيعها. فقد كانت تلــك المبادرة

بالنسبة له خطوة أولى يمكن أن تقود إلى مزيد من الإصلاحات في النظام الإقليمي العربي، وبقيت تلك التطلّعات لصيقة في خطابه السياسي والاقتصادي العربي.

يرى الرئيس الخرافي، وهو ما عبر عنه في المنتديات البرلمانية العربية، أن تعميق التحولات الديمقراطية على الأصعدة الوطنية، وإقامة علاقات عربية عربية على أسس من الوضوح والصراحة والتنظيم الإقليمي الفعال، وتعزيز التبادل التجاري العربي، ودفع جهود التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، وتحرير الاقتصادات الوطنية من المصالح والمحددات القطرية الضيقة، كلها أمور ستؤدي إلى زيادة التماسك في النظام الإقليمي العربي وتفعيل دوره في النظام العالمي الجديد، ورفع قدراته التنافسية في ضوء العولمة.

والمتأمل لما آلت اليه الأوضاع في المنطقة العربية حالياً يجد أن ما حذر منه الرئيس الخرافي في الثمانينيات بدأ يظهر على السطح بصورة واضحة وجلية، وبدأت الدول العربية تعاني من تبعاته سواء في صورة الأوضاع الاقتصادية المتردية في كثير من الدول العربية، أو عدم الاستقرار السياسي الذي يحدث في عدد منها، وأعمال العنف التي تتزايد في المنطقة، وأصبحت التحدي الأكبر لعمليات التنمية والخطر الأعظم لكثير من الدول.

جاسم محمد الخرافي

خـاتـمـة

وبعد.. فقد كانت الصفحات السابقة إطلالة على تجربة ثرية في العمل السياسي خاضها جاسم محمد الخرافي، السياسي ذو المواقف الوطنية، والاقتصادي ذو الرؤية التنموية، ورجل الأعمال القريب من الناس. كانت التجربة بكل المقاييس تجربة مهمة، فكراً وممارسة. أسهم فيها الرئيس الخرافي بفكر ورؤى وممارسات كان لها صدى إيجابي في العمل الوطني الكويتي بمجالاتـه المختلفـة. كان فيها سياسـياً صلباً لكنه تعامل مع معضلاتها بأسـلوب فن الممكن، وعَبَر محطاتها بآمال كبيرة، لكن دون تجن على المعقول أو تجاوز للواقع، وهكذا هي الواقعية. اجتهد للارتقاء بالحاضر دون أن يتخذ منه موقفاً سـلبياً، وعمل من أجل المسـتقبل فأشـعل الشموع ولم يلعن الظلام.

هذا الكتاب إذن كان عن سـيرة ومسيرة الرئيس جاسم الخرافي... ولكن ماذا عن "بو عبد المحسن" الإنسان؟

قبل الحديث عن الإنسـان، الخصال والملامح الإنسـانية في شـخصية "بو عبد المحسـن"، الكنية المحببة إلى قلبه، لا بد من التوقف والتأمل في المؤثر الحياتي الرئيسـي والأساسـي في غرسها وصقلها، فذلك أمر لابد منه لمعرفة معدن الشخصية ومضمونها الإنساني والأخلاقي. ذلك المؤثر كان والده محمد عبد المحسن الخرافي، العم "بو جاسم" رحمه الله.

ونجد أنه من المهم تسـليط الضوء على هذه الشـخصية المتميزة التي كان لها تأثير كبير في تكوين شخصية الابن "جاسم"، وفي غرس القيم والمبادئ والثوابت التي حافظ عليها الابن، وأضاف إليها بعلمه وفكره ورؤيته ما أثرى تجربته وأغنى فكره.

تعلّم محمد عبد المحسـن الخرافي في مدرسـة الحياة وحقق فيها نجاحاً باهراً، وأضاف إلى كل ما تعلمه بعداً يحمل رؤيته وصفاته ومميزاته التي تحلي بها، حتى أصبح مدرسة كبيرة اسـتفاد منهـا كل مـن عرفه أو اقترب منه أو عمل معه، وعلى رأسـهم أبنـاؤه وأحفاده. وكان

جاسم، ابنه البكر، التلميذ النجيب في هذه المدرسة، فتعلم فيها ما لم يجده في المدرسة أو الجامعة، وكان يكرر دائماً "والدي، رحمه الله، كان بالنسبة لي الوالد الحنون، والأخ الناصح، والصديق الصدوق، الحاضر في حلو الأيام ومرها، وكان مدرستي الكبرى، تعلمت فيها الكثير من الدروس والعبر، حياة أضاءها الإيمان، وزانها الخلق القويم، وجَمَّلها حب العطاء ونزاهة القصد، كما كان يردد دائماً شعار تلك المدرسة "لا خير فيمن لاخير فيه للناس".

اكتسب جاسم الخرافي من والده صفاته النبيلة، وأضاف إليها من تعليمه وخبرته وتجاربه وفكره ما جعله محل الاحترام والتقدير ومحط الحب والإعجاب في مختلف الأوساط وعلى جميع المستويات. وربما كانت الطيبة والبساطة وحب الخير والتواضع والحكمة والهدوء والخلق القويم من أهم الصفات المشتركة بين الاثنين، الوالد والابن.

تعلم بو عبدالمحسن الكثير من أدوات المعرفة، واكتسب العديد من الصفات، لكن الأهم من ذلك أنه تعلم دروس الحياة وعبرها، وأضاف إليها من خبراته وعلمه لجيل آخر أمسك بالزمام من بعده. وكان يتذكر ويروي أنه عندما عاد من إنجلترا وتسلم عمله في القطاع الخاص، تقدم بمناقصة في وزارة الأشغال وكان السعر الذي تقدم به أقل الأسعار، ونمئ إليه أن هناك نية لترسية المناقصة على شخص آخر، فاتصل بوالده يطلب منه التدخل لدى المسؤولين لحفظ حقه كصاحب أقل سعر، غير أن والده رفض التدخل وقال له "لو كان هذا من رزقك، فسوف تحصل عليه، أما إذا كان رزقاً لغيرك، فلن تحصل عليه مهما فعلت". ومرت الأيام والسنوات، وجاءه ابنه عبدالمحسن، نجل جاسم البكر، يطلب منه مساعدته في إحدى المناقصات فروى له القصة دون زيادة أو نقصان.

كان السادس من سبتمبر عام ١٩٩٣ يوماً قاسياً لأبي عبد المحسن، ولأهل الكويت، ولكل من عرف محمد عبد المحسن الخرافي. ففي صباح ذلك اليوم، رحل ذلك الرجل الفاضل، بوجاسم، إلى بارئه بعد رحلة من العطاء والخير استمرت أربعة وسبعين عاما، قدم خلالها الكثير والكثير لأبنائه وأسرته ووطنه، وامتدت أعماله لتشمل جميع مجالات الحياة في بلده الكويت وفي خارجها. ويصف "بو عبد المحسن" لحظات فراق والده، "كانت قاسية علينا وشطر الحزن قلوبنا". وحين يسترجع الذكريات مع والده، يقول "بو عبد المحسن" ليس ثمة

شيء أصعب من هذا الموقف، "موقف تغمرني فيه الأحاسيس وتملأ كياني، فمقاطع الزمن المتواصل الذي عشته مع والدي رحمه الله تطفح بالأحداث والصور ويصعب على الكلمات تجسيد معانيها".

في اليوم التالي لوفاة محمد عبد المحسن الخرافي رحمه الله في السابع من سبتمبر ١٩٩٣، خرجت الكويت كلها لتشيع واحداً من أبنائها البررة ومن رجالاتها الذين عملوا بإخلاص على رفعتها وازدهارها، وعملوا بحكمة على صون حريتها وتعميق ديمقراطيتها. وقد رثته الكويت، قيادة وحكومة وشعباً، وكتبت عنه الصحافة الكويتية والعربية وتحدثت عن مناقبه وأعماله وإنجازاته والمناصب التي تقلدها والبصمات التي تركها داخل الكويت وخارجها، كما أطلقت الدولة اسمه على أحد شوارعها تقديراً لدوره الكبير.

رحل محمد عبد المحسن الخرافي وبقي بعده ذلك المعين الذي لا ينضب من السمعة والمكانة وحب الناس، إضافة إلي صرح تجاري شامخ يشار إليه بالبنان في كل مكان، في الكويت وأمكنة أخرى في العالم، وفوق هذا وذاك، ذرية صالحة تتحمل مسؤولية الخير والعطاء، وتكمل المسيرة وتحافظ على ذلك الصرح المتماسك وتضيف إليه مكانة وعلواً.

أخذ جاسم الخرافي، "بو عبد المحسن"، على عاتقه بعد رحيل والده رحمه الله مواصلة مسيرته. وكان منطلقه الأساسي المحافظة على القواعد والثوابت والمبادئ التي أرساها وعمل بها الوالد خلال رحلة حياته. ومن أهمها، الوحدة والتماسك في الأسرة والمجتمع، وروح الجماعة، وعمل الفريق الواحد، وكانت تلك جميعاً تشكل له ثالثة الأثافي بعد عقيدته وحبه لوطنه. والباحث في حياة جاسم الخرافي، يجد أنها رحلة مفعمة بالأحداث زاخرة بالمواقف، وأكثر من ذلك سيجد أنه أمام إنسان متميز في صفاته ودماثة خلقه وحسه الإنساني، ورجل من الطراز النادر في عزيمته وصلابته في مواجهة معضلات الحياة، ومعلم في فن العلاقات العامة بقدرات عجيبة على الإقناع وكسب صداقة الآخرين. وبعد هذا وذاك، سيجد شخصية متفردة في بساطتها ووضوحها، في صراحتها وجرأتها، وفي إيمانها بقضاء الله وقدره.

كان جاسم الخرافي يتميز بالتواضع الشديد والبساطة المتناهية. وقد لازمته هذه الصفات في مختلف مراحل حياته. ومن يعرف جاسم الخرافي جيداً أو يرافقه في رحلاته وأسفاره

سيفاجأ بما يتمتع به الرجل من صفات التواضع والبساطة والترفع عن اللهو والترف. والمتأمل في حياة "بو عبد المحسن" يجد أنها حياة عادية وبسيطة، فرغم أمانه الاقتصادي والاجتماعي لم يكن الجاه أو الثروة أو المنصب مصدر متعة له، إذ وجد متعته بين الناس وفي العمل العام، وحمل المسؤولية مبكراً، وتولى مناصب كبيرة في مطلع شبابه. الأكلات الشعبية البسيطة هي الأقرب إلى نفسه، كما أن الإقامة في الفنادق الفاخرة أو اقتناء السيارات الفارهة ومعيشة الرفاهية الكبيرة أو الترف الشديد لا تروق له. لايمتلك يختاً خاصاً، ولا يستخدم الطائرة الخاصة في تنقلاته أو رحلاته، ليست له حاشية أو بطانة أو حماية خاصة، ولم يستخدم السيارات الحكومية التي تخصص للنواب أو الوزراء، كما رفض تسلم السيارة المصفحة التي تمنح لرؤساء مجلس الأمة. وطوال حياته حرص على استخدام سيارته الخاصة، وهو يقضي أوقات فراغه مع أسرته أو في ممارسة الزراعة وصيد السمك أو زيارات دواوين الكويت.

لازمته تلك الصفات طوال حياته، وفي مختلف مراحلها. وفي كل المناصب التي تقلدها، كانت البساطة عنوانه والتواضع سمته. وآثر حب الناس على البروتوكول والتقاليد الرسمية. ومن اللافت للنظر أنه يصر دائماً على استخدام صالة المسافرين العادية في مطار الكويت بدلاً من صالة التشريفات المخصصة لكبار المسؤولين والزوار. وعندما يسأل عن ذلك كان يقول "إنني في البداية والنهاية مواطن لا يتميز عن الناس، إلا بما فضل الله به بعضنا على بعض، وأنا شخصياً لا أشعر بالراحة النفسية إلا عندما تكون حياتي طبيعية وعادية وبعيدة عن التصنع والمبالغة".

أحب "بو عبد المحسن" الناس، وظل على تواصل معهم منذ أن اختلط بهم واقترب منهم خلال ترشيح والده في انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٦٧م. ومنذ ذلك الوقت لم ينقطع عنهم، وعندما يقيم تجربته البرلمانية بعد دخول البرلمان عام ١٩٧٥، يؤكد اعتزازه بهذه التجربة التي علمته كيفية التعامل مع الناس، لأنها ترتبط بشكل رئيسي بالاتصال والتواصل معهم، وتكوين العلاقات الوثيقة ومعرفة فن الحفاظ على هذه العلاقات.

بعد عودته إلى البرلمان في مجلس ٩٦، طَوَّر الديوانية وحولها إلى منتدى برلماني، تمثل في مبادرته المبتكرة في "الملتقى الدوري للمواطنين مع ممثلي ومسؤولي الدائرة الانتخابية"، كانت

خطوة جديدة لتعزيز مشاركة المواطن في معالجة قضاياه، وفي صنع القرارات. وكان الملتقى يجمع المواطنين بعضوي مجلس الأمة بالدائرة، وعضو المجلس البلدي، ومختار المنطقة، ورئيس المخفر، ورئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية في الدائرة الانتخابية الثانية (القبلة، الشويخ، الشامية)، للتعرف إلى المشكلات التي تعاني منها مناطق الدائرة، وبحث ومعالجة قضايا المواطنين المختلفة. وقد أدى ذلك إلى تطوير آلية الإدارة المحلية والحوار المباشر بين المواطنين بشأن معالجة القضايا التي تؤثر على أوضاعهم المعيشية وعلى مجتمعهم المحلي، وكانت تلك مبادرة نادرة الحدوث في العمل الوطني الكويتي، والأولى من نوعها في العمل الاجتماعي.

أثمرت اللقاءات الدورية في إطار ذلك الملتقى والحوار المتواصل بين المواطنين والمسؤولين على المستوى المحلي حل عدد مهم من مشكلات المناطق التي يشملها الملتقى، وتم استدعاء الوزراء المعنيين كل في مجاله للالتقاء بالمواطنين والعمل على معالجة قضاياهم، وتكونت لجان تطوعية من أهالي الدائرة لمتابعة الإنجازات. ولم يقتصر الملتقى على حل مشكلات المنطقة، بل توافد عليه المواطنون من مختلف مناطق الكويت لطرح مشكلاتهم وقضاياهم. وكان "بو عبدالمحسن" يدير الملتقى باهتمام شديد لكل مشكلة أو قضية، مهما كانت صغيرة أو كبيرة، ويتفاعل مع من يطرحها ويناقشه للوقوف على كل جوانبها.

أولى "بو عبدالمحسن" الاجتماعات الدورية لذلك الملتقى اهتماماً كبيراً، وكان يحرص على حضورها مبكراً، وكان يتذكر كل مشكلة طرحت في اجتماعاته السابقة، ويعرف ما تم بها كما يعرف صاحبها. وفي هذه اللقاءات وغيرها كان يتميز دائماً بالهدوء وسعة الصدر. يقبل الانتقادات مهما كانت حدتها، ويتقبلها بابتسامته المعهودة، وهدوئه المعروف. فهو دائماً يتجاوز المواقف ويتسامى على الاختلافات ليتواصل مع الآخرين في علاقات إنسانية قوية ودائمة، مع الصغير والكبير، الغني والفقير، مع صاحب السلطة وطالب الحاجة، مع المتفقين والمختلفين معه.

ولدى "بو عبدالمحسن" اعتزاز كبير بنفسه لدرجة أن البعض ممن لا يعرفونه قد يفسرونه كنوع من الغرور، كما أنه ثابت في موقفه، لا يتزحزح عنه ما لم يقتنع بغيره. لا يستسلم بسهولة لخصومه، لكنه في الوقت نفسه لديه قدرة كبيرة على كسب الخصوم، خاصة خصوم السياسة. وهو خصم

شريف لا ينال أبداً من خصمه أو يسد الباب أمامه، وابتسامته دائماً تسبق يده، ويده الممدودة تسبق كلماته الطيبة سواء بسواء عندما يلتقي الخصم أو الصديق، كما أنه حريص على القيام بأداء الواجب تجاه الجميع، من يختلف ومن يتفق معه. وحدث عندما مرض "بو عبدالمحسن" مرة رفض أحد منافسيه السياسيين أن يعوده في المستشفى، لكن عندما مرض ذلك المنافس كان "بو عبد المحسن" أول من زاره واطمئن إليه.

لا يقبل جاسم الخرافي اغتياب الآخرين أو الذم في الخصوم، وكل من يخالطه يعرف عنه هذه الصفة. وهو صبور إلى درجة كبيرة خاصة عندما يتعلق الأمر بالبحث أو تدبر الأمور، لكنه في الوقت نفسه ملتزم في التنفيذ، لا يؤجل عمل اليوم إلى الغد، ولديه مقدرة كبيرة على ممارسة أكثر من عمل في وقت واحد. قليل الكلام، وهو مستمع جيد، لكنه في الوقت نفسه محاور بارع، يضفي على الحوار جواً من الظرف واللطافة، يحرص على إشاعة الابتسامة في مجلسه، ويروي النكتة أحياناً إذا كان المقام يتسع لذلك.

استفاد "بو عبد المحسن" من عمله في القطاع الخاص، واكتسب مهاراته في صنع القرار، وسرعة التنفيذ، والقدرة على التعامل مع مستجدات الأمور، وتجاوز الروتين، والتغلب على الجمود والرتابة. أما العمل الحكومي فقد أكسبه الصلابة والمرونة معاً، الصلابة في الحفاظ على المال العام، والمرونة في التعامل مع الناس ومصالحهم.

"بو عبد المحسن" رب أسرة معتدل، لم يلهه العمل الخاص أو تشغله السياسة عن واجباته والتزاماته الأسرية وتربية أولاده. ففي رأيه " أن المال والسياسة خيار، أما تربية الأولاد فهي أمانة". وقد حرص على تأدية الأمانة على أفضل ما يكون، فكانت علاماتها واضحة في عبدالمحسن ولؤي وأياد وأنور وطلال وأحمد والغالية، أبنائه وفلذات كبده، كما حافظ على الترابط الأسري، وغرس في أبنائه ذلك المبدأ. فالترابط العائلي كما يردد دائماً هو "رأس مالهم الحقيقي". ورغم مشاغله ومسؤولياته الكثيرة فإنه يكرس الوقت الكافي لأسرته، يتحدث مع الأبناء، ويتعرف إلى أحوالهم، ويوجههم ويرشدهم تماماً، كما كان يفعل والده المرحوم محمد عبد المحسن الخرافي معه ومع إخوته. وكان "بو عبدالمحسن" متعلقا بأحفاده تعلقاً شديداً، ويحرص على أن يكونوا أول من يراهم بالمطار في كل مرة يغيب فيها

عـن الكويـت. ويقـول في ذلك. "إن العلاقـة مع الأحفاد متعـة عظيمة، لا يشـعر بها إلا من يحرص عليها". ويتصل حب "بو عبدالمحسن" لأحفاده وتعلقه الشديد بهم بمشاعره الفياضة تجاه الأطفال والطفولة، وتجاه كل من يشـعر أنه بحاجة إلى العون أو المسـاعدة. ومن ضمن أعمـال الخير العديدة التي كان يقوم بها، اللقاء السـنوي للأطفـال الملتحقين بمركز المرحوم محمـد عبدالمحسـن الخـرافي لـدروس التقوية. ففـي كل لقاء مـع أطفال المركـز يكون "بو عبدالمحسـن" "الأب الحنون" ويكافئهم على حسـن أدائهم التعليمي. وترتبط بذلك حساسية بالغة نحو معاناة الآخرين. فرغم ملامح الصلابة التي يحاول أن يبديها في المواقف الإنسانية، فإن دموعه قريبة لا يستطيع السيطرة عليها في كثير من الأحيان.

نقل الرئيس جاسم الخرافي روح الابوة ومشاعره الفياضة تجاه الأطفال إلى داخل المجلس، وسـعى إلى تأسيس برلمان الطالب، ولعل الجلسة الأبوية التي استضاف فيها عدداً من أبنائه طلاب بعض المدارس في قاعة عبدالله السالم عام ٢٠٠٦م، ومحاورتهم والاستماع إلى مطالبهم ومشـاكلهم، كانت نواة لهذا البرلمان، غير أن تسـارع الأحداث على الساحة السياسية، حالت دون بلورة الفكرة بالشكل الذي كان يتطلع إليه.

كما أن الجلسـة البرلمانية السـنوية لذوي الاحتياجات الخاصة التي كان يحرص "بو عبد المحسن" على عقدها بعد أن أصبح رئيساً لمجلس الأمة، ويشارك في أعمالها ممثلو وأعضاء الجمعيات العاملة في هذا المجال، تعتبر من المساهمات الإنسانية التي تعكس وتعبر عن حس إنساني رفيع ومرهف لـ"بو عبدالمحسن"، وكانت مبادرة مهمة وقناة فعالة ليقوم مجلس الأمة بدوره في معالجة قضايا وهموم أبناء الشعب الكويتي من ذوي الاحتياجات الخاصة، والتعبير عن تطلعاتهم وقضاياهم بمشـاركة مباشرة منهم. ويتم في تلك الجلسة، التي أصبحت تقليداً برلمانياً تعقد في إطار اليوم الوطني للتضامن مع ذوي الاحتياجات الخاصة، استعراض قضايا ومتطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة التشريعية والخدمية والتعليمية والمالية، وبحثها في جلسة خاصـة يكون أعضاؤها من ذوي الاحتياجات الخاصة في قاعة عبد الله السـالم. في مجلس الأمة برئاسـة رئيس المجلس، وترفع توصياتها بعد ذلك من خلال رئيس المجلس إلى اللجان البرلمانية المختصة للنظر فيها. وقد كان لتلك المبادرة دلالات مهمة في فكرتها وتنفيذها، وكان أبرزها الدور الإنسـاني الذي قام به الرئيس جاسـم الخرافي في خدمة أبناء الكويت من ذوي

الاحتياجات الخاصة، وأسلوبه الأبوي الذي لا نجد وصفا له أفضل من كلمات عفوية وعميقة المعاني كتبتها سيدة كويتية في إحدى الصحف فكانت أعذب خاتمة للكلام.

كتبت السيدة الكويتية...

الوالد جاسم الخرافي.. بعد التحية

تحققت أمنيتي بالجلوس تحت قبة البرلمان في مجلس الأمة، فكم كنت أحلم بزيارة المجلس، ومشاهدة زواياه.. لبيت دعوة وجهت لي لحضور الجلسة البرلمانية الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة "المعاقين" ترأسها والد ذو قلب كبير هو جاسم الخرافي، الذى لمست فيه شخصية أقل ما أستطيع وصفها بشخصية أكثر من رائعة.. صاحب قلب كبير، بسهولة تلمس مدى حنانه وأبوته وعاطفته الجياشة لأبنائه، أبناء هذا الوطن المعطاء ولذوي الاحتياجات الخاصة، تأملته وهو يصافح ويحتضن فئات متعددة من ذوي الاحتياجات الخاصة "المعاقين" والابتسامة الرائعة لا تفارق محياه لا بل تلمس لهفة الأطفال والكبار لمصافحته وتستطيع قراءة مدى حبهم وإعجابهم بهذا الوالد في عيونهم. سبق لأبنائي مصافحة الوالد جاسم الخرافي في محافل عدة منها تكريم الناجحين والمتفوقين، والتقاط الكثير من الصور التذكارية معه، وذات الابتسامة وبنفس هذه الروح الأبوية الجياشة بالعطف والحب الكبير لمسته هذا اليوم، كم أنا فخورة اليوم لأنني قابلت هذا الوالد الحنون وجهاً لوجه.

انتقل جاسم الخرافي رحمه الله إلى جوار ربه في الحادي والعشرين من شهر مايو عام ٢٠١٥، وكان ذلك اليوم فارقاً في تاريخ الكويت التي اكتست بثوب الحزن بعد أن فجعت بوفاة واحد من أبنائها الأوفياء المخلصين ورجل من رجالاتها البارزين، الذين ضحوا بالوقت والجهد من أجلها وأسهموا بالغالي والنفيس من أجل استقرارها والمحافظة عليها، ولم يضنوا بالعطاء والإيثار لإعلاء مكانتها. مساء ذلك اليوم ترجل الفارس عن صهوة جواده تاركاً الميدان لأبنائه، بعد رحلة ممتدة حافلة من الإنجازات، ترك خلالها بصمات واضحة في تاريخ الكويت الناصع، كرجل دولة من الطراز الرفيع بشخصيته المتفردة بالهدوء والحكمة في التعامل مع كل الأمور، ووطنيته المتميزة في الحرص على مصالح الوطن والمواطنين.

تلقى أبناء الكويت الخبر الأليم وكأنه حلم مزعج لم يفيقوا منه إلا على المشهد المهيب وهم يودعونه إلى مثواه الأخير في جنازة حاشدة أكدت أصالة شعب الكويت، وتقديره الكبير لرموزه الوطنية، واحترامه لثوابت أمته وتمسكه بوحدته. لقد أعطى جاسم الخرافي - رحمه الله - قدر ما استطاع وبذل مابوسعه، وأدى رسالته تجاه دينه ووطنه وأهله.

عاش الفقيد الراحل الحياة كداً وتعباً وجداً واجتهاداً، لم يتأخر عن أداء واجب ولم يتوان عن تلبية نداء، ولم يقصر في عطاء أو يتقاعس في عمل. هدوءه كان يبدد غضب الآخرين، وابتسامته تبعث التفاؤل في النفوس، وحكمته كانت مصدر سموه، وطبيعته العفوية كانت مبعث حب الناس له. لقد ترك جاسم الخرافي سمعة طيبة لدى الجميع ومكانة عالية في القلوب ورصيداً هائلاً من حب أهل الكويت الذين أحبهم بصدق فبادلوه الحب بالحب.

كلمات الرثاء والتأبين كانت كثيرة ومعبرة، وجاءت أولها من حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بعد أن أدى واجب العزاء في الفقيد الراحل في ديوان أسرة الخرافي بمنطقة البدع، حيث استذكر سموه ما قدمه الفقيد من مآثر خالدة وأعمال جليلة بكل إخلاص وتفان في خدمة الوطن العزيز، تاركاً بذلك مسيرة حافلة بالعطاء وتاريخاً مليئاً بالإسهامات والإنجازات، وذلك من خلال المناصب الرفيعة التي تقلدها. وبعث سموه ببرقية عزاء إلى أسرة الفقيد عبر فيها عن أحر تعازيه وخالص مواساته، مشيراً إلى أن الوطن العزيز فقد برحيله أحد أبنائه ورجاله الأوفياء، مشيداً سموه بمآثره ومناقبه العالية، ومستذكراً خدماته الجليلة التي قدمها للوطن عبر مسيرة حافلة بالعطاء. كما بعث سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الصباح ببرقيتي عزاء مماثلتين. وأقام مجلس الأمة جلسة لتأبين رئيسه الأسبق المرحوم جاسم الخرافي غفر الله له بدأها الرئيس مرزوق الغانم بالكلمة التالية:

"قبل أيام معدودة، رحل عن دنيانا الفانية، أحد رموز العمل البرلماني الكويتي، وأحد رجال الدولة المخضرمين، رئيس مجلس الأمة السابق جاسم محمد عبد المحسن الخرافي. وإذا كان قدري أن أنعيه من على المقعد الذي أجلسه عليه الشعب الكويتي المرة تلو الأخرى، فإن عزائي الوحيد هو أن المغفور له رحل بعد أن ترك بصمته على هذا المقعد، وأسس كما أسس

أسلافه من الرؤساء على مدى ٥٣ عاما تقاليد العمل البرلماني الكويتي العريق. وكان المغفور له قد حظي بثقة الشعب الكويتي في تسعة فصول تشريعية، كما نال ثقة نواب الأمة كرئيس للمجلس في خمسة فصول تشريعية، ليصبح أكثر رئيس برلمان كويتي حظي بفترة رئاسة للمجلس ناهزت حوالي الـ ١٣ عاماً .وإذا كانت شهادتنا مجروحة في الحديث عن مناقب هذا البرلماني الكبير، فإن أمانة التاريخ تقتضي منا الإقرار بدور أبي عبد المحسن المفصلي في الحياة السياسية والبرلمانية الكويتية .وإننا اذ نذكر الفقيد الراحل في هذا اليوم، فإننا نتذكر ما كان يميزه كسياسي وبرلماني خبير، ولعل إحدى أهم خصاله ومناقبه هي الترفع والتسامي وقت الخصومة السياسية، هدوءه واتزانه ورصانته السياسية عند مقابلته لأشد لحظات التوتر السياسي، وما أكثرها، بابتسامة الواثق المتفائل، والأهم من كل ما سبق، شخصيته الجامعة الباحثة عن الوفاق السياسي والاجتماعي، وسلوكه السياسي الباحث دوما عما يجمع وليس عما يفرق. رحل جاسم الخرافي لينضم إلى قافلة السياسيين الكويتيين الذين رحلوا عنا، تاركين وراءهم صيتهم العالي بين الناس، وتاريخهم الوطني الذي سيظل محفورا في ذاكرة الكويتيين زمناً طويلاً. رحل جاسم الخرافي، وهو الذي أسس طوال حياته السياسية والبرلمانية تقاليد الترفع عن الإساءة، والفروسية في التعامل مع الخصومة السياسية، والصبر على الجور السياسي، مؤمنا بأن الكويتيين بطبعهم متسامحون متغافرون ويعرفون معنى الوفاء والشهامة، وما الجموع الغفيرة غير المسبوقة التي توافدت لتشييعه، إلا استفتاء مرتجل وعفوي وطبيعي على مكانة الراحل في قلوب الكويتيين. وفي هذا المقام، لا يسعني إلا أن أثمن عاليا المبادرة الوفية واللفتة الكريمة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه بمنحه المغفور له وسام الدولة من الدرجة الأولى، تقديرا لدوره وجهوده في المجال السياسي، وعرفانا بالخدمات الجليلة التي قدمها الراحل لرفعة سمعة الكويت".

ونيابة عن الحكومة تلا وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله الصباح البيان التالي، "إن الحكومة وهي تشارك اليوم في تأبين المغفور له بإذن الله جاسم الخرافي رئيس مجلس الأمة الأسبق، توقن أن بعض القامات تشبه أوطانها، تحضر صورتها وتتوهج حتى في قمة الحزن على الغياب، وأن عين الكويت اليوم تذرف دمعة ألم على كبير فارقنا جسدا لكن سيرته لم تفارقنا ومسيرته لن تتوقف، إنه المرحوم بإذن الله جاسم محمد الخرافي طيب الله

ثراه، سيرة ومسيرة. سيرة رجل كان نموذجا للنجاح والعطاء وخاض غمارات التحدي بحثا عن جسور أسرع للعبور إلى مستقبل أفضل. ومسيرة رجل أعطى لبلده كل حياته، ولم يدر لها ظهره لحظة واحدة. إننا جميعا مجلسا وحكومة نعلم أنه رحمه الله آمن طوال حياته بالتوافق سبيلا، وبالوسطية منهجا، وبالتشاور سلوكا، وبالاعتدال مذهبا، وبالاستقرار هدفا وبالتطور غاية، ولم يكن يرى أي إمكانية للتقدم السياسي والوطني والاجتماعي والاقتصادي من دون توافر كل هذه العناصر، ولذلك كان صفحة بيضاء واضحة في تاريخ العمل الوطني يقول ما يؤمن به ويعمل بما يرضي الله وضميره وقناعاته ومبادئه، وما يرى أنه الأفضل للعمل السياسي والوطني بما يخدم الكويت وأهلها. ولن ننسى مجلسا وحكومة وأهل الكويت جميعا الأدوار الكبيرة التي لعبها الفقيد على مختلف الأصعدة داخليا وخارجيا، وفي كل المجالات. لقد كان رحمه الله ركناً من أركان الحنكة على الصعيد السياسي، ومن أركان النجاح على الصعيد الاقتصادي، ومن أركان الاستقرار على الصعيد الوطني، ومن أركان التعاون بين السلطات. يجنح إلى الاعتدال أكثر كلما ساد التطرف، وإلى التوافق أكثر كلما تفرقت الآراء، وإلى التشدد أكثر في الالتزام بالقانون والدستور والتشريعات والمبادئ والقيم كلما لمس شهيات مفتوحة للتجاوز، وكلما انكشفت غايات مضمرة ومعلنة للفوضى وانفلات الغرائز. لقد كان أبو عبدالمحسن من خيرة سفراء الكويت في الخارج، أوصل في جميع المهام التي كلف بها مواقفها الحقيقية إلى مختلف الدول والحكومات والبرلمانات والمنظمات والمحافل، بل لعب - رحمه الله - بتكليف من القيادة السامية أدواراً معلنة وغير معلنة في التقارب والتعاون ونزع فتائل التوتر وإطفاء فتن، ليس بين الكويت ودول قريبة وبعيدة فحسب، وإنما بين دول أخرى ساهم في تصالحها وتعاونها، وقد يأتي يوم يكشف فيه دفتر التاريخ ما قام به الراحل بصمت. كان رحمه الله ابنا بارا للكويت، ينبع بأخلاقها وبساطتها ومحبتها ووسطيتها واعتدالها وأخلاق أبنائها وقيمهم ومبادئهم، آمن بأن الوطن الصغير بمساحته الجغرافية كبير برسالته الإنسانية، وأن السلام هو جوهر هذه الرسالة. وللإنصاف نقول إن الفقيد لم يتخل يوما عن صهوة جواده حتى في أصعب الظروف. أبو عبدالمحسن، كم تفتقدك الكويت اليوم وأنت ما قطعت حبل ود مع أحد بمن فيهم من خالفك الرأي، وكم نشتاق إلى ابتسامتك وتفاؤلك وتواضعك ورؤيتك ومشورتك لمواجهة التشاؤم والتهور والتفرد، وكم نتطلع في الحكومة إلى امتلاك شجاعتك وتساميك ونهجك وتسامحك في مواجهة الإساءة والمسيئين. إن عزاءنا

مجلسا وحكومة ونحن في تأبينك أن سيرتك أصبحت نموذجا يلهم الكثيرين. مدرسة جاسم الخرافي لا تغلق أبوابها، وقلب جاسم الخرافي الذي أسكته القدر مازال ينبض بالخير والمحبة والسلام. (فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ) صدق الله العظيم - سورة الرعد - آية ١٧.

أبنت الحكومة المرحوم جاسم الخرافي خلال جلسة مجلس الوزراء، وألقى سمو رئيس مجلس الوزراء خلال الجلسة الكلمة التالية. «**بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره تلقينا النبأ الأليم بوفاة فقيد الكويت الكبير جاسم محمد الخرافي طيب الله ثراه، وباسمي وباسم الوزراء ننعى بكل حزن وأسى المغفور له بإذن الله تعالى الذي انتقل إلى جوار ربه بعد رحلة حافلة بالعطاء من أجل وطنه. لقد رحل فقيد الكويت الذي لم تفارقه ابتسامته في أشد الأزمات، ولم تبتعد عنه بساطته وتواضعه في أي وقت من الأوقات، ولم يبخل رحمه الله على الكويت يوماً بحكمته وحنكته ورؤيته الثاقبة، وكان عنيداً في الحق، مخلصاً في النصيحة، صادقاً في المشورة، نزيهاً في الرأي، عفيفاً في الخصومة، وعاش طوال حياته ينشد المحبة والوئام والتفاؤل، ويحرص على أن ينعم بها أبناء الكويت جميعاً، سائلين الله أن يتغمد فقيد الكويت برحمته ويسكنه فسيح جناته ويلهم أسرته ومحبيه وأهل الكويت جميعاً الصبر والسلوان. إنا لله وإنا إليه راجعون، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته**».

وأصدر سمو أمير البلاد أمراً أميرياً بمنح وسام الكويت ذي الوشاح من الدرجة الممتازة إلى المغفور له جاسم محمد الخرافي رئيس مجلس الأمة تقديراً لجهوده الكبيرة المميزة في المجال السياسي والخدمات الجليلة التي قدمها لرفعة الكويت، كما قامت وزارة التربية بإطلاق اسم الفقيد على إحدى مدارس الكويت تقديراً لجهوده وإسهاماته في خدمة التعليم. من جانب آخر، أطلقت وزارة الأشغال العامة اسم الفقيد على طريق الدائري السادس. وقد أبنت الفقيد مختلف وزارات ومؤسسات الدولة والنقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدني، ورثاه أعضاء مجلس الأمة السابقون والحاليون والوزراء والأكاديميون والسياسيون ورجال الاقتصاد والفكر والثقافة والفنون والصحافة والإعلام، وتحدثوا عن أفضاله ومآثره وإنجازاته. وتلقى صاحب السمو أمير البلاد ورئيس مجلس الأمة ورئيس مجلس الوزراء وأسرة الفقيد برقيات تعزية من مختلف ملوك ورؤساء وزعماء العالم ورؤساء البرلمانات الخليجية والعربية

والدولية وكبار المسؤولين والشخصيات الفكرية والأدبية والسياسية والإعلامية في معظم دول العالـم، وأفردت الصحافة صفحات عديدة لمئات المقالات لأبناء الكويت من مختلف المناصب والمجالات للإشادة بصفات الراحل الكبير ومآثره التي لا يتسع المجال لنشرها.

رحم الله جاسم الخرافي الذي انتقل إلى جوار ربه بعد أن ترك ميراثاً كبيراً من الفضائل والقيـم، وبصمـات واضحـة في جميع المواقف التـي عمل بها.. لقد رحل بهـدوء بعد أن أدى واجبه وأكمل رسالته. تغمده الله بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته.

تم بحمد الله

إن تماسك جبهتنا الداخلية ووحدتنا الوطنية خط الدفاع الأول عن هذا الوطن، وإنتماءنا وولاءنا له هما حصانته من العبث والفتن، وتفانينا في عطائه وإخلاصنا في بنائه هما ضمانته على مر الزمن.

جاسم محمد الخرافي